ترجمان

برتران بديع

زمن المذلولين

باثولوجيا العلاقات الدولية

ترجمة: جان ماجد جبور

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



BERTRAND BADIE

Le Temps des
HUMILIÉS
PATHOLOGIE DES RELATIONS INTERNATIONALES

Odile Jacob

هذا الكتاب

أصبح الإذلال أمرًا مألوفًا في العلاقات الدولية. وليس أدلّ على ذلك من تلك الممارسات الدبلوماسية التي نشهدها في كل يوم، والتي تحطّ من قدر دولة، أو تُخضعها للوصاية، أو تُبعدها من مراكز القرار، أو تشوّه سمعة مسؤوليها. هكذا نشأت وتطوّرت «دبلوماسية النادي» الذي يضم الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ومجموعة السبع، فيما يُنكر على الدول الناهضة، أو على القوى القديمة الكبرى، فرصة القيام بأي مبادرة فعلية، أو تُدفع إلى اعتماد استراتيجيات جانحة لا مردود فعليًا لها في أغلب الأحيان.

ما الذي نستشفه من دبلوماسيات الدول التي تعاني من الإذلال؟ ألا تنمّ ردات فعل المذلولين - من مؤتمر باندونغ عام 1955 إلى انتفاضات الربيع العربي - عن رغبة في إرساء نمط آخر للحوكمة؟

يستقرئ برتران بديع التاريخ والسوسيولوجيا السياسية ليصل إلى منابع الإذلال: تنامي النزعات الثأرية في حقبة ما بين الحربين العالميتين، وتحرّر من الاستعمار غير مضبوط الإيقاع. يبيّن الكاتب كيف أن ممارسة الإذلال بشكل معتاد أدّت بصورة مُحرجة إلى دخول الرأي العام والمجتمعات إلى الساحة الدولية، لكنها كشفت أيضًا عن عدم تأقلم القوى القديمة ودبلوماسياتها المعتمدة مع عالم يتعولم أكثر فأكثر. لذا أصبح ملحًا بناء نظام دولي جديد، يجد فيه المذلولون ومجتمعاتهم مكانًا لهم.

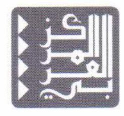
المؤلف

برتران بديع (Bertrand Badie) أستاذ العلاقات الدولية في معهد العلوم السياسية في باريس. ترأس المجلس العلمي للمعهد الفرنسي للشرق الأدنى (2004-2012). صدر له عدد من المؤلفات في العلاقات الدولية، تُرجم معظمها إلى اللغة العربية وأشهرها «**سوسيولوجيا الدولة**» (1990) و«**الدولتان: السُلطة والمجتمع في الغرب وبلاد الإسلام**» (1996). من آخر إصداراته: «**دبلوماسية التواطؤ**» (2011)، «**الدبلوماسي والدخيل**» (2008)، «**عجز القوة**» (2004، أُعيدت طباعته في عام 2014). شارك في تحرير «**الموسوعة العالمية للعلوم السياسية**» (2011).

المترجم

جان جبور أستاذ في الجامعة اللبنانية، باحث ومترجم. له مؤلفات عدة، من بينها : معجم «**المنجد الفرنسي - العربي الكبير**» (2008). ومن الكتب المترجمة : «**القيَم الى أين؟**» لجيروم بندي (2005)، «**الخوف من البرابرة**» لتزفيتان تودوروف (2010)، «**اللقاء المعقّد بين الغرب المتعدّد والإسلام المتنوّع**» لفيليس داسّيتو (2010)، «**أطلس العولمة**» لماري - فرنسواز دوران وبنوا مارتان (2012)، «**أطلس بلدان الخليج**» لفيليب كادين وبريجيت ديمورتييه (2013)، «**الإسلام ولقاء الحضارات في القرون الوسطى**" لميشال سو ودومينيك بارتيليمي (2014).

- فلسفة وفكر
- اقتصاد وتنمية
- لسانيات
- آداب وفنون
- تاريخ
- علم اجتماع وأنتروبولوجيا
- أديان ودراسات إسلامية
- علوم سياسية وعلاقات دولية



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

السعر: 10 دولارات

ISBN 978-614-445-070-3

9 786144 450703

زمن المذلولين

باثولوجيا العلاقات الدولية

هذه السلسلة

في سياق الرسالة الفكرية التي يضطلع بها «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، وفي إطار نشاطه العلمي والبحثي، تُعنى «سلسلة ترجمان» بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الأمينة الموثوقة المأذونة، للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عامة، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية بصورة خاصة.

وتستأنس «سلسلة ترجمان» وتسترشد بآراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديرة بالترجمة، ومناقشة الإشكالات التي يواجهها الدارسون والباحثون والطلبة الجامعيون العرب كالافتقار إلى النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشيوع الترجمات المشوَّهة أو المتدنية المستوى.

وتسعى هذه السلسلة، من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المساهمة في تعزيز برامج «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» الرامية إلى إذكاء روح البحث والاستقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسالتها في خدمة النهوض الفكري، والتعليم الجامعي والأكاديمي، والثقافة العربية بصورة عامة.

زمن المذلولين
باثولوجيا العلاقات الدولية

برتران بديع

ترجمة

جان ماجد جبور

مراجعة

أنطوان أبو زيد وسعود المولى



الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

بديع، برتران

زمن المذلولين: باثولوجيا العلاقات الدولية/ برتران بديع؛ ترجمة جان ماجد جبور؛ مراجعة أنطوان أبو زيد، سعود المولى.

272 ص.؛ 24 سم. - (سلسلة ترجمان)

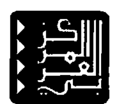
يشتمل على بيليوغرافية (ص. 251-258) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-070-3

1. العلاقات الخارجية - تاريخ - القرن 20. 2. العلاقات الخارجية - تاريخ - القرن 21. 3. توازن القوى - تاريخ - القرن 20. 4. الدبلوماسية - تاريخ - القرن 20. 5. التوازن السياسي - تاريخ - القرن 20. أ. جبور، جان ماجد. ب. أبو زيد، أنطوان. ج. المولى، سعود. د. العنوان. هـ. السلسلة.

327.101

الناشر




شارع رقم: 826 - منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية - الدفنة، ص. ب: 10277 - الدوحة - قطر
هاتف: 44199777 - 00974 فاكس: 44831651 - 00974

جادة الجنرال فؤاد شهاب - شارع سليم تقلا - بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 - 11 - رياض الصلح - بيروت 2180 1107 - لبنان
هاتف: 8 - 991837 1 - 00961 فاكس: 1991839 - 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى

بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر 2015

المحتويات

القسم الثاني
نظام دولي يرويه الإذلال

القسم الثالث
تداعيات الإذلال الخطرة: نحو نظام معاكس؟

مقدمة الطبعة العربية

إنه لمن دواعي سروري واعتزازي أن أكتب هذه المقدمة خصّيصًا للطبعة العربية من كتابي «زمن المذلولين». إنها مناسبة كذلك، بالنسبة إلي، لكي أسترجع النقاش الذي أثاره صدور هذا الكتاب في فرنسا، في ربيع 2014. حينذاك كان الموضوع يحمل عنصر المفاجأة؛ ذلك أن العلاقات الدولية تختلط إلى حدّ كبير بفن بسط النفوذ، من هنا بدت الإضاءة على مسألة الإذلال وكأنها إبحار عكس التيار، أو طرحٌ للمسائل بطريقة معكوسة... إلا أن الرسالة كانت واضحة: لقد أصبحنا نعيش في عالم يبدو فيه القهر الاجتماعي - سواء أكان ماديًا أم رمزيًا - أكثر تأثيرًا من حجة القوة أو السلطة. فالنظام - أو اللانظام - الدولي الذي كان في ما مضى يقوم على الهيمنة، يتشكّل اليوم على وقع قدرة المحكومين التفاعلية. إن الرغبة في إحلال السلم في عصرنا الحالي تفرض علينا، وأكثر من أي وقت مضى، أن نوافق فيرجيل الرأي في هذا البيت الشهير من الشعر الذي وضعه على لسان بطله أنشيز: «[...لا بد من] **الأخذ بيد المقهورين، ومقارعة المتسلّطين**».

لم يحصل أن عرفت العلاقات الدولية هذا التقليد؛ ذلك أن قرونًا من السياسة القائمة على القوة حالت دون أن ينفذ هذا القول المأثور إلى الوجدان... لكن الأمور تغيّرت، ويبقى أن ندرك كيف حصل هذا التطور ولماذا. هذا البحث يطمح إذًا إلى مقاربة الإذلال، ليس بوصفه مادة تُدرس من منظور نفسي - اجتماعي، وإنما بوصفه مبدأً منظِّمًا للنظام الدولي الحالي. لكن المؤسف أن التعرّض للإذلال هو أمر اعتيادي في أي علاقة اجتماعية، بغضّ النظر عن الحقبة التي نتناولها، أو الثقافة موضوع البحث. أما أن يتحوّل الإذلال

إلى عنصر مهيكِل للعلاقات الدولية، فهذا في المقابل أمر يسترعي الانتباه أكثر، ويفرض نفسه بعد الآن في صلب تفكير أي مهتمّ بالشؤون الدولية بالذات...

إن الإذلال هنا يعالَج إذًا على أنه اختلال أو عدم انتظام للنظام الدولي. وهو يحيلنا إلى فرضية «الباثولوجيا الاجتماعية» (علم الأمراض الاجتماعية) كما تتبدّى لنا في أعمال إميل دوركهايم. فعالِم الاجتماع الفرنسي أعمل كل قدراته لكي يبرهن أنه يمكن لأي مجتمع - أو لأي مجموعة - أن يتعرّض للاضطراب بشكل خطِر في مساره بفعل تصرّفات معطِّلة قد تؤدّي إلى نزاعات وعذابات اجتماعية. والإذلال يعمل بهذه الطريقة في يوميات الحياة الدولية المعاصرة، متسببًا بحالات نزاعية أشدّ وأدهى...

لقد أملى علينا المنظور الدوركهايمي مسألتين حكمتا مسار بحثنا: ما الذي وفّر للإذلال موقعًا بهذه الأهمية في اللعبة الدولية؟ ولماذا يؤدّي الإذلال بهذه البساطة إلى مفاقمة العنف الدولي؟ بتعبير آخر، كيف تنشأ حالة مَرَضية في نظام دولي؟ وكيف يمكن تفسير طاقتها التدميرية؟ إن القيام ببحث كهذا يتعارض مع ما علّمتنا إياه «سياسة القوة» التي تُلصِق دورًا استباقيًا بالأكثر قوة، ودورًا تفاعليًا بالآخرين. لكن انقلاب الأدوار يُلحَظ يوميًا في العلاقات الدولية، وهو أمر يحتاج إلى تفسير.

تضع المسألة الأولى في الواجهة الخصوصيةَ الفائقة الدقة للمسار الأوروبي في تطوّره. فالقارة العجوز لم تتكوّن أثناء الحروب وصراعات القوة فحسب، وإنما هناك سوء فهم نشأ عن الظروف التي بسطت فيها هيمنتها: ففي الزمن الوستفالي (منذ عام 1648 حتى الحرب العالمية الثانية)، كانت أوروبا تختصر وحدها مجمل النظام الدولي، وكان يتمّ ببساطة لافتة تجاهل ما تبقّى من العالم. كان يمكن أن تأتي الفجوة الأولى في النظام القائم من تنامي قوة الولايات المتحدة، لكن مبدأ مونرو أرجأ بشكل لافت اللحظة التي سوف تستولي فيها القوة الأميركية على العالم؛ وحين خطت هذه الخطوة، أرادتها بالتشارك مع القارة العجوز، لتُطلق فكرة «العالم الغربي». هكذا لم تتغيّر قواعد اللعبة من حيث الأساس.

إلا أنه لم يكن مقدّرًا لتركيبة كهذه أن تستمرّ إلى الأبد، وهي كانت ستؤدي حكمًا، حين يأزف الأوان، إلى طرح سؤال محرج: كيف لكَ أن تتصوّر الآخر على حقيقته - ذاك الذي لا يسلك مسلكك - حين يكون المنهج المتّبع إقصائيًا؟ نجد الإجابة في القرن التاسع عشر الذي يقدّم لنا في نهاية المطاف إضاءة غاية في القسوة مفادها أن أوروبا - وبقدر ما كانت توغل في اكتشاف سائر أنحاء العالم وتتجاوز الأصقاع التي تتخطّى حدود أميركا - راحت، دونما تردّد، تصنّف هذا العالم في مرتبة أدنى؛ فهو مستعمرة، أو «أرض مجهولة»، أو عالم دوني، وهي نظرة عانت منها الصين تحديدًا لزمن طويل... وقد لا يقتصر أثر تلك النّظرة على ما نحتفظ به من ملامحها إلى يومنا هذا، وإنما يمكن القول إن النظام الدولي في بنيته الحالية ورث بشكل واضح مفاعيل تلك التركيبة «الانتقالية»، بحيث إن أوروبا، وبقدر ما كانت تعاني من الأفول، وجدت البديل عن السباق إلى السيطرة في الاستماتة في التنافس للحفاظ على مكانة كان الآخرون ينازعونها عليها. هكذا وُلد الإذلال ممارسةً بنيوية في العلاقات الدولية. لقد أتى زمن الإذلال حقًا.

يبقى السؤال الثاني: كيف تحوّل هذا المبدأ المهيكِل [للنظام الدولي] إلى حالة مَرَضية على هذه الدرجة من الحدّة؟ في الواقع، هناك ثلاثة عوامل يمكن أن تفسّر هذا التطوّر. بادىء الأمر، خلطت العولمة بشكل سريع وفاعل جدًا بين عملية الاندماج واللامساواة، بحيث إن عالمًا واحدًا تشكّل فضمّ إليه كل الشعوب، وإنما على قاعدة لامساواة فاضحة لم تكن الأنظمة الدولية السابقة «المحدودة الأطر» تعرفها. اللامساواة في مكانة الدول ترافقت بشكل خطير مع لامساواة اجتماعية - اقتصادية، بحيث إن الإذلال الناجم عن الأولى ازداد قسوة بفعل الثانية... يضاف إلى ذلك، وهذا هو العامل الثاني، أن العولمة فتحت الباب أمام تنوّع الثقافات، وهو أمر لم يعرفه النظام الوستفالي: هنا أتت ردة الفعل الطبيعية للشمولية الرؤيوية الغربية بأن وصمت الثقافات التي كانت تنافسها، الأمر الذي جعل حظوظ بناء سياسة حقيقية توسع مكانًا للآخر تتراجع بشكل هائل!

أخيرًا، وهنا الأهم، تُرجم التحوّل الذي طرأ على اللعبة الدولية بشكل ظاهر من خلال المنحى التشاركي؛ ذلك أن المجتمعات دخلت بكثافة إلى الحلبة، ما جعل هذا التوسّط المجتمعي يزعزع بقوة كل القواعد. في البداية، اتخذت الانتصارات والهزائم وموازين القوى فجأة معنى مهمًّا لدى كل فرد داخل اللعبة الاجتماعية، وكان في إمكانه أن يحوّلها إلى مشاعر حادّة. ومن ثمّ، بعد بروز مظاهر اللامساواة، طال تراجع المكانة في أغلب الأحيان المجتمعات ذات التركيبة الاجتماعية الضعيفة والهشّة المهدّدة بمخاطر الانزلاق إلى الحروب الأهلية التي تعمّق مفاعيل الإذلال وتجعل منها عاملًا لتفجّر الحروب. في المنظور الدوركهايمي، لا يمكن لالتقاء عاملي تراجع المكانة وهشاشة النسيج الاجتماعي إلا أن يضفي على الإذلال الذي نعاني منه بُعدًا دراميًا. إننا هنا في صلب الموضوع الذي نعالجه بالذات، كما نحن في قلب التوترات الدولية التي تداهمنا حاليًا... ذلك كان الإطار الذي جعلنا نعتبر أننا نعيش اليوم في «زمن المذلولين»، وأن هذا الأخير أصبح المقياس الذي يُسهم في تفسير أعمال العنف والإخفاقات التي تضرب نظامنا العالمي الحالي...

قد يأسف المواطن لكون معظم قادتنا لا يأبهون البتة لهذه المسألة. فاللهجة المعتمدة - ليس إلا - لمخاطبة بعض البلدان (يمكن أن نفكّر في إيران)، أو عدم مخاطبتها، هو في حدّ ذاته مؤشّر يشغل البال نظرًا إلى قلة الاهتمام التي توليها سياساتنا الخارجية الغربية لهذه المسائل. فاللجوء إلى التهديد عوضًا عن الالتماس، حين تطالب الحكومة الفرنسية علنًا، على سبيل المثال، بالعفو عن أحد مواطنيها وهو محكوم بالإعدام من جانب القضاء الإندونيسي؛ والسرعة في الإمساك بأي ملف قد يطال أي دولة، من أجل اقتراح الحلول أو فرض وجهة نظر معيّنة؛ والحُكم القاطع الذي يُطلق على عجل ويطال كل شيء تقريبًا؛ وتحكُّم غريزة إنزال العقاب قبل التفتيش عن الحلول؛ والنزوع إلى الإقصاء أو الإبعاد دونما سعي إلى التفهم أو القيام بوساطة، بعد أن أصبحت هذه الأخيرة وسيلة بالية مآلها الإهمال؛ والرغبة المتعالية في إصرار بعض الأشخاص على التذكير بفرادته ونقائه، فيما هو لا يقلّ عن الآخرين ارتكابًا للأخطاء؛ والميل إلى وقوع بعضهم الآخر في شرك المبالغة الإعلامية التي تعتمدها الدبلوماسية

العامة، من دون القبول مع ذلك بالدخول في نقاش عام حول سياسته الخارجية الخاصة... تلك هي بعض التصرفات الخبيثة التي تجعل من بعض السياسات الخارجية المهيمِنة لا تُطاق من جانب الآخرين في أغلب الأحيان، والتي تولّد لسوء الحظ ردّات فعل حانقة وتوتّرات كان في الإمكان تفاديها بسهولة. إن الإذلال هو مرآة مكبِّرة، وأي جزئية مهما صغرت، تظهر على صفحتها بأحجام كبيرة. إنها في الواقع لعبة دبلوماسية غير مسبوقة في التاريخ تعمل على أن تفرض نفسها...

مع ذلك، لا بد لنا من أن نقارب الأمور بشيء من الحذر. فانعدام الوعي ليس مطلقًا، والمسار لا يتطوّر في اتجاه واحد. إننا نشهد كيف ينبري فاعلون من أعلى المستويات أكثر فأكثر لموضوع الإذلال من أجل التنديد ببعض التجاوزات. لقد أشار إلى ذلك البابا فرنسيس أكثر من مرة، وتناوله باراك أوباما شخصيًّا، بشكل مضمر في الأقل، حين حاول أن يشرح لماذا تتمتّع داعش، على الرغم من جرائمها، بقاعدة اجتماعية لا يُستهان بها[1]... في الوقت عينه، لا يقتصر الإذلال على معسكر واحد، إذ يمكن أن يكون القوي أيضًا عرضة للإذلال، وهذا ما يحصل بالفعل على نحو مطّرد. فالتقليل من شأن القوة يُسهم بالطبع في استضعاف أولئك الذين يمتلكون قدرة عسكرية تعجز عن تأدية الغرض المرجو، بعد أن كانت تُعتبر في ما مضى قوة لا تُقهر. لقد كان للأوروبيين - ولفرنسا على وجه الخصوص - تجربة في هذا المجال إبّان حروب التحرّر من الاستعمار في ديان بيان فو، والسويس، والجزائر، فيما خبرت الولايات المتحدة الأمر من انتكاساتها في فيتنام، والعراق، والصومال، أو أفغانستان، هذا من دون أن ننسى مأساة الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر... مع ذلك، هل يمكننا الكلام على باثولوجيا من النوع ذاته، حين لا تهدّد هذه الوقائع المذلّة أبدًا - أو تهدد بشكل عرضي جدًا - مكانة البلد المعنيّ أو رفاهه؟

إن الفرق واضح بين الولايات المتحدة التي هُزمت في فيتنام عام 1975، وروسيا التي خرجت مهزومة بعد نهاية الحرب الباردة في عام 1991. فالأولى

(1) https://youtu.be/2a01Rg2g2Z8

لم تخسر شيئًا من مكانتها بوصفها قوة عظمى، فيما تراجعت الثانية فعلًا من قوة عظمى إلى قوة وسطى تعاني من الوهن... في الحالتين، كان الإذلال قائمًا بما لا يقبل الجدل على الصعيد النفسي - الاجتماعي، وكان أشبه بصدمة، فيما أضيف في الوضع الروسي المدى البنيوي الذي أثّر حتى في انخراط روسيا في النظام الدولي. كان فلاديمير بوتين يعي هذا الواقع أكثر من بوريس يلتسن، فبنى سياسته الخارجية كلها على استرجاع مكانة بلده التي خسرها. من هنا تدخل الحالة الروسية ضمن التصنيفات التي أدرجناها، إلى حد أنها قد تتلاقى مع دبلوماسية الممانعة التي تكتسي ملامح الثأرية. لكن ما من شيء بالتأكيد يمكن أن يثبّت هذا الفرق إلى الأبد...

في الواقع، يرتكز زمن الإذلال هذا في الأساس على تعارض هو الآتي: إن التقدم الهائل للعولمة قابلته سياسة ممنهجة لإنكار الآخر، أي رفض الآخر، عن طريق التنكر لحقوقه في أغلب الأحيان، بل أيضًا التنكّر لتمايزه. فباسم نظرة للعالمية منغلقة على ذاتها، بدت الغيرية خاضعة للمقاييس التي يفرضها الأقوياء... حينئذٍ بدأت المأساة الكبرى...

ليس في وسعي إنهاء هذه المقدمة من دون أن أشكر بحرارة صديقي البروفسور جان جبور الذي قام بترجمة هذا الكتاب، لما يتمتّع به من كفاءة بوصفه أستاذًا جامعيًا، وباحثًا لغويًا، ولما يمتلك من بُعد إنساني. حبذا لو أن النزعة الإنسانية، هذه الفضيلة الرائعة، تجد في هذا الكتاب التكريم الذي ندين لها به، حينئذٍ يتكوّن لدي شعور بأني قد أصبتُ الهدف المنشود!

برتران بديع

نيسان/ أبريل 2015

مقدّمة

من منا لا يذكر تلك الصورة التي جابت أنحاء المعمورة والتعليقات التي دارت حولها؟ المشهد يحدث في جاكرتا بتاريخ 15 كانون الثاني/يناير 1998. كان الرئيس الإندونيسي ينحني فوق وثيقة يوقّعها، كمن يوقّع على صك استسلام. كانت تلك في الواقع خطة التقشّف المكوّنة من خمسين بندًا التي فرضها عليه صندوق النقد الدولي، وقد ضمّت كثيرًا من الشروط التي تقيّد البلاد، بل وتطال الرئيس سوهارتو شخصيًا - وهو الطاغية المتحكّم بالبلاد والعباد - كما تشمل أفراد عائلته. وكان خلفه يقف منتصبًا المدير العام لصندوق النقد الدولي بقامته المديدة، مكتوف اليدين، وقد بدا كل شيء في وقفته مهينًا.

احتجّ ميشال كامدوسو (Michel Camdessus) أكثر من مرة على هذه التعليقات موضحًا أنه اعتمد هذه الوضعية التي رسخت في ذهنه منذ مطلع شبابه للسيطرة على الانفعال. لكن الأمر لم يجدِ نفعًا، إذ بقيت الصورة في التداول، خصوصًا في الصحافة الإندونيسية التي اعتبرتها إهانة طالت الأمة بأسرها. فثمة ظروف لا تعود فيها اللعبة الدولية تشابه بأي شيء ذاك «الوحش البارد» الذي وصفه الكتّاب الواقعيون، حيث إن ما نراه وما نعيشه أو نشعر به يتفوّق على البارامترات والأرقام وموازين القوى، وكذلك على النوايا والخيارات الاستراتيجية. حين تكون الصورة طاغية، فإنها تكتسب حيوية خاصة غير آبهة بعمليات التكذيب والنفي والتوضيح. ألم يذهب راديو فرنسا الدولي، على لسان مذيعه الذي كان يعلّق على الصورة، حدّ تخيّل الدموع في عينيّ الدكتاتور العجوز؟

لنعد بالزمن إلى الوراء من دون أن نبتعد عن تلك المنطقة. في عام 1840 شنّت بريطانيا حملة تأديبية ضدّ الصين بقصد معاقبة إمبراطورها، لأن هذا الأخير أمر بإحراق شحنات الأفيون التي كانت مراكب صاحبة الجلالة تنقلها إلى بلاده من أجل إعادة التوازن إلى الميزان التجاري لإمبراطورية الهند. في خطاب العرش الذي ألقته في كانون الثاني/ يناير 1840، شجبت الملكة فكتوريا الحملة الصينية لتحريم المخدرات واعتبرتها «إهانة لكرامتها الشخصية»، فيما أضاف بالمرستون رئيس الوزراء أن المملكة سوف «تلقّن الصينيين درسًا لن ينسوه أبدًا». لم يكن مهمًا أن يكون الإمبراطور قد فقد ثلاثة من أولاده بسبب تعاطي هذه المادة المقيتة، ولم يكن مهمًا أن يكون الاتجار بها ممنوعًا ومحرّمًا في الغرب داخل تلك المجتمعات التي عملت لحماية نفسها غير آبهة بتدمير الآخرين. هنا بدأت حكاية طويلة من الإذلال في الشرق الأقصى قائمة على الحملات التأديبية وأعمال النهب والسلب والمعاهدات غير المتكافئة.

أولى تلك المعاهدات تمّ توقيعها في 29 آب 1842 في خليج نانكين على متن سفينة إنكليزية تدعى «كورنواليس» (Cornwallis). إنها معاهدة تستحق أن تشكّل مدخلًا لهذا البحث حول الإذلال، لكونها لم تدع مهانة إلا وأدرجتها في بنودها. كان على إمبراطورية الصين المتهالكة أن تتنازل عن هونغ كونغ للإنكليز، وتفتح خمسة موانئ للتجارة الدولية من حيث كان يأتي كل السوء بالضبط، وأن تدفع تعويضات بلغت واحدًا وعشرين مليون دولار لكونها تجرّأت ووقفت في وجه تجارة الأفيون. إلا أن هذه المعاهدة سجّلت على وجه الخصوص بداية نظام الحماية الذي كان على بيجين، كما على مناطق أخرى كثيرة غيرها، أن تخضع له لحوالى قرن تقريبًا. وبموجبه حصل النبلاء الأجانب الآتون من الغرب على امتياز منع المحاكمة عنهم من جانب السلطات القضائية الصينية، لتقتصر محاكمتهم على سلطات تابعة لبلدهم الأم. اجتمعت بمهارة في هذه الصيغة «الرائعة» للحقوق غير المتكافئة كل وصمات الإذلال التي سوف تشكّل النمط الاعتيادي للتعامل في العلاقات الدولية. ولفرط «روعة» هذا النص تمّ التأكيد عليه عام 1858 في معاهدة «تيان تسين». هكذا اكتملت الصورة من كل جوانبها: فقدان السيادة، انعدام المساواة في ما بين البشر وما

بين الدول، وعمليات سطو على الأراضي والأموال، وصلاحيات مغتصبة... سوف تتذكّر الصين بالتأكيد هذا الأمر زمنًا طويلًا، وهي بعد أن استعادت قوتها جعلت من هذه الذكرى - بوعي أو من دون وعي - عماد سياستها الخارجية.

إلا أن الصين لا تحتكر وحدها هذا الماضي القائم على الإذلال. فالدولة العثمانية لم يكن لديها ما تحسدها عليه، وتركيا التي وُلدت من زخم قومي متطرف حفظت في ذاكرتها ما عانى منه الباب العالي. منذ عام 1535، وقّع السلطان سليمان القانوني على نظام الامتيازات مع ملك فرنسا فرنسوا الأول والذي منح بموجبه القنصل الفرنسي حق محاكمة مواطنيه داخل الدولة العثمانية. لكن يجدر القول إن هذا الاتفاق وُقّع في جو يغلب عليه طابع الودّ، ولا يمكن مقارنته بالجو الذي ساد بعد ثلاثة قرون على متن «كورنواليس»، ذلك أن هذا الاتفاق كان يشكّل امتدادًا لتقليد كان يفيد منه في حينه سفير جمهورية البندقية في اسطنبول. على الرغم من ذلك، ما إن بدأ نظام أوروبي في التشكّل واتخذ المنحى الوستفالي خلال قرن من الزمن، حتى كشف هذا الاتفاق عن وجهه الحقيقي القائم على الإعفاءات والتراتبيات والسيادات غير المتكافئة. في عام 1580، حصلت مملكة إنكلترا على الامتيازات عينها التي مُنحت لفرنسا جارتها، لتلحق بها هولندا ومن ثم النمسا في عام 1609. في ما بعد، امتد نظام الامتيازات حتى مصر وبلاد فارس وسيام، حتى إنه شمل اليابان مدة من الزمن. هنا دخل وجه جديد للإذلال إلى القائمة؛ فبعض الأجانب قبلوا الخضوع أكثر من غيرهم، وبعض السلطات رفض التخلي عن السيادة لصالح جيرانه. لكن المهم هو أن الإذلال تحصّن بقوانين ومعاهدات وحقوق، وهو لم يعد مسألة أعمال فردية فحسب، وإنما ارتبط أيضًا بقواعد عامة، بحيث لم يعد يقتصر على علاقة بين طرفين، وإنما اتخذ سريعًا شكل نظام.

أصبح الإذلال اعتياديًا في ممارسات دبلوماسية موثّقة. فكيف لنا أن ننسى على وجه الخصوص «بعثات التكفير عن الذنوب» التي فُرض على سلطات الصين الإمبراطورية إرسالها حين كانت ترتكب «الأخطاء»[1]؟ وكيف لنا أن

(1) Gernet (J), *Le Monde chinois*, (Paris: Armand Colin, 1972), p. 507.

نتجاهل تلك الأنظمة المتعلقة بأبناء البلد الأصليين التي راحت مع ترسُّخ البنية الاستعمارية، تمنح حقوقًا استثنائية، فتفرض بواسطة القانون على الخاضعين التزامات وواجبات وتعفي منها طبقة الحاكمين الأجانب؟ كانت فرنسا سبّاقة وصاحبة همّة عالية في هذا المجال، لا سيما مع احتلالها الجزائر. كان يتم تلفيق الأخطاء والأعمال الشنيعة بقصد إلصاقها علنًا بالشعوب الواقعة تحت الاحتلال، وبشكل خاص تلك الشعوب التي كانت تتجه إلى كسر قيودها. وهنا تحضر في البال بشكل طبيعي صورة فام فان دونغ، وهو ابن أحد كبار الأعيان في بلاط العاصمة الإمبراطورية الفيتنامية «هوي»؛ فلقد تم سوقه إلى سجن بولو كوندور للأشغال الشاقة، وقد أُعيد إحياء ذكراه في نهاية القرن العشرين من خلال عمل سينمائي ضخم. إن الإذلال الذي عاشه هذا الشخص الآتي من قصر نغويان، والذي سوف يصبح لاحقًا رئيس وزراء جمهورية فيتنام الديمقراطية، هو الإذلال عينه الذي كان أمرًا اعتياديًا في حياة كثير من بناة الدول: مانديلا، وبن بلّه، وغاندي، ولومومبا، وسوكارنو، ونكروما، وموديبو كيتا وسامورا ماشيل... وإذا كان هؤلاء لم يُزجّوا جميعًا في السجون، فإنهم جميعًا عاشوا الإذلال الرمزي أو المادي. كثيرون منهم عرفوا كيف يقولون ذلك لشعوبهم، والعديد من مواطنيهم عرفوا لا بل أرادوا أن يتماهوا مع مشاعر أبطالهم. كما أن الإذلال في الحياة الدولية هو أيضًا قضية مسارات ومسالك، أو سِيَر، تكوّن تدريجًا وعيًا جماعيًا.

أما البرهان على هذا القول فيكمن في الطريقة التي اختارها باتريس لومومبا في يوم الاحتفال باستقلال الكونغو لكي يعزّز خطابه الذي فاجأ به الرسميين، فروى كيف تعرّض للإهانات على يد النظام الاستعماري: «لقد عانينا من السخرية والشتائم والضرب صباحًا وظهرًا ومساء، لأننا زنوج. من منا ينسى كيف أن التوجه بالكلام للزنجي كان يتم بصيغة المفرد، ليس تحببًا بالطبع، وإنما لأن صيغة الجمع التي تنمّ عن الاحترام كانت مخصّصة للبيض فحسب». إن الإذلال هو جزء من الذاكرة، هو سيرة جماعية، لا بل - وهذا أمر محدَّد - إنه نص تأسيسي لا يمكن إلغاؤه بمرسوم.

في المدوّنات المعاصرة، يشكّل الإذلال على الصعيد الدولي رابطًا بين المآسي الخاصة؛ كمأساة تلك المرأة الفلسطينية التي احتُجزت، وهي على وشك أن تلد، على إحدى نقاط التفتيش الخمسمئة التي أقامتها سلطة الاحتلال الإسرائيلي. يمكننا أن نستذكر أيضًا الإحساس العميق لذاك الأفغاني وهو يشاهد في 13 كانون الثاني/يناير 2012 الفيديو الذي يصوّر أربعة جنود أميركيين يبوّلون على جثث ثلاثة أشخاص من طالبان، أو شعور مواطن عراقي وهو يطّلع على التجاوزات التي ارتُكبت في سجن أبو غريب. غير أنه في إمكاننا أن نضيف بالتأكيد هؤلاء الأشخاص في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط الذين يكتشفون عن طريق تقرير مصوّر ذاك المشهد الذي لا يُحتمل لأناس ممزّقين بالرصاص، تتحلّل جثثهم وسط الذباب الذي يحوم فوقها في أماكن تعاني من الحروب، فيما كل محطات التلفزة الغربية لا تنفك تذكرنا بمناسبة أي حدث مأساوي يدمي أوروبا أو أميركا الشمالية أنه، ولأسباب تتعلق بالاحترام والكرامة، من الملائم ألا نُظهر صورة الضحايا. إن التكرار اليومي للمشاهد الانتقائية التي تنمّ عن الانحطاط يمثّل وجهًا آخر للإذلال.

في المقابل، فإن ما تظهره ديبلوماسية الدول هو وجه مغاير تمامًا (لمألوفها). مع ذلك يمكنه أن يكون مهينًا، كالشعور الذي لا بد أن يكون قد انتاب المواطن المالي وهو يستمع إلى الرئيس فرنسوا هولاند يعلن فيه من باريس عن إجراء الانتخابات الرئاسية في مالي، ويكشف عن مواعيد انسحاب القوات الفرنسية المنتشرة هناك، ويطلق مباشرة من الإليزيه الحوار مع الانفصاليين الطوارق، ويقرر من تلقاء ذاته إنشاء «لجنة الحقيقة والمصالحة». هكذا رأيناه يصرّح في 28 آذار/مارس: «نريد أن تجري الانتخابات في مالي في نهاية شهر تموز/يوليو، ولا مجال للنقاش في هذا الموضوع»[2]. ثم أعاد الكرّة في اليونسكو في 5 حزيران/يونيو: «سوف تجري الانتخابات في الموعد المحدّد وفي مدينة كيدال». إن تنظيم عملية انتخابية بهذه الأهمية، وتحديد مواعيدها وطرائق إنجازها من جانب دولة أخرى كانت في ما مضى

---

(2) *Le Nouvel Observateur*. 14 mai 2013.

قوة استعمارية، ومن دون أن يكون لأصحاب الشأن في الموضوع الحق في أن يعلنوا عن ذلك ولو في الشكل، يجعلنا نلامس هنا ذاك الإذلال المؤسسي الذي يزيد في كل يوم من عمق الهوة بين الشمال والجنوب.

لقد أصبح أثر هذه الإذلالات التراكمي ضخمًا. ولا عجب في هذه الحال حين نرى كيف أن إقامة نظام دولي ذي توجّه شمولي يدّعي المساواة شكلًا - كما هو حال العولمة التي تحضّ على التمثّل بالآخرين والتبادل معهم بشكل متزايد - يزيد من حدة مآسي الإذلال ويجعلها لا تطاق. بهذا المنحى تندرج هذه الإذلالات في الأجندة الدولية سرًّا أو علانية، وتشكّل أمرًا اعتياديًا في السلوكيات الاجتماعية ما إن يتعلّق الأمر بشأن دولي، وهو ما بات شائعًا بشكل مطّرد. أخيرًا، فإن هذه الإذلالات بشكل خاص هي ما يصنع السياسات، فتساهم في خلق أشكال جديدة من المواجهة، في المواقع التي كانت العلاقات الدولية الكلاسيكية تضع في مجال المبارزة متساوين يتنافسون على السيطرة انطلاقًا من موارد متكافئة.

إننا نقع على هذا الإظهار الدولي العلني للإذلال في كل مكان تقريبًا، ولا سيّما في آسيا. ففي الصين أُعلن يوم 18 من أيلول/ سبتمبر من كل عام «يوم الإذلال الوطني»، يتم فيه رفع العلم إحياء لذكرى حادثة موكدِن (1931) التي استخدمتها اليابان ذريعةً لغزو الجزء الشمالي من الصين المعروف بمنشوريا. وكان هذا الإسم نفسه هو ما تم اعتماده في 28 نيسان/ أبريل في أوكيناوا إحياءً لذكرى حدثٍ جرى في مثل هذا اليوم من عام 1952، حين قامت اليابان ببسط سيطرتها على هذا الأرخبيل الصغير. وفي الثالث من كانون الأول/ ديسمبر 1997 اعتُمدت تسمية يوم الإذلال من المعارضة الكورية للتنديد بالاتفاق الذي وُقّع مع صندوق النقد الدولي والذي اعتبره بعضهم حدثًا يوازي بخطورته عملية ضمّ شبه الجزيرة الكورية من جانب اليابان في عام 1910. والأغرب من ذلك ربما هو أن الجالية الصينية - الكورية قد اعتمدت العيد الوطني الكندي في الأول من تموز/ يوليو لتحوّله إلى «يوم الإذلال» استذكارًا لذاك اليوم من عام 1923، حين أُقرّ قانون يقضي بمنع المهاجرين الآسيويين من دخول كندا.

تشكّل هذه الفكرة بالتأكيد أمرًا واقعًا، فيصبح الإذلال على الرغم من تنوّع مظاهره ثابتة في العلاقات الدولية. فبعض الحالات التي أتينا على ذكرها يطال جهات فاعلة فردية، وبعضها الآخر يطال شعوبًا، كما أن جزءًا منها له علاقة بالدول. وهي (مظاهر الإذلال) تمسّ أحيانًا بالسيادة، ذاك المبدأ المؤسِّس الحياة الدولية والذي يشكّل ضمانة غالبًا ما تكون وهمية، لكنها قطعًا غير قابلة للتفاوض لأنها تتعلق بالمساواة بين الدول. لكن ما ذكرناه يمسّ أيضًا بالكرامة وبالسمعة، لا بل بشرف هذا الفريق أو ذاك، وكلها صفات تصب أكثر فأكثر وفي الوقت نفسه في قلب الصراعات الرمزية التي تنشب على الساحة الدولية، والتي تترافق دومًا مع العنف، سواء أكان رمزيًا أم ماديًا. في أي حال، إن المشترَك بين هذه الحالات جميعًا يكمن في السعي لدفع الشريك إلى وضعية أدنى من تلك التي يتمناها لنفسه، ما يتعارض كليًا مع المعايير والقيم التي بُنيت عليها الحياة الدولية.

إن هذا الصراع من أجل تحديد المكانة – ومن أجل القيم التي تعطيها معنى – ما فتئ يرسّخ المنحى الدولي في حدث هو في أساسه أمرٌ اجتماعي عادي. إن الفاعل الدولي، في صراعه من أجل تحديد موقعه، يقوم بذلك وفقًا للعبة اجتماعية مبتذلة، سواء أكان فردًا أم مجموعة أم مؤسسة أم جماعة. وهذا ينطبق بالذات على الظروف التي تساهم في «إنتاج» الإذلال دوَليًّا، والذي تؤدّي «تكتونية المجتمعات» فيه دورًا أساسًا. وينطبق الأمر أخيرًا على «تجسيد» الإذلال، أي ترجمته إلى فعل دبلوماسي ملموس، حيث تحلّ اللعبة الأوليغارشية بشكل حاسم مكان توازن القوى، فاتحة الطريق بذلك أمام سلسلة من الأعمال الدبلوماسية غير المسبوقة والقائمة على ردات الفعل.

إذًا، فنحن إذا ما توافقنا على أن يكون تعريف الإذلال الدولي بمعنى فرض تسلّطي لمكانة أدنى من تلك التي يتمناها فريق لنفسه ولا تكون متطابقة مع المعايير المعلن عنها، أدركنا حينئذٍ أن الأمر يتعلّق مباشرة في الأقل بثلاثة أبعاد في سوسيولوجيا العلاقات الدولية: مسألة «المكانة» التي يطمح الفاعلون الدوليون إلى تحديدها ويمكنهم أن يطمحوا إلى ذلك في جوّ منافسة محدودة؛ «الاستخدام» من جانب أولئك الذين يمتلكون موارد سلطوية، لرموز تتيح لهم

إقصاء الذين لا يمتلكون تلك الموارد إلى مراتب أدنى؛ «الذاتية» التي تكوّن الرؤية والتلقّي من جانب كل واحد من فاعلي هذه الممارسات التي يكونون عرضة لها.

بكلام آخر، لا يُنظر إلى الإذلال هنا على أنه سمة نفسية، وإنما هو «تأثير» للنظام الدولي في بعض الوحدات التي تكوّنه. وهو يظهر موضوعيًا على شكل تجريد من الصفة الإنسانية لنظام قائم على المنحى الإنساني. إنه يحيلنا على ذاك النص الجميل لكامو الذي نُشر في صحيفة «كومبا» (Combat) بتاريخ 10 أيار/ مايو 1947، والذي يتناول فيه أولى الانتفاضات القمعية في الجزائر ومدغشقر: «إذا كان بعض الفرنسيين اليوم يأخذون علمًا بالوسائل التي يستخدمها أحيانًا فرنسيون آخرون ضد جزائريين أو ملغاشيين ولا ينتفضون لذلك، فهذا يعود إلى ذاك اليقين الذي ترسّخ في لاوعيهم بأننا متفوقون بطريقة ما على تلك الشعوب، وبالتالي قلّما تهمّ الوسائل التي يتم اختيارها للتعبير عن هذا التفوق».

إن هذا التفوّق المتشكّل، والذي يعتبر محرك الإذلال في العلاقات الدولية، لا يحتل اليوم مكانًا في الوجدان أكبر من السابق، وإنما على العكس من ذلك. ومن يدّعون التفوّق هم غالبًا من أصحاب النوايا الحسنة ويغتاظون لفكرة أن يكونوا متّهمين بسبب هذا الشعور. وهنا البرهان على أن الأمر يتخطّى الخيار الفردي، وهو أمر مختلف يحمله النظام الدولي وعلينا تحديد هويته. هنا يمكننا تمييز الإذلال عن «العار» الذي لا يتصل إلا بالمشاعر ولا يندرج بالضرورة ضمن إطار علاقة تسلّطية. وهذا ما يجب تمييزه أيضًا من «الصدمة النفسية» التي ترتبط هذه المرة بالعنف المعاش الذي يتخطّى بما لا يقارن بأبعاده المأساوية علاقة الإذلال؛ هذا ينطبق بشكل خاص على المجازر الجماعية التي تتسبب بالطبع بمشاعر الإذلال، لكنها تأتي في سياق الرغبة في التدمير الشامل لتعطي تبريرًا لمقاربة قائمة بذاتها.

لا يمكن كذلك أن يُنظر إلى الإذلال من زاوية «الحقد». إن تحليلات

نيتشه ومن بعده الفيلسوف الألماني ماكس شيلر[3] (Max Scheler) تعتبر الحقد موقفًا سلبيًا إزاء الإذلال الذي يتعرّض له المرء. فنيتشه ينظر إليه على أنه موقف «الذين لا يطيق بعضهم بعضًا في الحالة التي هم فيها، ولكن يحظّر عليهم أي ردة فعل حقيقية تتمثّل في القيام بعمل ما». وبذلك يكون الحقد أقرب إلى احتقار الذات. أما شيلر فيرى فيه «رغبة عاجزة»، والحط من قدر من يحكمنا كوسيلة وحيدة لتخطي الكبت. إننا ندخل هنا في «أخلاق العبد» التي تكلم عليها نيتشه.

إننا لنجد هذا «التزوير لمقياس القيم» (شيلر) بالتأكيد في العلاقات الدولية. فالحقد والخطاب الخاص به القائم على العزائم واللعنات والعجز غالبًا ما يصوّران على أنهما من سمات المحكومين المعتادة ويتم شجبهما لا بل السخرية منهما على أنهما كذلك. مع ذلك، لا يشكّل الحقد التصرف الأوحد في هذا المجال، فليس كل إذلال ينقلب إلى عجز أو يعبَّر عنه بسحر الكلام فحسب. وبالطبع لا يتمتع كل محكوم بأخلاق العبيد. إن تنوّع المواقف الدولية إزاء الإذلال يتخطّى كل ذلك، وبشكل متزايد على الأرجح في أيامنا الحاضرة. يكفي أن نذكر حروب التحرر من الاستعمار، أو في فترة أقرب إلينا «الربيع العربي» الذي يُعتبر نشيدًا حقيقيًا للكرامة المستعادة، لكي نقتنع بعدم الارتباط الحُكمي بين مفهومي الإذلال والحقد.

إن الإذلال في العلاقات الدولية يتجاوز في كثير من النواحي ما يسعى علم النفس الاجتماعي إلى تحقيقه، علمًا بأنه كان البادئ بالانخراط في نوع كهذا من الأبحاث. ما ينوي هذا العلم إثباته هو كيف يمكن تصرفات نفسية، حين تكون مشتركة بين أعضاء مجموعة مجتمعية، أن تولّد أحداثًا اجتماعية، وبشكل خاص أشكالًا خطرة من العنف.

سوف نستخدم هنا منهجًا آخر لنبرهن كيف أن نظامًا دوليًا - أي تشكُّل مجموعة من الممارسات والمعايير الدولية التي يمكن معاينتها في مدة محددة

---

(3) Nietzsche (F.), *Généalogie de la morale*, (Paris: Gallimard, «Folio», 1985 (1887)) IIIᵉ partie. Scheler (M.), *L'Homme du ressentiment*, (Paris: Gallimard, 1970 (1912)).

من الزمن - يمكن أن ينتج إذلالًا ويتسبّب ببروز دبلوماسية قائمة على ردات الفعل المختلفة التي يعود إلينا أن نلحظها. ننطلق من المسلّمة القائلة بأن هذه الدينامية التي كانت موضوعة جانبًا في زمن الواقعية المظفرة، بدأت تكتسي أهمية كبرى تعتبر حاسمة لفهم العلاقات الدولية المعاصرة. إن الفرضية التي ننطلق منها تشير إلى أن الاختلالات التي تصيب علاقات القوة في زمننا الحاضر تتسبّب بممارسات جديدة للإذلال أكثر تنوّعًا وأكثر تواترًا، الأمر الذي يؤجّج المشاعر المعادية ويفاقمها لدى أولئك الذين يقعون ضحيتها - أو يتخيّلون ذلك - ما يقود في المقابل إلى إنتاج أشكال جديدة من الدبلوماسية التي غالبًا ما تقوم هي أيضًا على الاختلال.

غير أن هذا التوجه الخاص لا يشكّل قطيعة مع الأبحاث التي أنجزها آخرون. فأعمال إفلين ج. ليندنر (Evelin Lindner) المرتكزة بشكل أساس على علم النفس الاجتماعي، تعتبر حاسمة بشكل خاص[4]. فهي تقدّم الإذلال على أنه «خميرة النزاعات العنفية»، وتلجأ خصوصًا إلى الاستبيانات والمقابلات على الساحات الألمانية والصومالية والرواندية لتبيّن المفاعيل السيئة للجوء إلى الإذلال بوصفه نمطًا في ممارسة السلطة. وتُعدّ هذه الأبحاث بالذات استكمالًا لأبحاث أخرى قام بها توماس شيف[5] الذي ربط بين الانفعال والتعبئة القومية، وأبحاث إرفن ستاوب حول جذور العنف القاتل[6].

ما من شك في أن لهذه الأعمال فضلًا كبيرًا في تقدّم المعرفة بأصول العنف، لتسليطها الضوء بشكل خاص على طبيعة الإذلال المولِّدة للنزاعات المسلّحة. هذه الأبحاث التي تُعتبر امتدادًا لتلك التي أنجزها اختصاصيا العلوم السياسية الأميركيان جايمس دايفس وتيد غور (James Davies & Ted Gurr)

(4) Lindner (E. G), *Making Enemies: Humiliation and International Conflicts*, (London: Praeger, Greenwood pub., 2006).

(5) Scheff (T.), *Bloody Revenge: Emotions, Nationalism and War*, (Chicago: University of Chicago Press, 1990).

(6) Staub (E.), The Roots of Evil: *The Origins of Genocide and Other Group Violence*, (Cambridge: Cambridge University Press, 1989).

وكثيرون غيرهما، تلتقط بطريقة موفقة الأشكال المتزايدة الحيوية التي يتخذها الكبت الاجتماعي في يومنا الحاضر، ما إن يمسّ الأمر مباشرة الصورة المتكوّنة عن الذات. مما لا شكّ فيه أنّ إفلين ليندنر على صواب، حين تشير إلى أهمية هذه الظاهرة في سياق العولمة التي ينبغي لها لئلا تكون متفجرة - وكما تثبت ذلك عن حق - أن تسعى إلى تعميم «تكافؤ عالمي» حقيقي يرضي الجميع، فيحمي بعضهم من الإذلال، وبعضهم الآخر من مفاعيل العنف الناجم عن ردات الفعل التي يولّدها الإذلال لا محالة. بالطبع، إننا نتلمّس في هذه المسالك الأسسَ التي لا يُعرف قدرها كثيرًا لما يتوجب أن تكون عليه السياسة الخارجية الجديدة.

لا بد كذلك من أن نضيف أن نظرة كهذه لا يمكنها أن ترضي ذا النزعة الأممية كليًا. فإذا ما نُظر إلى الإذلال من وجهة نظر علم النفس الاجتماعي، تبدو الإحاطة به منتقصة. لا يمكن اليوم قصر الإذلال على علاقة إنسانية فحسب، ووضعه في إطار التجاذب بين الفاعلين. ففي سعينا إلى رصد الإذلال بوصفه مغامرة دولية، نقوم أولًا بتعقّب تشكّله تاريخيًا عبر العصور، فنبيّن بشكل خاص القوة الخلّاقة للأطر وتعدد النماذج التي نشأت منها. استنادًا إلى ذلك يمكننا بعدها تحديد هذه الباثولوجيا بصيغتها المعاصرة من خلال العوامل الأساسية التي تكوّنها، وتؤمّن لها الاستمرارية، وتمنح نظامنا الدولي الحالي قدرة إذلالية لا مثيل لها. عندئذ سوف يتاح لنا تقدير ردّات الفعل الخطرة التي تنجم عنها، والتي تتجسّد في الصراعات الجديدة والنزعات الراديكالية والأصوليات، وربما في أنواع أخرى من التعبئة. من هنا نفهم المآزق الحالية في الحياة الدولية، التي لا يمكن اختزالها في إطار التصنيفات الكلاسيكية للعلوم السياسية.

القسم الأول

الإذلال في تاريخ العلاقات الدولية
أو اكتشاف باثولوجيا اجتماعية جديدة

إذا ما نظرنا إلى الإذلال بوصفه علاقة إنسانية بسيطة، فإنه يتصف بالشمولية كما بالأزلية. ولطالما كانت تستهوي الإنسان، أيًا يكن، الرغبة في الحط من قدر الآخر كي يشعر بالرضا، ويُحكم سيطرته عليه، ويُرضي غروره، لا بل ليشبع انحرافه ربّما. بالإضافة إلى ذلك، فقد أتت لعبة المنافسة والتفرّد التي تضاعف من تشويهها العلاقات الاجتماعية، لتفاقم هذه الميول وتزيد من حدّتها؛ فما من شك في أن ثمة رابطًا بين الإذلال والحداثة[1]. من الواضح أيضًا أن أي اختلال في منطق السلطة يثير الإحباط، وبالتالي الإذلال، لكنه يثير أيضًا التمرّد بصورة آلية. هكذا بعد أن أحسّت طبقة العامة في روما القديمة بوزنها المتنامي في اقتصاد المدينة، كما في الجيش، عرفت كيف تتعامل مع الإذلال الذي كانت تشعر به بشكل متزايد، فانسحبت إلى تلة أفنتينو، وانقطعت عن المدينة، وأنشأت مجتمعها الخاص، فارضة بذلك على الطبقة الأرستقراطية الاعتراف بها.

ماذا لو أعاد التاريخ نفسه مع تبدّل في المقياس والمخطط؟ وماذا لو اكتشفنا في هذه القصة القصيرة المقتبسة من التاريخ الروماني دبلوماسية عامة الشعب في نظامنا الدولي المعاصر، حيث تشكّلَ «مجمعه» في باندونغ عام 1955، خلال المؤتمر الأول لدول «عدم الانحياز»، وراح يتجدّد على الدوام، من مجموعة الـ 77 إلى مجموعة دول «بريكس»، بقدر ما كانت هذه

---

(1) يربط دنيس سميث بقوة بين العولمة والإذلال. انظر: Smith (D.), *Globalization: The Hidden Agenda*, (Cambridge: Polity Press, 2006).

الدول المُهانة، القديمة منها والجديدة، تشعر بتنامي قوتها؟ وماذا لو وجدنا التجربة ذاتها للنظام المعاكس، والتعلّق نفسه بالاعتراض الدبلوماسي، وتجربة الانحراف السلوكي نفسها، وفي نهاية المطاف، ردة الفعل المتبرمة لمجموعة الدول السبع الكبرى «الأرستقراطية»؟

إن المسألة في الواقع تقودنا بشكل أساس إلى أيامنا الحاضرة. ولا يمكن مطابقة العصور القديمة بالحياة الدولية إلا بقدر محدود. حتى نهاية القرن الثامن عشر، كانت للحرب طقوسها المستبطنة كليًا كما في لعبة رضائية، هي أشبه بمبارزة سياسية عليا، يتمايز فيها الغالب عن المغلوب الذي كان عليه القبول بقانون القوة، لا بل المشاركة بالاحتفاء بمن ألحق به الهزيمة. منذ القدم، لخّصت العبارة الشهيرة «الويل للمهزومين» التي قالها برينوس (Brennus) قانون الحرب على أكمل وجه، إلى حد أن من كانت تقع عليه مفاعيله كان يرى في ذلك تنفيذًا لقاعدة مقبولة. ربما كان الانتحار وسيلة تعفي المهزوم من المشاركة في الاحتفاء بالمنتصر، ولكن كل الترتيبات كانت متخذة أيضًا في روما كي تذكّر هذا الأخير بأنه فانٍ وعليه احتواء غطرسته. هناك ما هو أفضل: كانت طقوس الاحتفال بالنصر تشتمل على حضور ممثلين كوميديين يقومون بالتهكم على القائد المظفّر لئلا يتجاوز حدود طبيعته البشرية البسيطة ويذلّ الآخرين بازدرائه...

في الزمن الوستفالي، سرعان ما صوّبت معاهدات السلم المعقودة بصورة آلية وهادئة علاقات القوة، وهي غالبًا ما أفضت إلى تحالف جديد بين الأسر الحاكمة. في أي حال، كان مفتاح اللعبة في أغلب الأحيان في أيدي قلة من النخبة، فيما بقي خارجها الجزء الأكبر من المجتمع الذي يقع عليه عادة العبء الأساسي من الإذلال. وحالما تمّ تدمير هذه القاعدة على نحو تدريجي، وازداد انخراط المجتمعات بأكملها في اللعبة الدولية، بات الإذلال شيئًا فشيئًا معاناة اعتيادية في العلاقات الدولية. وبقدر ما راحت هذه العلاقات تندمج بحياة الشعوب المشتركة، وأخذت الحرب تبدّل من طرائقها، أدّت أشكال جديدة من الإذلال إلى نشوء دبلوماسيات غير مسبوقة.

الفصل الأول

أفخاخ الحياة المشتركة للشعوب

لماذا شكّلت الحياة الدولية استثناء على الدوام؟ لماذا لا تكون، وحتى لن تكون أبدًا، حياة اجتماعية مثل أي حياة أخرى؟ لا يزال الواقعيون ينظرون إليها إلى الآن على أنها استثنائية ومخالِفة، ولكن بناء على ماذا؟ هل لأن الذين يحرّكون عصبها هم «وحوش باردون»؟ ولكن هل يبدون على هذه الصورة؟ هل لأن الذين يديرون لعبتها هم قلة حاكمة صغيرة فيما الأكثرية الساحقة من الناس تبقى خارجها؟ ولكن هل يصح هذا الأمر في وقتنا الحاضر، والرأي العام يؤكد بمختلف الأشكال حضوره يومًا بعد يوم؟ إن الصفحات التي تخصصها الصحافة اليومية لـ «الدوليات» تتكلم، بالإضافة إلى ذلك وبصورة متزايدة، على الحركات الاجتماعية وأعمال الشغب التي تضع المجتمع في واجهة الأحداث، وعلى الانتفاضات التي تتحوّل إلى حروب أهلية، وعلى كثير من الظواهر التي تصيب بلهيبها الساحة الدولية...

تكتونية المجتمعات

إننا نقترب من موضوعنا: ذاك أنّ الشأن الدولي يصير اجتماعيًا، وتزداد صورته شبهًا بعملية تكتونية (تغيّر ضخم يصيب تركيب المجتمعات)، ما يحرم النخب السياسية من الامتياز الذي لطالما تمتّعت به على «ساحة المتصارعين» (هوبز)، حيث كانت الدول تتواجه وهي على جهل بمقوماتها الاجتماعية... كيف لذلك أن يكون ممكنًا في يومنا الحاضر؟ وبالتزامن مع تكثيف التجارة الدولية نشاطها على نحو هائل، أتى تسريع التبادلات على اختلاف أنواعها،

ولا سيّما ثورة الاتصالات التي ألغت المسافات، ليحطّم الحدود، ويشرّع باب التواصل بين كل الناس، حتى ولو بقيت كثافة هذه العلاقات غير متكافئة هنا وهناك... في الواقع، أصبحت الحياة الدولية عالمية، أي خالية من الوساطات أكثر فأكثر. فما كان يتم في ما مضى على صعيد الأمم نراه اليوم بشكل مغاير بالتأكيد على المستوى الكوني، مع نهاية العزلات والجهل المتبادل والحواجز المجتمعية. لقد بات الكل مرتبطًا بالكل، ثراءً وأمنًا وآلامًا وآمالًا وضغوطاتٍ، وحتى مشاعرَ... إنها أرضية مهيّأة بشكل خاص للإذلال، تلك الظاهرة الاجتماعية بامتياز...

إنها أرضية مواتية أيضًا لعالِم الاجتماع. فهذا الحيز الاجتماعي العالمي، الذي لم يكن يُرى في السابق، ولم يكن في الإمكان تصوّره قبل ذلك، يثير السؤال الذي كان إميل دوركهايم (Émile Durkheim) يطرحه في ما مضى بشأن الأمة: من أين يأتي هذا النظام الاجتماعي؟ وكيف يفرض نفسه؟ مما لا شك فيه أن الجواب هو نفسه حين يتعلّق الأمر بالمستوى العالمي، أو هو جواب يشبهه تقريبًا: إنه يفرض نفسه بتعزيز حجمه المجتمعي على نحو متواصل وتنويعه، وبتكثيفه التبادلات بصورة متزايدة، وبتفاعلاته، واتصالاته. كم هي الأفعال الدولية (بشكل أدق «العالمية») التي نقوم بها يوميًا من خلال أنواع نشاطنا البسيطة والروتينية، حين نستهلك أو نجمع المعلومات أو نلهو؟ وكم من هذه الأفعال كان يقوم بها أجدادنا في القرن التاسع عشر والقرون التي سبقته؟ وما الذي يقتضيه أن تكون هذه الكثافة الاجتماعية المعززة استثناءً، فلا تخضع لقواعد عالِم الاجتماع؟ ولماذا لا تُنتج تصرفات اجتماعية خاصة؟ لماذا لا تضغط هذه التصرفات على الحكومات وعلى سياساتها الخارجية للجمها، بقدر ما تكون في خدمتها، لإرغامها على شيء أو لتهيئة الأرضية لتلك الحركات الشعبوية الجديدة العابرة للدول؟

شوائب الاندماج

لنعد إلى دوركهايم وإلى الأجوبة التي كان يقدمها في زمانه. فيما كان هذا العالِم الاجتماعي يشهد على التقدم الذي يحرزه المجتمع الصناعي،

وعلى الانقلابات التي كانت ترافق نموه وعلى مخاطر النزاعات التي أشار إليها ماركس، راح يتساءل حول أسس النظام الاجتماعي، وحول هذه المفارقة العجيبة التي كان في إمكانها أن تجمع بين التعقّد والاندماج. لم تخسر هذه المسألة أي شيء من راهنيتها في زمننا الحاضر، وهي تطرح نفسها على ذي النزعة الأممية: ولئن تعولم الحيّز المكاني، فإنه بات في الوقت نفسه خليطًا أكثر تنافرًا؛ وإن اتّخذت النزاعات أشكالًا جديدة، فإنها تستمرّ، فلا يندثر العنف، ومع ذلك تظلّ فرضية النظام الدولي قائمة. وبعكس ما يتناهى إلينا من بعض الخطابات، فإن الحياة الدولية ليست فوضوية بالقدر الذي يحلو للبعض أن يورده، وأحيانًا ليس أكثر مما كانت عليه الأمم في نهاية القرن التاسع عشر عندما كانت تهمّ بالدخول إلى العصر الصناعي تحت أنظار دوركهايم. ذلك أنّ الحد الأدنى من القواعد يؤمّن الحد الأدنى المطلوب لقيام نظام دولي.

إن السؤال المحوري الذي يطرحه مؤلّف «تقسيم العمل الاجتماعي» في مقدمة الطبعة الأولى من كتابه، يمكن أن يشكّل أساسًا للتفكير المشترك بين «الداخليين» و«الأمميّين»: «كيف يحصل أن يكون الشخص المتمتع باستقلالية أكبر، أوثق ارتباطًا بالمجتمع؟ كيف يمكنه أن يكون في الوقت نفسه أكثر فردية وأكثر تضامنًا مع الآخرين[1]؟ إن الانتقال من حقل إلى آخر يتم في الواقع على مستويين مختلفين: حقل الفضاء العالمي حيث يثبت الفرد نفسه من خلال انخراطه أكثر فأكثر في ترابط معولم؛ وحقل الفضاء الدولي حيث ترتبط الدول في ما بينها أكثر فأكثر، في الوقت الذي تدّعي فيه الحفاظ على سيادتها والتأكيد عليها.

في زمانه، عرف دوركهايم كيف يحلّل التناقض الذي كان يشير إليه حين كان يتساءل عن صعوبات الحياة المشتركة داخل المجتمعات. فقد بيّن داخل أطروحته بالذات كيف أنّ توتّرًا كهذا يُعزى إلى الطرائق المتّبعة في إنجاز تقسيم العمل الاجتماعي، الذي كان هو تحديدًا السبب الذي يقسّم الأفراد ويفرّقهم من ثمّ بعضهم عن بعض، وفي الوقت نفسه يجعلهم أكثر ترابطًا في ما بينهم.

(1) Durkheim (E.), *De la division du travail social*, (Paris: PUF, 1973), p. XLIII.

في أيامنا الحاضرة، تعمل العولمة بالطريقة نفسها، ولكن وفق المستوى الخاص بها، بحيث إنها تقسّم وتجمع، تدمج وتميّز، تنادي بالمساواة في مبادئها فيما تهدمها في ممارساتها. هكذا يجتمع لديها (العولمة) كل ما يلزم من مكوّنات لكي يبلغ الإذلال ذروته في خصوصية كل حدث من الأحداث الدولية...

على الأرجح، لقد أسّس دوركهايم الجزء الأكبر من نظريته السوسيولوجية على معاينة مقلقة: «فإذا كان تقسيم العمل عادة يُنتج تضامنًا اجتماعيًا، فقد يحصل مع ذلك أن تأتي النتائج مختلفة لا بل متعارضة [...]. وهنا، كما في أماكن أخرى، تكون الباثولوجيا خير معين للفيزيولوجيا»[2]. يمكن هذه الباثولوجيا الاجتماعية أن توصل إلى الأنومية (أو اللامعيارية) التي تكرّس حينئذٍ انعدام القواعد الاجتماعية المتعارف عليها، أو إلى لعبة من الضغوط تولّد الكبت؛ إذ «لا يبدأ الضغط إلا عندما لا يعود التنظيم العام يتلاءم مع طبيعة الأشياء الحقيقية، ولا يعود له بالتالي أي مرتكز في القيم، فيصبح أمر المحافظة عليه رهن القوة»[3].

إن كلتا الحالتين باتت مألوفة لدى الأممي. فالحالة الأولى تقود إلى توترات لا يقوى النظام الدولي على تنظيمها. وهي تُبرز حالات عدم رضا مستدامة من جانب المحكومين، وعدم تمكّن هؤلاء من المشاركة في حوكمة الحياة المشتركة. إنّ أفريقيا التي تزخر اليوم بالنزاعات تذكّر بهذا الوضع المأساوي الذي يؤشّر بالفعل إلى خلل في الاندماج يُثقل الفضاء العالمي، إن من الناحية الواقعية أو الرمزية. أما الحالة الثانية فتعكس الاستعمال المفرط للمعايير بوصفها وسائل لفرض منحى من النظام الدولي بالقوة، على الرغم من تطور انتظارات هذا الفريق أو ذاك، وتحولات الفضاء العالمي الموضوعية. يشهد على ذلك الفروقات الشاسعة بين أنماط الحوكمة المجمّدة في قوالب الزمن الغابر، وواقع العولمة الحالي.

---

(2) المصدر نفسه، ص 343.

(3) المصدر نفسه، ص 370.

إن النظام الدولي، بما يعتريه من معوّقات، ومظاهر لامساواة وفجوات خلّفها غياب الثنائية القطبية، يتطوّر بشكل مأساوي بين تقسيم العمل اللامعياري وتقسيم العمل المقيّد، أي بين مظهرين مرضيين كان يخشاهما دوركهايم في زمنه حين كان يرصدهما داخل المجتمعات الأوروبية. بكلام آخر، تبدو الحياة الدولية رهينة مأزق دائم بين التسلّط والفوضى...

والنظام الدولي الذي يتنازعه فيض القوة والنقص المتنامي لفاعلية هذه الأخيرة، يعمد إلى الخلط بين مفاعيل اللامعيارية والتقييد. وهو يتخذ في الوقت الحاضر شكلًا غير مسبوق، حيث القوة تقود إلى العجز، والنزاعات لم تعد تعكس المنافسة وإنما عدم المساواة، وباتت الحوكمة تسعى إلى إعادة إنتاج الأوليغارشية في الوقت الذي يتوجب عليها العمل لجمع شملهم كلّهم... مظاهر مرضية عديدة تتسرّب فيها جدلية الغطرسة والإذلال إلى طيّات المواجهة بين كل هذه الأضداد. هذه اللعبة الجديدة تستبدل النمط الاعتيادي لنزاعات القوة الكلاسيكية في الزمن الوستفالي، حيث كانت المواجهة تتمّ بين متساوين يقرّ واحدهم بحق الآخر وبمقدرته على مشاركته في إدارة ساحة دولية أقل اتساعًا. حينذاك كان يتم الاكتفاء بتجاور الكيانات التي تؤكّد على سلطة كل واحدة من الدول المتنافسة، بطريقة هي أشبه بعلاقة توافقية بين متساوين. كنا نعيش في نظام يعتبره دوركهايم طبيعيًا وتلقائيًا.

هكذا يصبح الإذلال سمة إحدى الباثولوجيات التي يعاني منها النظام الدولي المعاصر. لقد تنامى هذا الإذلال وازداد تعقيدًا بقدر ما كان النظام الدولي يبتعد عن الامتثالية الوستفالية التي ثُبِّتت ركائزها في أوروبا عام 1648 وتبلورت على شكل تعايش بين سيادات الدول الوطنية. لقد كان هذا النظام يرتكز على «حلقة مغلقة» تحدّ من أفخاخ الحياة المشتركة التي كانت تقتصر على عدد محدود من القوى المتشابهة إذا لم نقل المتساوية، وترتبط في ما بينها بوشائج عائلية وأسرية تكرّس تضامنها[4]. حين عرف النظام الدولي الانفتاح على العالم وعلى الاختلاف، وعلى الأعداد الكبرى واللامساواة، بدا أنه

(4) Badie (B.), *La Diplomatie de connivence,* (Paris: La Découverte, 2011).

عاجز أو متردّد في استنباط قواعد مقبولة من الجميع. أسوأ من ذلك، غالبًا ما كان عليه أن يفرض بالقوة المعايير القديمة البائدة وغير المجدية، على أولئك بالذات الذين لم يعودوا يعترفون بها. من هنا فرض الإذلال نفسه بوعي أو بلا وعي نمط سلوك دولي، لا بل تجسّد بأشكال دبلوماسية تكاد تكون ممأسسة وعملانية وتعمل بصورة روتينية، كطرائق وجود وسلوك نعتبرها بديهية وحتمية ولا مفر منها: كأن يتم الإعلان من باريس عن إجراء انتخابات في مالي، أو كأن نحظّر على فريق امتلاك السلاح النووي فيما نجيز ذلك لآخر، أو كأن نسخر من تدخل قوة ناهضة في حلّ مسألة دولية حسّاسة، على غرار ما فعلت البرازيل في عهد الرئيس لولا أو تركيا في عهد أردوغان حين أمسك بالملف الإيراني في أيار/ مايو 2010.

إن مسألة الإذلال تقودنا إذًا بوضوح إلى قصة «الاندماجات الفاشلة»، وإلى عدم أهلية النظام الدولي الحديث لإرساء علاقات اجتماعية متينة ومعولمة، وإلى الآلية الملحّة الهادفة إلى تفضيل التحالفات الوستفالية والقطاعية على العلاقات المتقاطعة المخوّلة لأن تبني العولمة، وإلى العجز عن تأمين الحد الأدنى من التضامن المطلوب إزاء تقسيم العمل الدولي. ففيما القوة معطّلة أو تفعل فعلها بصورة سيئة، تتعرض عملية الاندماج للفشل، بحيث تتقلّص مساحاتها باستمرار وبصورة غير معقولة؛ فإلى تماسكها الهزيل على المستوى العالمي، يُضاف إحباطها على المستوى الإقليمي، وهشاشتها المتزايدة على الصعيد الوطني. ومن أجل تعويض هذا الفشل يتم اللجوء إلى أشكال مهينة من العنف القمعي والرمزي، أو إلى آلية إذلال لقهر الآخر، بما يتخطى المعايير التي بنى عليها توقعاته. هكذا يستحق الإذلال وعن جدارة مكانته بوصفه عاملًا مساعدًا للدبلوماسية.

في هذه الحال، فإن مسألة الاندماج تحلّ بديلًا عن مسألة القوة، متسبّبة باضطرابات لا مناص منها في مجتمع الأمميين الضيق. وهنا لا شأن للمظاهر المرضية التي على هؤلاء معالجتها بصراع الأقوياء، ولا بالتنافس بين المتصارعين الكبار، وإنما بعجزهم عن إدماج الصغار، والضعفاء والدخلاء

ومهمّشي النظام العالمي، وأسوأ من ذلك حديثي النعمة. وهذا يعني أن الاندماج ليس خطابًا متخيّلًا حول النظام العالمي، وإنما هو رد على عدم التمكن من إقامة رابطٍ (بين البشر) وتحقيق تضامن في ما بينهم، وهو يأتي ليحل مكان استراتيجيات الإذلال. لننظر إلى حالة الهلع إزاء الصين، والاحتقار تجاه البرازيل التي يجري اختصارها بلعبة كرة القدم ورقصة السامبا، والانزعاج من بلدان الجنوب التي لا مكان لها إلا في المطبوعات الترويجية لوكالات السياحة التي تتغنّى بالرمال البيضاء! إن هذا الاندماج غير المتحقّق يبرز المخاطر عينها التي استشعرها دوركهايم في إطار الأمم.

شوائب المكانة

على هذا المنوال، تتحوّل الحياة الدولية إلى معركة دائمة لتحديد مكانة الدول. وتنشأ عن الظروف المتغيرة مطامح وآمال جديدة يكون تنافرها على درجة كبيرة من الحدّة، بحيث إن الأطر تتطور بسرعة متنامية، ويظهر تنوّع اللاعبين على الساحة بشكل واضح، وتبدو المواقع المكتسبة أكثر هشاشة على الدوام. في هذه الحال تصاب السياسة الخارجية للدول بادّعاء مبتذل، وتقدّم نفسها في صورة تضعها أعلى بدرجات من المنزلة التي يمكن أن تطمح إليها بشكل عقلاني («الدبلوماسية المتجاوزة»[5]). هذا الاختلال في المعايير الدولية يدفع بالآخر إلى رفض كل ما ينجم عن ذلك من تجلّيات كي يحمي نفسه من مخاطر الانحدار إلى مرتبة أدنى؛ هكذا تبدأ آلية الإذلال بالتحرك.

إن هذا الإطار التحليلي الذي سوف نلجأ إليه يندرج في أساس تكوين الفلسفة الاجتماعية. فجان جاك روسو (Jean-Jacques Rousseau) لدى مراقبته الإنسان عند خروجه من حالة الطبيعة (الحالة الأصلية)، رصد المفاعيل الخطرة التي يرتّبها بناءُ علاقة دائمة مع الآخر. ذلك أنّ انخراط الإنسان في المجتمع يساوي في نظره القضاء على هذا المزيج من غريزة البقاء والرأفة

---

(5) Volgy (T.), Corbetta (R.), Grant (K. A.), Baird (R. G.), 'Major power status in international politics», *in* Volgy et al., *Major Powers and the Quest for Status in International Politics* (New York: Palgrave, 2011), p. 16.

الذي كان يتحكّم فيه سابقًا. وهذا مما يقوده إلى الادّعاء والغطرسة والثقة المفرطة بالنفس والسعي إلى تأمين المكانة المتميّزة[6]... إنه تحليل لا يجد فيه الأمميّ أي غرابة، لأنه ينطوي على الكثير من السمات التي تتيح لنا أن نقيس أداء كل واحدة من السياسات الخارجية المتنافسة؛ وفي هذا التحليل الكثير من المميزات التي تبدو قاعدة ثابتة لـ«تفاعل الذوات» (intersubjectivité) المتزايد في العلاقات الدولية، حيث تكون وضعية أي امرئ مرتبطة بشكل كلي بالنظرة التي يكوّنها الآخر عنه، ونجاح أي امرئ رهنٌ بمقدرته على إذلال الآخر، وقوة أي امرئ لا تثبّت في موقعها إلا بالحطّ من قدر الآخر. لقد كان هانز مورغنتاو (Hans Morgenthau) الذي يُعتبر إلى حد كبير مؤسّس الواقعية في العلاقات الدولية يقرّ بأن الهيبة الدولية، حتى وإن لم تكن «مهمّة»، فإنها توازي «الرغبة في الاعتراف الاجتماعي» وتشكّل «قوة دينامية محتملة». كان يرى أنه من خلال «الاحترام الذي يقدّمه الآخرون لمزايا الفرد وذكائه وقوته، يستطيع هذا الأخير التمتّع تمامًا بتفوقه». كان يشير إذًا إلى أن الغاية من الهيبة هي «التأثير في الأمم الأخرى». وفي ذهنه أن «مظهر الأبهة الدبلوماسية» واستعراض القوة العسكرية هما في هذا المجال «من أفضل الوسائل»[7]. وهو يذكر أمثلة عدة تعبّر عن النيل من الاعتبار، والتي تُعد بالتالي إذلالات دبلوماسية، كتصرّف السفير السوفياتي الذي انسحب في عام 1946 من الاستعراض الاحتفالي في باريس في ذكرى الانتصار على النازية، لأنه أُجلس في الصف الثاني فيما ممثلو القوى العظمى الأخرى كانوا في الصف الأول... كم من المرّات نرى هذا المشهد يتكرّر هنا أو هناك!

وقد اختتم مورغنتاو هذا الفصل مبيّنًا كيف أن سياسة المكانة تنزلق عمومًا نحو «الفساد»، حين نبالغ في استعراضها أو نقلّل منها، كأن نفرط في المباهاة على غرار ما فعلت إيطاليا في حربها ضد أثيوبيا، أو على العكس من ذلك نلجم

(6) Rousseau (J.-J.), *Discours sur l'origine et les fondements de l'inégalité parmi les hommes* (Paris, Gallimard, «Folio», 1996), (1755); Honneth (A.), *La Société du mépris* (Paris: La Découverte, 2006), p. 48.

(7) Morgenthau (H.), *Politics Among Nations. The Struggle for Power and Peace,* (New York: A. Knopf, 1964 (1948)), p. 73.

ذواتنا بشكل مبالغ فيه[8]. بشكل رئيس، وضع مورغنتاو جانبًا وجه الفساد الآخر المتمثّل بعدم التماثل الذي يولّده. فالاعتبار لا يعني له سوى تنافس القوة، كما في تصرف السفير السوفياتي المزاجي، في حين يتجاهل تمامًا إذلال الضعيف. ولئن يعتبر موسوليني متهوّرًا غاية في الخطورة في حملته الأفريقية، فإنه لا يأخذ في الحسبان الإذلال الذي عانى منه النجاشي والشعب الأثيوبي.

هكذا تبدو الخشية التي أبداها روسو في زمانه مبرّرة، بحيث إن أي لعبة غير منضبطة تتسبّب بنشوء اللامساواة الاجتماعية، وهذا ما يمكن مطابقته بسهولة مع الحياة الدولية. فالخط الذي رسمه الفيلسوف يحمل مدلولين يمكّناننا من فهم موضوعنا. إنه يوحي أولًا بأن الغيرية ما إن تفلت من تحت السيطرة، أي لا تعود خاضعة لقواعد مقبولة من الجميع، تقود الدول إلى المزايدة في مسألة تقدير الذات، وبالتالي إلى الغطرسة. من هنا يمكن اعتبار الغطرسة أشبه بفساد الوجاهة الاستفزازي الذي يقتصر من جهته على القدرة على فرض الاحترام على أولئك الذين يواجهونك. بهذا المعنى تكون الغطرسة عنفًا يتلبّس شكل الإذلال.

إلا أن ما قدّمه روسو يذهب أبعد من ذلك، حين أوحت لنا أعماله بأن السعي إلى الوجاهة يمكن أن يكون محرّكًا للعبة الدولية، وطريقة تلقائية لتصوّر العمل الدبلوماسي، ونوعًا من القوانين الثابتة التي تجعل من إذلال الآخر استراتيجية سيطرة أو بقاء. أن تكون عضوًا في «نادٍ» - مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، مجموعة الدول الصناعية الثماني - أو في أي «مجموعة أصدقاء» كما يحلو للعبة الدولية أن تنتج من مسميات، فهذه أيضًا طريقة للتأكيد على أن آخرين ليسوا ضمنها أو لن يكونوا مقبولين فيها إلا برغبة أو عطف أو كرم الأعضاء الذين تتشكّل منهم... إن التدخل لدى الآخر يكمن في التذكير بأن هذا الأخير مدين لك بعد ذلك بالسلم، وبالخلاص وبإرساء الديمقراطية. وحدها الإرادة الشاملة للمجموعة الدولية يمكنها محو الإذلال الذي يتولّد من روحية المكانة. هنا تبرز الفضيلة الإنقاذية لتعدّد الفرقاء، لكننا لا نزال بعيدين كل البعد عن تحقيق ذلك.

(8) المصدر نفسه، ص 82.

في ظروف كهذه نفهم لماذا يكتسي «الاعتراف» هذه الأهمية في العلاقات الدولية[9]. هنا ننتقل من جان جاك روسو لندخل في المنظور الهيغلي الذي يصوّر الوضع البشري على أنه صراع يسعى فيه كل امرئ إلى انتزاع الاعتراف من الآخر. إنّ هذا المبدأ يبدو جليًا في المجال الدولي أكثر منه في أي مجال آخر، لأن القانون العام والقانون الدولي اللذين رفضهما هوبز وطعن بهما ورثته السياديون، يجدان قدرًا من الصعوبة في فرض نفسيهما وإنتاج مكانة مُلزمة، لأن التنافس دوليًا هو أمر طبيعي بالإضافة إلى كونه لا يخضع لقدر كبير من التنظيم، ولأن السيادة التي نطمح إليها لا تكون فعلية إلا إذا تمّ الاعتراف بها من الآخر تحديدًا.

أسوأ من ذلك، فإنه لأيسر على المرء حصوله على الاعتراف بذاته حين يكون العدد محدودًا لا ضخمًا، وهو أيسر بين متشابهين منه بين مختلفين، وبين فاعلين من لون واحد مما لو كانوا من «انتماءات» متنوعة. فبين عدد محدود من النظراء، نصل بسهولة إلى التواطؤ، كما في زمن «الكونسرت الأوروبي» (توازن القوى الأوروبية وفق مؤتمر فيينا 1815)، لا بل ربما نصل إلى أبعد من ذلك[10]. إزاء الفرق في الأحجام الذي فرض نفسه زمن الاستعمار، وازداد في حقبة إزالة الاستعمار، بدا تحقيق غاية الاعتراف أكثر صعوبة، وهو ما لا يمكن الوصول إليه كذلك في أيامنا إلا إذا عوّض الصغير عن ضعفه بالتمثّل بالكبير. فإذا لم يلجأ إلى مساومة كهذه، يكون الاعتراف صعب المنال. لكن إذا جمع أحدهم بين ضآلة الموارد والمطالبة بهوية تتخطى حجمه كدولة، فإن الاعتراف يكون منعدمًا بكل بساطة. والاعتراف يكون في حده الأدنى إذا كان المتطفل على درجة من التواضع ولم يطالب سوى بالحق في إبداء رأيه.

إننا نجد في هذا الترتيب المتدرّج كل تعقيدات اللعبة المعاصرة للحوكمة

---

(9) انظر: Lindemann (T.), «Peace through recognition: An interactionist interpretation of international crisis», *International Political Sociology 5*, (March 2011), pp. 68-86; Lindemann (T.), Saada (J.), «Les théories de la reconnaissance dans les relations internationales», *Cultures et Conflits 87*, (2012), pp. 7-25.

(10) Sédouy (J.-A. de), *Le Concert européen*, (Paris: Fayard, 2009).

العالمية التي تصنّف الفاعلين تبعًا لقربهم من نموذج الدولة المثالي، الذي يضع في أعلى سلّم تراتبية الدول تلك التي تُعدّ «معتدلة». إنها تسمية غامضة لا تؤشّر إلا إلى رغبة من يمنح هذه الصفة والتي لا تجد قيمتها في الواقع الملموس إلا من خلال مطابقتها للدبلوماسيات المهيمنة.

هذا يقودنا إلى الأهمية الدولية التي يكتسيها «إنكار الاعتراف» الذي قام بتحليله عالِم الاجتماع الألماني آكسل هونّت[11] (Axel Honneth). يكمن هذا المفهوم في عدم الإقرار للآخر بالهوية التي يطالب بها، وبالتالي رفض المكانة التي تمكّنه من تحقيق الهدف الذي حدّده لنفسه. من هنا، فإن «الضرر المعنوي» اللاحق بالآخر يتحوّل إلى سلاح دبلوماسي شديد البأس. فإذا ما قُرن الضرر بصدقية من يتسبّب به (المادية و/أو الرمزية)، فإنه يولّد إذلالًا «موضوعيًا» يتمثّل بالاستبعاد أو التهميش في إطار اللعبة الدولية، وإذلالًا «ذاتيًا» حيث يُعدّ المتضرّر في مرتبة أدنى أو، في مطلق الأحوال، لا يمتلك ما يكفي من القدرة. هنا ننضم إلى رأي بول ريكور (Paul Ricœur) الذي وجد في الاعتراف هذه النظرة التي يكوّنها كل واحد عن إمكاناته مقارنة بإمكانات الآخرين[12]. هذا ينطبق على الإمبراطورية العثمانية التي استُبعدت بسهولة عن الكونسرت الأوروبي في القرن التاسع عشر، أو على تركيا التي تساورنا الشكوك بأنها قد تستطيع ذات يوم الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أو كذلك على حكومة أردوغان – وهو أمر تتساوى فيه مع حكومة لولّا – التي لم يُعترف بحقها في أن تحلّ المسألة النووية العائدة لأحد جيرانها.

هكذا تصبح اللعبة الدولية منافسة ضخمة من أجل الحصول على مكانة فضلى، ومما يزيد من حدة التنافس هو انعدام وجود أي قاعدة، في الأقل بين الدول، تحدّد موضوعيًا قدرة هذه الدولة أو تلك، باستثناء المبدأ الذي لا يمسّ والقائل بالمساواة في السيادة بين الدول، كما أعلنه ميثاق الأمم المتحدة. في ما عدا ذلك، فإن السباق نحو المكانة هو سباق حرّ والتصديق على صحتها يتأكّد

---

(11) Honneth (A.), *La Lutte pour la reconnaissance*, (Paris: Le Cerf, 2000).

(12) Ricœur (P.), *Parcours de la reconnaissance*, (Paris: Stock, 2004).

من خلال الحكم الذي يصدره الآخر. وبقدر ما يمتلك هذا الأخير من موارد ضخمة وموقع مؤسسي مرموق يكون حكمه أكثر إذلالًا.

من هنا يصير «السباق نحو المكانة» الفضلى الأمر الأكثر ألفة فأكثر في اللعبة الدولية. وما من شك في أن انتهاء الثنائية القطبية عزّز هذا التوجّه إلى حدّ كبير[13]. في زمن الحرب الباردة كانت هذه المكانة رهنًا بالموقع الذي تحتله أي دولة في إحدى الكتلتين المتواجهتين. وكان الخروج من اللعبة أو البحث في قيمتها المعيارية محدودًا ومُحرجًا في أغلب الأحيان، وهذا ما ظهر في مؤتمر باندونغ الذي كان التعبير الأول عن هذا التوجّه، والذي سرعان ما اصطدم بمحدودية حركته. والحال أنّ مكانة الدول المنبثقة من إزالة الاستعمار والتي انضوت تحت لواء حركة عدم الانحياز سرعان ما ارتهنت، وباتفاق مضمر، للحماية الأميركية أو السوفياتية. وهذا ما ينطبق على باكستان أو سريلانكا بما يعود للحماية الأميركية، وعلى الهند أو مصر بالنسبة إلى الحماية السوفياتية...

انتهاء الحرب الباردة وما بعدها

لقد كان الارتهان للثنائية القطبية بالتأكيد نوعًا من الاعتراف غير المكتمل، ما يعني الإذلال. لكنه كان مع ذلك إذلالًا معتدلًا كونه يشكّل قاعدة يخضع لها الجميع بالتساوي في هذا النظام. لم يظهر الإذلال حقًا في كل قساوته إلا حين بدأت الثنائية القطبية تواجَه بالرفض وتتداعى بفعل الانسحابات الفردية الأولى. وقد استندت هذه الانشقاقات أساسًا إلى إحباط أصاب الآمال في إمكان قيام إدارة مشتركة داخل الكتلتين، وإلى إخلال بالاعتراف من الأخ الأكبر. فالجنرال ديغول أحسّ بالإذلال لقلة الاهتمام التي قوبلت بها المذكرة التي رفعها في أيلول/ سبتمبر 1958 والتي كان يطالب فيها بمجلس يدير حلف شمال الأطلسي (ناتو)؛ لقد شعر بالإهانة بسبب الاتفاقات الخاصة التي عُقدت بين لندن وواشنطن في برمودا (بين أيزنهاور وماكميلان في آذار/

(13) Volgy (T.) et al., *Major Powers and the Quest for Status in International Politics, op. cit.* p. 20 et s.

مارس 1957، وبين كينيدي وماكميلان في عام 1961)، ومن ثم في ناساو (بين ماكميلان وكينيدي في كانون الأول/ ديسمبر 1962)، والتي أرست تعاونًا نشطًا بين البلدين في المجال النووي. وأتى تصريح كينيدي في 17 أيار/ مايو 1962 الرافض لإنشاء قوات ردع وطنية، والذي أدلى به بعد يومين من المؤتمر الصحفي الذي عُقد في قصر الإليزيه وتمّ الإعلان فيه عن السياسة النووية الفرنسية، ليزيد الطين بلة... مذّاك ارتسمت سياسة «العظمة» و«الاستقلالية» في محاولة أولى لـ «استعادة الكرامة» إزاء الإذلال الذي كان يذرّ بقرنه.

لقد أيقظ تعنّت الأخ الأكبر مشاعر الإذلال داخل أنظمة مُحكمة البناء يتعيّن عليها مع ذلك أن تكون قادرة على لجمها. ولقد شهدنا المنظر نفسه بالفعل في الشرق، حين أدرك ماو تسي تونغ أن ما من شيء يمكن أن يعوّض عن إذلاله الشخصي الذي تعرّض له أثناء زيارة ستالين في عام 1950، لا على الصعيد السياسي والعسكري (أثناء حرب كوريا أو أثناء انتفاضة التيبت في عام 1959)، ولا على صعيد المساعدة الاقتصادية. وفي هذا السياق، يأخذ الإذلال كل أبعاده حين لا تتأمّن كل المنافع المادية والرمزية التي تضمنها المعاهدات بشكل تلقائي.

لقد اتخذ الخروج من الحرب الباردة ومن الثنائية القطبية شكلَ تحرير مذهلًا للتنافس من أجل المكانة التي كان يتوجب اقتناصها في سوق حرة أو شبه حرة. وكان إعلان كل فريق عن مكانة يدّعيها لنفسه، يقود الآخرين جميعًا لتنصيب أنفسهم قضاة في الأمر، فلا يأخذون أو قلّما يأخذون مقتضيات التحالف في الحسبان. من هنا، يتطلب السعي إلى الاعتراف إقرارًا بالمكانة المنشودة. وعندئذ يصير كل رفض أو تلكؤ علامة إذلال يفسّر على أنه ردّة فعل للنظام الدولي، أي اعتراض يتأتّى بشكل آلي تقريبًا من تضافر عوامل القوة والقيم والمؤسسات في زمن محدّد.

لقد أدرك الباحث الأميركي في الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية روبرت غيلبن (Robert Gilpin) هذا الواقع ولم يكن جدار برلين قد انهار بعد. فقد أثبت أن تفسيرًا متباينًا حول هرمية الموقع أو المكانة يشكّل مصدرًا لا

يستهان به لاندلاع الحروب(14). ولا بد من أن نقرّ بسهولة أن تعارضًا كهذا - وسيل الإذلالات الذي ينجم عنه - ما كان يسعه إلا أن يكون أكثر حدّة ما إن سقطت القواعد الناظمة للمواجهة بين الشرق والغرب. لكن من الواضح أن نظام الثنائية القطبية على هذا الصعيد بدأ باكرًا بالتآكل لجهة الأطراف، ذاك أن معظم الحروب الكولونيالية نجمت عن سوء تقدير حين أنكرت القوى المهيمنة بسرعة متهوّرة أي مكانة مقبولة للمتمردين. يبقى القول إن القوى الكبرى، ومع حصول بعض البلدان على استقلالها، عرفت كيف تدغدغ مشاعر الضعفاء منها لكي تستميلها إلى معسكرها.

بعد عام 1989، يبدو سجلّ التوترات الدولية بأكمله - أو يكاد - وكأنه انحصر بدينامية الاعتراف المنشود والإذلال المفروض. مع ذلك، لم تتسم هذه الظاهرة، وبعكس ما رسم غيلبن، بدينامية حربية. فلقد أصابت بشكل أساس أنماط الحُكم والمفاوضات والعلاقات الدبلوماسية. لننظر في الأمر: لقد كانت روسيا بطريقة ما الضحية الأولى لهذا التوجّه. فبعد أن أُجبرت على التخلّي عن دورها شريكًا في إدارة شؤون العالم، وهو الدور الذي كان في إمكانها التباهي به في حقبة الحرب الباردة والانفراج الذي أعقبها، لم تكفّ عن السعي إلى تعويض هذه الخسارة من خلال التفتيش عن سبيل للانضمام إلى الدائرة الجديدة التي تحكم العالم، أو على العكس من ذلك محاولة زعزعة استقراره. ومنذ عام 1989 تتمحور سياسة روسيا الخارجية كليًا حول التفتيش عن مكانة جديدة لها والإعلان عن طموحات لم تتحقق، مُشركة بهذا الأمر وبصورة بالغة الخطورة الرأي العام الروسي.

لم يقم النظام العالمي الجديد باحتضان الاتحاد السوفياتي في أيامه الأخيرة ومن بعده روسيا الجديدة، لا بل أقصاهما أو همّشهما. فلقد أُهين ميخائيل غورباتشوف من «مجموعة الدول السبع» التي التأمت في لندن في تموز/ يوليو 1991 والتي وضعت على جدول أعمالها المساعدة التي كان على تلك المجموعة الأوليغارشية تقديمها لموسكو؛ إذ أُجبر الرئيس المغلوب على أمره

(14) Gilpin (R.), *War and Change,* (Cambridge: Cambridge University Press, 1981).

على الانتظار ساعات طويلة خارج قاعة المؤتمر فيما كان معظم رؤساء الدول والحكومات في الداخل يتفقون على تأخير الجزء الأكبر من مساعداتهم المالية لكي تصبّ في صالح خليفته المحتمل[15]. وكان هذا الأخير، أي بوريس يلتسن، في صلب مداولات مجموعة الدول السبع في نابولي (تموز/يوليو 1994) ودنفر (حزيران/يونيو 1997)، لكنه لم يُقبل بصورة رسمية إلا في مؤتمر برمنغهام (1998). إلا أنه، ومن أجل الحد من مفاعيل هذا القبول، كان يجري الكلام لمدة من الزمن على «مجموعة السبع زائدًا واحدًا»، وهي وسيلة لكي يجد «القدماء» ذريعة للاجتماع في ما بينهم لبضع ساعات قبل بدء أعمال المؤتمر، وقد استمر الأمر على هذا المنوال حتى قمة كاناناسكيس (كندا 2012)[16].

ولقد أقرّ بيل كلينتون بهذه «الصفقة»، لا بل بهذا «الترابط» الآتي: قبول روسيا في نادي الأوليغارشيين ومن بعدها في منظمة التجارة العالمية، شرط أن يوافق بوريس يلتسن على توسّع حلف شمال الأطلسي بحيث ينضم إليه بعض الدول التي كانت تدور سابقًا في فلك الاتحاد السوفياتي، وحتى بعض الجمهوريات السوفياتية السابقة، على غرار دول البلطيق[17]. لا بل إن مسألة تعليق مشاركة روسيا في مجموعة الثماني أصبحت مع الوقت مادة نقاش سياسي داخلي في الغرب، وتلك كانت الطريقة للتنديد بالكرملين بسبب مسّه بالديمقراطية، وقد كان جون ماكين أو جو ليبرمان بشكل خاص الموفدَين المتحمّسين لتبليغ العقوبات إلى روسيا.

في الواقع، كان من المفترض أن يؤدي قبول روسيا في مجموعة الثماني إلى تحسين مكانتها، بيد أنّه دفع بهذه المكانة إلى التراجع. وقد أدركت موسكو أن السبيل إلى قبولها ضمن المجموعة يمرّ بتخلّيها عن طموحاتها الندّية. من هذا المنطلق لم ينفك «ميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة» (تشرين الثاني/نوفمبر 1990) عن توجيه النداءات من أجل تطوير حقوق الإنسان ودولة

---

(15) Dumas (R.), avec Badie (B.) et Minassian (G.), *La Diplomatie sur le vif,* (Paris: Presses de Sciences Po, 2013), p. 43.

(16) Hajnal (P.), *The G8 System and the G20,* (Burlington: Aldershot, Ashgate pub., 2007), p. 41.

(17) المصدر نفسه، وانظر أيضًا: Clinton (W.), *My Life,* (New York: Vintage, 2005 (2004)), p. 750, trans. to french, *Ma Vie,* (Odile Jacob, 2004).

القانون، أي حثّ الديمقراطيات الشعبية السابقة على تبنّي الأطر الدستورية الغربية. أما «منظمة الأمن والتعاون في أوروبا» التي وجدت لها صيغة جديدة في «ميثاق الاستقرار في أوروبا» (آذار/ مارس 1995) فكانت تعمل بالحد الأدنى، تاركة مساحة ضيقة لروسيا التي أصبحت تعاني من العزلة. مرّت روسيا في وضع شبيه بالذي عاشته زمن إيفان الرابع، حين هُزمت في الحرب الليفونية وسُدّت أمامها الطرق البحرية الأوروبية، من هنا لم يكن في وسعها سوى التطلّع نحو الشرق، باتجاه منظمة شانغهاي للتعاون (تأسست عام 2001)، والصين، ولاحقًا باتجاه دول مجموعة «بريكس»...

هذا الهامش من الإذلال كان على درجة عالية من الحدّة بقدر ما كان النظام الدولي منذ عام 1989 يعاني من التداعي في بنيته والخلل في تنظيمه. وكان يكفي أن يحلّ «التعاون محدود الأطراف»، ودبلوماسية النادي، والحرية في اختيار الأعضاء، مكان القواعد الصارمة للثنائية القطبية، لكي تكون مكانة هذا أو ذاك من الفرقاء عرضة للتعسف والاعتباطية. بالمناسبة، لم تعد روسيا تمتلك في جعبتها سوى ورقة واحدة تمكّنها من احتواء الضغوط الآيلة إلى زعزعة استقرارها، ألا وهي مقعدها الدائم في مجلس الأمن الذي يخوّلها حق النقض (الفيتو). وهي في أي حال لم تتوانَ عن استخدامه ملاذًا أخيرًا ضد مخاطر الإذلال المفرط. لقد استعملت حق النقض على أنه تدبير رادع للحؤول دون التدخل بإشراف الأمم المتحدة في الأراضي الصربية (1999)؛ أو من أجل منع أي عمل عسكري في سوريا بعد أن أدّت العمليات العسكرية التي قادها التحالف الغربي في ليبيا إلى تراجع دور روسيا، وهذا مما لا يتلاءم مع طموحاتها في الشرق الأوسط. كما استعملته تدبيرًا فاعلًا من خلال تأطير القرارات الكبرى لمجلس الأمن ضمن حدود طموحاتها المقبولة: هذا ما حصل بالتحديد في القرار 1244 حول كوسوفو، والذي اتُّخذ بتاريخ 10 حزيران/ يونيو 1999، والذي أكدت فيه موسكو «تعلّق كل الدول الأعضاء بسيادة وسلامة أراضي جمهورية يوغسلافيا الفدرالية وكل دول المنطقة الأخرى»[18].

---

(18) Lemay-Hébert (N.), «La situation au Kosovo», *in* Albaret (M.) et al., *Les Grandes Résolutions du Conseil de sécurité des Nations Unies*, (Paris: Dalloz, 2012), pp. 242-243.

مما لا شكّ فيه أنّ أغلبية الدول العظمى ما كانت لتمتلك ورقة رابحة كهذه. من هنا نجد أنفسنا بسهولة أمام تناقض أساسي؛ فمن جهة، حرّر أفولُ الثنائية القطبية السياساتِ الخارجيةَ، وشجّع على «التفرّد» في المواقف كما على «التمرّد»، وفتح آفاقًا أكثر اتساعًا من أجواء الزبونية التي كانت قائمة في ما مضى، وأرهق القوى العسكرية. ومن جهة أخرى، ألغى هذا الحدث بالذات أي ضمانة للمكانة المعلنة لهذا الفريق أو ذاك، وكرّس انتصار المرجعيات غير المنتظمة، والأندية (مجموعة الثماني على سبيل المثال) على البنى المؤسّسية. هذا إضافة إلى أن وقف التنافس بين الشرق والغرب أدّى إلى تقدّم منطق الاندماج والترابط على الانقسامات الجيوسياسية، وكذلك إلى انتصار مطلق لمنطق العالمية على الأحلاف الإقليمية. كما أثار في الوقت نفسه تشنّجًا ملحوظًا لدى القوى العظمى السابقة التي بذلت قصارى جهدها لكي تفرض الحفاظ على نظام أوليغارشي.

إنه تناقض أساسي، لكنه مزدوج، وقد أطلق العنان لكل استعمالات الإذلال الممكنة من خلال إعطائه حجمًا أكبر للمعركة الدائرة من أجل التحكّم بالقوى التي نصّبت نفسها، وإعادة تحديد مكانتها. إنه عمل دقيق في أي حال. فهناك تجنّب لإذلال أولئك الذين يضخّمون مكانتهم بما لا يوازي أحجامهم بكثير، ما إن يكون لديهم عَرَضًا بعض المنافع يقدّمونها: هكذا تتم مراعاة دولة قطر التي تذكّرنا دبلوماسيتها بالضفدعة التي تخيّلت نفسها بقرة (في حكايات لافونتين)، لا بل يتم تشجيعها على جسارتها. والمملكة العربية السعودية بالكاد تُخدش، ولم يحدث أن انتُقدت إلا في إطار أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001.

في الوقت نفسه، تتغذّى الحساسية المفرطة في مسألة المكانة بثلاثة عوامل ذات وزن في أيامنا الحاضرة. أولًا، شعور قومي ملحوظ بالتأكيد داخل معظم البلدان التي انبثقت من عملية التحرّر من الاستعمار. ومن ثم، تركيبة دولية ترفع من قدر المجتمعات، تحديدًا في مناطق تكون فيها الباثولوجيات الاجتماعية هي الأقوى، وتدفع إلى تعبير جريء عن الدور الذي يتعيّن عليها أن تؤدّيه والمهمات التي عليها القيام بها على الساحة الدولية. أخيرًا، وإزاء ضعف

المؤسسات الدولية، ما من شك في أن أولئك الذين يعتبرون أنفسهم ضحايا يكرّسون ما يمتلكون من طاقة لشجب الترتيبات غير الرسمية، وألاعيب التواطؤ، والاندفاعات التي تقوم بها أطراف مهيمنة محصورة العدد وقلة أوليغارشية. كل ذلك يتمّ من خلال تركيبة جاهزة أصولية أو شعبوية تتلبّس ثوب المحرومين...

كثيرة هي التوترات المحتملة لزعزعة استقرار نظام دولي هشّ. وكثيرة هي العناصر المولّدة للعنف، حيث التنافس على المكانة يبزّ التنافس على السلطة. ولسوف يعدّ ذلك اعتياديًا لو اقتصر الأمر على هذا الحدّ، لأن تركيبة كهذه يمكن لحظها في ما نُطلق عليه بشكل شائع «الحالات الانتقالية». فما هو جديد، وترسّخ تدريجًا منذ القرن التاسع عشر، يتأتّى من انقلاب مثير: إن السعي إلى اكتساب مكانة مقبولة هو عنصر مسبّب للحرب بقدر ما ننحدر في ترتيب القوى الفاعلة، وبقدر ما نمسّ بمن نعتبرهم ضعفاء، أو في الأقل أولئك الذين نرغب في حصرهم في هذا الإطار، وهم اليوم أكثر عددًا مما كانوا عليه سابقًا.

هذا يعني أن السلم بات أكثر من أي يوم مضى مرتبطًا إلى هذا الحد بتطور مفهوم «الاحترام». هنا يحضرنا حدس كانط الرائع الذي كان يرى في الاحترام أمرًا مُلزمًا للعقل. مع ذلك يبدو أن تاريخ العلاقات الدولية بأسره يؤكّد الاستمرارية القاتلة للمقولة التي تعتبر أن الآخر مختلف عني. هذه الحكمة التي كانت تُقال من قبل في إطار محدد جدًا، بدت في مجمل الأمر قابلة للتطبيق. أما في الوقت الحاضر، فإن انزلاقاتها صارت يومية وكارثية. من هنا بات في إمكان الفيلسوف الألماني، وبالتناغم مع روسو، أن يشير إلى مخاطر الغرور المفرط وينظر إلى الاحترام على أنه ذاك «التمثّل لقيمةٍ تُلحق الأذى بغرورنا»[19].

تُعتبر هذه النظرة الكانطية للاحترام من أكثر النظرات حداثة؛ فحين ينظر كانط إلى الاحترام على أنه تنظيم التنوّع المتنامي في الفضاء العالمي، وضبط التوتّرات التي تنجم عنه، فإنه يعبّر عمليًا عن مبادئ الدبلوماسية المثالية. إنه يُرجع الاحترام إلى تلك المسافة الممسوكة التي تقود في الواقع إلى إبراز قيمة

---

(19) Kant (E.), *Les Fondements de la métaphysique des mœurs*, (Paris, Livre de Poche, 1993 (1785)); Honneth (A.), *La Société du mépris*, *op. cit.*, p. 237.

الآخر ولا سيّما حين يكون مختلفًا جدًا. وهنا نلمس لمس اليد منفعة الاحترام الاجتماعية الحقيقية، بما يتخطى مدلوله الأخلاقي البسيط.

إن السيطرة على الغرور في العلاقات الدولية هي المدخل إلى الحداثة الحقيقية التي تمرّ بمراحل متعددة، هي الآتية: معرفة الآخر، وإفراد المكان الملائم لثقافته، وتحفيز إدماجه الاجتماعي الدولي، من الناحية المادية كما الرمزية، والاعتراف بحقه في الاندماج وبحقه في التفاوض حول مكانته خارج إطار أي ضغوط تسلّطية. إن برنامجًا كهذا يذكّر بالتضامن الذي ساد في الماضي وبالتعاون متعدد الأطراف في الحقبة المعاصرة، على الرغم من التشنّجات، وكذلك التناقضات...

إن مسارًا كهذا هو أيضًا طريقة لإعادة قراءة تاريخ العلاقات الدولية المعاصر؛ فهو ينطوي إلى حد ما على الجانب الآخر من التاريخ. كان باسكال يعتبر أن الاحترام يجب أن يُستحقّ، لكنه مع ذلك يبقى خاضعًا للأعراف التي تقيّد الناس بـ «حبال الضرورة» الناجمة عن استعمال القوة، أو بـ «حبال الخيال» المرتبطة بمشهد القوة: لمعان، وزخارف، وأشرطة مذهّبة... هكذا نظن أنفسنا في الساحة الدولية... أما الجانب الآخر من التاريخ فهو أيضًا مقاومة واسترداد وجهد لتجاوز التوتّر الذي وصفه باسكال. لكنه تاريخٌ اتخذ ربما الاتجاه الخاطئ، بسبب عدم تمكنه من الحفاظ على تأليه القوة السابق في صيغته التقليدية.

الفصل الثاني
الإذلال أو القوة المختلّة

إن اختراع أوروبا المفهوم الدولي ليس أمرًا بسيطًا كما قد يُظنّ. وبما أننا الورثة المباشرون لهذا الاختراع، وبما أن العالم بأسره يعيش بشكل أساس على هذا الإرث، ترانا نميل إلى تناسي كل السّمات المميزة التي يحملها. فالقارة العجوز لم تتشكّل بفعل الحرب فحسب، وإنما عاشت لقرون عدة تحت وطأتها التامة. وقد برهن ذلك الباحث السياسي الأميركي تشارلز تيلّي (Charles Tilly) ببراعة ويقين حين تكلّم على الرابط الوثيق بين «صناعة الدولة» (state-making) و«صناعة الحرب» (war-making). إن الحرب لم تحدّد الأراضي وترسم الحدود فحسب، بل صنعت العلاقات السلطوية ونمط تعبئة الموارد أيضًا. أكثر من ذلك، إنها تفسّر هذا التشظّي الهائل للقارة الذي يقارب الباثولوجيا، وهذا الخليط العجيب من الدول الذي يغذّي تعدّد الألوان في خرائطها. لا نجد ما يشبه ذلك في آسيا، أقله بهذه النسب، ولا في أميركا البتة، ما عدا في جزئها الجنوبي، وهو من تركة الإدارة الاستعمارية الإسبانية.

يدلّ هذا الأمر على الرابط الوثيق بين الحرب والعلاقات الدولية في ذاكرة الأوروبيين، تمامًا كما الجدلية القائمة بين الحرب والتفاوض، والتي تجعل من هذين العاملين حاضن التوازن الإقليمي الدائم[1]. وهذا يعني كذلك تأليه هذا المفهوم الأخير الذي رُفع إلى مصاف المبدأ الحيوي المعتمد من دبلوماسيتنا.

---

(1) Bély (L.), «Négocier la paix, de Westphalie au temps des révolutions», in Petiteville (F.), Placidi-Frot (D.). dir., *Négociations internationales*, (Paris: Presses de Sciences Po, 2013), pp. 171-198.

يمكننا أن نذهب أبعد من ذلك ونعجب للمزايا التي وجدها المفكرون الغربيون الكبار جميعهم في الحرب من خلال ربطها بعناية بالدولة في أفضل الأحوال، متجاهلين أن ذلك قد يقود إلى الأسوأ أيضًا. كان مكيافيلي يربط الحرب بحتمية الرغبة اللامتناهية العائدة لكل كائن بشري، لكنه كان يعتبرها كذلك وسيلة مضمونة لتجنّب الحرب الأهلية. فالأمير، ولا سيّما هو، كان في حاجة إلى الحرب لكي يستمر وينتعش، كما كان في حاجة إلى تنمية قدرته العسكرية. أما كانط بالذات فلم يكن ينتظر السلم الدائم إلا من تجربة الحرب الضرورية، فيما كان روسو يربط هذه «الضرورة» بالوضع الاجتماعي، هذا الإطار المكوّن من مظاهر الاعتداد بالنفس الحادّة.

القوة في مواجهة الإذلال

لقد استنبط الفكر الأوروبي العائد لما بعد العصور الوسطى، وعلى طريقته، الحربَ الوظيفية، وألغى بلا تردّد عنصرَ الحياة الدولية من نظام الاحتراب. ولم يكن أحد حينذاك ليفكر بالتعاون الذي كان يمكن أن يشكّل نمط التعامل الاعتيادي بين الدول التي كانت قيد التشكّل أو هي في مطلع نموّها. إننا نعلم أن هذه النظرة الحربية - التي يصعب التخلّي عنها الآن - تُنسب بشكل أساس إلى توماس هوبز. فهذا الفيلسوف الإنكليزي الذي عاش أهوال الحرب الأهلية الإنكليزية، ثم عانى في بيئته من حرب الثلاثين عامًا، سارع إلى اعتبار العنف تحدّيًا اجتماعيًا أساسيًا، والسياسة عنصرَ حماية أوحد في وجه العنف، وسيادة الدولة وسيلةً وحيدة معقولة لبلوغ هذه الغاية. لم يكن في استطاعة صاحب كتاب «اللفياثان»، وهو يثني على مؤهّلات الحاكم المتيقّظ، تصوّر هذا الحاكم وأمثاله إلا على أنهم «مصارعون دائمون». فإذا كانت السيادة ضرورية للأمن، فما من أحد يمكنه الحدّ منها: هنا يتواجه المتصارعون إلى ما لا نهاية، لأن بقاءهم يرتبط بقوتهم وبمقدرتهم على تحقيق التوازن في ما بينهم.

كيف يمكن السياسة في هذه الحال أن تتخلّى عن الحرب؟ وكيف للحرب ألا تبدو تكريمًا دائمًا للسياسة فتكون في خدمتها وتدعّم ركائزها وتحقّق مآربها؟ على هذا المستوى، يتحقّق النظام الدولي عبر القوة، ومن خلال لعبة

هي أشبه ما تكون باللعبة التوافقية، تعيد من خلال قانون المواجهة تحديد الأسس المنطقية للعلاقة وللمكانة بين الأمراء المتنافسين. ما من حاجة إذًا إلى أن تُنتج الدبلوماسية إذلالًا، فقانون الحرب يقرّر وحده من هو الوضيع في هذه الدائرة الضيقة. إن اللعبة تبدو مقبولة.

هذه الآلية الوظيفية تجد خاتمتها المنطقية في القرن العشرين في أعمال القانوني والفيلسوف الألماني كارل شميت (Carl Schmitt). أما أصل الموضوع فيبقى هو نفسه: الإنسان لا يتمتّع حكمًا بالطيبة. فلكونه أثيمًا فإنه يميل في أي وقت إلى الضغينة. لكن الضغينة أمر فردي (inimicus)، وهي قابلة للغفران. على الصعيد العام، تتركّز هذه الغريزة العدوانية في المقابل على العدو (hostis) الذي يتمتّع بميزة تأسيس جماعات سياسية تحتاج إلى هذه الغريزة كي تحافظ على بقائها، لا بل أكثر من ذلك، لكي تنوجد. من هذه الناحية، تعدّ الحرب مؤسِّسةً السياسةَ، ويتمثّل دور الدولة بعصرنة هذه الوظيفة من خلال تقريرها من يكون العدو الذي يقع عليه شدّ أواصر الأمة[2]، فيما ينحصر دور الصديق بكونه ليس العدو، مؤسّس السياسة الفعلي الوحيد[3].

إن العدو هو على درجة عالية من الأهمية بحيث لا يمكنه إلا أن يكون «معروفًا» و«معترفًا به». وهذا الاعتراف الذي يشكّل محور عرضنا، يبلغ حدوده القصوى في المثال الذي يقدّمه شميت. القاعدة واضحة: العدو معلن ومكشوف، وهو الذي سوف نقاتله، وهو أيضًا من سنفاوضه ونعقد الصلح معه. لنتوقّف عند هذه النقطة الحسّاسة من التحليل. يقودنا شميت إلى مواجهة تامة، حيث يبدو أن العداء يلغي أي انحراف إلى مسار جانبي. ويحضر أمام ناظرينا مشهد الحرب الباردة، حيث يظهر لنا أنه بين وضوح المواجهة بين قوتين عسكريتين وفكرة خلق توازن بين القوى، يؤدّي الإذلال دور الحدّ الأدنى المتبقي. مع ذلك، فإن الفائدة من هذا المفهوم تكمن في أنها تقودنا باتجاه مسارات جديدة تبرز فيها اختلالات القوة الحقيقية.

---

(2) Schmitt (C.), *La Notion de politique*, (Paris: Flammarion, 2009 (1932)), p. 64.

(3) المصدر نفسه، ص 165.

ما هو أولًا الامتداد الحقيقي لفكرة العدو؟ كل شيء في التقليد الذي ورثناه من هوبز يدل على أن العدو المتصوَّر على هذا الشكل لا يمكن إلا أن يكون مساويًا، وصنوًا، وشبيهًا، أي دولةً أخرى وتمتلك «قوة موازية»... فماذا سيكون الحال لو كان الأمر مغايرًا، حين لا يكون العدو «المقرَّر» دولة؟ إن شميت الغارق في تناقضاته والمرتمي كليًا في أحضان التوتاليتارية النازية يفضح نفسه حين يضع اليهود في مواجهة الرايخ الثالث. منطقيًا كل شيء ينهار: هل في استطاعة غير التنّين أن يتحدى تنّينًا، وأن تواجَه مجموعة سياسية من مجموعة ليس لها هذه المواصفات ولا تمتلك عدّة الحرب؟ نحن في صلب الحدث في مطلع الألفية الثالثة: إن عدم التناسق الذي يشكّل امتدادًا، ولضرورات ظرفية، لآلية شميت الفكرية يغذّي بسرعة قصوى سلاح الإذلال من خلال اعتبارنا الآخر، الذي ليس هو بدولة، العدو الجديد، وكأنه مصنّف في مكانة أدنى.

كذلك فإن شميت المتأثّر مرة أخرى بأفكار زمانه يذهب بحدسه حدّ التأكيد أن الحرب لا يمكن أن تتطور إلا إذا تحوّلت إلى تعبئة عامة لإمكانات كل مجتمع، أي «الحرب الشاملة» التي تكلم عليها لودندورف عام 1935[4]. إنه يتخطّى بذلك التعارض الذي يقيمه كلاوزفيتز حين يميّز بين «الحرب الواقعية» التي يقتصر عنفها على الجنود، و«الحرب المطلقة» التي لا تفرّق بين المدنيين والعسكريين[5]. فالأولى هي في الواقع وريثة فكر هوبز وتتطابق مع فكرة تحويلها إلى وسيلة تكون في خدمة السياسة. والثانية التي يعلن عنها شميت، ألا تشمل المجتمعات التي تدفع من الآن فصاعدًا بالنزاع حتى بلوغ حميمية الباثولوجيات الاجتماعية والإذلالات التي تشعر بها هذه المجتمعات؟ ألم تقفز هذه الإذلالات إلى الواجهة بمقدار ما كانت المجتمعات تدخل في رقصات الموت التي تتسبّب بها الحرب؟ ألم تبلور مسألة المكانة، والاعتراف والحقد سائر الإذلالات؟ ألا يشكّل إضفاء الطابع الاجتماعي على الحرب في ظروف كهذه منعطفًا حاسمًا؟ إن كلاوزفيتز حين شهد نشأة هذه النوع الجديد

(4) Ludendorff (E.), *La Guerre totale,* (Paris: Perrin, 2010 (1935)).

(5) Clausewitz (C. von), *De la guerre,* (Paris: Rivages poche, 2006 (1886)), p. 319.

من الحروب الذي شكّلته «حرب العصابات» التي خاضتها إسبانيا ضد نابليون، أدرك ربما الفارق بحدسه الرؤيوي حين رفض أن يماثلها بالحروب التي تحصل بين الدول.

في الواقع، إن كل تاريخ الحرب الطويل كان ينحو منحى احتواء العمل العسكري في الحدود التي تحمي من الإذلال. فالمؤسسات الإقطاعية كانت تميّز بين «الحرب النظيفة» و«الحرب المدمّرة»؛ الأولى هي حرب نزيهة، ومراعيةٌ الشرف ونظام الفروسية[6]. لكن حين تم الابتعاد عن هذا المفهوم، وفُتح الباب أمام انضواء المرتزقة، ومن ثم أمام الحرب الشعبية، تراجع تدريجًا هذا المنحى الأرستقراطي للحرب الذي يتطابق - قبل أن يتبلور مفهومه وأكثر من أي شيء آخر - مع هذا العمل البطولي الذي يندرج في خدمة العلاقات بينَ الدول فقط، من دون أن يمزّق المجتمع.

إنّ شكل الحرب الأوّل هذا كان يلجأ بحدود ضيقة ومحصورة جدًا إلى استعمال الإذلال الذي لم يكن سوى مؤشّر رمزي ومنظّم للوضع الذي أرسته لغة السلاح. إن دراسة متأنّية لأسطورة «بورجوازيي كاليه» تبيّن لنا هذه الخيمياء الشديدة الغرابة. نذكر أن كتب التاريخ التي أنتجتها الجمهورية الثالثة علّمتنا كيف أن ملك إنكلترا إدوارد الثالث وبعد أن أنهكه الحصار الذي ضربه لمدة أحد عشر شهرًا حول مدينة كاليه التي كان يدافع عنها جان دو فيان (Jean de Vienne)، طلب في آب/ أغسطس 1347 من المدينة استسلامًا رمزيًا، بحيث يأتيه ستة رجال من أعيان المدينة بقميص مفتوح وفي عنقهم حبل، فيتصرّف بهم كما يشاء. ومن أجل امتداح فضائل الإيثار والوطنية، تروي لنا كتب التاريخ الجمهورية أن أوستاش دو سان بيار (Eustache de Saint-Pierre) وخمسة من أقرانه تطوّعوا بملء إرادتهم لتحمّل هذا الإذلال الرهيب. هنا تدخّلت زوجة الملك فيليبا دو هاينو (Philippa de Hainaut)، وكانت حاملًا، ومعها عدد من البارونات الذين تحرّكت مشاعرهم، فنجحوا في وضع حدّ لهذا العذاب.

---

(6) Contamine (P.), *La Guerre au Moyen-Âge.* (Paris: PUF, 1980), p. 458.

لقد بتنا نعرف الآن أن الرواية مغلوطة[7]، لكن الأسطورة التي نُسجت حولها تثير الاهتمام. وهذه الأسطورة التي استندت إلى سرد متحيّز للمؤرّخ فرواسار (Froissart) توحي بأن المدوّنات التاريخية في تلك الحقبة كانت تثمّن عاليًا سياسة الشهامة وتنبذ الأعمال المهينة التي يتوجّب فصلها عن الأعمال الحربية. لا بل إن فرواسار يسرد على لسان أحد البارونات، غوتييه دو موري (Gautier de Maury)، أن الذنب الوحيد الذي اقترفه البورجوازيون يتمثّل في «القتال من أجل ملكهم»، وهو في الواقع عمل لا يستحق اللوم، وإنما يرفع من شأنهم. وهذا ما أدركته فيليبا دو هاينو، لأن المدوّنة تروي لنا أنها قدّمت العشاء للأبطال الستة وأهدت كل واحد منهم ست ليرات ذهبية.

لكن يمكننا أيضًا أن نتخطّى ذلك، ونمضي أبعد من الرواية المغلوطة، لكي نشير إلى أن الحقيقة كانت على الأرجح مغايرة تمامًا. فالمشهد يشكّل بلا شك «كفارة عامة»، ويعبّر رمزيًا عن استسلام المدينة، كما كان يحصل عادة في تلك الحقبة، لكي يُتاح للمنتصر أن «يغفر من دون أن يتنازل». أما المتطوّعون للخضوع لتلك المشهدية فكان يلفّهم الصمت، دونما أي خوف من تعرّض حياتهم للخطر مبدئيًا. إن الحرب إذًا لا تستبعد الإذلال، لكنها تنظّمه وتضبطه وتضعه حصرًا في إطار علاقة القوة، لتبيّن كيف أن تعديل موازين القوى يُترجم بتبدّل فعلي للسيطرة. من غير المرجّح أن يكون هذا التفسير هو الذي خطر في بال الفنان رودان (Rodin) حين كرّس لهذا المشهد أكثر من اثنتي عشرة منحوتة...

إننا نجد هذا المعنى نفسه بعد ثلاثة قرون، حين أنجز دييغو فيلاسكيز (Diego Velasquez) في عام 1635 لوحته الشهيرة «استسلام بريدا». في هذه اللوحة يروي الرسّام على طريقته حلقة من حرب الأعوام الثمانين التي تواجهت فيها المقاطعات الكالفينية الموحّدة مع مملكة إسبانيا. كانت مدينة بريدا (Breda) محاصرة من أمبرويو سبينولا (Ambroise Spinola) الذي يعمل لصالح فيليب الرابع ملك إسبانيا، فيما كان جوستان دو ناسّاو (Justin de Nassau) يدافع عن المدينة. وحين قرّر هذا الأخير الاستسلام في 2 حزيران/ يونيو 1625، أُعطي

(7) Moeglin (J.-M.), *Les Bourgeois de Calais*, (Paris: Albin Michel, 2002).

الحق بمغادرة المدينة مع كل الناجين من حاميته، فيما حصل على ضمانة بأن يُعامَل أهل المدينة بكل رِفق.

إن الصورة التي يقدّمها فيلاسكيز، وبعكس حادثة كاليه، تتطابق مع الحقيقة التاريخية؛ فالموقف الشهم الذي اتخذه سبينولا، كما يرسمه الفنان الإسباني، ذائع في العالم بأسره. هنا لا يوجد أي «كفارة عامة»، لكننا نجد أيضًا في وسط المشهد بالذات ما يرمز إلى القوة، ويتمثّل هنا بتسليم جوستان دو ناسّاو مفتاح المدينة للمنتصر. إن سبينولا حين يحث المهزوم على النهوض، وحين يحدّق في عينيه، فإنما يبيّن أن لعبة القوة تمتنع عن أي شكل من أشكال الإذلال. وما تصوير السلاح في وضع مستقيم من الجهتين المتقابلتين إلا للدلالة على المساواة التامة في مكانة الفريقين؛ لا بل إن الألم الجسدي الناجم عن الحرب لا يظهر البتة. تمامًا كما فعل فرديناند ملك أراغون الذي، وبعد أن هزم أبا عبد الله (الملقب بالغالب بالله) آخر ملوك الأندلس المسلمين عام 1492، رفض أن ينزل هذا الأخير عن صهوة جواده[8].

إننا هنا بالطبع أمام تمثيل للحرب تغلب عليه المثالية المفرطة. نحن أمام لعبة نقية للقوة نودّ طمس عذاباتها الجسدية والنفسية. وكل شيء معدّ لإشاعة الظن بأن لا مكان للإذلال هنا. تبدو القوة قرينة لعزّة النفس وفي منأى عن أي انحطاط. هنا أيضًا، تكتسي الرغبة في إظهار ذلك أهمية كبرى، لا سيما وأننا نعرف أن اللوحة رُسمت لتزيين صالة الممالك في قصر بوان ريتيرو (Buen Retiro) التابع للملك فيليب الرابع. هل هو عمل دعائي؟ بالتأكيد. أم تُراه يمثّل بأمانة الممارسات السائدة في تلك الحقبة، وكل الممارسات بلا استثناء؟ بالطبع كلا. لكنه مطابق لمفهوم ما للحرب، لا بل أكثر من ذلك، لنظام دولي كان يسود فيه قبل أي شيء تسلّط الدول ولعبة القوة البحتة. فالعامل الأول كان يضع جانبًا التأثير المزعزع للاستقرار الذي يؤدّيه الضغط الاجتماعي، والثاني يؤمّن الفاعلية البسيطة لعملية تنظيم على طريقة هوبز؛ وكلاهما كان يمتنع، لا بل ينهى عن الرهان على تراجع استراتيجي في مكانة المهزوم.

---

(8) www.clg-curie-etampes.ac.versailles.fr/spip.php

في لعبة تقتصر على عدد قليل من الكيانات، يمثّلها أمراء متساوون في المكانة، وغالبًا ما كانوا يرتبطون بتحالف عائلي، لم تكن العلاقة في ما بينهم قضية شائكة ولا معقّدة. أما حين بنت أوروبا استقرارها على عالم قائم على دول متجاورة، وحين أطلقت الحقبة الوستفالية، فإنها ذهبت في اتجاه الاختزال، من خلال تغييبها الكيانات الصغيرة، على غرار ما حصل في معاهدتي مونستر وأوزنابروك اللتين ساهمتا في إلغاء عدد كبير من الإمارات. لم تعد المشكلة تُطرح سوى على هامش القارة الأوروبية؛ ذاك أن الإذلال أصبح يصيب أولئك الذين يتم إشعارهم بأنهم خارج «نادي» هذا «البيت الأوروبي» الذي كان مصيره التناحر الداخلي، ولكن بين متساوين. من هنا، دفعت الإمبراطورية العثمانية الثمن بشكل مستمر؛ فمعها كان يمكن التحالف إذا اقتضت الظروف، كما فعل لويس الرابع عشر أثناء حرب رابطة آوغسبورغ، لأنه لم يكن أمامه خيار أفضل... لكن معها لا مجال للتفاوض، وإنما لفرض الشروط. أما الروس فقد عانوا بدورهم، بسبب هذا التاريخ المغرق في غموضه، والذي لا يصنّفهم صراحة لا في الداخل ولا في الخارج. لنتذكر حادثة إذلال الإمبراطورة إليزابيت الأولى ووزيرها الأول ألكسيس بيستوجيف ريومين، الذي أُبقي مندوبه المفوّض على هامش مفاوضات إكس لا شابيل (عام 1748) التي وضعت حدًّا لحرب الخلافة النمساوية، علمًا بأن الإمبراطورة كانت ترغب بشدّة في الانضمام إلى هذه المفاوضات[9].

بقدر ما كان الزمن الوستفالي يترسّخ، كانت العلاقات الدولية تتخذ أكثر فأكثر شكل لعبة القوة المحضة التي تكتفي بذاتها. فالقوة التي كانت سيّدة الموقف تمامًا بين الأمراء، شكّلت عامل ضبط دقيقًا مفهومًا ومقبولًا من الجميع، ما دام الأمر محصورًا بين أفراد العائلة. وأتت الحرب لتطوّر هذا المفهوم بصورة منتظمة، وفق أنماط محدّدة تمنع في الواقع الانقسامات الأيديولوجية، والتمايزات بين الأنظمة، لا بل تمنع العداوات وكل ما يواكب ذلك من انفعالات. وما حرب رابطة آوغسبورغ (1688-1697) إلا النموذج

(9) Liechtenhan (F. D.), *Élisabeth Ire*, (Paris: Fayard, 2007), p. 190.

على هذا التوجّه. وفي نهاية القرن السابع عشر، أكّد لويس الرابع عشر التسمية التي عُرف بها، «الملك الشمس»، من خلال سعيه إلى بسط هيمنة مملكته على الجوار، وهذا ما كان كافيًا لكي يتحالف ضده كل الأمراء الآخرين: إمبراطور المملكة الرومانية المقدسة، ووليام الثالث، وملك إسبانيا، ودوق سافوا، والبرتغال، والسويد، واسكتلندا... هكذا لم يبقَ من حليف للويس الرابع عشر سوى خادمه دو لا بورت واليعاقبة...

هنا يبدو أن القوة لا تواجه إلا بالقوة. ليس من المؤكّد أن وليام الثالث دو ناساو، هذا البروتستانتي الذي تولّى عرش إنكلترا، كانت تربطه علاقة ودّ بليوبولد الأول إمبراطور النمسا الكاثوليكي حتى العظم. مع ذلك فإن التحالف بين الدول البروتستانتية الذي أنشأه وليام سعى إلى توثيق العرى مع الإمبراطور ومع ملك إسبانيا... وكان الهدف الأوحد من ذلك احتواء الهيمنة الفرنسية. وبعد عقود عدة، لم تجد فرنسا والنمسا، وهما المتحاربتان منذ أكثر من مئتي سنة، أي حرج في توقيع معاهدة فرساي (أول أيار/ مايو 1756) التي رسّخت تحالفهما، وكان الهدف الأوحد من ذلك الوقوف في وجه بروسيا القوة الصاعدة. هذا ما قرّب هذه الأخيرة بصورة آلية من إنكلترا، وأدّى مباشرة إلى نشوب حرب السنوات السبع. وهذا ما أبهج أصحاب النظرية الواقعية في السياسة الدولية، وأثلج قلب رائدها هانز مورغنتاو الذي لم يتوانَ عن الإشارة إلى أن حرب السنوات السبع قد كرّست «أيديولوجيا توازن القوة»[10].

إن هذه اللعبة تحافظ في الوقت نفسه على المرونة القصوى في التحالفات، وعلى حتمية المواجهات، لا سيّما وأن مثال حرب رابطة آوغسبورغ يبيّن أنه يجب على الأقوى أن يمدّد مكاسبه لكي يحافظ على هيمنته. ففي لعبة إثبات القوة يستحيل تقريبًا الإبقاء على الوضع القائم أبعد من الظرف الراهن. إن التعقيد المرتبط بالحدود المرسومة كان يوجب على لويس الرابع عشر حفظ الاستقرار والثبات، على غرار ما انتهجته «سياسة الضم والجمع» (politique des Réunions) التي راحت تقضم قطعة قطعة ممالك أوروبا الواحدة تلو الأخرى.

(10) Morgenthau (H.), *Politics Among Nations*, *op. cit.* p. 213-214.

وهنا يبدو تشارلز تيلّي محقًا إلى أبعد الحدود: فمثلما كانت كل معاهدة تهدف إلى التسوية، فإن كل اتفاق كان ينطوي على الغموض، ما يهيئ لحرب جديدة.

إن الرغبة في الحصول على المزيد راحت تختلط بالتأكيد على الوجود... وساد شعور بأن ما هو قائم لن يدوم طويلًا؛ فما إن تتدخّل الشعوب والأمم والمجتمعات والأيديولوجيات، أو ما إن يشعر أي نظام بأنه مهدد في بقائه حتى تنقلب شروط اللعبة، وتتراجع عملية التأقلم مع مفاعيل القوة أمام التعارض في المكانات. وفي هذه الحال لا يعود الإذلال أمرًا عرَضيًا، وإنما يصير نتاج نظام، ولا سيما إذا ما بالغنا فيه أو لم نحذر من تأثيراته. هذا التصدّع سوف يحصل في القرن التاسع عشر.

حتى ذلك التاريخ، بقيت عملية الإذلال هامشية ومحصورة. فالتفاوض الذي أعقب كل حرب من الحروب كان يبدو معقّدًا، وصعبًا ومتّزنًا. هكذا تطلّبت معاهدة البيرينيه («صلح البرانس») التي وُقّعت بين فرنسا وإسبانيا في عام 1659 تفاوضًا دام ثلاث سنوات، فيما لم يبصر النور صلح وستفاليا (1648) إلا بعد سبع سنوات من بدء المفاوضات التمهيدية. لقد كانت لطقوس هذه الإجراءات وظيفة معقّدة، تقضي تحديدًا بإيجاد توازن جديد، وليس السعي إلى سحق الآخر. إذ أكّدت معاهدة ريسويك (1697) حق فرنسا على منطقة الألزاس، بما في ذلك مدينة ستراسبورغ، لكنها أعادت إلى دوق اللورين السيطرة على أراضيه، مع منح الجيش الفرنسي حق المرور فيها. أعادت مملكة فرنسا المناطق التي احتلتها على الضفة اليمنى لنهر الراين، وكان عليها أن تدمّر بعض قلاعها. ولكي يتصالح لويس الرابع عشر مع الإسبان تحسّبًا لمشاكل الخلافة، تخلّى لمملكة ما وراء البيرينيه عن مدن عدة في منطقة الفلاندر. أما وليام الثالث، فقد وضع حدًا لطموحاته كي يتم الاعتراف به ملكًا على إنكلترا. ولكي يكون التوازن شاملًا، حصلت فرنسا على الجزء الغربي من جزيرة هسبانيولا (الذي سوف يصبح دولة هايتي وجمهورية الدومينيكان)، كما حصلت في المقابل على تعويض مالي لقاءَ حقوقها في المناطق البالاتينية.

وكانت هذه المقايضة تتمّ آليًا في كل مرة تقريبًا. في معاهدة البيرينيه

(1659) اقتطعت فرنسا من إسبانيا الآرتوا وبعض المواقع الفلامنكية، فيما تخلّت عن كونتية برشلونة. ولكي يصبح هذا التقسيم الجديد أكثر توازنًا، أعلنت فرنسا عن دعمها للمَملكة الإسبانية في وجه البرتغال. وقد توّج ذلك عقدُ زواج بين لويس الرابع عشر وماري تيريز ابنة ملك إسبانيا... أما معاهدة نايميخن (1678) فأعادت منطقة فرانش كونتيه إلى فرنسا مقابل تخلّي هذه الأخيرة عن فتوحاتها العسكرية. ودفعت معاهدة أوترخت (1713) لويس الرابع عشر إلى إعادة مدن ألمانية (بريزاخ، كاهل، فريبورغ) مقابل الحصول على أورانج، وكذلك على وادي أوباي، لكنه تخلّى عن وادي سوز، وكذلك عن فورن وإيبر التي أصبحت مجددًا تحت سيطرة عائلة هابسبورغ. أما الإنكليز فاستعادوا منطقة آكاديا، وكذلك جزيرة سان كريستوف... أخيرًا، تمّ الاعتراف بحفيد لويس الرابع عشر ملكًا على إسبانيا، لكنه تنازل عن حقه في حكم فرنسا...

إنه تعقيد لا يصدّق، لكن الملاحظ هو هذا الهاجس الدائم لتحقيق التوازن. إنها لعبة توزُّع أراضٍ معقّدة، لكنها تتوازن على الدوام تقريبًا مع لعبة حكم وتوزيع حصص بين الأُسر الحاكمة. من هنا، يتمّ اللجوء إلى تكوين دول، ومعايرة القوة، ويُعاد تشكيل صورة كل لاعب على قياسه. كذلك تجري برمجة الحروب الآتية، ورسم أطر الهيمنات الجديدة.

بالتأكيد، يمكن أن تبدو عملية إعادة التوازن مؤلمة للغاية. وضعت معاهدة باريس (1763) حدًا لحرب السنوات السبع (1756-1763)، وقد وصفنا سابقًا وظيفتها في إعادة التوازن. ذلك أنّ انتصارات فريدريك الثاني العسكرية وتفوّق إنكلترا البحري أوقع الهزيمة بمملكة فرنسا التي استضافت مع ذلك محادثات السلام. فكانت الحصيلة قاسية، وبدت فرنسا وكأنها مذلولة بعد أن خسرت مستعمراتها الكندية، وأوهايو، والضفة اليسرى للميسيسيبي، خصوصًا لويزيانا، وكل المستعمرات الهندية، وبعض جزر الأنتيل، وبعض المحطات التجارية في السنغال. وقد مر تصحيح موازين القوة كذلك بمستعمرات ما وراء البحار... هنا تتأرجح عملية إعادة التوازن؛ فالحصول على منطقة سان بيار

وميكلون لا يبدو ممكنًا، ولا الحفاظ في اللحظة الأخيرة على حق الصيد في نيوفاوندلاند، أو انتزاع ضمانة إنكليزية بمراعاة الكاثوليكية في كيبيك...

إن الإذلال الذي راح يلوح في الأفق هو بالضبط ما ذكره فولتير (Voltaire) في عام 1763 في كتابه «ملخص عصر لويس الخامس عشر»: لقد خسرت الدولة شبابها الأشد رونقًا، وأكثر من نصف النقد المتداول في المملكة، وبَحريتها وتجارتها»، لكنها فقدت على الأخص «رصيدها». كان لا بد لها من أن تبدأ من جديد، وتعيد بناء قوتها من أجل استعادة الدولة... وهذا الأثر هو الذي أشار إليه أصحاب المدرسة الواقعية الذين يميلون إلى الكلام على هيمنة تبني ذاتها، ثم تنهار قبل أن تعاود تجميع قوتها... وهو ما يشكّل أيضًا تمهيدًا لأمر آخر يتعلق من الآن فصاعدًا بمسألة التجارة والإمبراطورية أكثر منه بالحصون. وربما تظهر نهاية حلقة بناء الدولة، وأولى علامات القوة التي تختلّ.

كيف تختلّ القوة؟

تظهر القوة، كما بيّنا، من هوبز إلى شميت، ومن صلح وستفاليا إلى معاهدة باريس التي وضعت حدًا لحرب القرم (1856) وكأنها النموذج المثالي الذي يشكّل مبدأ تأسيسيًا حقيقيًا للعلاقات الدولية، أو بشكل أدقّ لنوع من العلاقات الدولية الذي صنع أوروبا وجزءًا كبيرًا من الحداثة. إن مبدأ «القوة من أجل القوة»، أو بالتحديد التفتيش الدائم عن توازنٍ يكون دقيقًا قدر المستطاع بين القوى، يبقى بالتأكيد بالنسبة إلى مورغنتاو المقاربة الفضلى الممكنة للواقع الدولي[11]. إننا نقارب هنا الرواية التاريخية لزمن من العالم قد انقضى، زمن كانت له آليته الخاصة التي كانت تعمل تقريبًا وحدها ولا تتوقف على الإذلال، أو أنها على الأخص لم تكن في حاجة إليه.

تبدّلت الأمور مع بعض التحسّن الطفيف في القرن الثامن عشر، قبل أن تتدهور لاحقًا بشكل ملحوظ. ثمة عوامل ثلاثة بصورة أساسية، كان في إمكانها

---

(11) المصدر نفسه، ص 8.

إفساد هذه الآلية الجميلة. الأول قديم، لكنه يخبو قليلًا في الأوقات التي تنهض فيها الواقعية الوستفالية: بروز فكرة «الحرب العادلة» التي توظّف القوة، وبالتالي توجّهها وتُخضعها. الثاني شَغِل القرن التاسع عشر بأكمله ولم تنطفئ جذوته منذئذ: التقاء البناءات الاجتماعية التي تضغط على الدولة، مكتسبة عبر الحركات الوطنية والتعبيرات المجتمعية المختلفة نفوذًا يحرّف القوة ويعيد تشكيلها. الثالث ازدهر بعد عقود عدة وراح يعزّز موقعه بشكل متواصل: اكتشاف الآخر البعيد الذي كرّس الخروج من النادي وتخطّي المتساوين...

إن «الحرب العادلة» تحرّف بالطبع القوة من خلال توظيفها. فما إن تضع القوة نفسها في خدمة ما هو عادل أو ما هو محقّ حتى تعطّل مبادئ المساواة والتماثل التي كانت تضفي على أعمال متصارعي هوبز معنىً. فجأة، نرى العدو الذي كان عليه أن يبقى خارج دائرة الحقد، يتحوّل من حيث توصيفه إلى شخص بغيض ومجرَّم. هنا لا تكون الحرب للمحافظة على القوة وإنما تهدف إلى إحلال الخير. فاللجوء إلى القوة لا يتعلق بآلية عمل الهيئات السياسية، وإنما بواجب الإغاثة في وجه المعتدي الظالم، وفق عبارة القديس أمبروزيوس (Saint Ambroise). لذا نفهم ببساطة لماذا دحض شميت هذه النظرية وقابلها بالرفض المطلق. وندرك بسهولة لماذا تبنتها المسيحية، ولا سيما في القرون الوسطى، غير أنّ عصر النهضة تخلّى عنها؛ عبر مكيافيلي، الذي لم يفهم الحرب إلا بما تدرّه على الدولة، وبالتالي أعطى الدولة وحدها الحق في تقدير شرعيتها وقانونيتها: «إن الحرب عادلة بالنسبة إلى من يراها ضرورية»؛ ومن ثم عبر لوثر (المصلح الديني الألماني) الذي كان ينظر إلى أي حرب على أنها بالضرورة غير عادلة، ومن ثم إراسموس (الفيلسوف واللاهوتي الهولندي).

حين قام رجال الدين بإعادة تأطير فكرة الحرب العادلة من أجل الوقوف بوجه حجج كهذه، توضّحت الفكرة أكثر واتخذت بالتالي منحى أكثر حدّة. بدءًا من القرن السادس عشر، تكلم الراهب الدومينيكاني فرنسيسكو دو فيتوريا (Francisco de Vitoria) على أسبابٍ للحرب يجب أن تكون عادلة، وعن سلطات مُلزَمة حين تباشر الحرب أن تتصرّف بما يتلاءم مع ما هو عادل، وعن وسائل

تُستخدم في الحرب يجب أن تكون متناسبة... إن الخطر يكمن هنا: فما إن نشرع في الكلام البليغ للقيام بمثل هذه المطابقات، حتى تطلق يد الأمير في شنّ حرب بلا رادع! من هنا فإن مآل العدو هو الإذلال والإهانة، فيما يكلّل الصليبي بهالة من القداسة. وحصيلة ذلك كله فوائد؛ لقد أدرك الأمر بالذات أصحاب النظرية الواقعية الأكثر اعتدالًا، بما أن الإحالة على الخير والشر ليست بعيدة عن أذهانهم. هذا ينطبق على القس البروتستانتي راينهولد نيبور ملهم التيار الواقعي، وحتى على مورغنتاو: إن توازن القوة يتزيّن بالصراع بين الخير والشر[12].

هكذا تتحرّك آلة الإذلال. يتمّ تصوير عملية شنق صدّام حسين الذي يقدَّم على أنه هتلر الشرق الأوسط، ويُلفّ تمثاله بالعلم الأميركي قبل أن يُصار إلى تدمير النصب. ويصَوَّر القذافي ملطّخًا بالدماء، ما إن يخرج من جحره، ويُعرض على جميع المشاهدين مشهد جثّته المخيف وقد تعرّضت للتعذيب، كما لو كان يتم تصوير المرحلة النهائية لسباق فرنسا للدراجات؛ نحن هنا بعيدون جدًا عن مشهد استسلام بريدا. إرهابيون، مجرمون، قتلة، لصوص: إن الحرب بنسختها الجديدة لا تهدف إلى إبراز القوة، وإنما إلى التجريم، وبالتالي إلى الإلغاء، والحط من مكانة الآخر. نحن هنا في قلب الإشكالية التي طرحناها.

غالبًا ما يكون السبب في حد ذاته عادلًا، والحرب العادلة مقبولة على الرغم من التجاوزات التي تُرتكب، لكن في أغلب الأحيان يكون اختيار السبب اعتباطيًا ومقنّعًا. لنستمع إلى غروتيوس (Grotius) مؤيدًا إيسقراط الذي يرى إن «الحرب الأعدل هي تلك التي نشنّها ضد الحيوانات المفترسة وضد البشر الذين يشبهون الحيوانات المفترسة»[13]. لكنه يضيف في الحال مستشهدًا بكلام بلوتارخس: «أن نرغب في دفع الأمم المتوحّشة إلى تبنّي مبادئ أخلاقية أكثر

---

(12) Niebuhr (R.), *Moral Man and Immoral Society* (New York: C. Scribner's, 1947); Morgenthau (H.), *Politics Among Nations, op. cit.* ch. 15;

عن مورغنتاو وعلم الأخلاق، انظر: Scheuerman (W. E.), *Hans Morgenthau: Realism and Beyond* (Cambridge: Polity Press, 2009).

(13) Grotius (H.), *Le Droit de la guerre et de la paix*, II, XX, XV, 2-3, p. 491.

تحضّرًا، فتلك ذريعة نخفي وراءها طمع الآخرين»[14]. ثم يذكّر بأن «الحروب العادلة» تشوبها شبهات عدم العدالة، إلا إذا كانت «الجرائم شديدة الفظاعة وظاهرة للعيان»؛ ويردف ذاكرًا قول ميثريداتس: «ليس المقصود الاقتصاص من أخطاء الملوك، وإنما من قوتهم ومن عظمتهم»[15].

هناك أمثلة كثيرة، ماضيًا أو حاضرًا، عن الحروب العادلة التي قد تكون مبرّرة بقوة وإنما تتخطّى إطارها. عند هذا الحدّ تُنتج الحرب الغضب والكره والحقد لدى أولئك الذين تستهدفهم. وهذه الحرب، من خلال صنعها الإذلال، تولّد أعمال عنف جديدة.

إن «التقاء البناءات الاجتماعية» يشكّل مصدرًا آخر للاختلال أكثر تعقيدًا. فبقدر ما تمسّ القوة النسيج الاجتماعي، تنزع أكثر إلى فقدان هذا المنطق البارد والآلي الذي وصفناه آنفًا. وبالطبع، بقدر ما يكون الفاعلون المنخرطون متعددين ومتنوعين، تكثر احتمالات ظهور تفسيرات متعددة القوة، وتختلط بانتظارات السكّان المعنيين وإحباطاتهم. إن اللعبة الاجتماعية تتمتّع بخاصيّة إعادة تشكيل القوة والإحاطة بها، إلى حد إضفاء مكانة اجتماعية حقيقية عليها. إنها مسبّبات كثيرة وشائكة لإذلالٍ أصبح معلمًا بارزًا للنظام الدولي.

إن الحروب التي رافقت الثورة الفرنسية والحكم الإمبراطوري (نابليون الأول) ساهمت إلى حدٍ كبير في هذا التحوّل. لأول مرة تمّ التخلّي عن اللعبة السائدة: لم تعد الحرب مباراة بين الأمراء، وإنما وسيلة تهدف بوضوح إلى التخلّص منهم، باسم الشعوب أولًا، وباسم الفتوح بعد ذلك. إنهما سببان لتوريط المجتمعات والذهاب منطقيًا باتجاه «الحرب الشاملة»؛ وهما سببان أيضًا لإطلاق هذه الحروب مع تنامي الشعور القومي، وهي المرحلة الأولى لهذا التحول الاجتماعي، والمولّد الأول لعمليات الإذلال التي لم تعد تعرف نهاية بعد هذا التاريخ.

---

(14) المصدر نفسه، ص 492.

(15) المصدر نفسه، ص 493.

لنتتبّع مسار يوهان فيخته (Johann Fichte) (1764-1814) المتأثر بعمق بهذا الترابط المزدوج. فهذا الفيلسوف الذي وُلد غداة حرب السنوات السبع، وترعرع في أجواء القوة البروسية التي كانت في عز صعودها، درس اللاهوت في جامعة ينّا قبل أن يصبح مدرّسًا فيها. عايش الثورة الفرنسية وتبنّى أفكارها، إلى حد انخراطه واعظًا إلى جانب جيش الثورة في انطلاقتها الأولى، حيث اكتسب قناعة ليبرالية وإحساسًا رومنطيقيًا. إلا أنه بعد أن صُدم بهزيمة بروسيا في يينا (Jena) مدينته المختارة، اكتشف فكرة الأمة الألمانية من خلال تأثير القوة الفرنسية المدمّر. بعد ذلك بسنة أصدر كتابه الشهير «خطابات إلى الأمة الألمانية» (1807). إن فلسفته الممهّدة لأفكار هيغل كما وردت في كتابه «أساس الحق الطبيعي»[16] ترى في الغيرية والمواجهة مع الآخر مصدر الحرية الأساسي التي يحملها كل شخص. هكذا يتبيّن لنا أنه ما من طريقة أفضل لإدراك تحولات القوة كما يمكن أن يتراءى لنا: فبدل أن ترسي القوة التوازن، فإنها تنمّي الغيرية وتوجّهها نحو التطرّف، والحقد، والإذلال، والانغلاق أو الرفض...

غالبًا ما قُدمت معركة يينا على أنها منعطف في تاريخ التفاعل بين المجتمعات، وعلى الأرجح في تاريخ الحركة القومية الألمانية في أي حال. في السنة ذاتها، صدر كتيّب في مدينة نورمبرغ المحتلة يحمل عنوانًا له دلالات كثيرة، واسمه «ألمانيا والإذلال». لم تتضح هوية كاتبه، لكن سرعان ما عُرف ناشره: المكتبي يوهان فيليب بالم. في الكتيّب كلام على المقاومة، لكنه تضمّن أيضًا شجبًا للمحتل الفرنسي، الذي لم يتردّد البتة في إعدام الناشر المسكين رميًا بالرصاص.

هنا يبدأ هذا الخليط الغريب بين الإذلال والانجذاب الذي يمثله فيخته إلى حد كبير، والذي يفتح الباب أمام تاريخ طويل لم ينقطع إلى اليوم، بعد أن طاول الإمبراطورية العثمانية، وأفريقيا، وآسيا، وحركة الاستعمار، وإزالة الاستعمار، وباندونغ وكل الأصوليات. انطلقت كذلك تلك الجدلية القائمة بين القوة

---

(16) Fichte (J.), *Fondement du droit naturel selon les principes de la doctrine de la science* (Paris, PUF, 1984 (1796)).

والتحرّر، بين العنف النازل من فوق والعنف المنبثق من تحت؛ كما لو أن القوة أصبحت فجأة عامل تحرير للطاقات المجتمعية. وكما لو أن القوة المتفاعلة مع تنامي طاقة المجتمعات، تنتقم من خلال تحوّلها بشكل أساسي إلى سلاح يبدّل في التراتبية بين الشعوب والثقافات.

إننا نجد صورة هذا التبدّل في كل محطة من محطات العلاقات الفرنسية - الألمانية حتى عام 1945، كما لو أن شبح العدو التقليدي (Erbfeind) بات مسيطرًا. إن هذا التحوّل في القوة - الذي يوازي هنا الاختلال وخسارة مزاياها السابقة - يفسّر هذه العلاقة الاجتماعية الحميمة المفاجئة مع العدو، هذا العدو «الشخصي» (hostis) الذي يختلط كذلك بشخص عدو «الحرب» (inimicus) والذي يجد نفسه منساقًا ليجعل من الإذلال سلاحًا طبيعيًا حين يكون التعاطي مع أعداد كبيرة من الناس.

إن إضفاء الطابع الاجتماعي على الحرب وعلى العلاقات الدولية يفتح الباب واسعًا أمام الكزينوفوبيا (رهاب الأجانب)؛ هذه المعاداة للأجنبي، وبوجه خاص لمجمل مواصفاته الاجتماعية، وثقافته، وعاداته وتقاليده، وحتى لغته أو دينه. في هذه الحال، نشهد نوعًا من الانقلاب، بحيث إن القوة تنحو إلى الخضوع للعبة اجتماعية تكون هي في البداية قد استثارتها لتصبح في ما بعد رهينتها. في الواقع، إن إعادة تصويب القوة اجتماعيًّا تستحضر هذا الانزلاق الأخلاقي الذي لحظناه حين تكلمنا على عودة الحرب العادلة.

إن هذا الالتزام الاجتماعي يلقي بثقله بلا جدال على الخبراء الاستراتيجيين، ولكن بنسب متفاوتة. من هنا فإن المستشار الألماني بسمارك، ونظرًا إلى إدراكه أهمية هذا العامل، راعى رمزيته ولم يتوانَ عن اللعب على المشاعر حين أعلن عن تأسيس الإمبراطورية الألمانية من قاعة المرايا في قصر فرساي، في 18 كانون الثاني/ يناير 1871. إلا أن هذا الرجل المعروف بواقعيته الصارمة وبأرستقراطيته التي لا تقيم وزنًا للعواطف الشعبية، عرف كيف يضع حدًا لهذا الانزلاق من خلال اتفاقه السريع مع أدولف تيير والحكومة الموقتة، بدل الإفادة من عاميّة باريس ودفع العدو إلى الفوضى.

لكن المعادلة مختلفة مع كليمنصو، ذلك الرجل المتصلّب، الراديكالي النزعة، الذي يبني الشعور الوطني من خلال التعبئة العامة، ويصوغه طبيعيًا على صورة خياراته الجمهورية المناهضة للاشتراكية. إن معارضته المباشرة للمثالية السلمية التي كان يمثّلها في عام 1918 كل من ولسون (Wilson) وجون مينارد كينز (John Maynard Keynes)، والتي كانت متداولة جدًا في حينه، قادته مجددًا إلى المعسكر الواقعي مع تلوينه بحساسية اجتماعية. هذا «النمر» كما كان يلقّب، ذهب إلى أقصى الحدود في توجّهاته، فهندسَ المستقبل على طريقته، وبنى نظامًا دوليًا متقلّبًا وخطرًا، وسخر في الواقع من مبدأ توازن القوى المحاط بهالة من التقديس، وابتدع ما يُعرف بـ «الإذلال الاستراتيجي» الذي يركّز على الحطّ من منزلة الآخر وعلى إفقاده مكانته دراماتيكيًّا، أكثر من التركيز على إعادة تحديد موازين القوة.

إنها سياسة إذلال نموذجية. فألمانيا المهزومة، والتي كانت مع ذلك متماسكة وسيّدة على أرضها، لقيت في فرساي معاملة سيئة لم تكن معهودة حتى ذلك التاريخ؛ إذ لم يُدعَ مندوبوها المفوضون إلى المشاركة في المحادثات، وهذا أمر غير مسبوق، لا سيما إذا ما تذكّرنا كيف أن فرنسا في عام 1815 الواقعة تحت الاحتلال والمنهكة قد دُعيت إلى مؤتمر فيينا، كما دُعيت روسيا إلى باريس في عام 1856. لم يعد التفاوض يهدف إلى التسوية، وإنما إلى فرض معاهدة يتوافق عليها الحلفاء وحدهم. أما إطار هذه المعاهدة فأتى يؤكّد توجّهًا رمزيًا انطلق في عام 1871: عادت قاعة المرايا إلى الواجهة، كما لو أن المطلوب أن يمحو إذلالٌ جديد أثر إذلال قديم. وقد اجتمعت البنود الأساسية لتؤكّد على فكرة الحطّ من المنزلة وتدهور المكانة. بقيت مسألة اقتطاع الأراضي متطابقة مع الممارسات القديمة، لكن أُضيفت إليها قضية نزع السلاح، بحيث أصبح سلاح البر يقتصر على 100,000 رجل، والبحرية على 16,000، فيما يحظّر اقتناء المدفعية الثقيلة، والمدرّعات والطائرات، ويُمنع التجنيد، وتحُدّد مناطق منزوعة السلاح (تصل إلى 50 كلم من الضفة اليمنى لنهر الراين)، وأخرى توضع تحت الاحتلال (الضفة اليسرى لنهر الراين، ماينتس، كولونيا، كوبلنس). كان على ألمانيا أن تعترف بأخطائها، وأن تسلّم

قياديها إلى العدالة، ولا سيّما إمبراطورها الذي اعتُبر «مجرم حرب». توجّب عليها كذلك أن تسدّد 269 مليار مارك ذهبي، أي ما يزيد على دخلها القومي لسنة كاملة، وهو رقم مضخّم دفع بكينز إلى الاستقالة من البعثة. لقد تغيّرت طريقة التعامل: إننا ندخل مباشرة في عملية الإذلال.

إننا نشهد هنا بوضوح على مرحلة جديدة من العلاقات الدولية ومن مفهوم القوة. فمؤتمر فيينا في عام 1815، ومؤتمر باريس غداة حرب القرم، أدخلا المهزوم في لعبة الحوكمة الأوروبية، من خلال معاقبة فشله باقتطاع الأراضي: هكذا فقد القيصر الروسي في عام 1856 الوصاية على مولدافيا وفالاشيا، وقبِل بحرية الملاحة في نهر الدانوب، وبحيادية البحر الأسود، كما خسر امتياز حماية الأقليات المسيحية في السلطنة. لكنه تلمّس بذلك أسس التحالف المستقبلي مع فرنسا، لا بل مع إنكلترا لاحقًا. أما ألمانيا عام 1919 فلم تجد في هذه اللعبة الجديدة إلا شروطًا تؤدي إلى استبعادها عن النظام الأوروبي الجديد. فقد واجهت سيناريو مغايرًا عن ذاك الذي شهدناه في عام 1871، حين كان بسمارك يفتّش عن توازن جديد للقوة مع فرنسا التي لم تكن تمتلك إمكانات كبيرة للمواجهة، لكنها بقيت تحافظ على حضورها. هنا، لم تعد المسألة تتعلق بتوازن جديد للقوة، ولا حتى بنظام على الطريقة الولسونية...

وسرعان ما طبعت ديناميّةُ الإذلال هذه العلاقات الدولية الجديدة والعمل الدبلوماسي. وفي سياقها طبعًا تشدّدت القومية الألمانية واتخذت منحى راديكاليًا، وتشكّل مفهوم المدى الحيوي (Lebensraum). وفي مواجهة التنديد، نشأ كرجع الصدى ادّعاء الفرادة والتميّز والتفوّق، إلى حدّ إطلاق خطاب تمييزي سرعان ما انحدر نحو العنصرية. قابل ذلك أيضًا أطروحة «تآمرية» بلغت حد السخرية والخزي. وإن صحّ أنّ الإذلال لم يُنتج الأوضاعَ الأكثر تطرّفًا، فإنّه أمّن لها الركيزة. وراح المنطق نفسه يشكّل أجندة الدبلوماسية الألمانية، وعلى نحو تلقائي تبدّد أمام موجة الإذلال كل ما كان يُفترض به أن يهيّئ لنظام دولي جديد: فلم تعد فرساي لتهتم كثيرًا بمبدأ ولسون المتعلّق بالقوميات، بينما راحت شعوب عديدة تستجدي الاعتراف بها. أضف إلى ذلك أن عصبة الأمم

المُنشأة حديثًا رفضت منح صفة عضو أصيل لكل دولة كانت تنتمي إلى معسكر المهزومين. وما كان يثير الغرابة أنه لم يؤخذ في المقابل بمقياس السيادة التامة، ما أتاح للهند ولدول الدومينيون، وبالأحرى لبعض المستعمرات كذلك أن تكون في عدادِ الأعضاء. فاقترحت الأرجنتين في عام 1920 أن تُقبل كل دولة تلقائيًا بوصفها عضوًا، لكنها لم تُفلح في مسعاها. لقد انهزم مبدأ المساواة في السيادة أمام انعدام المساواة التأسيسي.

قُبلت ألمانيا في عصبة الأمم في عام 1926، لكنها ما لبثت أن انسحبت منها في عام 1933. أعقب ذلك مجموعة من المواقف الدبلوماسية المحفّزة على النزاع تولّدت أساسًا من دينامية الإذلال؛ فقد شجبَ الرايخ البنود المتعلقة بنزع السلاح، وإنشاء قوة جوية، وإعادة التجنيد الإجباري (1935) وإعادة تسليح رينانيا (1936). هكذا رحنا نقترب من الحرب العالمية الثانية في إطار جدلية الإذلال والانتقام.

كان هذا الواقع حاضرًا بلا نزاع في أذهان المنتصرين في عام 1945، ولم تكن قد عولجت آثاره كليًا. بالتأكيد، عرف هؤلاء كيف يلقون باللائمة على الأنظمة والأيديولوجيات أكثر منها على الشعوب. من هنا اهتموا بإفراد مساحة من الاستقلالية للمجتمع المدني في ألمانيا واليابان، ما أتاح إعادة تشكّله، والمحافظة على مكانته الخاصة التي سرعان ما تدعّمت بالنجاحات الاقتصادية، وفي ما يعود لألمانيا أتاح ذلك اندماجها في أوروبا التي شكّلت درعًا واقية من عمليات الإذلال. وقد اختاروا في النهاية الإبقاء على جزء مهمّ من المؤسسات السياسية، بشكل خاص المؤسسة الإمبراطورية اليابانية. في الوقت عينه، كانت الحصيلة الأساسية لإعلان برلين (5 حزيران/ يونيو 1945) ولمؤتمر بوتسدام (آب/ أغسطس 1945) من أجل ألمانيا، ومعاهدة سان فرنسيسكو (1951) من أجل اليابان، هي إنشاء مجموعة «أقزام سياسيين» وتابعين للولايات المتحدة، أقلّه على امتداد الحرب الباردة. أضف إلى ذلك أن التعاون متعدد الأطراف الذي راح يتشكّل ويتدعّم مع إنشاء الأمم المتحدة قد فرض نفسه أكثر من أي وقت مضى على شكل نادٍ للمنتصرين استُبعد منه الخاسرون، واستأثر الأوائل

بمقاعد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وحصلوا فوق ذلك على حق النقض (الفيتو)! إنه إذلال مكبوت لكنه مع ذلك قاسٍ، وقد خُفِّف من وقع مفاعيله على الأرجح عبر تشدّد الثنائية القطبية والدينامية التضامنية والجماعية المرتبطة بلعبة التحالفات التي استوعبت ألمانيا بشكل خاص في أقل من عشر سنوات.

هكذا فإن القوة المصابة بالاختلال والواقعة تحت الضغط الاجتماعي، تأثرت أكثر باكتشاف الآخر البعيد تدريجًا، وبشكل أساس ذاك المتحدّر من الجنوب. هذه المرة، لم يعد المصارع يواجه ندّه، وإنما ذاك الذي كان يصوّره أقل شأنًا منه، ومن يعتبره غير مطابق لمقاييس الحضارة، ومن هو خارج اللعبة في أي امتداد للحرب الأرستقراطية. لقد التقت القوة بـ «القوة الدونية» التي كان انتظار المنقذ - وهي فكرة منبثقة من الفكر المسيحي كما من فكر الأنوار - لا بد من أن يقودها إلى الهداية. هكذا فقَدَ توازن القوة معناه لصالح عدم توازن مفترض لصالح القوة. إذًا، كان لا بدّ للتعاطي مع الآخر أن يجسّد عملية التفوّق، وانطلاقًا من ذلك أن يتجاوز القواعد المتعارف عليها.

بالطبع، كان الأقرب هو أول من تأثّر بهذا المنطق. من هنا شكّلت الإمبراطورية العثمانية هذا المختبر الدائم لتجاوز المساواة، بقدر ما كانت ترسّخ الحداثة الوستفالية. وسرعان ما استُعمل الإسلام محفّزًا، فيما مكّن قرب الباب العالي الجغرافي من تخفيف وطأة اللعبة: فبقدر ما كانت السلطنة تخسر من قدراتها الهجومية بعد وفاة سليمان القانوني (1566)، راحت تتدرج فريقًا إضافيًا في التحالفات المعقّدة ما جعلها محبّبة في نظر بعضهم.

لقد شهدنا منذ القرن السادس عشر إرساء ممارسات دبلوماسية تقوم على عدم المساواة، ما لبثت أن أُدرجت بوصفها امتيازات. فالإعفاءات التي تقدّمها هذه الامتيازات للرعايا الأوروبيين كانت تحمل شحنة كبيرة من الإذلال، وهي كانت تُجدّد مع كل سلطان يتسلّم مقاليد الحكم. وكان الإكراه قد بلغ درجة من الفظاظة باتت معه استمرارية الإمبراطورية العثمانية مربوطة بمكاسب علاقات جديدة يرسيها أي أمير شاب وقليل الخبرة، فيضطرّ إلى التفاوض حول

كل الأمور لكي يتم الاعتراف بسلطته. هذه اللعبة تقوم على إرفاق الامتيازات الجديدة بمجموعة من «الوصايا السلطانية» التي تحدّ من صلاحيات السلطان من جهة، وتشتمل على إعفاءات جديدة (ولا سيّما في المجال الضريبي) تفيد منها مجموعة من الأجانب المقيمين، من جهة أخرى[17]. حتى إن الفيلسوف دو مابلي (de Mably) الذي كان شديد الاحتقار للأتراك لكونهم في نظره لا يستحقون أي ثقة، يزعم أنه كان من المفترض أن تكون هذه الامتيازات أكثر شمولًا، لو لم تصطدم «بجهل الباب العالي المريع»[18].

في القرن التاسع عشر، أصبحت هذه السياسة الممنهجة القائمة على عدم التوازن نمطًا متّبعًا في العلاقات بين أوروبا وتركيا العثمانية التي «أغدق» عليها، في حينه، قيصر روسيا نقولا الأول لقب «رجل أوروبا المريض». أتاحت حرب القرم احتواء التدخل الروسي داخل السلطنة، وأتت معاهدة باريس لتثبّت هزيمة القيصر. إلا أن هذه المعاهدة فرضت في مادتها التاسعة إصلاحًا دستوريًا أُلزم الباب العالي بإجرائه. وهذا الإصلاح الذي بدا في الشكل إنعامًا مُنح بفرمان سلطاني، هدفَ إلى التشجيع على المساواة في الحقوق بين المسلمين والمسيحيين، وفق آليات تم التفكير فيها وتحديدها وفرضها من جانب القوى الفاعلة مباشرة. ولم تتأخر هذه القوى في توجيه مذكّرة بتاريخ 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1859 تنذر الوزير الأول في السلطنة، وتأسف لعدم تنفيذ هذه الإجراءات؛ فيما السفير الإنكليزي السير هنري بولور (Henry Bulwer)، وبعد استشارة قناصله في السلطنة، ذكر أن «التعصب الإسلامي [...] لا ينفجر بعنف إلا بعد أن يتم تحريكه بتدابير يتخذها عملاء السلطة الرسمية»[19].

ولما لم يكن في استطاعة الباب العالي الوقوف في وجه الجيوش الغربية، طلب مساعدة مستشارين عسكريين من فرنسا أو بروسيا. وفي مواجهة المنافسة التجارية الغربية التي شكّلت تحدّيًا قويًا، اعتمد القانون التجاري الغربي. وأمام

---

(17) Poumarède (G.), «Négocier près de la Sublime Porte», *in* Bély (L.), dir, *L'Invention de la diplomatie* (Paris: PUF, 1998) pp. 71-85, notamment p. 81.

(18) Mably (abbé de), *Collection complète de œuvres* (Paris, Desbrière, 1794), tome 6, p. 37.

(19) Engelhardt (E.), *La Turquie et le Tanzimat*, A. Cotillon, 1882, tome 1, pp. 170-172.

منافسة العلوم الغربية، انفتح على الجامعات التي كانت تُنتج هذه العلوم. وحين أرهقته الديون بعد اقتراض الأموال من دول أوروبا اضطرّ إلى الانصياع لشروط دائنيه والقبول بالإصلاحات المؤسسية التي فُرضت عليه[20]. هكذا ابتدعت العلاقاتُ الأوروبية - العثمانية على مرّ العقود في القرن التاسع عشر، ديبلوماسيةَ التحوّل السياسي القسري. وهذا ما تذكّر به بدايات الاستراتيجية الجديدة التي وضعها أحمد داود أوغلو، وزير خارجية تركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية.

أصبحت هذه المقاربة أمرًا مألوفًا حين راحت أوروبا تكتشف العالم الإسلامي، خصوصًا مع احتلال الجزائر، حيث أصبح الذمّ بالسكان الأصليين شائعًا، ولا سيما من جانب توكفيل[21] (Tocqueville). وسرعان ما تعمّمت هذه النظرة على كل أهل «الجنوب»؛ ذلك أن صاحب كتاب «الديمقراطية في أميركا» يرى في «الهندوس» «حيوانات متوحّشة ومفترسة»[22]، وفي الصين «حكمًا غاشمًا وهمجيًا»[23]. فيما يتحوّل الاستبداد بالنسبة إلى ستيوارت مِل (Stuart Mill) «نمطًا مشروعًا في الحكم حين يتعلّق الأمر بالبرابرة»[24]. وبدوره يتكلم ألغرنون سيدني (Algernon Sydney) على الآسيويين وكأنهم «شعوب جبناء ومخنّثون»[25]، وفرانكلين على «هرمية الشعوب». ويتحالف الليبراليون ليُحلّوا محل العلاقات الدولية الوستفالية علاقةَ اللامساواة التي تسمح بما كان ممنوعًا مع الأولى. هكذا يجعل مِل من حرب الأفيون «حملة من أجل حرية التجارة، ومن أجل الحرية في حدّ ذاتها»[26]... من الصعب أن تُمحى وصمة كهذه، وسوف تُلقي بظلالها لمدى طويل على النظام الدولي. هنا بدأ الكلام الفارغ

(20) انظر: Badie (B.), *L'État importé* (Paris, Fayard, 1992).

(21) Losurdo (D.), *Contre-histoire du libéralisme* (Paris: La Découverte, 2013), p. 262 et s.

(22) المصدر نفسه، ص 281.

(23) المصدر نفسه، ص 349.

(24) المصدر نفسه، ص 253.

(25) المصدر نفسه، ص 114.

(26) المصدر نفسه، ص 280.

على شعوب الله «التي تحوّل الصحارى القاحلة إلى أرض خصبة»، وفي هذه الحال ينطبق الأمر في أميركا على القضاء على الهنود الحمر[27].

ليست مصادفة أن تعلن الصين القرن التاسع عشر «قرن الإذلال الوطني»[28] (bainion guochi)؛ حتى إن بعضهم يميل إلى إطالة هذا القرن حتى عام 1949، تاريخ إعلان جمهورية الصين الشعبية، لا بل حتى عام 1997، تاريخ استعادة هونغ كونغ. هذا القرن الملعون هو قرن كل التناقضات. فالصين كانت من أقدم إمبراطوريات المعمورة، والكل يعرف، مبدئيًّا، أهمية اختراعاتها وثقافتها وفنها. في الوقت عينه، كان انغلاقها على العالم مُحكمًا، ومتماسكًا ومؤكّدًا حين كان اليابان البلد المجاور ينفتح على الغرب في عهد مايجي. وكان المفوضون الغربيون يشعرون، على نحو ما، بالإذلال لقيام الإمبراطور المانشو بطردهم أكثر من مرة، كما حصل لأعضاء بعثة ماكارتني الموفدين من الملك جورج الثالث عام 1733، والذين دخلوا إلى بيجين «كالشحّاذين، [وأقاموا فيها] كالسجناء، [وغادروها] كاللصوص». أما اليسوعيون الذين وصلوا إليها في القرن السابع عشر فقد اختفوا تقريبًا، فيما المغامرون والتجار الذين يطرقون بابها لا يمتلكون لا ثقافتها ولا حسّها الراقي[29].

هنا بالذات يبدأ التاريخ الجديد. لم يكن المطلوب توسيع العلاقات الدولية الأوروبية لتشمل عالمًا بدأ يلوح في الأفق، بقدر ما كان المقصود إعادة التوازن إلى ميزان تجاري واقع تحت العجز... إنها قصة قديمة! فالغربيون يثمّنون عاليًا حرير الصين وشايها، لكن هذه الأخيرة لم تكن على استعداد لشراء أي شيء في المقابل. أتى الاستنتاج صاعقًا: إن الإمبراطورية لا تهتمّ بالحداثة، وبالتالي - حسبما زعم هيغل في عام 1822 - «لا مكان لأي تطور في الصين». إن الواقع الموضوعي لانغلاق الصين يصعب دحضه، لكن التفسير التبسيطي الذي أُعطي له على أنه رفض للتحديث وتعبير عن السلبية المذعورة لطبقة الفلاحين (التي

(27) المصدر نفسه، ص 259.

(28) Callahan (W.), *China: The Pessoptimist Nation* (Oxford: Oxford University Press, 2010).

(29) Gernet (J.), *Le Monde chinois, op. cit.* p. 505.

لم تلحظ في أغلبيتها الساحقة أي شيء يحصل...) لاقى انتقادًا في ما بعد، ولا سيما في كتابات جاين إليوت[30] (Jane Elliott).

كانت إعادة التوازن إلى الميزان التجاري تقتضي إعادة تنشيط تجارة الأفيون التي كان قد أطلقها في وقت سابق البرتغاليون، ومن ثم الهولنديون، وذلك على الرغم من حظر هذه التجارة في القوانين الأوروبية كما في مرسوم صيني أصدره الإمبراطور يونغ تشنغ في عام 1729. لكن المخدرات كانت تغطي سُبع عائدات الهند البريطانية[31]، وهي حجّة تبدو كافية. من هنا فإن التاريخ الذي سوف يُكتب يؤشّر على بدايات لاأخلاقية: إن الانفتاح على الآخر لا يتم وفق اعتبارات إنسانية، ولا أيضًا وفق اعتبارات دبلوماسية، بل يقوم في الواقع على مبدأ عدم المعاملة بالمثل (إن المخدّرات هي شرّ بالنسبة إلى الأوروبيين، لكنها يمكن أن تكون خيرًا إذا ما ابتاعها آخرون بعيدون). من هنا يتم اللجوء إلى القوة لتحقيق الانفتاح، ويكون العقاب جزاء مقاومة القوة، لتبني اللامساواة النظام القانوني الذي ينجم عن ذلك. وهذا النظام يغذّي بدوره المنافسة بين القوى الغربية. إنه لاختراع عظيم ويتمتّع بالاستمرارية في الجزء الأساسي منه؛ فيه لا يعود للكلمات والمبادئ المعنى نفسه هنا وهناك... وغالبًا ما يخفي في طيّاته جذور الدبلوماسية المعاصرة القائمة على عدم المساواة، التي يُشتم منها رائحة العنصرية في حالات قصوى، وغير استثنائية في الوقت عينه.

إنها القوة لفتح الأبواب، أو القوة للإرغام على الدخول في لعبة غير متكافئة؛ من هنا فإن الأمر الذي أصدره الإمبراطور داو غوانغ بإحراق صناديق الأفيون المخزّنة في كانتون هو الذي أشعل حرب الأفيون الأولى. حينذاك ذكّر الأميرال تشارلز إليوت المشرف على التجارة البريطانية في كانتون أنه لا يجب على الأجانب المقيمين في المدينة أن يخضعوا للقوانين الصينية. ولما

(30) Elliott (J. E.), *Some Did It for Civilization, Some Did It for Their Country: A Revised View of the Boxer War* (Hong Kong: Chinese University Press, 2002).

(31) http://chine-ancienne.e-monsite.com/pages/la-premiere-guerre-de-l-opium.html

لم يكترث المفوّض الإمبراطوري للأمر، قرّر اللورد بالمرستون «تلقينهم درسًا» وشنّ حملة عسكرية. سجّلت الحملة في بداياتها انتصارات، أعقبتها هزائم ومعاكسات، وبدايات مقاومة، إلى أن اتُّخذ القرار أخيرًا بإرسال أسطول يضم ثمانين قطعة بحرية، فتيقّن الإمبراطور في حينه من أنه لن يتمكّن من الصمود.

تكرّرت هذه القصة بالذات بعد عشرين سنة؛ أو بصورة أدقّ، إن منطق الحرب غير المتكافئة عينه هو الذي قاد بالمرستون مرة أخرى إلى الردّ على تفتيش الصينيين سفينةً ترفع العلم الإنكليزي بانضمامه إلى نابليون الثالث الذي كان يحتج على مقتل مبشّر فرنسي. لكن العقوبات هذه المرة كانت في طريقها إلى التنفيذ، والمقاومة تعني القمع ودفع التعويضات و«حملات دفع الكفارة». في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 1860، بعد انتصارها بقليل في معركة باليكاو، وصلت القوات الفرنسية أولًا، ومن بعدها بوقت بقليل القوات الإنكليزية، إلى القصر الصيفي للإمبراطور وأعملت فيه نهبًا. أما الجنود الذين كانوا في أغلب الأحيان غير مدركين قيمةَ الأغراض الثمينة لكونها غير معروفة لديهم ولا تتلاءم مع النماذج الأوروبية، فقد مزجوا أعمال النهب بالتهريج والسخرية والاستهزاء أمام موظفي البلاط الصينيين، إذا صدقت مذكرات أحد شهود العيان[32]. جرى النهب بحال من الفوضى، بحيث إن الكثير من المجوهرات تُركت مرمية، فالتقطها الفلاحون، قبل أن تستعيدها السلطات في ما بعد؛ فيما جواهر أخرى آلت إلى جناح الملكة فكتوريا، وجناح الإمبراطورة أوجيني دو مونتيجو، أو عُرضت في متحف أُقيم خصيصًا لذلك في فونتينبلو.

ولما علمت القوات الفرنسية - الإنكليزية لاحقًا أن بعض جنودها تعرّضوا للتعذيب المبرح، أضرمت النار بالقصر بعد أيام عدة، ولم تحيّد سوى بعض الأجنحة فيه. بعد أربعين سنة على هذه الحادثة، في 14 آب/ أغسطس 1900، وخلال ثورة الملاكمين والحملة العسكرية الجديدة التي أعقبتها، تمّ تدمير الأجنحة الثلاثة عشر المتبقية بشكل كامل. وهنا انضم إلى الفرنسيين والإنكليز

(32) Hérisson (comte d'), *La Destruction du palais d'Été* (Paris: France empire, 2012 (1860)), p. 177.

الأميركيون والألمان والروس واليابانيون والنمساويون، ومن ثم الأستراليون، وساهموا جميعًا بعملية النهب الثانية للقصر الصيفي؛ لم تعد الانقسامات الداخلية القائمة في أوروبا تعني الكثير، لأن الأمور اتخذت منحى مغايرًا.

إن هذه الأحداث هي موضع غربلة اليوم في بيجين. ففي شباط/ فبراير من عام 2009، وعلى عتبة إحياء الذكرى الخمسين بعد المئة لعملية النهب الأولى، أطلقت السلطات الصينية حملة ضخمة لتحديد أماكن القطع المسروقة، وأرسلت بعثة من الخبراء لزيارة المتاحف الغربية. في تشرين الأول/ أكتوبر من العام 2010، افتُتح في بيجين ضمن سلسلة احتفالات، معرض للمنحوتات المستردّة. وهنا تلاقت الإشارات والتلميحات بكل لباقة.

إن ما نجم عن هذه الحروب كان على درجة عالية من الإذلال أيضًا. فمعاهدة نانكين التي أتينا على ذكرها سابقًا (29 آب/ أغسطس 1842) ومعاهدة بيجين التي وضعت حدًا لحرب الأفيون الثانية (24 تشرين الأول/ أكتوبر 1860) شكّلتا نموذجًا في هذا المجال. وهذه الأخيرة منحت الغربيين تعويضات جديدة، وفتحت منافذ وطرقًا نهرية أمام التجارة الدولية، وأرست تنازلات جديدة لصالح الأوروبيين. إلا أن لعبة القوة التقليدية التي كان يبدو أنها توقفت عادت لتنبعث من جديد وتُذكي عملية المنافسة بين دول أوروبا القديمة: فالصين ليست قوة في ذاتها، وإنما هدفٌ للقوة. من هنا نالت روسيا من خلال معاهدة آيغون (28 أيار/ مايو 1858) الضفة اليسرى لنهر آمور والأراضي التي تفصل هذا النهر عن كوريا، حيث بنت مدينة فلاديفوستوك، واسمها يعني... «سيطرة الشرق»! شكّل ذلك عزاء للقيصر الذي هُزم على يد أقرانه في حرب القرم قبل هذا التاريخ بسنتين. وكنتيجة آلية للانفتاح المفروض، أتت حرب كوشنشينا مع فرنسا (1860)، والحرب الصينية - اليابانية (1894)، وحرب الملاكمين (1900). لاحقًا، وبالاندفاعة عينها، غزت اليابان منشوريا في عام 1931. ونذكر بشكل خاص مجازر نانكين (كانون الأول/ ديسمبر 1937): 200,000 ضحية وفق المحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى، 300,000 وفق المصادر الصينية؛ ما بين 20,000 و80,000 امرأة وولد تعرّضوا

للاغتصاب[33]. أوقفت القيادة العسكرية اليابانية «إجراءات الحماية» التي يوفّرها القانون الدولي للأسرى، ونُظّمت مباريات قتل بين الضباط اليابانيين...

عرف ماو تسي تونغ إبّان حكمه كيف يبقى متكتمًا على فظائع كهذه نُحجم هنا عن ذكر تفاصيلها الأشدّ بشاعة، والتي شكّك فيها بعض المؤرّخين التعديليين اليابانيين[34]. إلا أن المنطق الدبلوماسي والتصرفات الاجتماعية لم تذهب دومًا في الاتجاه نفسه، خصوصًا حين سعت جمهورية الصين الشعبية إلى الانخراط في لعبة القوة التقليدية، وتطبيع علاقاتها بجارتها، متناسية من أجل هذا الغرض الدبلوماسية غير المتكافئة. يبقى القول إن مئة عام من الإذلال تترك أثرًا يشكّل دالّة ثابتة، قوامها خليط من الكزينوفوبيا (رهاب الأجانب)، والحذر من الآخر، والدفاع عن السيادة، والتأكيد على الهُوية[35]. يُضاف إلى ذلك أيضًا روحية التمرّد التي عُبّر عنها بإنشاء كثير من الجمعيات السرّية، ولا سيما جمعية الملاكمين. وللمفارقة نضيف كذلك هذا الميل الغريزي إلى الإصلاح، واستجلاب نماذج مستوردة من لدن الأقوى، وإسقاطات جديدة باتجاه الخارج، قد تكون مصادر محتملة لأوجه جديدة من انعدام المساواة.

صوّت وليام إيوارت غلادستون (William E. Gladstone)، وكان في حينه عضوًا في مجلس العموم البريطاني، ضد حرب الأفيون الأولى، وتكلّم على «حرب غير عادلة»، وعلى «العار» الذي يلحق بالأسطول البريطاني الذي «لا يُبحر بزهو باتجاه كانتون... إلا لحماية عملية تهريب مخزية للبضائع الممنوعة»[36]. أما فكتور هوغو فكتب بتاريخ 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1861 عن نهب القصر الصيفي: «ذات يوم دخل لصّان إلى القصر الصيفي، أحدهما قام بالنهب، والآخر قام بالحرق. يمكن أن يكون النصر على ما يبدو عمل لصوصية. فاجتياح القصر الصيفي تمّ بالشراكة التامة بين المنتصرَين. [...]

(33) Chang (I.), *Le Viol de Nankin,* (Paris: Payot, 1998), pp. 157-158.

(34) Yoshida (T.), *The Making of the Rape of Nanking,* (Oxford: Oxford University Press, 2006).

(35) المصدر نفسه، ص 11.

(36) http://chine-ancienne.e-monsite.com/pages/la-premiere-guerre-de-l-opium.html

إن كنوز كاتدرائياتنا مجتمعة لا توازي هذا المتحف الشرقي الرائع والضخم. [...] يا لها من مأثرة عظيمة، ومنجم ثراء مفاجئ. واحد من هذين المنتصرَين ملأ جيوبه، والآخر ملأ صناديقه، ثم عادا إلى أوروبا متشابكي الأيدي، وهما يقهقهان. تلك هي قصة اللصّين. نحن الأوروبيين نعتبر أنفسنا متحضّرين، والصينيون بالنسبة إلينا هم البرابرة. إليكم ما قدّمت الحضارة للبربرية. أمام التاريخ، أحد هذين اللصّين يدعى فرنسا، والآخر إنكلترا. [...] إن الجرائم التي يرتكبها هؤلاء الذين يتحكّمون لا تعود إلى خطأ ارتكبه من تقع عليهم المهانة. إن الحكومات تتحوّل أحيانًا إلى لصوص، وهذا ليس من شيم الشعوب البتة[37] [...]».

هكذا يتبيّن لنا أن هناك ثلاثة عوامل تصيب بالاختلال القوة في بنيانها الكلاسيكي. والعوامل الثلاثة تُنتج دبلوماسيات تتسم بالإذلال.

---

(37) رسالة إلى الكابتن باتلر، في: http://www.chine-informations.com/guide/lettre-de-victor-hugo-sur-le-palais-ete-yuanmingyuan_1618.html

الفصل الثالث

نماذج الإذلال والدبلوماسيات العائدة إليها

يبيّن هذا الاستعراض التاريخي مظاهر الوحدة والتنوّع للإذلال في العلاقات الدولية. إنّ الوحدة في الزمن هي التي تطبع تنامي هذه الممارسة من منتصف القرن التاسع عشر حتى بناء العولمة الحالية. أما الوحدة في الوظيفة فهي التي تجعل منها أداة دبلوماسية تتخطّى الخيارات الفردية والبارامترات النفسية والنفس اجتماعية. ولو عرضنا للتنوع في العوامل (المفضية إلى الإذلال) لبرز لنا الآتي: أثر الطابع الاجتماعي المتزايد في الحياة الدولية، وبروز فاعلين لا ينتمون إلى الأوليغارشية الأوروبية والأميركية الشمالية، والتفاوت المتنامي بين القيم الذي يشقّ طريقه عبر إعادة طرح موضوع الحرب العادلة بقوة.

بناء نمذجة تصنيفية (تيبولوجيا)

تبدو هذه العوامل الثلاثة خاصيّات ثلاثًا للنظام الدولي كما تَشكّلَ بدءًا من حروب الثورة الفرنسية والحُكم الإمبراطوري. هذه الحروب ترافقت والعامل الأول، فيما كوّنَ القرن التاسع عشر ببطء العامل الثاني، ولا سيما عبر الاحتكاك المتزايد بالإمبراطورية العثمانية والصين؛ أما العامل الثالث الذي هو انبثاق لتاريخ قديم، فلسوف يشهد صعودًا ساطعًا بعد عملية إنهاء الاستعمار. لكننا نلحظ مع ذلك أن عملية البناء هذه لا تشمل المواقف السابقة، حين كان الإذلال يُمارس في هذه المناسبة أو تلك من دون أن يكون قد اندرج بعد في خاصيّات النظام الدولي، بل عملًا عاديًا يقوم به أحد الفاعلين مهما يكن مبرّرًا.

ولا بد من أن نلفت كذلك إلى أثر السياق[1] الذي لا يمكن أحدًا أن يتجاهله. وهنا نميّز بين المواقف ذات السياق المهيكَل، التي تتميّز ببناء قوي ظاهريًا أو واقعيًا للسلطة الدولية، والمواقف التي تكون فيها بِنية السلطة غير واضحة أو متراخية. هنا نضع فرضية أن تتطابق مع المواقف الأولى أنماطُ عمل دولية تؤطّر ممارسات الإذلال (مؤتمر فيينا في القرن التاسع عشر، ونظام الثنائية القطبية إبّان الحرب الباردة). أما في المواقف الثانية التي يغلب عليها تشظّي النظام الدولي، فتُمارَس لعبة الإذلال، على العكس من ذلك، خارج أي إطار تنظيمي (نظام ما بين الحربين، أو نظام ما بعد الثنائية القطبية...).

يقابل هذه «المتغيّرات التفسيرية» «متغيّراتٌ تحتاج إلى تفسير» تعيّن «الأشكال» التي يتخذها مفعول الإذلال (انظر الجدول 1). يمكن تمييز هذه الأشكال من خلال الهدف المقصود، إذا كنا نسعى إلى إذلال الآخر عن طريق «الحط من مكانته»، أو من خلال حقه في «الانخراط» في اللعبة الدولية. أخيرًا نبيّن أنه يقابل نماذج الإذلال المختلفة نماذجُ دبلوماسيات متنوعة، وهي تشكّل ردًّا يصوغه أولئك الذين يقعون ضحية الإذلال، فيَعون الأمر ويختارون عدم التأقلم معه من خلال لجوئهم إلى الخضوع أو اللامبالاة. إذا كانت الدبلوماسية تعرَّف على أنها «فن إدارة الافتراقات»[2]، فإنه يمكن لـ «دبلوماسيات الإذلال» أن تكتسي معنيَين: إما أن تعني «استعمال» ممارِس الإذلال تقنياتٍ أو خطاباتٍ تعمّق الافتراق، جاعلًا من ذلك مصدرًا لجني الفوائد أو للسيطرة، أي أنه بدل أن يردم الهوّة يقوم بتعميقها، وسوف نرى في هذه الحال كيف تنشأ سلسلة من المفاعيل المنحرفة تجعلنا نعيد النظر في الأرباح المأمولة؛ وإما أنها تعني «ردة فعل» المذلول الذي ينحو في مواجهة كل نموذج من نماذج الإذلال إلى اللجوء إلى اللامبالاة، لا بل إلى القبول، أو على العكس من ذلك إلى إيجاد أشكال اعتراضية للردّ، غالبًا ما تقود إلى اختلالات أخرى، أو في حالات أكثر ندرة، إلى أشكال متنوعة من الاستنجاد بـ «المجتمع الدولي».

---

(1) Goertz (G.), *Context of International Politics*, (Cambridge: Cambridge University Press, 1994).

(2) Sharp (P.), *Diplomatic Theory of International Relations* (Cambridge: Cambridge University Press, 2009), p. 10.

جدول 1

نماذج الإذلال (ونماذج الدبلوماسية التفاعلية)

	أهداف الإذلال		المكانة	الاندماج في اللعبة الدولية
متغيرات تفسيرية لإنتاج الإذلال	إشراك المجتمعات في الحياة الدولية	نظام مهيكل	نموذج 1. انتقاص← ثأرية (مستوعبة من النظام الدولي) ألمانيا واليابان بعد عام 1945	نموذج 2. إنكار المساواة ← نزعة سيادية حركة القوميات تشيكوسلوفاكيا 1968 هنغاريا 1956
		نظام غير مهيكل	نموذج 1. انتقاص← ثأرية قوية ألمانيا بين الحربين روسيا بعد عام 1989	
	بروز فاعلين من خارج النادي	نظام مهيكل	نموذج 2. إنكار المساواة ← نزعة سيادية تحويل الدول إلى زُبُن مرحلة ما بعد الاستعمار الفرنسي لأفريقيا	نموذج 3. إقصاء ← اعتراض حركة عدم الانحياز، مجموعة الـ 77 نظام الحد من انتشار الأسلحة النووية
		نظام غير مهيكل	نموذج 2. إنكار المساواة الصين، الإمبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر نموذج 3. إقصاء: إثيوبيا 1936 الصين من 1931 إلى 1937، تشيكوسلوفاكيا 1938	نموذج 3. إقصاء ← اعتراض نموذج 4. وصم دبلوماسية التهميش إيران بعد 2005
	تفاوت القيم	نظام مهيكل	نموذج 2. إنكار المساواة ← نزعة سيادية تنديد بالأنظمة غير الغربية (مصر الناصرية من حرب السويس إلى 1973)	نموذج 3. ممارسة الوصاية
		نظام غير مهيكل	نموذج 3. إقصاء ← اعتراض نموذج 4. وصم ← جنوح «دول مارقة» أو «مقلقة» إسلاموفوبيا ← دبلوماسية الجنوح	نموذج 4. وصم عقوبات تدخلات ← دبلوماسية الجنوح NCI

النموذج الأول:
الإذلال بواسطة الانتقاص

تاريخيًا، ظهر الإذلال بواسطة الانتقاص قبل جميع الأشكال الأخرى، كصيغة بسيطة مرتبطة بتطور الحرب ذاتها والعلاقات بين الدول. هذه الصيغة تقضي بفرض تحجيم قاسٍ على المهزوم في ما يعود لمكانة قوته، وانطلاقًا من ذلك خلق صدمة انفعالية داخل الرأي العام. إنها تهدف إذًا إلى إعطاء حقيقة ذاتية للهزيمة، إلى حد جعلها غير محتملة بالنسبة إلى من يقعون ضحيتها؛ هكذا تعادل الهزيمة لهؤلاء انتقاصًا من المكانة التي كانوا يطمحون بأن تكون لأمتهم. ندرك إذًا أن يكون إذلال كهذا مرتبطًا بشكل وثيق بدخول المجتمعات والرأي العام في الحياة الدولية، ومتلازمًا مع تنامي الشعور الوطني. يمكن أن نسلّم كذلك بأنه يمسّ المكانة أكثر من الطموح للاندماج، كون هذا الأخير لا يتأثر عمومًا إلا بشكل هامشي (مثل إقصاء ألمانيا عن عصبة الأمم، ومن ثم عن الأمم المتحدة عند تأسيس هاتين المنظمتين): بشكل عام، لا يتعرّض الإذلال بواسطة الانتقاص بشكل أساسي لمبدأ المساواة بين الدول المتنافسة أو المتحاربة.

لقد برهن ذلك رينيه جيرار (René Girard) سابقًا، واعتبر أن العلاقات الفرنسية - الألمانية تشكّل نموذجًا في هذا الإطار. لقد شكّلت هزيمة بروسيا في يينا (في عام 1806) واقعيًا إعادة نظر قاسية في مكانة دولة شهدت صعودًا يكاد يكون ساطعًا في القرن الثامن عشر. وكان لهذا الصعود دور وازن في نشوء شعور وطني امتزجت فيه سطوة القوة، ودخول عصر الأنوار، وتشكيل دولة معقلنة. أطلقت الهزيمة آلية سوف تصبح تقليدية: خسارة قاسية للمكانة يصعب تحمّلها، تعوَّض برغبة في الثأر يختلط فيها الحقد بالتحقير، بل أيضًا بانجذاب خفي يقود إلى تقليد العدو[3].

في هذه الحال، يفضي هذا الوضع إلى «الثأرية» التي تستند في آن إلى حشد دبلوماسي قوي يسعى إلى إيجاد توازن جديد للقوة يكون لصالحها،

(3) Girard (R.), *Achever Clausewitz* (Paris: Carnets Nord, 2007).

وإلى تعبئة سياسية مكثّفة تهدف إلى بناء ذاكرة جماعية تحافظ على الحقد على الآخر وتعمّقُه. هكذا تكون المواجهة بين المهيمِن الذي يلعب على كل الأوتار المادية والرمزية للحطّ من مكانة المهزوم، وهذا الأخير الذي يظن أن ليس في استطاعته الخروج من هذه اللعبة إلا عبر سلسلة من الأعمال الأحادية الجانب تقوم على إثبات الذات وعلى تواتر أشكال الثأر الرمزية، ما يُفضي إلى تحديات حقيقية. بعد عام 1871 يطالعنا من ناحية المنتصر الإعلان عن تأسيس الرايخ الألماني في قاعة المرايا في قصر فرساي، وضم الألزاس واللورين وما تبع ذلك من ترميم لقصر كونيغسبورغ (Kœnigsbourg) وتزيينه بالشعارات الإمبراطورية، وإرساء نظام الاحتواء البسماركي للحدّ من الخطر الفرنسي. من ناحية المهزوم، برزت حيوية التعبئة لمشاعر معاداة الألمان بوصفها محفزًا للشعور الوطني في ظل الجمهورية الثالثة، ودبلوماسية الجمهوريين الثأرية، والتي وضعت بمغالاتها أمن فرنسا في خطر، كما ظهر في قضية شنابيلي(*) (affaire Schnæbelé) (1887). بعد عام 1918 انقلبت الأدوار وتعمّقت التحديات: لقد رأينا كيف أن كليمنصو، وهو أقل واقعية من بسمارك، توغل بعيدًا في عملية الإذلال التي قادها أثناء مفاوضات معاهدة فرساي. في المقابل، تصاعدت موجات التشنّج لتبلغ مستوياتها القصوى: تمجيد العِرق الألماني، نظرية «الليبنسراوم»(**)، توسع منهجي على حساب النمسا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا، هذا من دون تجاهل نظرية المؤامرة التي أصبح اليهود من أهم ضحاياها. ألم يستشرف نائب الوسط قسطنطين فهرنباخ (Konstantin Fehrenbach) المستقبل منذ عام 1919 حين قال: «تذكّروا جيدًا أيها الأعداء أنه من عظام الأموات ينبعث منتقم»(4)؟

تجدر الإشارة إلى أن هاتين المحطتين التاريخيتين تندرجان في سياق

(*) قضية تجسّس كادت تتسبّب بحرب بين فرنسا وألمانيا [المترجم].

(**) ليبنسراوم (Lebensraum) كلمة ألمانية تعني موطن أو مدى حيوي. تعد واحدة من كبرى سياسات الإبادة الجماعية التي انتهجها أدولف هتلر، ومكوّنًا رئيسًا للأيديولوجيا النازية، وهي ساعدت على تأمين الدوافع المطلوبة لاستمرار السياسات التوسعية لألمانيا النازية والتي تهدف إلى إيجاد مساحة أكبر من الأراضي بغرض استيعاب النمو السكاني لألمانيا الكبرى [المترجم].

(4) Winkler (H.A), *L'Histoire de l'Allemagne* (Paris: Fayard, 2005), p. 338.

دولي يفتقد الهيكلة الكافية، كما كانت الحال في الحقبة الواقعة بين عامي 1871 و1914، في وقت كان الكونسرت الأوروبي يتفكّك. إلا أن المحافظة بشكل جزئي على هذا الملتقى أسهم في إعطائه دورًا مهمًّا ووقى من انحراف كان يمكن أن يفضي إلى سياسة تهميش تضع في خطر انخراط فرنسا ضمن النظام الدولي: يشهد على ذلك حضورها مؤتمري برلين حول البلقان (1878) وحول أفريقيا (1885)، حيث حققت في كل مرة مكتسبات جديدة. هذه الملاحظة تصلح كذلك لوصف حقبة ما بين الحربين العالميتين، حيث أعيد إدماج ألمانيا من خلال لعبة تثبيت الكونسرتات (معاهدة لوكارنو في عام 1925، حيث حضّرت عبر غوستاف ستريسمان عملية دخولها إلى عصبة الأمم؛ معاهدة ستريزا في عام 1935؛ حلف الأربع في عام 1936؛ معاهدة ميونيخ في عام 1938...).

في المقابل، أسهمت الطبيعة المهيكلة لنظام ما بعد عام 1945 في لجم الروح الثأرية لدى ألمانيا واليابان، وقد ساعدت في ذلك السياسة التي اتبعها الحلفاء والتي جهدت للتمييز بين البلد المهزوم والنظام المخلوع. في الواقع، إن الخصوم هم أكثر من استخدم فكرة الثأرية، لا سيما الاتحاد السوفياتي الذي لجأ إليها بكثرة لكي يشكّك في صدقية جمهورية ألمانيا الفدرالية ويشوّه سمعتها، لكونها كانت مهتمة بشكل أساس بإعادة بناء ذاتها في إطار تحالفاتها الجديدة الأوروبية والأطلسية.

هذا لا ينطبق تمامًا على اليابان، في إطار إقليمي هو، على وجه التحديد، أقل هيكلة؛ فحين تسلّم نوبوسوكه كيشي منصب رئاسة الوزارة في عام 1957 - وكان سابقًا معاونًا لرئيس الوزراء هيديكي توجو خلال الحرب العالمية الثانية، وحكمت عليه المحكمة الدولية بالسجن - أطلق من جديد خطابًا قوميًا هو أشبه ما يكون بالثأر المضمر. كما أطلق سراح عدد من السجناء الذين أوقفوا لارتكابهم جرائم أثناء الحرب، وبلور نصوصًا عدة تعيد إدخال «مبادئ» و«أهداف» جديدة للدفاع عن اليابان، وقرّر على وجه الخصوص التفاوض من جديد حول بنود معاهدة 1951 التي تضع بلاده عمليًا تحت الوصاية الأميركية.

والمعاهدة الجديدة التي توصّل إليها ووُضعت موضع التنفيذ في 19 حزيران/ يونيو 1960 استبدلت فعليًا فكرة الوصاية بفكرة «المساعدة المشتركة». قبل ذلك بوقت قصير، أدخل «بيان كيشي - أيزنهاور» فكرة «المساواة في السيادة والتعاون المشترك» بين البلدين(5). وفي السياق ذاته، وقعت حوادث تنمّ عن عداء للصين، حتى إنها أدّت إلى قطع العلاقات التجارية مع بيجين. بدوره تسلّم حفيده شينزو آبي رئاسة الحكومة من عام 2006 إلى عام 2007، ومن ثم بدءًا من عام 2012، ولم يتوانَ عن تبنّي بعض الموضوعات القومية، وحتى التعديلية(*)، وإعادة إدراج تعليم «الوطنية»، وتحية العَلَم، وإكرام معبد وضريح ياسوكوني(**)، والتوصية بإعادة النظر في دستور عام 1947 الذي صاغه الأميركيون، وذلك من أجل إعطاء اليابان حريته التامة في الدفاع عن نفسه عسكريًا، وكذلك الحق المطلق في شنّ الحرب. في الوقت ذاته، ضاعف من التحديات إزاء الصين التي بادلته بالمثل...

هذه الحلقة من الانتقاص والثأر، سواء أتمّ استيعابها أم لا، تُعتبر ركيزة محتملة للعنف الذي شجبه على هذا الأساس جون مينارد كينز الذي كان مراقبًا وفاعلًا في حقبة الخروج من الحربين العالميتين. لقد تمكّن الأخير من رصد عامل أساسي لإعادة إنتاج الحرب في التاريخ المعاصر. والأمر تعلّق أولًا باليابان عام 1922، حين قاد مؤتمر واشنطن بريطانيا والولايات المتحدة إلى تحديد سقف حمولة البحرية اليابانية بثلاثة أخماس حمولة بحرية كل منهما، والقصد من ذلك التأكيد الواضح على تفوّقهما... على مستوى أكثر اعتدالًا، برزت هذه الحلقة بشكل فظّ ولكن بصورة حيوية جدًا في موقف روسيا التي أُزيحت عن موقعها في عام 1990 كقوة عظمى، والتي بقيت دبلوماسيتها منذ

(5) Delamotte (G.), *La Politique de défense du Japon* (Paris: PUF, 2010), p. 44 et s.

(*) التعديلية (Révisionnisme): أو مدرسة المراجعة التاريخية.

(**) معبد وضريح ياسوكوني هو معبد شنتو بُني في عام 1869، توجد فيه مقبرة أقيمت لتكريم 2,466,000 رجل وامرأة سقطوا في المعارك من أجل إمبراطورية اليابان. يثير هذا المعبد جدلًا بسبب وجود 14 مجرم حرب فيه صدرت في حقهم أحكام بالإعدام في المحكمة التي أقامها الحلفاء بعد الحرب العالمية الثانية في عام 1945، كما يعتبر من الدول المجاورة رمزًا للماضي الاستعماري الياباني [المترجم].

ذلك الحين مدفوعة بالرغبة في «الانتقام الهادئ»، فراحت عن طريق الاعتراض أو الاقتراح تسعى إلى استرجاع مكانتها والتخفيف من الانتقاص الذي أصابها بشكل مسيء ومجاني من خلال المواقف الرمزية وعمليات الاحتواء والإقصاء. هكذا يمكن تفسير عمليات التعطيل المتتالية التي أتاحت لها أن تكون وازنة في نزاع البوسنة (1994) وكوسوفو (1999)، وفي غزو العراق (2003)، أو حرب سوريا (بدءًا من عام 2011). هذا من دون أن ننسى انفتاحها على إيران التي قُبلت عضوًا مراقبًا في منظمة شانغهاي للتعاون، على الرغم من «التواطؤ» الظاهر لروسيا مع الغربيين في مجموعة الدول الخمس زائدًا واحدًا.

النموذج الثاني:
الإذلال بواسطة إنكار المساواة

سرعان ما أفضى الانفتاح على العالم الواقع خارج الإطار الوستفالي إلى نموذج آخر للإذلال. كما رأينا سابقًا، فإن النظام الوستفالي والتأكيد عليه في مؤتمر فيينا عام 1815 كان في الأساس مبنيًا ومعتبرًا من المنضوين تحت لوائه على أنه تنظيم للعلاقات بين متساوين، حتى إن الأمراء المتخاصمين كانوا أحيانًا أقرباء، وإن كانت درجة عداوتهم شديدة في بعض الظروف. إن اكتشاف الآخر «الخارجي» قد أدخل بُعدًا جديدًا؛ فهذا الآخر يحمل أولًا أيديولوجيا أخرى - بما في ذلك داخل أوروبا - وثقافة أخرى، وديانة أخرى، وحتى «عِرقًا» آخر كما كان يقال في حينه، وبالتالي لا يمكن معاملته بالطريقة نفسها. إنه ليس نِدًّا، ومن غير المعقول أن يصيره؛ فالقاعدة الوستفالية لا تنطبق عليه. ذلك أنّ هذا المنتمي إلى «البربرية» و«الحيوانية»، و«الحثالة»، و«الحماقة» و«التوحّش» ليس في إمكانه التوق إلى مكانة متكافئة، ولا الالتحاق بنظام ليس مطروحًا أن يكون شريكًا في إدارته[6]. ألم يكن اللورد جورج كورزون (George Curzon)

(6) وغيرها الكثير من الأوصاف التي استعملها رجال الفكر الأوروبيون في القرن التاسع عشر. انظر: Losurdo (D.), *Contre-histoire du libéralisme*, op. cit. p. 253, 114, 280, 349, 281.

نائب الملك في الهند يندّد بالشعب الذي كان يحكمه وينعته بأنه «يفتقد إلى حسّ الحقيقة»[7]؟

هذا «الآخر» الذي دخل الحياة الدولية من الباب الضيّق لم يكن يمكن تصوّره إلا تحت الوصاية، خاضعًا، ذليلًا، مرغمًا على التحوّل أو تصويب المسار، أي الانتظام وفق «مقاييس الحضارة». ولكونه دون مستوى هذه المقاييس، لا يمكنه الإفادة من الحقوق نفسها، لكنه في المقابل يمكن أن يكون عرضة لعقوبات أخرى. ولنا في ذلك مثال واضح حين اعتبر الغرب أن حظر المتاجرة بالأفيون «يمسّ بالحرية»: إن الإذلال يكمن هنا في رفض المساواة في الحقوق.

إن إدخال المجتمعات في الحياة الدولية يصبح بالطبع العامل الأول الذي يبرّر إلغاء أي سيادة، إن لم يكن بحكم القانون، فبحكم الواقع على الأقل. في ليوبليانا، تفوّه مترنيخ في شباط/ فبراير 1821 بعبارات مهينة عن التعبئة الشعبية التي انطلقت في نابولي؛ فبعد أن نُعت المتمرّدون في مؤتمر تروباو (1820) بأنهم «فواجع»، ها هم يُقرَنون بـ «الرذيلة»، فيما نُظر إلى الملك فرديناند الأول ملك الصقليتين، هذا الطاغية الموصوف، على أنه «الفضيلة» في ذاتها[8]. وقد طُلب من هذا الأخير كتابة رسالة وهمية تطالب القوى المنضوية في الكونسرت الأوروبي بالتدخل، لكي تتولّى هذه القوى القيام بعملية قمعية[9]. تكرّر الأمر في السنة التالية إثر مؤتمر فيرونا، حين قامت فرنسا، تحت حكم لويس الثامن عشر، بإرسال «مئة ألف من أبناء القديس لويس» للقتال ضد إسبانيا الليبرالية التي شُبّهت بـ «الحُمّى الصفراء»، ما حدا بشاتوبريان صاحب الفكرة إلى القول بحماسة: «إنه لأعظم حدث سياسي شهدته في حياتي!». ووفقًا لما قاله ملك فرنسا، كان الأمر يتعلّق بـ «حماية» مملكة إسبانيا من «الخراب»، و«مصالحتها

(7) المصدر نفسه، ص 118.

(8) Sédouy (J.-A. de), *Le Concert européen*, op. cit., p. 117.

(9) المصدر نفسه، ص 118.

مع أوروبا»[10]. بعد ذلك بزمن لجأ الاتحاد السوفياتي إلى لعبة الإذلال ذاتها في بودابست عام 1956، ومن ثم في براغ عام 1968...

هذه المواجهة الأيديولوجية للأفكار الجديدة تمّ تخطّيها في وقت سريع من خلال عملية وصم أوسع لأي شكل من أشكال التمايز. يبقى القول إن ما حصل في نابولي، كما أحداث إسبانيا التي خُلّدت بالإستيلاء على تروكاديرو، شكّل إحدى الطعنات الأولى لمبدأ السيادة الحديث، وفتح الباب بالتالي أمام أحقاد وشكوك مستقبلية. إلا أن هذا الإنكار تلقى زخمًا جديدًا وأصبح شائعًا بقدر ما راح يبرز في آسيا وأفريقيا لاعبون جدد آتون من خارج النادي من الناحية «العِرقية» وليس السياسية. هنا لم يعد الاستهداف يطال الحركات الشعبية فحسب، وإنما الشعوب بمجملها، ومعها إمبراطوريات وممالك ودولٌ أيضًا؛ فلقد باتت فكرة التدخل مترابطة مع هذا الواقع، بوصفها نمطًا آليًا لتحقّق الإذلال المفروض.

إن هذا النموذج الثاني للإذلال تُرجم أولًا بإعادة بناء «مكانة» الدخيل، الذي اعتُبر نوعيًا في مرتبة أدنى من الدولة الوستفالية: استسلامٌ، وضع تحت الوصاية، تنازلات عن أراضٍ لصالح عسكريين أو تجار أوروبيين يقومون بإدارتها، وفي ما بعد - في مرحلة ما بعد الاستعمار - التعامل مع الدول بوصفها زُبُنًا، أو «اتفاقيات تعاون»، أو السياسة الاستعمارية الفرنسية الجديدة تجاه مستعمراتها القديمة في أفريقيا (Françafrique)... في سياق دولي مهيكل، أُعيد ترتيب المكانة بطريقة تتمّ فيها المحافظة على شبكة تحالفات تعمل على تأمين أمن الأقوياء وعلى «حماية» الضعفاء. تتراءى لنا نزعة سيادية شكلية إلى حدّ ما، وعلى نحو ما هو حاصلٌ غالبًا في زمن الحرب الباردة، وكأنّ الغاية منها تلميع صورة بعض الدول: إندونيسيا تحت حكم سوكارنو، وغينيا في ظل سيكو توري، أو غانا أيام كوامي نكروما في المعسكر السوفياتي، وزائير تحت حكم موبوتو، وإيران زمن الشاه أو المغرب أيام الحسن الثاني في المعسكر الغربي. هذه الأنظمة التي استوعبتها الثنائية القطبية، تحوّلت إلى ورقة رابحة في

---

(10) Perez (J.), *Histoire de l'Espagne* (Paris: Fayard, 1996), p. 526.

التنافس بين القوى العظمى، ما أمكن التخفيف من وطأة الإذلال الذي يطالها من خلال عمليات التودّد والتملق لاستمالتها... بعد عام 1989، بدا أن كل هذه المداراة باتت في طريقها إلى الزوال...

في وجه ممارسات الإنكار، نشأت تدريجًا دبلوماسية سيادية، كانت في البداية تفاعلية قبل أن تتحوّل لاحقًا إلى نمط روتيني. إن النزعة السيادية التي تمارسها الدبلوماسية الصينية الحالية تجد جذورها في ممارسات الإنكار التي عانت منها إمبراطورية الصين إلى عام 1949، وحتى ما بعد هذا التاريخ. والجذور نفسها نجدها في هذا التمجيد للسيادة الوطنية التي نادى بها مؤتمر باندونغ، والذي لا يزال إلى اليوم يدغدغ «دول عدم الانحياز». ويتشارك بهذا التأكيد على السيادة جميع القوى الناهضة تقريبًا، وفي مقدمها الهند والبرازيل، كردة فعل على ما تختزنه الذاكرة الجماعية من كوابيس الماضي.

يصعب على القوى الغربية أن تتفهّم هذه الدبلوماسية السيادية، وهي تنظر إليها تارةً على أنها استكبار، وتارة أخرى على أنها رفض للمشاركة. وهذه الدبلوماسية تثير كثيرًا من العراقيل في وجه المفاوضات الدولية، ويمكن أن تعيق التعاون متعدد الأطراف، وتجعل أشكال التنظيم الجماعي غير مضمونة النتائج. من هنا تمّ شجبها أكثر من مرة: دبلوماسية بيجين أثناء مؤتمر القاهرة للسكان (1994)، دبلوماسية الدول الناهضة في المفاوضات حول المناخ، دبلوماسية معظم دول الجنوب حين اتُّهمت بانتهاكها حقوق الإنسان.

يمكن بالتأكيد اعتبار هذه الدبلوماسيات مخلّفات أو ردّات فعل مؤجّلة على مسٍّ بسيادتها كان حصل في أوقات سابقة. لكنها مع ذلك توحي بشيء آخر إضافي: الاستحواذ على حق شكّل شرطًا للتنمية الأوروبية حين كان في صلب النظام الوستفالي، وقد أبقى الحرمان منه كثيرًا من الدول الجديدة قابعة في الجمود والتبعية. ونحن نجد في ذلك البرهان على الهشاشة المفرطة للتوازنات الدبلوماسية الناجمة عن ممارسات الإذلال. كما نلحظ أثر الحذر القائم بين الفاعلين في النظام الدولي الحالي الذي يعيق عمل هذا النظام بشكل دائم، ويقود حتمًا إلى تفسير مُبالَغ فيه لما يقوم به هذا الفريق أو ذاك.

النموذج الثالث:
الإذلال بواسطة الإقصاء

إن إنكار المساواة يفتح الطريق بسهولة أمام التصلّب. فحين نرفض القبول بالآخر كندّ ونعلن ذلك على الملأ، فإن ذلك يقودنا إلى العمل بمنهجية من أجل إقصائه عن الحوكمة العالمية أو الإقليمية وحصره بدور يوازي على الساحة الدولية دور «مواطن سلبي» (citoyen passif) ضمن منظومة الأمم.

في الواقع، إن لهذا الإقصاء بُعدًا مزدوجًا، وهو يتطابق مع منطقين يدعّم أحدهما الآخر: فهو موضوعي بقدر ما يكون عليه مستوى التنمية أدنى بشكل واضح، وبالتالي المقدرة والقوة، وهو ذاتي، ما إن يقود الأقوياء إلى إقصاء بعض الآخرين وتصنيفهم في ما يمكن أن يعتبر «الدرجة الثانية»... إنّ هذه الحالة المزدوجة التي تنشأ عن هذا الواقع يمكن أن تقود أولئك الذين يقعون ضحيتها إلى تطوير دبلوماسية مبتكرة سوف ندرسها هنا تحت عنوان «الدبلوماسية الاعتراضية».

مما لا شك فيه أنه يُنظر إلى التفاوت في مستوى التنمية وكأنه إقصاء واقعي، وبالتالي هو يشكّل إذلالًا لمن يعانون منه. ينبغي القول إن النظام الدولي الذي نشأ من تفكّك الاستعمار هو نظام استثنائي، غير مسبوق في التاريخ، لكونه أدخل في المنافسة دولًا بمستويات مختلفة بشكل نافر، وهذا ما لم يُرَ من قبل، ولم يكن إلا ليثير بصورة آلية مشاعر الظلم والاعتراض المكبوتة بدرجة أو بأخرى. نشير إلى أن هذه الأجواء هي التي سادت في مؤتمر باندونغ (نيسان/ أبريل 1955) الذي دعا في بيانه الختامي إلى احتواء دينامية المحنة، وطالب بشكل خاص بمشاركة فاعلة للدول الأكثر ثراء والأفضل تجهيزًا في تنمية الدول الأكثر فقرًا، لئلا تتعرّض سيادتها المكتسبة حديثًا للخطر. في الاتجاه ذاته، كان أول عمل أعقب عملية تفكيك الاستعمار الكبرى في مطلع الستينيات من القرن الماضي هو جعل الدول الجديدة تحصل في عام 1964 على إنشاء «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية»، ومن ثم في عام 1965 على «برنامج الأمم المتحدة للتنمية». هذا قبل مواجهة الإذلالات المتعددة التي شكّلتها المحاولات

غير المجدية لرفع المساعدة الإنمائية الرسمية إلى واحد في المئة، وبعد ذلك إلى 0.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للدول الغنية، فيما بلغ هذا الناتج في حده الأعلى 0.35 في المئة وسط لامبالاة عامة. وأتى الفشل المبرمج لـ «الأهداف الإنمائية للألفية» ليقضي على ما تبقى من أمل.

إلا أن العنصر الأكثر حساسية والأكثر وضوحًا لهذا النموذج من الإذلال لا يكمن في الإقصاء بوصفه «حالة» فحسب، وإنما بوصفه «فعلًا» أيضًا، أي فعل قوة تختار الدفع بالآخر إلى موقع أدنى من ذاك الذي كان يتوقعه. في الأنظمة غير المهيكلة، حيث احترام القواعد الشكلية لا يعتبر ضروريًا، يمكن أن يطال الإقصاء «مكانة» المُبعد بالذات، فيما يتعارض الإقصاء بشكل عام مع طلب «الاندماج» في اللعبة الدولية.

هذا الأمر يبدو واضحًا منذ القرن التاسع عشر، حين أُقصيت الإمبراطورية العثمانية عن الكونسرت الأوروبي، ولم تتمّ دعوتها إلا بصورة متقطعة إلى المؤتمرات الكبرى التي كانت مع ذلك معنية بها مباشرة، بشكل خاص ما يتعلّق منها بالبلقان. بالطريقة السالفة الذكر عينها، أتى عمل عصبة الأمم ومنظمة الأمم المتحدة انتقائيًا، بناء على مبادرة القوى المنتصرة التي حالت دون قبول بعض الدول ذات السيادة أعضاء، حتى وإن لم تكن من ضمن معسكر المهزومين. ونلقى في تلك الطريقة تشكّلَ نهج ثابت في الدبلوماسية يُقصي أو يهمّش عن القرار الجماعي أو عن قطاع من الحياة الدولية كل الذين لا يحوزون الرضا، أو بكل بساطة كل الذين لا ينتمون إلى هذا النادي بشكله المؤسّسي أو المتخيّل.

في الوقت الحاضر، تعيش القوى الناهضة هذه التجربة المذلّة بشكل دائم، سواء أكان المقصود دخولها إلى «قدس الأقداس» الذي يضم الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، على الرغم من تكاثر مظاهر التودّد أو الوعود الكلامية، أم مشاركتها في هيئات غير رسمية لصنع القرار. إن التشكيل الطويل لمجموعة العشرين الذي كان يجب في وقت من الأوقات أن يحلّ مكان مجموعة الثماني، والذي لا ينفك يعاني من التهميش على الصعيد الدبلوماسي، هو أحد الأمثلة في هذا المجال، كما هو حال تشكيل «مجموعات الاتصال» المختلفة

الخاضعة للمراقبة اللصيقة. ومن هذا القبيل تعرّضت كل من البرازيل وتركيا للوم شديد بسبب إطلاقهما مبادرة دبلوماسية في ربيع 2010 حول المسألة الإيرانية.

إن معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية التي أُقرّت في عام 1968 والتي أقفلت باب النادي في وجه الطامحين المحتملين لاقتناء هذا السلاح، تخضع لمنطق الإقصاء نفسه، وقد جرى تحيينها (actualisé) اليوم بطريقة زادت من حدة إذلالها بعد أن اعتمدت الأسلوب الانتقائي: تم «الصفح» عن الهند بعد أن رفضت توقيع المعاهدة، وقد أفادت منذ عام 2006 من اتفاق تعاون نووي مع الولايات المتحدة، وتمّ مساعدة إسرائيل سرًّا لتتمكّن من الحصول على القنبلة النووية، ونعمت باكستان بتجاهل ينمّ عن الرضا، فيما رُفعت في المقابل في وجه إيران كل الحُجج الدامغة من جانب أولئك الذين أقسموا بأنهم لن يسمحوا لها أبدًا بدخول النادي النووي...

إن «دبلوماسية التهميش» التي تلاقي رواجًا متزايدًا - مع أنها تعاكس المهمة الحقيقية لأي دبلوماسية - تمثّل النقطة القصوى لمنطق الإقصاء. هكذا حوصرت حركة حماس ما إن فازت بالانتخابات في الأراضي الفلسطينية (شباط/فبراير 2006)، وسوريا مع صدور القرار 1559 عن مجلس الأمن (أيلول/سبتمبر 2004)، وبشكل متقطّع ليبيا أيام حُكم القذافي، وأحيانًا كوبا، وبيلاروسيا، وزمبابواي أو السودان، وإيران التي اتُّخذ قرار ذات يوم بأنه لا يحق لها المشاركة في المفاوضات حول سوريا، وحزب الله الذي أُدرج في تموز/يوليو 2013 على اللائحة الطويلة لـ «المنظمات الإرهابية»... هكذا تتشكّل مجموعة من الدول أو من الهيئات الفاعلة تعاني من «الإقصاء»، مع أنها في أغلب الأحيان تكون في صلب الصراعات التي يقع على عاتق المجموعة الدولية حلّها.

إن بعض هؤلاء مُدان بالتأكيد لارتكابه انتهاكات خطيرة بحق القانون الدولي أو شرعة حقوق الإنسان، وبعضهم الآخر مسؤول بدرجة أقل. لكن تصنيف هؤلاء ينمّ عن الكثير من الإذلال ما دامت المعايير لا تنطبق بشكل

متساوٍ على جميع المرتكبين، وإنما تستهدف فاعلين من بلدان الجنوب، والبلدان النامية غير المحسوبة على «الدوائر المحمية». بالفعل، وبعيدًا عن الأحكام القيَمية مهما تكن مشروعة، فإن الإذلال يتكوّن هنا في سياق تمزّقين يطبعان بعمق الحياة الدولية المعاصرة: الأهمية المعطاة لـ «المقارنة» التي تقود كل فاعل إلى أن يحكم على مصيره تبعًا لما يعيشه منافسوه، ولا سيما في القضايا التي يمكن هؤلاء أن يُفلتوا منها؛ انكفاء جدلية القوة التي كان لها في ما مضى الكلمة الفصل، والتي أفسحت في المجال الآن لمواجهة القيم. هناك عناصر عديدة تفاقم هذا الشعور بالإقصاء، وتزيد من حدة النظرة غير المتوازنة التي ينتهجها النظام الدولي.

في سياق يتّسم بضعف هيكلة النظام الدولي، يمكن أن يؤثّر الإقصاء في «مكانة» بعض الدول التي تُعدّ قطعًا ذات سيادة ويُعترف بها على هذا الأساس، والتي يمكن أن تجد نفسها في موقع متراجع، لا بل يُطعن «واقعيًا» بوجودها بالذات. هذا التخلّي المحقِّر يصبح أكثر سهولة وأقل كلفة بالنسبة إلى «المجتمع الدولي» بقدر ما تكون الدولة المستهدفة خارج أي شبكة تحالفات ضاغطة، ولا يستفيد المعسكر المواجه من إزالتها أو إضعافها.

إن مثال إثيوبيا نموذجي في هذا المجال. فطموحات إيطاليا بوضع اليد على مملكة ذات سيادة ومعترف بسيادتها على أرضها لم تواجَه بين عامي 1930 و1936 إلا باحتجاجات شكلية[11]. واجتماعات عصبة الأمم خلال صيف 1935 قبل الهجوم الإيطالي، ومن ثم في الخريف أثناء الهجوم، لم يكن لها أي فاعلية، ما دام أن القوى الكبرى كانت تعتبر أن بقاء الدولة المهدَّدة لا يوازي بأهميته المنافع المحتملة لسياسةٍ كانت تراعي موسوليني. وقد تمّ التأكيد على هذا الإقصاء لإثيوبيا من خلال المشروع الفرنسي - البريطاني، الذي وقّعه بيار لافال (Pierre Laval) ونظيره وزير الخارجية البريطاني صموئيل هور (Samuel Hoare)، والذي اقترح في تشرين الثاني/ نوفمبر 1935 إعطاء ثلثي إثيوبيا إلى إيطاليا، حتى من دون أن يؤخذ رأي هذه الأخيرة بالموضوع. ونعلم

---

(11) Barker (A. J.), *Rape of Ethiopia 1936* (New York: Ballantine Books, 1971).

أنه بعد سقوط أديس أبابا (أيار/مايو 1936)، استُقبل النجاشي بكل تهذيب في الجمعية العامة لعصبة الأمم، على الرغم من بعض الصرخات المندِّدة التي أطلقها الجمهور ناعتة إياه بـ «الزنجي الصغير». تزامنًا مع انتهاء الاستقبال البروتوكولي، اتُّخذت عقوبات لا مفاعيل مهمة لها، للمحافظة على الشكل... وقد قام البريطانيون برفعها بعد ثلاثة أشهر ليعترفوا بالحقوق الإيطالية على الإمبراطورية المتهالكة بعد أقل من سنتين.

هكذا نرى أن مكانة السيادة لدولة أفريقية انخفضت إلى أدنى مستوى، وذاك هو أساس الإذلال الذي لم ينل ممن وقعوا ضحيته بصورة مباشرة فحسب، بل كذلك من كل أولئك الذين كانوا يتماهون مع القضية. إننا نعلم بشكل خاص أن هذا الحدث أشعر كوامي نكروما بالإهانة، وكان حينذاك طالبًا شابًا، وقد أُصيب من جرّاء ذلك بصدمة كان لها أثر محدِّد في مساره السياسي لاحقًا[12]. في الواقع، لم يكن لإثيوبيا أي قيمة في نظر الأوروبيين: ألم يكن هنري ماسيس يقول عنها في ذلك الحين بأنها «خليط من القبائل الجاهلة»[13]؟ إن الإقصاء يجد أساسه فعلًا في هذا المزيج من الاحتقار والانتهازية الاستراتيجية، ومن الاعتبارات الثقافية والواقعية. بهذه الطريقة استقبل «المجتمع الدولي» ذاته اجتياح منشوريا من جانب اليابان عام 1931، كما اجتياح كامل الأراضي الصينية في عام 1937. هنا أيضًا، تجسّد اليابان حضارة هي أقرب إلى أن تكون «الغرب الأقصى»، على الرغم من مشاعرها القومية المتطرّفة، التي سوف تؤول إلى مشاركتها في الحرب العالمية الثانية. يبدو أن إقصاء الصين، التي كانت بالتأكيد في حينه مصابة بوهن شديد، يتّصل بالدبلوماسية ذاتها حيث إنّ عدم التدخّل كان يفرض نفسه، لكن حيث الإذلال كان قد فعل فعله. يمكن أن نقول الشيء نفسه عن إقصاء تشيكوسلوفاكيا عام 1938، حتى وإن كان الكلام في حينه تركّز على «الدولة الصغيرة» أكثر من الأمة الجاهلة... وسوف نرى كيف أن هذه الحالة ستصبح سابقة مرجعية.

(12) Nkrumah (K.), *Autobiographie* (Paris, Présence Africaine, 2009).

(13) Frémeaux (J.), *Les Empires coloniaux* (Paris: Éditions du CNRS, 2013), p. 454.

إن الإذلال بواسطة الإقصاء نمّى عند أولئك الذين وقعوا ضحيته «دبلوماسية اعتراضية» طبعت شيئًا فشيئًا النظام الدولي الذي كان في ما مضى في منأى عن هذا التوجّه. هذه الدبلوماسية التي هي في جزء منها عاطفية، ولكن في جزء آخر منها استراتيجية، تقضي بتحقيق مواقع ومكاسب على الساحة الدولية، من خلال الاعتراض على تركيبة هذه الساحة، كما على قواها المعلنة. بشكل عام، يحدث انقلاب في اللعبة الكلاسيكية: فبدلًا من الدخول في تنافس أساسه القوة، يُصار إلى وضع هذه الأخيرة موضع تشكيك واعتبار هذا الأمر قاعدة للسياسة الخارجية. إن هذه السياسة تجد بلا شك منشأها في روحية مؤتمر باندونغ وحركة عدم الانحياز التي استندت في حينه إلى التشكيك في تركيبة نظام دولي قائم على الثنائية القطبية واعتُبرت غير مواتية للعالم الثالث. في الوقت الحاضر تتنوّع أهداف هذه السياسة، وهي تتيح لبعضهم، وبأثمان بخسة، أن يحظوا بموقع وبقدرة على التأثير في الأجندة الدولية. حيث يُمارس الإقصاء، يستجلب بصورة شبه مؤكدة ردًّا يكلّف النّظام الدّولي أحيانًا أثمانًا باهظة.

النموذج الرابع:
الإذلال بواسطة الوصم

يمكن أن نلحظ أخيرًا الإذلال بواسطة «الوصم»، الذي يتركّز على التنديد المزري بالآخر في ما يميّزه عنا. هذا النوع من الإذلال يكتسب بالطبع معناه في سياق مزدوج: حين تتجمّع في الآخر سمات سياسية وخاصة ثقافية متمايزة بقوة، لا بل متعارضة عنا؛ وحين يكون في مستوى من القوة أدنى من قوتنا بوضوح. إن الشرط الأول يفسّر حداثته النسبية، ذاك أنه لم يكن في ما مضى موجودًا إلا للتصويب على دول خارجة على النظام الدولي، مثل الإمبراطوريات المسلمة في زمن الحروب الصليبية، التي كانت توصم بـ «الكافرة»، مع كل ما كانت تتضمّن هذه السمة[14]. والشرط الثاني يفترض الدونية البنيوية للموصوم: إن التنديد بالاتحاد السوفياتي القوي على أنه «إمبراطورية الشر» كان يختلط نوعًا ما بعملية

---

(14) انظر أعمال جان فلوري، لا سيما كتاب: Flori (J.), *La Guerre sainte. La formation de l'idée de croisade dans l'Occident chrétien* (Paris: Aubier, 2001).

التنافس، وبالتالي بتوازن القوة. هذا المفهوم الأخير يفترض معالجة «موضوعية» للشجب الأخلاقي، وبالتالي تحييده، لا بل استعماله الأيديولوجي حصرًا...

لا نعجب إذًا من أن نجد هذا النوع من الإذلال بشكل أساسي في الأنظمة غير المهيكلة، ذلك أنه في الأنظمة الأخرى، لا يظهر إلا بصورة هامشية. وهو يبدو أكثر إلحاحًا تجاه مسائل الإدماج أكثر من مسألة المكانة. ولكل من هذه الأسباب، لم يظهر إلى الملأ في الحقيقة إلا بعد عام 1989. ثمّ إنّ الإسلام الذي سوف يكون هدفه الأساسي، لم يكن يتعرّض لأي وصم في زمن الثنائية القطبية. على العكس من ذلك، فقد راهن جيمي كارتر على إنشاء «حزام أخضر» من أجل احتواء الاتحاد السوفياتي، كما أن رونالد ريغان بطل الحرب الباردة الثانية، عرف كيف يلعب ورقة التحالف مع القوى الإسلامية للوقوف في وجه موسكو في أفغانستان أو في السودان؛ لا بل إن الاستثنائية والتفاوت في القيم الذي كان يمثله النظام السعودي كانا موضع تقييم إيجابي من الدبلوماسية الأميركية من دون أي انزعاج يُذكر[15].

مع نهاية الثنائية القطبية، كانت القوة المهيمنة الأميركية أول من جمعت بين الصراع غير المتكافئ والتشكيك بقيمة العدو الجديد الذي لم يعد من مستوى قوتها. وقد نجم عن ذلك عودة إلى موضوعات «الحرب العادلة»، ووصمٌ أثار جدلًا سياسيًا جمع بين الانتهازية والانتقائية والمرونة اللازمة. هكذا تمّ التداول أولًا بمفهوم «الدولة المارقة» الذي أُطلق زمن رئاسة كلينتون، وعلى ما يبدو بمبادرة من مستشاره لشؤون الأمن أنطوني لايك (Anthony Lake)، وكان يستهدف منذ عام 1994 الدول «غير القادرة على التعاطي مع العالم الخارجي». هذا الصنف غير المعروف سابقًا في العلاقات الدولية يتمايز عن المفهوم الكلاسيكي للعدو، وعن قواعد القوة، ليستند إلى الإدانة الأخلاقية والوصم بالعار[16].

---

(15) Ayoob (M.), *The Many Faces of Political Islam* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 2007).

(16) Blum (W.), *Rogue State: A Guide to the World's Only Superpower* (London: Zed Books, 2006); Litwak (R.), *Rogue States and US Foreign Policy* (Washington: Wilson Center Press, 2000).

في البداية كانت هذه المفاهيم غير واضحة تمامًا. لكن بالتأكيد هناك تصوّر راح يتشكّل شيئًا فشيئًا، وتبلورت مقاييس، كانتهاك القانون الدولي أو حقوق الإنسان، والإرهاب وحيازة أسلحة الدمار الشامل. وقد رست لائحة البلدان المعنية على كوبا، وكوريا الشمالية، وإيران، والعراق (تحت حُكم صدّام حسين)، وليبيا التي سُحبت من هذه اللائحة لاحقًا. وعلى مرّ الزمن، بات من الممكن الكلام، على لسان مادلين أولبرايت وإن بتحفّظ، على «حالة القلق» التي تتماشى أكثر مع عقائد الواقعية الكلاسيكية. وفي عهد المحافظين الجدد كانت ثمة عودة إلى مفهوم «محور الشر» الأكثر تشويهًا للسمعة، والذي استخدمه جورج دبليو بوش في خطابه عن حالة الاتحاد الذي ألقاه في 29 شباط/ فبراير 2002. لاحقًا، في آذار/ مارس 2005، لحظت كوندوليزا رايس وجود «أسنّة متقدّمة للدكتاتورية»، وكانت تشير بذلك إلى برمانيا وزمبابواي وبيلاروسيا، لكن سوريا – التي كانت لا تزال تشكّل حاجة للولايات المتحدة – كانت خارج اللائحة، وكذلك بالطبع المملكة العربية السعودية التي لا تمتّ مع ذلك بصلة إلى المجموعة الديمقراطية...

بيد أنّ هذه المرونة تراجعت مع الزمن، بقدر ما كان الاستهداف ينزلق من «النظام» إلى «الثقافة»، ما فاقم من خطورة مدلول الإذلال في خطاب الوصم. بعد 11 أيلول/ سبتمبر، دخل الإسلام في دائرة السياسة الخارجية، وخصوصًا تحت تسمية «الإسلاموية» غير الواضحة عمدًا. وكان لا بد من العودة إلى الحروب الدينية لكي نجد خطابًا مرجعيًا دينيًا كهذا، ولكن بمعنى مغاير هذه المرة. فالبروتستانت والكاثوليك كانوا يتواجهون في ذلك الحين بقوى من المستوى ذاته، وبتعارض لاهوتي مباشر. بينما بدت الإشارة إلى الإسلاموية في الممارسة الدبلوماسية المعاصرة ذات طبيعة مغايرة تمامًا. وهي من خلال الغموض والالتباس (اللذين يكتنفان طبيعتها) تهدف إلى تحقير الخصم عبر ربطه بفئات منتقصة تُغني عن أي تحليل: «فاشية إسلامية»، «إجرام سلفي»، أو «إرهاب إسلامي»، وغيرها الكثير من الألفاظ التي تتيح وضع الآخر، وكل الذين يشبهونه – وهذا ما هو أسوأ – في وضع وحيد يصنفه عدوًّا محتملًا للسلم والحق والديمقراطية. هذه التراكيب اللفظية المتعددة تجعل التفاوض مع هذا العدو غير مشروع، لا بل إنه محرّم.

إن عدم الدقة التي تحيط بما هو ديني وبالحضارة المرتبطة به جليّة بما يكفي لكي تخلق الحذر لدى بعض الدول والشعور بالإذلال لدى بعضها الآخر، ولكي تفرز مرارة، لا بل حقدًا يزداد انتشاره ويصعب السيطرة عليه. هكذا يصبح الوسم بعلامة مميِّزة أقوى من الجوهر، ويكفي لتوجيه مسار التصرفات وتحديد نقاط مرجعية للتحركات الدبلوماسية، كما يظهر بوضوح في الأسلوب التبسيطي المبالغ فيه الذي يُعتمد في الخطابات حول مستقبل الربيع العربي.

هكذا نَسِمُ نماذج جنوح محتملة ونولّد في الوقت ذاته لدى أولئك الذين تعرّضوا للوصم قناعة مفادها أن دبلوماسية الجنوح الفاعلة يمكن أن تشكّل بالتحديد الجواب الناجع، لأنها تحمل جلاء في الرؤية، ومن المحتمل أن يكون لها مفعول تعبوي. هكذا تنشأ، بصفتها ردًّا اعتراضيًّا، دبلوماسية الجنوح التي يمكن وصفها بأنها فن الحصول على مكاسب داخل النظام الدولي من خلال التجاوز المعلن للقواعد التي أقرّها هذا النظام.

هناك أربعة نماذج من الإذلال تولّد أشكالًا دبلوماسية غير مسبوقة، نجد خلاصتها في الجدول المرفق أدناه (جدول 2). ولا بد من الإشارة إلى أن هذه الدبلوماسيات التفاعلية ليست حتمية، ولا سيما من جانب الدول الأكثر ضعفًا، والتي يمكنها في أغلب الأحيان أن تفضّل عليها أشكالًا أكثر سلبية وخاضعة لمنطق الزبونية «العاقل». وتتمتّع هذه الأشكال بحيوية وزخم لا يُستهان بهما، وهي تنحو إلى أن تكون مُربحة ظرفيًا أو حتى بنيويًا. ونلاحظ كذلك أن صيغتها قد تتبدّل تبعًا لاعتمادها من جانب قوى عظمى (روسيا)، أو من قوى ناهضة (الصين، البرازيل، الهند، جنوب أفريقيا)، أو من قوى صغيرة.

مع ذلك، فإن هذه الدبلوماسيات كلّها تضغط على نوعية التعاون الدولي. ففي صيغتها المتطرفة، تحصر الدبلوماسيات الانتقامية التعاون في إطار لعبة أداتية بحتة. من جهتها، تولّد الدبلوماسيات السيادية حذرًا واحترازًا عفويًا

يتلوّنان بلعبة تواطؤ حذرة ومحدودة، كما يحصل مع روسيا اليوم[17]، أو نضالية إصلاحية كما تعبّر عنه القوى الناهضة التي تعمل للحصول على موقع أكثر تمايزًا في النظام الدولي. أخيرًا، تأتي الدبلوماسيات المعترضة والجانحة التي تنحو إلى إضفاء قيمة على المواقف المدافعة عن المحرومين ولاستعمال الهيئات المتعدّدة الأطراف منابرَ حقيقية.

نماذج الإذلال	نماذج الدبلوماسية	التعاون الدولي
1. الانتقاص	انتقامية • راديكالية (نظام غير مهيكل) • معتدلة	لعبة تشاركية أداتية
2. إنكار المساواة	سيادية • هجومية (قوى عظمى) • نضالية (قوى ناهضة) • حمائية (قوى صغرى)	تواطؤ محدود تعاون مشروط حذر
3. الإقصاء	اعتراض • إصلاحي (قوى ناهضة) • جذري (قوى صغيرة)	تعاون مشروط استخدام في الدفاع عن المحرومين
4. الوصم	جنوح • رمزي • ناشط	استخدام في الدفاع عن المحرومين رفض

هكذا تكشف هذه النظرة الأولى، وفي الآن نفسه، كيف أن تحوّلات النظام الدولي لم تتوانَ عن إضفاء القدر الأكبر من الأهمية لمسألة الإذلال والدفع بها قدمًا، إلى درجة بات معها هذا الأخير (الإذلال) وبطريقة خطرة، عنصرًا محوريًا في معادلات نظامنا الدولي الحالي. مع ذلك، هل تعتبر عملية الربط آلية؟ هل إن الترابط كما حلّلناه يقودنا إلى اكتشاف المحتوم؟ ونحن إذا ما نظرنا إلى وزن

(17) Badie (B.), *La diplomatie de connivence*, op. cit.

الخيارات الاستراتيجية، والتركيبات المختارة، والتحليلات الواضحة، بدا لنا أن هذه الفرضية لا تتمتّع بالكثير من الصدقية. ذلك أن دور الفاعلين يظهر في الواقع على درجة عالية من الأهمية: فمن الإذلالات الناشئة إلى ردات الفعل المسجّلة، وصولًا إلى الاضطراب الواضح الناجم عن ذلك في اللعبة الدولية، يبدو أن الحجم الذي تحتله الخيارات هو أكثر من حاسم.

القسم الثاني

نظام دولي يرويه الإذلال

من الواضح في الوقت الحاضر أن النظام الدولي مصاب بمرض الإذلال، بحيث إن هذا الأخير يرويه، ويُنتج استراتيجيات ويثير ردّات فعل من كل الأنواع تقوده إلى عمليات التقييد الأكثر تيئيسًا. بالتأكيد ما من أحد يزعم أن الإذلال هو العامل الأساس المؤثر، وبالطبع ليس العامل الأوحد. كذلك، وكما رأينا، يتّخذ هذا الإذلال أشكالًا متنوعة تحول دون التحدّث عنه بصيغة المفرد. ولئن كان يعمل بطريقة واعية أو لاواعية، فإنه يعبِّر عنه دومًا بسياسات منتظمة، يمكن إعادة النظر فيها وتصحيحها. من هنا يبدو سياسة حقيقية دولية عامة.

إن رسوخ الإذلال في النظام الدولي الحالي هو حصيلة عوامل ثلاثة تفسّر خصوصية نظامنا الدولي، والتي سوف نخصّص فصلًا لكل منها. نبدأ أولًا بـ «اللامساواة التأسيسية»: فقد انبثق نظامنا الدولي من عملية تفكّك للنظام الكولونيالي في عملية غير منضبطة وجائرة طالت أكثر من ثلثي الدول الحالية. فالماضي الكولونيالي بمعناه الواسع باعتباره تبعية مفروضة، ينطلق منذ الأساس من لامساواة بين الدول التي تدور الآن في فلك العولمة. يضاف إلى ذلك «لامساواة مهيكِلة» تحول دون أن يكون لكل واحد من الأطراف فرصًا متساوية للمشاركة في القرار الدولي، وبالتالي فرصًا متساوية للحصول على الموارد. وقد راحت هذه اللامساواة تضغط إلى حد أنها لم تعد تعكس حقيقة موازين القوى الديمغرافية والاقتصادية، وحتى الثقافية أو السياسية بين الدول،

لا بل، وبكل بساطة، بين الفاعلين السياسيين. أخيرًا، إن هاتين الصيغتين لعدم المساواة تستمدان حيويتهما من «لامساواة وظيفية»، أي إنها ترتبط بظروف عمل وحوكمة النظام الحالي بالذات، هذا النظام الأوليغارشي والعفِن والإقصائي.

الفصل الرابع
اللامساواة التأسيسية:
الماضي الكولونيالي

مما لا شك فيه أن التحليلات المعاصرة لم تضع في الاعتبار مسألة الاستعمار وما كان له من تأثير وازن في تنظيم النظام الدولي الحالي وعمله. إنّ هانز مورغنتاو لا يعالج قضية الاستعمار الأهمّ في كتابه بطريقة معبّرة إلا لكي يضيف ملمحًا جديدًا لتاريخ التنافس القائم على القوة بين البلدان الأوروبية في الزمن الغابر، ولكي يشير إلى تلك «الثورة المناهضة للاستعمار» التي كانت تلوح في الأفق، وتدفع بالمناطق الخاضعة قديمًا إلى أن تتشكّل بدورها على صورة الدولة الأمة[1]. لقد بدأت الفكرة تشقّ طريقها مع نهاية الحرب العالمية الثانية، ورحنا ندخل في عصر «المشترك بين الدول». مع ذلك، لم تكن الأمور بمثل هذه البساطة، لأن مفاعيل الماضي الاستعماري كانت عاملًا تأسيسيًا للعبة الدولية الحالية التي يخيّم عليها ما يشبه «أعراض باندونغ» التي تذكّر بأجواء ذاك المؤتمر الأفرو آسيوي الضخم الذي عُقد في جزيرة جاوا وببيانه الختامي، وجمعَ طلائع المتحرّرين من الاستعمار، الذين انضمت إليهم الصين عن حق، بمبادرة من شو إنلاي (Zhou Enlai)، وبعض حركات التحرر الوطني، مثل جبهة التحرير الوطني الجزائرية بقيادة حسين آيت أحمد.

حصل ذلك في نيسان/ أبريل من عام 1955، وقد قام بتنظيم المؤتمر كل

(1) Morgenthau (H.), *Politics Among Nations, op. cit.*, p.355 et s.

من رئيس وزراء الهند جواهر لال نهرو، والرئيس المصري جمال عبد الناصر، والرئيس الإندونيسي سوكارنو ضيف المؤتمر، وكذلك رئيس وزراء باكستان محمد علي بوغرا، ورئيس وزراء سريلانكا جون كوتالاوالا. لقد بات واضحًا ما كان يجمع بين هؤلاء جميعًا، وهم في الأساس مختلفون في نواحٍ كثيرة؛ فبعضهم محافظ وبعضهم الآخر تقدّميّ. وكان جون كوتالاوالا، وهو المناهض للشيوعية والمنجرف في تغرّبه، طامحًا إلى «إسماع صوت آسيا»[2]. ومن جهته، راح رئيس وزراء إندونيسيا علي ساستروأميدجوجو يتساءل: «أين نحن اليوم [نحن شعوب آسيا وأفريقيا]؟»، وهو الذي سوف يصبح، بمصادفة ذات دلالة، أول ممثل لبلاده في الأمم المتحدة[3].

لقد كانت البلدان المشاركة شديدة التنوّع في الظاهر. لنستعرض ذلك: باستثناء المنظّمين الخمسة، كنا نجد خليطًا مكوّنًا من فيتنام والسودان وإثيوبيا وإيران وتركيا والمملكة العربية السعودية وغانا، هذا إضافة إلى الصين أيضًا، وحتى اليابان. في الإجمال، كان هناك ثلاثون بلدًا مدعوًّا، أوفد تسعة وعشرون منها مندوبين عنها. كان ثمة قاسم مشترك جغرافي: الانتماء إلى أفريقيا أو آسيا؛ وسِمة حقيقية يتشاركون فيها وهي الخروج على التغرّب الذي قادهم جميعًا - بنسب متنوعة وأشكال مختلفة - إلى معايشة وضع آني أو ثابت من التبعية أو الوصاية فرضته القوى التي كانت في طريقها إلى الهيمنة في حقبة الحرب الباردة. ألم تخضع اليابان بالذات لمدة من الزمن للعبة الامتيازات الأجنبية؟

إذا ما قرأنا المبادئ التي تبنّاها المؤتمر أدركنا أهمية رابط كهذا بين الدول المجتمعة، إذ كان كل بند من البنود العشرة في البيان الختامي يذكّر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالاستعمار: 1. احترام حقوق الإنسان الأساسية. 2. احترام سيادة جميع الدول ووحدتها الإقليمية. 3. احترام المساواة بين الأعراق والأمم. 4. رفض أي تدخّل في شؤون الدول الأخرى الداخلية.

---

(2) *Asia, Africa: Bandung, Towards the First Century*, Djakarta, Foreign Affairs Department, 2005, p. 40.

(3) المصدر نفسه، ص 40.

5. احترام حق كل دولة في الدفاع عن نفسها. 6. الامتناع عن اللجوء إلى ترتيبات دفاعية موجهة لخدمة القوى الكبرى الخاصة مهما تكن. 7. الامتناع عن استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية لأي بلد أو استقلاله السياسي. 8. تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. 9. تنمية التعاون المتبادل بين الدول. 10. احترام العدالة والالتزامات الدولية.

في خطابه الختامي، كان سوكارنو غاية في الوضوح: «إن ما يجمعنا [...] هو كُره مشترك للاستعمار أيًا يكن شكله. إن ما يجمعنا هو كره مشترك للعنصرية. إن ما يجمعنا هو تصميم مشترك على الحفاظ على السلم وتثبيته في العالم»[4].

استثناءات وتجاوزات

ما تراه العامل الذي كان يتيح حقًا جمع إيران والصين ومصر أو الهند؟ إذا ما عدنا إلى الممارسة الاستعمارية، ولا سيّما في معناها الأشمل والأكثر هيكلة كذلك، نجد أن ثمة نظامًا غير مسبوق للسيطرة كانت الدول المعنية تستشعر أنه لم يُلغَ بالكامل، وهو يحدّ من السيادة أو يلغيها ويفرض نفسه من خلال تقاطع خاصيتين: «الاستثناء» و«التجاوز»، ونعتبرهما هنا عاملين مؤسّسين وثابتين، تمكّن الإذلال بواسطتهما من العبور والتبلور.

لا نقصد هنا إطلاق حكم أخلاقي، ولا إطالة النقاش إلى ما لا نهاية حول مساهمة الاستعمار ومفاعيله، إنما المطلوب في الواقع أن نفهم كيف أن عواقب هذه الهوّة تُسهم في اللعبة الدولية الحالية، وكيف يمكن أن تكون خلاف ذلك. فالأغلبية الساحقة من دول العالم المعاصر خضعت لوقت قصير أو طويل لأحد أشكال الاستعمار المختلفة: إدارة استعمارية، انتداب، حماية، أو منطقة «نفوذ» كما كانت تُسمى من باب حفظ ماء الوجه. وحتى وإن لم تخضع مباشرة للاستعمار، فإن الصين وإيران وتركيا وتايلاندا، وحتى اليابان لبعض الوقت،

(4) المصدر نفسه، ص 52.

بَنَت من خلال نظام الامتيازات أو الوصاية الواقعية ذاكرة جعلتها تتعاطف مع محرّمات باندونغ، وتتضامن مع الدول الناشئة التي نالت استقلالها الناجز منذ أمد قصير.

بالتحديد، فإن الاستعمار ومن حيث جوهره بالذات ليس شكلًا مؤسّسيًا منظّمًا، بل هو يفرض نمط هيمنة يقوم على لامساواة ملموسة. وهذه السمة لا بد من مقاربتها من منظور نظام دولي ترتكز شرعيته الرئيسة على المساواة في السيادة بين الدول، وهو ما أكّده لاحقًا ميثاق الأمم المتحدة. إن ذكرى هذه اللامساواة وخطورة ديمومتها في مرحلة ما بعد الاستقلال تهيّئان الظروف لإذلال متوطّن، لا سيما أن الذين تسلّموا الحُكم في منعطف الألفية عاشوا النظام القديم بكل جوارحهم.

تجدر الإشارة أخيرًا إلى أن الاستعمار كان على قدر كبير من القساوة في تجلياته، لكونه ازدهر في سياق تداعي النظام الدولي. فمنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى عام 1945، كان الغياب شبه الكامل لأي استقطاب يفتح المجال واسعًا أمام القوى الاستعمارية ويضعها واقعيًا في منأى عن أي وصم يأتي من معسكر منافس غير موجود أصلًا. وعلى العكس من ذلك، كانت لعبة التواطؤ تتيح لهذا الفريق أو ذاك تنفيذ مخططه في ظروف مواتية؛ وفي المحصّلة، كان التنافس الذي ظهر في حادثة فاشودة أقل خطورة من التفاهم الذي ساد في مؤتمر برلين (1885)، حين كانت القوى الأوروبية تتقاسم حوض الكونغو، وفي زخمها تهيمن على الجزء الأكبر من أفريقيا. وحدها الهزيمة كانت توقظ سوء النية: ألم تُحرم ألمانيا في مؤتمر فرساي عام 1919 من مستعمراتها، بحجة أنها تسيء معاملة السكان الخاضعين للاستعمار؟

لم يكن في إمكان لعبة التواطؤ سوى تأجيج الإذلال لدى أولئك الذين يعانون من وطأته. إلا أن الإذلال كان في الأساس يُبنى بشكل آلي. ذلك أنّ السيطرة الكولونيالية القائمة على «الاستثناء» ما برحت تبتذل مسألة إنكار المساواة. وفي لجوئها إلى «التجاوز» لم تعد تتجدّد إلا من خلال التمرّس بالوصم نمطًا للحكم. على هذا الأساس، كان بناء الذاكرة يوازي ابتداع ثقافة

مهيئة لأن تستمر؛ والأدهى من ذلك أن إرساء قواعد النظام كان يستدعي ما يضمن ديمومته، في مرحلة ما بعد الاستقلال، بوسائل أخرى... من هنا كان الأثر الذي يتركه الإذلال يتغذّى بطريقة ذاتية وكذلك بطريقة موضوعية[5].

ترتكز السيطرة الاستعمارية بشكل أساس على فكرة «الاستثناء». ولئن كانت أوروبا قد تميّزت عبر التاريخ باختراعها ثقافة القانون، المرتبطة بشكل أساس بنتاج رجال القانون الرومان، فإن مغامرتها الاستعمارية تمحورت من جهتها حول الاستثناء في مجال القانون. إننا لنجد في هذا الأمر أساسًا لسوء نية دائم، حين نرى الدول الكبرى الغربية اليوم تطالب بإلحاح، وعن دراية في أغلب الأحيان، بإرساء دولة القانون في البلدان التي كانت في ما مضى خاضعة للاستعمار، فيما قادة تلك الدول يستذكرون، بعفوية أو عن سوء قصد، نظامًا يعود إلى المرحلة الاستعمارية أقل ما يقال فيه إنه لا يمت إلى القانون بصلة. لقد اعتمد النظامان الغربيان الفرنسي والبريطاني النموذج البرلماني، فيما لم تكن إدارة المستعمرات الخاضعة لهما ترتبط بالبرلمانات القائمة فيها. لم يرتكز النظام الكولونيالي الفرنسي على سلطة تشريعية، وكان يعتمد في الأمور الأساسية على المراسيم الجمهورية، أما في القضايا الثانوية، ولا سيما في تسيير الأمور اليومية، فكان الاعتماد على مزاجية الحكّام والمحافظين الاستعماريين. وفي المستعمرات البريطانية، كان التمسّك بوجود المجالس يمنح البرلمانات المحلية قدرًا من السلطة، لكنّ هذه الأخيرة كانت مضبوطة من السلطات الاستعمارية عبر تعيينها معظم الأعضاء فيها[6].

لقد تمدّد اللجوء إلى الاستثناء ليطال الحياة اليومية بتفاصيلها الصغيرة من خلال إرساء وضع قانوني للأشخاص كرّس اللامساواة بين البشر. من جانب فرنسا، ظهر «قانون الأنديجينا» (أو «قانون الأهالي - indigénat») وكأنه تمجيد للاستثناء. فُرض هذا القانون في الجزائر وفي إقليم كوشنشينا في فيتنام منذ عام 1881، قبل أن يشمل لاحقًا السنغال ويطبّق منذ عام 1904 على كامل

---

(5) إننا نعتمد هنا إلى حدّ ما الحجّة التي تبنّتها أدبيات «ما بعد الاستعمار».

(6) Frémeaux (J.), *Les Empires coloniaux op. cit.*, pp. 106-109.

أفريقيا الغربية الواقعة تحت السيطرة الفرنسية. يشتمل هذا القانون الذي لم يُراعِ المبادئ العامة القانونية على عقوبات تطال مجموعة من الممارسات لا يحظرها القانون، وتعود صلاحية الحُكم فيها إلى تقدير السلطات الاستعمارية، وفقًا لما تراه متوافقًا مع المحافظة على الأمن العام. هكذا، وبدءًا من عام 1881، نرى بروز لائحة من المخالفات غير المسبوقة، وقد شكّلت مصيدة للنخب المستقبلية من «الأنديجينا»، مثل: «تصرّف قليل الأدب»، و«اجتماع من دون تصريح»، و«إذن سفر غير صالح»، و«تصريحات مهينة». وكانت مصادرة الأملاك، وخصوصًا الأراضي، تتمّ بوضع اليد من دون إجراءات قانونية؛ وكذلك حبس الأشخاص من دون حكم قضائي. في المحصّلة، أمكن إحصاء 1500 عقوبة خاصة في الكونغو برازافيل بين عامي 1908 و1909[7]. بالطبع، لم يكن هناك من مجال لاستئناف الأحكام.

على صعيد الأحوال الشخصية، كان هناك مزيج من القوانين الخاصة بالبلد الأم وقانون العرف والعادة، وفقًا لتقدير السلطات الاستعمارية، ما أفضى إلى تشريع معقّد لا يراعي الوضوح في القوانين، ولا الشعور لدى الشخص المعني بأنه يعامل أسوة بغيره وتبعًا لرغبته الخاصة. ولكن على الصعيد السياسي خصوصًا، أدّى التمييز غير المسبوق بين المواطنية والجنسية إلى إقصاء السكان المحليين بشكل دائم عن إدارة شؤون البلد. وفي أفضل الأحوال، كان يُنظر إلى هؤلاء السكان على أنهم مواطنون سلبيون، إلا في حال حصولهم على «المواطَنة الفرنسية الكاملة» عن طريق التجنيس... وفقًا لذلك، وحدها الجزائر وكوشنشينا وجزر الأنتيل وبعض المدن في السنغال والمنشآت الفرنسية في الهند، كانت تنتدب مجموعة صغيرة إلى مجلسي النواب والشيوخ في باريس. في ظل حكومة الجبهة الشعبية، لم يتمكن مشروع بلوم - فيوليت (Blum-Viollette) من الوصول إلى البرلمان[8]، الأمر الذي كان من شأنه أن يفتح كوّة صغيرة لما يقارب عشرين ألف جزائري، بحيث يسمح لهم بالتصويت من

(7) Phyllis (M.), *Leisure and Society in Colonial Brazzaville* (Cambridge, Cambridge University Press, 1995), p. 83-87.

(8) Frémeaux (J.), *Les Empires coloniaux op. cit.*, pp. 265-268 & 425.

دون أن يتخلّوا عن وضعهم في ما يتعلق بالأحوال الشخصية. وهذا يدلّ على أن الإيديولوجيات والخيارات السياسية لم تستطع في الواقع التأثير في نظام بقي خارج المساءلة، أقلّه حتى الحرب العالمية الثانية.

يمكننا أن نستكمل هذه الملاحظات من خلال توسيع أطرها إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ذلك أنّ نظام المُلكية العقارية اتّسم في العمق بانعدام المساواة التي بلغت حدًّا من الإذلال تُرجم في أغلب الأحيان بمصادرة الأملاك وعمليات الطرد، وهذا ما أدّى إلى تعميق التفاوت في المداخيل بشكل مأساوي بين المستوطنين وسكان البلاد الأصليين. إن المآسي التي تعيشها زمبابواي حاليًا لا يمكن فهمها من دون التذكير بأن هذا البلد كان لديه عندما حصل على الاستقلال 4000 مُزارع من البيض يستثمرون 11.5 مليون هكتار تضم الأراضي الأكثر خصوبة، فيما كان هناك 850,000 مُزارع أفريقي تقليدي يتقاسمون 16 مليون هكتار من الأراضي الأكثر جدبًا... منذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي احتلّت مسألة الإصلاح الزراعي رأس الاهتمامات، لكنها كانت عرضة لعمليات تعطيل أدّت على مرّ السنين إلى تعنّت نظام كانت تحرّكه بلا شك انحرافات شعبوية وتسلّطية[9]. إن الإذلال لا يمحى بمرسوم، لا بل إن أثره المتأصّل في النفوس غذّى في وقت من الأوقات استراتيجيات هادفة إلى شخصنة السلطة وإعطاء زخم للنفَس الدكتاتوري. ولئن كان غطاء الإذلال الخارجي عاطفيًا، فإنّ مضمونه سرعان ما يتحوّل إلى مادة محورية لبلورة استراتيجيات ردود الفعل الأكثر تشدّدًا.

تكرّر نموذج زمبابواي في أماكن عديدة، ولا سيما حيث كان الاستعمار يعتمد على زيادة أعداد المستوطنين. وهذا ما حصل في الجزائر قبل الاستقلال، حيث وُزّعت الأراضي الأكثر خصوبةً، كما حصل في متيجة، على ما يزيد بقليل على 5000 مستثمر أوروبي، فيما تُرك ما تبقّى من الأراضي لحوالى 500,000 عائلة جزائرية... فمتوسط ما كان يستثمره الأوروبي المستوطن بلغ 3000 هكتار، فيما كان متوسط الأراضي التي يعمل فيها المزارع الجزائري بحدود

(9) Badie (B.), «Avenir incertain pour le Zimbabwe», *Études*, novembre 1988, p. 437-448.

أربعة هكتارات[10]. في كينيا، كان الأوروبيون في عام 1945 يمثّلون 0.5 في المئة من عدد السكان، في وقت كانوا يسيطرون على 20 في المئة من الأراضي الصالحة للزراعة. وعلى الرغم من فرادة الوضع الفلسطيني، فإنه يلفت الانتباه؛ إذ تمكن عشية النكبة 66,000 مستوطن يهودي من الاستحواذ على أصول عقارية تمثل 20 في المئة من الأراضي الصالحة للزراعة. في الوقت الحاضر، وفي الضفة الغربية المحتلة وحدها، تمّت مصادرة 42 في المئة من الأراضي العائدة للفلسطينيين. وفي وادي الأردن، هناك 37 مستوطنة إسرائيلية و9000 مستوطن يتقاسمون مع الجيش 87 في المئة من الأراضي الصالحة للاستثمار. وقد شرّعت اتفاقية أوسلو هذا التفاوت، بحيث منحت 80 في المئة من احتياطي المياه للإسرائيليين، و20 في المئة للفلسطينيين، فيما يشير تقرير للأمم المتحدة إلى أن 90 في المئة من البدو يعيشون بأقل من الربع المتوجب للحد الأدنى من التغذية بالمياه كما تقرّه منظمة الصحة العالمية[11]...

إن التنكّر للمساواة يندرج إذًا في تفاصيل الحياة اليومية إبّان السيطرة الاستعمارية. فمن خلال الإذلال الممارَس يوميًا، والمترافق مع العذابات الجسدية، تكوّنَ نظام تمثيلٍ أفسحَ في المجال أمام نظام سياسي امتزجت فيه الشعبوية بالكزينوفوبيا والتسلّط والتعسّف والفساد والارتكابات على أنواعها...

يعتبر «التجاوز» الصنو الطبيعي وشبه الآلي للتنكّر للمساواة. وبما أن النظام الاستعماري يفترض الاستثناء، يصبح تجاوز القوانين أمرًا اعتياديًا، ولا شيء يمكنه احتواؤه. انطلاقًا من ذلك، يرسو هذا النوع من التسلّط على اعتيادية التجاوز، حيث تتوثّق العرى بين المغالاة والإهانة، حتى وإن كانت المصادفة أو الحظ في وجود حكّام استعماريين صالحين يخفّف بالتأكيد من هذا الخطر، لا بل يلغيه. ذلك أن التجاوز الرمزي أمر اعتيادي في الحياة اليومية: كأن توجّه إهانات بسيطة على شكل استهزاء أو تهكّم أو سخرية على أنواعها، والتي كان الكاتب المارتينيكي إيميه سيزير (Aimé Césaire) يُطلق عليها في زمانه اسم

(10) Frémeaux (J.), *Les Empires coloniaux op. cit.*, pp. 147-149.

(11) www.whoprofits.org

«انعدام التحضّر» لدى المستعمِرين... لقد عانى غاندي من تلك الإهانات طوال حياته؛ على سبيل المثال حين طُرد بقسوة من القطار في إحدى المحطات بين ديربان وبريتوريا، لأن مسافرًا أبيض لم يتحمّل وجوده في مقصورة الدرجة الأولى، أو حين كان يتلقى سهام التهكّم بسبب ثيابه البسيطة التي بالكاد تستر جسده، إلى حد أنه عُيّر بـ «الشحّاذ نصف العاري»...

ينجم عن هذا الأمر مباشرة التفنّن في إنزال العقاب. ومثال على ذلك هذا القرار الذي اتخذته سلطات الأمن البريطانية في الهند عام 1919، وألزمت بموجبه السكان المحليين بالسير على اليدين والرجلين لدى سلوكهم الشارع الذي اغتيل فيه أحد المُرسلين الأوروبيين[12]. هذا بالإضافة إلى التمييز على اختلاف وجوهه، أكان في التربية، أم في مجالات الترفيه، ولا سيّما في ميدان العمل حيث لم يكن السكان المحليون يحظون بالضمانات نفسها، ولا بالتأكيد بفرص العمل نفسها. وبعد إلغاء «بطاقة العامل» في الوطن الأم، نراها تُفرض في تونكين (فيتنام). كما أُبقي على أعمال السخرة قائمة، في الأقل من أجل إلزام السكّان المحليين بتسديد الضرائب المفروضة عليهم... بالطبع لا يمكن نسيان الشتائم والمضايقات والإساءات، والإعلانات المهينة على اختلافها: «ممنوع دخول الكلاب والصينيين»، وفي قارّة أخرى «... العبيد».

غير أن الحُكم القائم على التجاوز يستجلب القمع بإفراط على وجه الخصوص. إن البروز الدوري للعنف غير المسبوق - الظاهر للعلن ليكون له مفعول ردعي، لكنّه حاملٌ بعضَ الالتباس في العلاقات القائمة لعدم تشويه صورة دولة القانون - يزيد من حدّة الإذلال، بقدر ما يهيّئ للحقبة التي أعقبت الاستعمار حيث راح الحُكم يتصرّف كما يحلو له بمسألة الاحترام المتوجّب للفرد. فالقمع المطلق هنا يعني إلغاء الشخص كليًا: إن الطرائق المستخدمة تصدم وتبعث على القلق لقدر ما تضع النظام وبقاءه في منزلة أعلى من الفرد وحقوقه، أو بكل بساطة فوق الاعتراف به...

(12) Brecher (M.), *Nehru* (London: Oxford University Press, 1959), p. 63.

لقد تسبّبت انتفاضة الماو ماو بين عامي 1952 و1960، بمقتل 32 شخصًا من السكان البيض. هذه الحركة السرّية المنبثقة عن قبائل الكيكويو في كينيا جعلت المنتسبين إليها يُقسمون على قتل شخص أبيض عند كل إشارة ترسل إليهم. ردّ الإنكليز على الثورة بعنف مضادّ تسبّب بمصرع ما بين 10,000 و90,000 كيني، ويذهب بعض المصادر إلى إعطاء رقم 300,000، فيما أُحصي حوالى 160,000 سجين. وقد بلغت المغالاة حدًا دفع بالحكومة البريطانية في شهر حزيران/ يونيو 2013 إلى دفع 20 مليون جنيه استرليني تعويضات لأهالي الضحايا.

وللكاميرون قصة مماثلة تتميّز بالإفراط ذاته. في 20 أيلول/ سبتمبر 1945، انطلق إضراب في ضاحية دوالا. وقد ترافقت إحدى التظاهرات مع حال من الفوضى، لكن دون أن يقتل أي مستوطن. أُطلقت النار على المتظاهرين، ونُهب بعض المحلات التجارية؛ ثم تنادى المستوطنون للأخذ بالثأر، واستُقدمت تعزيزات عسكرية، وأطلقت الطائرات الحربية نيران رشّاشاتها، فكانت الحصيلة الرسمية تسعة قتلى، والأرجح أنه سقط حوالى المئة قتيل[13].

هل يكون هذا الحدث في أساس تلك الانتفاضة التي انطلقت في بلاد «الباميليكي» في عام 1955 وامتدت إلى الحقبة الأولى لما بعد الاستقلال؟ هذه الانتفاضة تسبّبت بحوالى 120,000 قتيل، وأفرغت المنطقة التي شملتها الأحداث من 50 في المئة من السكان، وتركت في النفوس ذكرى لتوحّش غير مسبوق تمظهر بشكل خاص بقطع رؤوس بعض الثوار والاستعراض بالرؤوس المقطوعة.

وتستحق الظروف الخاصة بالقمع الذي مورس في مدغشقر الاهتمام نفسه، ذلك أن الثورة التي شكلت الذريعة للقمع تندرج قبل كل شيء في حلقة الإذلال. احتُلّت هذه الجزيرة من الإنكليز بدءًا من عام 1942، قبل أن يسلّموها إلى ممثلي فرنسا الحرّة الذين بسطوا هيمنتهم عليها من خلال عمليات إعادة

---

(13) Deltombe (T.), Domergue (M.), Tatsitsa (J.), *Kamerun! Une guerre cachée aux origines de la Françafrique (1948-1971)* (Paris, La Découverte, 2010), p. 43-45.

التنظيم المتعددة، والتطبيق الصارم والدقيق لقانون «الأنديجينا» الذي قضى بمضاعفة العقوبات. مقابل ذلك، رأت النخب المحلية في التقلّبات الناجمة عن الحرب العالمية الثانية مناسبة لإعادة النظر بواقع الحال، ما يمكّن مدغشقر من الوصول إما إلى الاندماج المتكافئ، وإما إلى نيل الاستقلال الناجز، كما كان يتمنى جوزيف رازيتا (Joseph Raseta)، وهو نائب في الجمعية التأسيسية، وقد حُكم عليه في ما مضى بسحب الإقامة منه لثلاث سنوات لأنه اعترض على «مرسوم آثم»... في 29 آذار/ مارس 1947 هاجم بضع مئات من الأشخاص مجموعات من الأوروبيين في مدن ساحلية عدة. أرسلت السلطات 18,000 رجل لتعزيز القوات الاستعمارية، وفي 6 أيار/ مايو، أمر قائد معسكر مورامانغا بإطلاق النار على حوالى مئة مناضل ملغاشي محتجزين في عربات سكة حديد. ثم توالت أعمال العنف ضد السكّان، حتى إن بعض المشتبه فيهم أُلقوا أحياء من الطائرات. وقد طالت أعمال القمع رسميًا 89,000 ضحية من مجموع سكّان يبلغ 700,000 نسمة، حتى وإن كان هذا الرقم يبدو اليوم مبالغًا فيه وذلك لغايات ردعية... أما يوم 29 آذار/ مارس الذي انطلقت فيه الانتفاضة فقد أُعلن يوم عطلة رسمية منذ الاستقلال[14].

وتمتلئ ذاكرة الجزائر في هذا المجال بأكثر الأحداث عنفًا. يعود تاريخ هذه الأحداث إلى الانتفاضات الكبرى التي حصلت بين عامي 1871 و1881، كثورة أولاد سيدي الشيخ، وثورة المقراني، وثورة الشيخ الحداد، والتي أفضت إلى إطلاق السلطات الاستعمارية عملية «إخماد الفتنة» لتتواصل إلى حين حصول الجزائر على الاستقلال. فقبل أن تظهر حركة وطنية بالمعنى الدقيق للكلمة في الثلاثينيات من القرن الماضي، يمكن تسجيل بعض الانتفاضات التي ارتبطت على وجه الخصوص بعمليات مصادرة الأراضي. لكن الانتفاضة التي انطلقت في بلدية «مارغريت» (عين التركي) على سفوح جبل زكّار في نيسان/ أبريل 1901 تحمل رمزية خاصة[15]. فقد قادها الشيخ يعقوب محمد

(14) http://www.herodote.net/29_mars_1947-evenement-19470329 php
http://www.globalmagazine.info/article/382/94/Les-Insurges-de-Madagascar-en-1947

(15) Phéline (C.), *L'Aube d'une révolution, Margueritte, 26 avril 1901*, (Toulouse: Privat, 2012); http://miliana.comuv.com/insurrection_Margueritte.html

بن الحاج أحمد وهدفت إلى شجب عمليات مصادرة الأراضي المتكررة، إضافة إلى مجموعة من المضايقات، كأن يُفرض على السكان المحليين على وجه الخصوص غرامة تبلغ 20 فرنكًا في كل مرة كان أحد البغال يتوه في أراضي أحد المستوطنين، كما يروي أحد الشهود العيان في ذلك الوقت. أدّى هذا التمرّد إلى مقتل أربعة أوروبيين تم ذبحهم في 26 نيسان/أبريل. ومع وصول «الرماة» لقي 16 شخصًا من الثوار مصرعهم. هذه الحركة التي اقتصرت أساسًا على قرية واحدة استجلبت على الفور عقوبات متنوعة، وأدّت على وجه الخصوص إلى تجريم 107 من الأهالي، وفتح أكبر محاكمة جنائية في تاريخ القضاء، حيث عُقدت الجلسات في مدينة مونبيلييه الفرنسية طوال سنتين، وكانت الحصيلة عقوبات بالأشغال الشاقة، وغرامات متعددة، وسلب أراضٍ جديدة من أفراد القبيلة المتّهمة. أحدثت المحاكمة ضجة واسعة في فرنسا، وقد تسبّبت بفعل تجاوزاتها بموجة تضامن من الناس كانت حصيلتها تبرئة بعض المتهمين وإرجاع بعض الأراضي إلى مالكيها. بطريقة غريبة، توفي الشيخ يعقوب في المعتقل بعد ذلك بمدة قصيرة...

لكن مجازر سطيف تبقى بالطبع النموذج الأكثر رمزية لهذا القمع، وقد حدثت في 8 أيار/مايو 1945، حين قام 10,000 متظاهر بالمطالبة بإطلاق سراح مصالي الحاج، والحصيلة: مئة وقتيلان من بينهم 19 عسكريًا. هنا بلغ القمع حدًا غير مسبوق، وجُنّد لهذه العملية 10,000 عسكري. أطلقت السفينتان الحربيتان «لو تريونفان» و«دوغواي تروان» قذائفهما من ميناء بجاية، واستمرّت الأعمال الحربية إلى حين استسلام الثوار في 22 أيار/مايو. وإذا كانت الحصيلة الرسمية تتحدث عن 1500 قتيل من بين «المسلمين» (منهم 14 قتيلًا بين الجنود الفرنسيين)، فإن بعض المؤرخين يتكلّمون على 6000 أو 10,000، وحتى 15,000 قتيل، فيما يورد بن بلّه رقم 65,000! يمكن التحدّث أيضًا عن حالات أخرى عديدة، من بينها معركة الجزائر في عام 1957، وما رافقها من أعمال تعذيب لا توصف.

بالانتقال إلى مكان آخر، لا بد لنا من الإشارة إلى ما تختزنه الذاكرة الليبية من عمليات قمع إيطالية في فترة ما بين الحربين العالميتين، والتي أودت بحياة

ما يقارب نصف السكان البدو في برقة، أو العمليات الانتقامية في إثيوبيا إثر محاولة اغتيال نائب الملك الإيطالي غراتسياني في شباط/ فبراير 1937، والتي أدّت إلى مصرع ما لا يقل عن 3000 شخص. يمكننا أن نذكر «البوبوتان»، وهو أحد طقوس التضحية بالذات بدل الاستسلام المهين، الذي مارسه البالينيون في مطلع القرن العشرين أثناء الاحتلال الهولندي لهذا المعقل الأخير الحرّ في الأرخبيل الهندي. ففي أحداث عام 1906، ألقى آخر المقاومين بأنفسهم تحت وابل نيران الجنود الهولنديين، وكان من بين هؤلاء جدّ سوكارنو الذي قام الحفيد بتخليد ذكراه... كما يمكننا أن نذكر أيضًا في الآونة الأخيرة عملية «الرصاص المصبوب» التي شنّتها إسرائيل على قطاع غزة في نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2008، والتي أدّت إلى مقتل 11 جنديًا إسرائيليًا و1500 مواطنٍ غزّيّ.

يمكننا أن نلمس التجاوز أيضًا في عدم تكافؤ الموازين، وعدم التوازن في الوسائل المستخدمة، وفي التناقض بين العملية الأساس وعملية الردّ. إن تفاوتًا كهذا يدلّ على الإفراط، لكن العجز الناجم عنه يرسم في الوقت ذاته مسارات الإذلال. فالانتصارات الهشّة والباهظة الثمن تستجرّ ردّات مخيفة غالبًا ما تكون طويلة الأمد وتقوم على التفتيش عن مكانة أكثر تقديرًا. في أغلب الأحيان، ينزلق هذا السعي إلى العنف، وفي بعض الأحيان إلى التوحّش، وعلى وجه العموم إلى تبنّي أيديولوجيات متطرّفة. ومن إحدى مميّزاته الاستمرارية، فيما الميزة الأخرى تكمن في التوسّط الذي يمارسه الفاعلون الساعون إلى مكانة أفضل.

مسارات الإذلال

لقد سلك بناة الدول جميعهم مسارات من الإذلال، حتى وإن كان بعضهم مقرّبًا من المستعمِر، وكانوا على غرار جون كوتالاوالا مدافعين عن الغرب الذي تحوّل منذ مؤتمر باندونغ إلى متّهم أساسي. هذا الرجل الذي اعتُبر كثير الارتباط بالاستقلاليين السيلانيين، كان قد طُرد في سن الثامنة عشرة من المعهد الملكي في كولومبو، ما أفقده أي أمل في الترقي الاجتماعي. فهو وأمثاله لم يكونوا يدافعون عن السلطات الاستعمارية القديمة، وإنما كانوا يسعون، ومن دون أي صعوبة تذكر، إلى اتهام المعسكر السوفياتي لأنه بدوره مارس الهيمنة.

هكذا يصبح مسار الإذلال أساسًا. فهو ينتج ثقافة سياسية، ورؤية للعالم، وعلاقات دولية. إنه يصنع السياسة - الداخلية والخارجية - لمن عانى منه، لكنه يصنع أيضًا نموذجًا يمكن أن يكون نموذج البطل الذي نتماهى به، أو بكل بساطة الفاعل الحكومي الذي نعتاد عليه والذي يرسم، في عمله العادي وفي تجاوزاته الخاصة، مفهومًا جديدًا للعمل السياسي. وفي أي حال، فإن مسارات الإذلال تكون مهيكِلة إلى حدّ بعيد.

حين نلتفت إلى مسيرة بناة الدول بعد انتهاء الاستعمار، نجد على صعيد الأفراد السِمات نفسها التي تميّزت بها المغامرات الجماعية التي وصفناها سابقًا: الإقصاء، وإنكار المساواة، والوصم. فأولئك الذين سيحتلّون المقاعد الأولى في السلطة بعد حصول بلادهم على الاستقلال كانوا قد عاشوا المراحل الأخيرة من النظام الاستعماري على أنها خسارة لمكانتهم، مقارنة بالموقع الذي كانت تحتلّه عائلاتهم في المجتمع التقليدي. وهذه النخب، بعد أن عانت من التمزّق بين الرغبة في الولوج إلى الحداثة التي غالبًا ما كانت ترتبط بصورة الغرب المهيمن وحامل الأفكار الجديدة والبنّاءة، والحنين القوي إلى مجتمع قديم كانت فيه عائلاتها تتمتّع بالاحترام، رأيناها تعيش حال التغيير من خلال الشعور بالإقصاء الذي سيحكم بشكل دائم نضالها السياسي. كان شو إنلاي يتحدّر من عائلة كبار الموظفين في جيانغسو، ولما كانت العائلة تعاني من ظروف مادية صعبة، اضطر إلى الحدّ من طموحاته الجامعية، والاكتفاء بمتابعة بعض الدروس كمستمع حرّ في جامعة واسيدا (طوكيو) إضافة إلى بعض المؤتمرات في كيوتو، قبل أن يعيش حالًا من الترحّل في أوروبا في إطار برنامج «عمل - دراسة»، ويعمل لمدة وجيزة في مصانع رينو (Renault) في بيانكور. أما يانغ شانغكون أحد معاونيه المستقبليين فكان ابن أحد مالكي العقارات الميسورين[16]. من جهته، ينتمي هو شي منه إلى عائلة موظفين متعلّمين، وهو ابن موظف كبير كان يشغل منصب نائب حاكم في محكمة هوي؛ وقد

(16) Gao Wenqian, *Zhou Enlai. L'ombre de Mao* (Paris, Perrin, 2010), p. 39, 49, 59; Bianco (L.), Chevrier (Y.), dir., *Dictionnaire biographique du movement ouvrier international. La Chine* (Paris, Éditions ouvrières, Presses de Sciences Po, 1985), p. 705, p. 767 et s.

كان لطرده الفظّ من الوظيفة في عام 1911 تأثير عميق في نفس رئيس فيتنام المستقبلي[17] فغادر في مغامرة طويلة إلى الخارج. بدوره كان فام فان دونغ، خليفة هو شي منه، سليل موظف رفيع المستوى مقرّب من البلاط الإمبراطوري لعائلة نغويان، وقد وقع هو أيضًا ضحية خيارات الحاكم العام السياسية.

كلنا نعلم انتماء جواهر لال نهرو إلى طبقة البراهما، مثلما نعرف حال البحبوحة التي عاشها في شبابه والتي تتناقض مع السنوات الطويلة التي قضاها في السجن. بدوره أبو الاستقلال الإندونيسي أحمد سوكارنو وُلد في عائلة تنتمي إلى الأرستقراطية التقليدية، وكان والده - ويدعى رادن سوكيمي - من صغار نبلاء جزيرة جاوا ويعمل مدرّسًا، ووالدته من عائلة براهمانية من جزيرة بالي. في مطلع شبابه لم يوفّق في تحقيق رغبته بأن يصبح مهندسًا معماريًا وفق منهج العلوم الغربي؛ ولما كان يجنح نحو الغرب ويتقن التكلّم بلغات عدة، سعى إلى التحرّر من نظام إقطاعي كان يعتبره متخلّفًا. من هنا استهوته الماركسية، وكذلك الإسلام[18]. وكانت معادلته المعروفة: الحصول من الحاكم على الأدوات التي تتيح الاعتراض عليه والتخلص منه، والجمع بين الحداثة وبين استعادة ما يوازي الوضع السابق...

تلك كانت روحية المسار الذي اتّبعه بدوره هو شي منه الذي كان يوقّع مقالاته تحت اسم مستعار، «أو فاب - O Phap» (كاره الفرنسيين)؛ فهو صعد على متن باخرة «الأميرال لاتوش تريفيل» من سايغون متوجهًا إلى فرنسا وحطّ به الرّحال في مرسيليا حيث أُصيب بالانبهار لدى مناداته بـ «موسيو» (حضرة السيد)، واكتشف روح عصر الأنوار، والاشتراكية، والفوضوية، والمبادئ الجمهورية، وأفاد من دعم رابطة حقوق الإنسان، ما قاده منطقيًا في نهاية المطاف إلى الاشتراك في الأممية الثالثة (الكومنترن الشيوعي). أكثر من ذلك: لقد حاول إسماع صوت الهند الصينية في مؤتمر فرساي، وسعى لأن يتسجّل طالبًا في المدرسة الاستعمارية، وكتب عرائض لألبير سارو (Albert Sarrault)،

(17) Brocheux (P.), *Hô Chi Minh* (Paris: Presses de Sciences Po, 2000), pp. 15-16.

(18) Adams (C.), *Sukarno. An Autobiography* (Indianapolis: Bobbs-Merrill Co.), 1965.

وزير المستعمرات في ذلك الحين، لكنه لم يتلقَّ منه أي جواب. كان يمكن أن يكون هناك طريق آخر يُغيّر من مصيره، لكن القدر الكبير من الإذلال الذي عانى منه جعل هذا الطريق مقفلًا على الدوام[19].

لقد عاش كثير من القادة الأفارقة المستقبليين تجربة الإقصاء الاجتماعي القاسية ذاتها بصفتهم أبناء الطبقات العليا في السلطة التقليدية. فإدواردو موندلان (Eduardo Mondlane) زعيم جبهة تحرير موزمبيق، وأول قائد وطني موزمبيقي، كان ابن زعيم إحدى القبائل، وقد تابع دروسه حتى مراحل متقدمة ونال شهادة في الأنتروبولوجيا. ويتحدّر جوليوس نيريري أول رئيس لتنزانيا، من عائلة أشراف، وهو ابن زعيم تقليدي؛ أكمل دراساته العليا في جامعة ماكيريري في كمبالا، ومن ثم في جامعة أدنبره في بريطانيا، قبل أن تشغله السياسة في وقت كان يطمح لأن يكون أستاذًا جامعيًا.

هنا تتكشّف لنا في أغلب الأحيان الحقيقة المرّة. فنحن أمام شخصيات طموحة، غالبًا ما تكون موهوبة، يستهويها العلم والحداثة، ونراها حتى مشدودة إلى الغرب، لكن هؤلاء المميّزين يعيشون حالة الإقصاء حين تسدّ الأبواب في وجوههم. فقد كان ياسر عرفات، الذي سوف يصبح لاحقًا قائد المقاومة الفلسطينية، يحلم في شبابه بالذهاب إلى تكساس لمتابعة دراسات علمية، لكن الولايات المتحدة رفضت منحه سمة الدخول[20]. بدوره أغسطينو نيتو، الزعيم الوطني الأنغولي، كان يرغب في التوجه إلى أميركا منذ عام 1962، لكنه واجه الرفض ذاته، وهذا ما جعله سريعًا يلتحق بالماركسية. أما غاندي فقد سعى إلى إيجاد عمل في جنوب أفريقيا وفي إنكلترا، لكنه لم ينجح في تحقيق مراده.

بقدر ما كانت الرغبة في استلهام الغرب قوية، أتت المعاكسة أقوى بشكل عام. فالفلسطيني جورج حبش مؤسس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اختار دراسة الطب في الجامعة الأميركية في بيروت بعد طرد عائلته من فلسطين.

---

(19) Brocheux (P.), *Hô Chi Minh, op. cit.*, p. 15-21.

(20) Aburish (S.), *Arafat: From Defender to Dictator* (New York: Bloomsbury Publishing, 1998), pp. 7-32.

وعلى الرغم من تأهيله المهني على النمط الغربي، لم يتمكّن سوى من فتح عيادة في مخيم للاّجئين الفلسطينيين في عمّان. من جهته، كان نيريري يتهيّأ لإكمال دراسته في أدنبره ليصبح أستاذًا جامعيًا وهي المهنة التي اختارها «عن قناعة»، فيما هو دخل عالم السياسة «بالمصادفة»[21]. أما كوامي نكروما، فقبل أن يقود «الحركة الوطنية لساحل الذهب» (غانا)، ويؤسّس «حزب المؤتمر الشعبي»، ويصبح أول رئيس اشتراكي لغانا، حاملًا توجهات ماركسية ومعادية للغرب، كان قد تابع دروسه في لنكولن في الولايات المتحدة، وعايش بصورة يومية مصاعب أن تكون ذا بشرة سوداء في القوة الغربية الأولى...

اختار أحمد سوكارنو أن يبدأ تعليمه في مدرسة هولندية، قبل أن ينتقل إلى معهد باندونغ المهني الذي كان يؤمّن الإعداد الأفضل للسكّان المحليين. أما محمد علي جناح أبو الأمة الباكستانية فأنهى دراسته الثانوية في مدرسة تابعة لإرسالية مسيحية في كراتشي، ثم درس الحقوق في لندن. ومذ كان في المدرسة الثانوية كان يحث الأولاد على لعب الكريكيت بدل لعبة كرات البلي؛ وسرعان ما تبنّى التقاليد البريطانية: فهذا القيادي في «العصبة الإسلامية» كان يتذوّق الويسكي، و«لحم الخنزير المقدّد والبيض»، ويلبس القمصان المنشّاة، وربطات العنق الحريرية، وقد بلغ به الميل إلى الغرب حدًّا جعله يمتلك ذات يوم مجموعة ضخمة مؤلفة من مئتي بدلة غاية في الأناقة[22]. إن الرغبة في تقليد الغرب لا تتعارض مع المشاعر الوطنية... من ناحيته، التحق نهرو بمدرسة هارو، ثم بكلية ترينيتي في جامعة كامبردج، ما قرّبه من الجمعية الفابية(*) وقاده إلى النضال من أجل التطوّر والاندماج في تآلف الأمم، والإعجاب بغاريبالدي... قبل أن يصبح نزيل السجون البريطانية حيث كان له ما يكفي من الوقت لكي يُلمّ بمبادئ الماركسية[23]. أحد وزرائه لاحقًا، وهو شخص وطني

---

(21) Blumberg (A.), *Great Leaders, Great Tyrants?*, (Westport Connecticut: Greenwood Publishing Group, 1995).

(22) Wolpert (S.), *Jinnah of Pakistan* (New York: Oxford University Press), 1984, p. 9 et s.

(*) الجمعية الفابية: سُميت نسبة إلى فابيوس كونكتاتورد (نحو 275-203 قبل الميلاد)، وهي جمعية إنكليزية تأسست في عام 1884 ويؤمن أعضاؤها بالاشتراكية التطورية وتحقيقها من طريق =

بامتياز ويُدعى كريشنا مانون (1897-1974)، درس في كلية لندن للاقتصاد (LSE) حيث كان التلميذ الفطِن والمخلص لهارولد لاسكي (Harold Laski). لا بد لنا من أن نذكر أن شان يي أحد المارشالات العشرة في جمهورية الصين الشعبية، ووزير خارجيتها لاحقًا، وناظم الشعر حين تسنح له الفرصة، قد درس في معهد البوليتكنيك في مدينة غرونوبل، حيث درس أيضًا نييه جونغ شن (Nie Rongzhen) صانع القنبلة النووية الصينية[24]. أما شو إنلاي فيُظن أنه بعد دراسته في جامعة واسيدا كان يطمح، ولكن عبثًا، للالتحاق بجامعة أدنبره.

أحلام غربية كثيرة تطايرت مع الريح. وفي حالات كثيرة كان مردّ ذلك قساوة الوضع الاجتماعي الراهن. هكذا رأينا هو شي منه، وهو يُبحر باتجاه فرنسا، يعمل طاهيًا مساعدًا وخادمًا لركّاب السفينة، ولاحقًا عمل كناسًا، ومن ثم بستانيًا في منطقة الهافر. طموحات كبرى سرعان ما تحطّمت: فبعد أن بلغ سيكو توري السقف الوظيفي في عمله البسيط في مصلحة البريد، انخرط في العمل النقابي لينتقل عبره إلى العمل السياسي من خلال تأسيسه «الاتحاد العام لعمّال أفريقيا السوداء»، قبل أن يصبح رئيسًا لغينيا. وهذا ما ينطبق أيضًا على جوليوس نيريري الذي بعد أن أُصيب بالملل من تدريس اللغة الإنكليزية والأحياء في ظروف غير مُرضية، قام بإعادة تنشيط «الاتحاد الوطني الأفريقي في تنجانيقا» في عام 1954[25]. في دكار، صُنّف موديبو كيتا أبو الاستقلال المالي، والذي درس في دار المعلمين «وليام - بونتي»، على أنه «معادٍ للفرنسيين». وهو ردّ على هذا الاتهام بتأسيسه مع مامادو كوناتي وأوازّين كوليبالي نقابة معلمي غرب أفريقيا. وأمام التضييق عليه لمنعه من خوض غمار السياسة، أسّس مع كوناتي أيضًا «رابطة علماء السودان».

= الأساليب الدستورية، وإلى هذه الجمعية يرجع الفضل في تأسيس حزب العمال البريطاني عام 1900 [المترجم].

(23) Moraes (F.), *Jawaharlal Nehru,* (Bombay: Jaico Publishing House, 1968).

(24) Bianco (L.), Chevrier (Y.), dir., *Dictionnaire biographique du movement ouvrier international.* *op. cit.*, p. 140 et s.

(25) Blumberg (A.), *Great Leaders, Great Tyrants?, op. cit.*, p. 221 et s.

حين لا يكون «المَخرج النقابي» متاحًا، يتمّ الالتفاف عن طريق العسكر. لقد عاش الشاب أحمد بن بلّه مرارة الخيبة لرسوبه في الشهادة التكميلية عازيًا الأمر إلى التمييز الذي يعاني منه المسلمون، فانخرط في جيش المستعمِر وترقّى حتى رتبة معاون. وقد تمّ تقليده ميدالية صليب الحرب والميدالية العسكرية للشجاعة التي تحلّى بها أثناء مشاركته في القتال في معركة مونتي كاسينو. إلا أنه رفضَ ترقيته إلى رتبة ضابط إثر القمع الذي تعرّضت له مدينة سطيف، وانسحب من الجيش. في أي حال، لم يكن الوحيد الذي مرّ بهذه التجربة، لأن عبان رمضان، وهو من قدامى المحاربين في حملة الحلفاء على إيطاليا، استقال هو أيضًا بعد مجازر سطيف. ومن بين قادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية نجد مصطفى بن بولعيد الذي نال أيضًا ميدالية لأعماله البطولية في إيطاليا، وكريم بلقاسم الذي كان عريفًا أول في الفيلق الأول للقنّاصين الجزائريين.

إن هذه المسارات يمكن أن تتشابه مع تلك التي سلكها كل من حافظ الأسد ومعمّر القذافي. فالأول يتحدّر من الأقلية العلوية، وكان يمتلك حظوظًا ضئيلة في الاندماج الاجتماعي. كان هذا الشاب، وهو ابن عائلة مقرّبة من الفرنسيين كسائر عائلات الأقليات في الشرق الأوسط، يرغب في دراسة الطب، لكن بسبب نقص موارد العائلة المالية اضطر والده إلى العزوف عن تسجيله في كلية الطب التابعة لجامعة القديس يوسف في بيروت. لم يكن أمامه في هذه الحال سوى الالتحاق بالكلية العسكرية في حمص - ما يعني اختيار مهنة السلاح - وهي السبيل الوحيد إلى الترقّي الاجتماعي. ذاك كان أيضًا الخيار غير المباشر للزعيم الليبي الذي التحق بالجيش ليس لاقتناعه بمهنة السلاح، وإنما كما اعترف هو نفسه، من أجل محاربة الأجنبي المهيمن، والولايات المتحدة، وبريطانيا، وإيطاليا، وهي تذكّر باستعمار ثقيل الوطأة[26].

هكذا يصبح العمل النقابي والالتحاق بالجيش وسائط تُستخدم لإدارة عمليات الإذلال الفردية والجماعية وحصرها، ما يؤدّي إلى تسييسها إلى أقصى

---

(26) Alianak (S.), *Middle-Eastern Leaders and Islam, A Precarious Equilibrium* (Peter Lang, 2007).

الحدود، ودفعها في اتجاهٍ يتخطى مهمتها الأساسية. فالمؤسسة العسكرية بشكل خاص عزّزت من دورها بأن استعملت موقعها وسيلةً لممارسة السلطة وأداة ثابتة لصوغ السياسة الخارجية. وهي بما تمثّل من رمز لاستعادة السيادة الوطنية، سوف تكون العنصر الفاعل للاندماج الصعب والمتعثّر للدول الجديدة في النظام الدولي.

في المحصّلة، بُنيت مسارات الإذلال هذه عبر الشعور بفشل مزدوج: المساواة والاندماج، وهما يشكّلان الحلم المزدوج لكل محكوم. إن قصة سامورا ماشيل الذي قاد موزمبيق إلى الاستقلال، تحمل رمزية كبرى لما يعود إلى الحلم الأول، أي المساواة. فماشيل متحدّر من عائلة مزارعين اضطروا إلى بيع محاصيلهم بسعر أقلّ من المزارعين البيض، وقد فقد أخاه في انهيار منجم لم تُراعَ فيه شروط السلامة العامة، وهو عمل في مستشفى في مدينة لورنسو ماركيس (مابوتو اليوم) حيث اكتشف سريعًا أنه يتقاضى مرتّبًا أدنى من مرتّبات زملائه البيض. هذه التجربة التي عاشها قادته إلى المشاركة في أول حركة اجتماعية، واكتشافه جبهة تحرير موزمبيق التي انضمّ إلى صفوفها، إلى أن تسلّم السلطة بعد إدواردو موندلان الذي اغتيل في شباط/ فبراير 1969[27].

أما في ما يتعلق بالفشل الثاني، أي الاندماج، فنرى تمظهره الواضح في التمرّس بالقمع الذي لا يضاهى. لم يحصل في التاريخ أن أمضت طبقة سياسية هذا الوقت في المعتقلات الأجنبية. وهو استثناء ينشأ عنه بالطبع علاقة بالسياسة لا تُفهم في العمق إلا من خلال الإذلال. كثرٌ، لا بل كثرٌ جدًا هم أولئك الذين يتولّون قيادة - أو قادوا سابقًا - البلدان التي تحرّرت من الاستعمار، ومن ثم وجدوا أنفسهم على الساحة الدولية وجهًا لوجه أمام ممثلي الدول التي أبعدتهم في ما مضى أو اعتقلتهم. من بين الذين عانوا من الإبعاد، نذكر لي ليزان (1899-1980) قائد الحزب الشيوعي الصيني، والذي تولّى وزارة العمل في أحد الأوقات، وهو كان أُبعد من فرنسا إثر مشاركته في إحدى التظاهرات في

---

(27) Christie (I.), *Machel of Mozambique* (Harare: Zimbabwe Pub. House, 1988); Munslow (B.), *Samora Machel: An African Revolutionary* (London and New Jersey (USA), Zed Books, 1985).

مدينة ليون، كما حصل تمامًا مع كاي هازن (1890-1931)؛ يمكن أن نذكر كذلك شو تي الذي سيصبح مارشالًا في وقت لاحق، والذي طُرد من غوتنغن في ألمانيا حيث كان يتابع دروسه، وكذلك دينغ شياو بينغ الذي أمضى خمس سنوات في فرنسا (1920-1926)، في مرسيليا ولو كروزو وبايو ومونتارجيس وشاتيون سور سان وبيانكور، قبل أن يُقتاد على عجل إلى الحدود ويُرحّل، لأنه احتلّ مقرّ بعثة الصين في باريس، القائمة في شارع بابيلون. أما المارشال تشن يي الذي سوف يصبح لاحقًا وزيرًا للخارجية في الصين، فعمل حمّالًا ومن ثم غاسلًا للصحون في مطعم صيني في باريس عام 1919، قبل أن يعمل في مصنع ميشلان في كليرمون فرّان ويُطرد في النهاية لأنه احتلّ المعهد الفرنسي - الصيني في مدينة ليون في عام 1921[28].

وإذا كان بعض حكّام الجنوب لم يعيشوا مثل هذه التجربة، فباستطاعة عدد كبير منهم إخبار نظرائهم الأوروبيين بتجربة السجن التي عاشوها. فموديبو كيتا، أول رئيس لمالي، قضى شهرًا في سجن لاسانتيه (la Santé) في باريس، ما بين شباط/ فبراير وآذار/ مارس 1947، وأغسطينو نيتو، هو أول رئيس لأنغولا أوقف مرات عدة، سُجن لمدة سنتين في شبه جزيرة الرأس الأخضر (Cap-Vert) ومن ثم في البرتغال. من جهته كوامي نكروما، أول رئيس لغانا، أُوقف إثر تظاهرة في أكرا في شهر شباط/ فبراير 1948، ثم أُطلق سراحه، ليُلقى القبض عليه مجددًا ويبقى معتقلًا إلى حين تسميته رئيسًا للوزراء. أُوقف بن بلّه، أول رئيس للجزائر، في عام 1951، وفرّ من السجن في عام 1952 قبل أن تفتّش الطائرة التي كان على متنها أثناء قيامها برحلتها، ويُعاد إلى السجن الذي بقي فيه حتى إعلان الاستقلال. أما جومو كنياتا فقد اعتُقل سبع سنوات، ثم بقي لمدة سنتين في الإقامة الجبرية قبل أن يصبح رئيسًا لكينيا. وأمضى فام فان دونغ عشر سنوات في السجن، منها سبع سنوات في سجن بولو كوندور (1929-1936)؛ وأمضى فونغوين جياب (Vo Nguyen Giap) سنتين في السجون الفرنسية، كما زوجته التي قضت في المعتقل بفعل التعذيب. وأُوقف سوكارنو

(28) Bianco (L.), Chevrier (Y.), dir., *Dictionnaire biographique du movement ouvrier international.* *op. cit.*

في كانون الأول/ديسمبر 1929 في يوجياكارتا وأودع السجن لمدة سنتين قضاهما تحديدًا في باندونغ، قبل أن يوقف مجدّدًا ويُرحّل في آب/أغسطس 1933 إلى جزيرة فلوريس ومن بعدها إلى سومطرة. كذلك أمضى نهرو ما لا يقل عن عشر سنوات في السجن بين عامي 1920 و1945؛ ولم تسلم ابنته أنديرا من هذا المصير ولا صهره فيروز غاندي، اللذان تعرّضا أيضًا للسجن أثناء الحرب[29]...

إنها تجارب قاسية، وشخصنة للإذلال، وصناعة لأساطير ونماذج عرف السكان بأجمعهم كيف يعطونها معنى. إن مسارات الإذلال هي فعلًا في قلب نظام أُرسيت دعائمه بشكل ثابت. هنا برزت تناقضات عدة: بين انجذاب إلى الغرب ورفض متزايد له، بين غرب يستقبل وغرب يطرد ويسجن، بين غرب نسعى إليه وغرب ينفر منا، بين غرب حقوق الإنسان والتقدم وغرب أنظمة الاستثناءات... تناقضات يصعب حلّها، ما جعل التوجّه نحو المعسكر السوفياتي حتى عام 1989 يرتكز على شيء من التحدّي، علمًا بأنه سرعان ما شكّل مصدرًا لإحباطات جديدة وإذلالات مستعادة. كما أنها تناقضات يصعب تخطّيها، لأنه بعد انقضاء الزمن الاستعماري، أتت الزُّبونيات (clientélisations) الجديدة لتجمّد مسار التاريخ مجدّدًا.

زبونيات (*) جديدة

بعد حصول معظم البلدان الآسيوية على الاستقلال غداة الحرب العالمية الثانية، وفي ستينيات القرن الماضي في ما يخصّ بلدان أفريقيا، لم يتوقّف الكلام على «الكولونيالية الجديدة» والتبعية، ومن ثم منذ وقت قريب على «ما بعد الكولونيالية»[30]. غالبًا ما يُنظر إلى هذه التحليلات على أنها «تبسيطية» و«مموّهة»، لكن من الواضح أن الاستعمار الذي كان قائمًا في ما مضى أنتج

(29) Lecomte (F.), *Nehru* (Paris: Payot, 1994), p. 251.

(*) «الزبونية» هي الصيغة الأصوب لغويًا لمصطلح «الزبائنية» [المحرر].

(30) Appadurai (A.), *Après le colonialism* (Paris, Payot, 2005).

نسخة منقّحة أكثر «نعومة» كما يقول بعضهم، أو أقل وضوحًا وأقل صراحة كما يقول بعضهم الآخر، نسخة تبتكر صيغة جديدة للسيطرة الغربية، وتطيل أمد إذلال الزمن الغابر. وإذا كانت الأشكال تتغيّر، فإن اللاعبين أيضًا يبدّلون مواقعهم: إن قوة «فرانس أفريك»(*) تكمن في مراعاة «الزبون»، وإعطائه مكانة مقبولة تضفي عليه في الأوضاع العادية مظهر الاحترام، حتى إنها تجعله يتوهّم في زمن الأزمات أنه يمتلك بعض القوة. لنستذكر - بعيدًا عن الصفات الكلاسيكية العائدة لسيادة الدول وهي غالبًا ما تكون جوفاء - الاستقبالات الاحتفالية التي كان الجنرال ديغول يقيمها لـ «نظرائه» الأفارقة الجدد، في مطلع الستينيات من القرن الماضي. وعلى سبيل الاستثناء، لننظر إلى فاعلية شخص مثل عمر بونغو الذي تمكّن من فرض الاستغناء عن خدمات وزيرين فرنسيين للتعاون، لأنهما أرادا صراحة تغيير واقع الأمور أو على الأقل طريقة التعامل السائدة؛ أو إدريس ديبي الذي تمكّن من فرض التستّر أو التغاضي عن المساس بحقوق الإنسان والديمقراطية في تشاد، من خلال تقديم قواته الدعم الحاسم للفرنسيين أثناء تدخّلهم في مالي...

إن فاعلية العلاقة الزبونية التي وُصفت مطوّلًا في العلوم السياسية، تعود إلى كونها تستند إلى التبادل، وليس إلى الإكراه بشكل أساسي، وتفترض تقاسم الخدمات غير المتوازن والانتقائي[31]. يوفّر «ربّ العمل» الحماية، فيما يؤمّن الزبون المنافع على مختلف أشكالها. وحين ننتقل من الزبونية البسيطة والإفرادية إلى زبونية الدولة تتبدّل الأمور، ولكن بالتأكيد ليس في الجوهر. يبقى هذا النوع من العلاقة في أساسه علاقة بين أفراد؛ ففيما يتعلق بفرانس

(*) فرانس أفريك هي إحدى أهم شبكات التأثير والنفوذ من أجل تسويق سياسات فرنسا في القارة الأفريقية. ولقد قامت بأدوار في رسم الخريطة السياسية والاقتصادية وجغرافيا أفريقيا منذ تاريخ إنشائها كمنظمة تعمل خلف الستار في الستينيات من القرن الماضي، وبأمر من قائد فرنسا الحرة الجنرال ديغول. فتحت عنوان «عهد جديد مع الاستعمار الفرنسي»، أسس عرّاب الشبكة «جاك فوكار» بدايات تمركز النفوذ الفرنسي في دول المستعمرات السابقة وأفريقيا عمومًا، والهدف أن لا يفلت زمام الهيمنة الفرنسية في مرحلة ما بعد الاستعمار، وأن لا تفقد فرنسا سلطتها في أفريقيا [المترجم].

(31) Saïd (E.), *Orientalism* (New York: Vintage, 1979).

أفريك، والأمر ينطبق كذلك على الحماية الأميركية في أميركا اللاتينية في ما مضى انطباقه على الزمن الحاضر أيضًا في عدد من بلدان الشرق الأوسط، وحتى آسيا، تمرّ العلاقة بالقادة المحلّيين الذين لا غنى عنهم، والذين يشكّلون النخب الحكومية، والاقتصادية أو الإعلامية، وهؤلاء ينعمون بالمنافع المادية أو الرمزية، وخصوصًا بالحماية. من هنا نفهم، على سبيل المثال، عمليات التدخّل العسكري الفرنسي التي بلغت 48 عملية في المستعمرات الأفريقية القديمة، وقد حصلت أول عملية في شباط/ فبراير 1964 أعيد بمقتضاها إلى السلطة رئيس الغابون ليون إمبا (Léon Mba) الذي أُزيح بانقلاب «هادئ» رضي الرئيس المخلوع بادئ الأمر بمفاعيله[32]...

يجب القول إن هذا الرجل كان الزبون المثالي، حتى وإن انجذب لوقتٍ ما إلى التطرّف القومي. هذا الرجل - الذي يُقال إنه ابن حلّاق المستكشف الفرنسي بيار سافورنيان دو برازا (Pierre Savorgnan de Brazza)، وتلميذ نجيب في المدرسة الإكليريكية، ومن ثم موظّف صغير نشيط في الجمارك، مطواع ومنضبط، لكنه شديد التسلّط على مرؤوسيه - راق كثيرًا في عيني الجنرال ديغول مذ صرّح أثناء زيارة رسمية إلى فرنسا أن «لكل غابوني وطنين: الغابون وفرنسا»[33].

يمكننا استخلاص ثلاث ملاحظات من ممارسات كهذه. الأولى أن العلاقة الزبونية هي علاقة تضمينية: فالتبادل يتضمّن كل الخدمات التي يعتبر رب العمل أنه من المفيد تحقيقها. من هنا لا يقتصر عمل هذا الأخير على الميدان الاستراتيجي والسياسي أو العسكري، بل يتوسّع أيضًا ليشمل البعد الاقتصادي، ما يزيد حُكمًا من عدد الفاعلين المعنيين من هذه الجهة وتلك. لقد ساهمت شركة النفط الفرنسية «إلف» (Elf) على ما يبدو في آلية اتخاذ القرار الذي قاد إلى التدخل العسكري في ليبرفيل في عام 1964. وهذا يقودنا إلى الملاحظة الثانية: إن ما يميّز العلاقة الزبونية هو استقطابها دائرة واسعة من «المستفيدين» يجسّدون

(32) Pesnot (P.), *Les Dessous de la Françafrique* (Paris: Nouveau Monde, 2008).

(33) N'Solé Biteghe (M.), *Échec aux militaires au Gabon* (Paris: L'Harmattan, 2004).

مكانة الزبون، والذين يرتبط وجودهم بقوة بإنتاج هذا النمط من التبادل. من هنا ندرة حالات الانشقاق في صفوف النخب السياسية الأفريقية، والثبات النسبي لهذا النمط من العلاقة. ومن هنا أيضًا تضخيم أي تصرّف منحرف في ما لو ظهر، على غرار ما قام به لوران غباغبو في ساحل العاج في مطلع القرن الحادي والعشرين، وتوماس سانكارا الذي تسلّم السلطة في بوركينا فاسو إثر «ثورة» عام 1983، والذي اغتيل في عام 1987 في ظروف غير واضحة. أو كذلك، وبنسبة أقل، ما قام به الجنرال ماتيو كيريكو الذي أعلن إثر انقلاب في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1975 عن إنشاء «جمهورية بنين الشعبية» التي ازدانت بالعلم الأحمر وصدح فيها نشيد الأممية، قبل أن يعود إلى السلطة بوسائل أكثر شرعية من خلال صناديق الاقتراع. هذا يعني، في أي حال، أن هذا النوع من العلاقة ينحو إلى وضع طبقة حاكمة صغيرة خارج إطار الإذلال المفترض، ومذ ذاك تصبح هذه الطبقة أكثر انتشارًا، وأقل انتهازية في السياسة، وأقل شخصانية في المواقف، أي إنها تصبح أكثر التصاقًا بمجتمعها، وربما لهذا السبب تكون مرهوبة الجانب أكثر، لأنه يصعب تقييد حركتها، ولأنها تصير أكثر استعدادًا للتعبير عن ذاتها من خلال عناوين ثقافية، وبالأخص دينية.

هنا تبدو الملاحظة الثالثة حاسمة. إن العلاقة الزبونية تصبح نمطًا حقيقيًا في الحُكم يشكّل ثباته في الزمن المؤشّر الأمثل. لكن تحديدًا، تكون العلاقة - وكأي علاقة من هذا النوع - غير متكافئة في العمق؛ إذ يكون الزبون في حاجة «حيوية» إلى ربّ العمل، فيما يعدّ هذا الأخير خسارة أحد الزبن فشلًا «هامشيًا». إن عدم التكافؤ هذا يصبح في زمن الأزمات مدمّرًا للسيادة لا محالة. فربّ العمل يقرّر وحده ملاءمة تقديم حمايته، كأن يطلب عند الاقتضاء «رسالة مناشدة للمساعدة» من السلطة الحاكمة، كما فعل في زمانه مترنيخ مع فرديناندو ملك نابولي. وكان أن تدخّلت فرنسا في شتاء 2010-2011 دعمًا لتسلّم الحسن وتارا السلطة في ساحل العاج إثر انتخابات تضاربت فيها النتائج. لكنها لم تتدخّل من أجل حماية الجنرال بوزيزي الذي أُطيح به في انقلاب عسكري في أفريقيا الوسطى عام 2013. تحرّكت في الغابون وليس في الكونغو، وتعاملت وفق الظروف على مدى الأزمة الطويلة التي عصفت بتشاد.

إنّ هذه القدرة على اتخاذ القرار بشكل مطلق في أوضاع تعتبر استثنائية تحيلنا إلى تعريفات السيادة الأكثر كلاسيكية. وهي تقودنا آليًا إلى الخطابات الأكثر تداولًا، بيد أنها أكثر ما تحمل، أيضًا، بصورة منطقية نفح الإذلال المتجدّد وربما المبالغ فيه. هكذا يصبح «ربّ العمل» فجأة المقرّر المطلق. وهنا لا يغرب عن بالنا العبارة الشهيرة التي أطلقها الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند، إثر تدخّل القوات الفرنسية في مالي: «نريد أن تجري الانتخابات في مالي في نهاية شهر تموز/ يوليو، ولا مجال للنقاش في هذا الموضوع». لكن هل المواعيد الانتخابية في دولة ذات سيادة تناقش في مكان آخر، أو أكثر من ذلك، هل تناقش بقرار أجنبي؟ وقد كرّر الرئيس الفرنسي أقواله في 5 حزيران/ يونيو 2013 في اليونسكو: «سوف تجري الانتخابات في الموعد المحدّد وفي مدينة كيدال». أما وزير خارجيته فصرّح في 5 نيسان/ أبريل في باماكو: «لا بد من إجراء الانتخابات في تموز...». أضف إلى ذلك أن فكرة «لجنة الحقيقة والمصالحة» في مالي أُطلقت من باريس. وكذلك الأمر في ما يعود إلى المهمة الفرنسية - الأوروبية في إعادة تنظيم الجيش المالي، وإشراف فرنسا على مناطق عسكرية، أو التحالف المرحلي بين فرنسا والطوارق على أرض مالي[34]. من جهته، يرى وزير الدفاع الفرنسي أنه «يجب قول الأشياء بقوة». نعم... «بقوة»: هكذا تكون السيادة...

لم تكد تنقضي أشهر قليلة حتى سمعنا الخطاب نفسه في ما يخص جمهورية أفريقيا الوسطى. ففي 7 كانون الأول/ ديسمبر 2013، وفيما كانت قد بدأت عملية التدخل لإعادة السلم إلى هذه المستعمرة الفرنسية السابقة، صرّح فرنسوا هولاند للصحافة بأننا «لا نستطيع إبقاء رئيس في منصبه لكونه لم يتمكّن من فعل أي شيء، لا بل تركَ الأمور على غاربها». هكذا تم الانتقال تدريجًا من خطاب يطالب بحماية السكّان إلى التأكيد على انتقال السلطة وهو قرار اتُّخذ في مكان آخر. أحداث كثيرة كان الرئيس الغيني ألفا كوندي، وهو أستاذ

(34) Galy (M.), dir., *La Guerre au Mali* (Paris: La Découverte, 2013), p. 88.

سابق للعلوم السياسية، يقول إنها تشكّل «إذلالًا لأفريقيا»[35]. لم يكد يمضي شهر على هذا الكلام، في 10 كانون الثاني/يناير 2014، حتى اضطر الرئيس ميشال دجوتوديا الذي أتى التدخّل لصالحه، إلى تقديم استقالته أمام نظرائه في المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المجتمعين في انجامينا. وقد كان للدكتاتور التشادي إدريس ديبي والدكتاتور الكونغولي ديني ساسو نغيسّو دور بارز في إنجاز هذه العملية.

هكذا يُنظر إلى القول والفعل ويتمّ تلقّيهما على أنهما أشكال واضحة لـ «إعادة الاستعمار»، بحسب عبارة أميناتا تراوريه (Aminata Traoré) في كتابها الذي يحمل عنوانًا معبّرًا «أفريقيا المذلولة»[36]. هذا الإذلال الذي يعاد ابتكاره هو ذاك الذي يوحي بالاستمرارية؛ فهذا الشكل من العمل والتدخّل لا يأتي من أي مصدر كان، وإنما من المستعمِر القديم، وهو ما لا تتوانى القوى الجديدة الناهضة عن لفت انتباه الدول الأفريقية إليه. والإذلال موحِّد وجامع، ولا يفرّق في الأسى، أحيانًا بصورة مبسّطة، بين التدخّل العسكري والتعاطي بشؤون المهاجرين الذين يتعرّضون لسوء المعاملة، للترحيل أو للطرد. وهو «متعدّد النطاقات» ويستهدف السلطة الوطنية القائمة كما القوى الخارجية. وهو في الأخص ذو منحى اجتماعي، ويفضح سياسيًا متّهمًا بالعجز، والفساد، لا بل بالخيانة. بهذا المنحى يصبح الإذلال شاغل المجتمع المدني، وخميرة ممكنة للكزينوفوبيا والعنف الاجتماعي. وهو مهيّأ بالطبع لأن يؤثّر في الأشخاص الأكثر هشاشة، والعاطلين من العمل، والشباب، والفئات المهمّشة.

---

(35) مقابلة فرنسوا هولاند على قناة TV5 وإذاعة فرنسا الدولية، بتاريخ 7 كانون الأول/ديسمبر 2013؛ حول ألفا كوندي، انظر صحيفة «لو دوفوار» (*Le Devoir*)، 6 كانون الأول/ديسمبر 2013. يمكننا أن نضيف هذا الحديث بين وزير الدفاع الفرنسي ومعاونيه على متن الطائرة التي كانت تقلّهم إلى بانغي، حين كان أحدهم يقول في كلامه على رئيس أفريقيا الوسطى: «من الأفضل أن نتخلّص منه لوحده»، نشرة الثامنة مساء على قناة France 2، 13 كانون الأول/ديسمبر 2013.

(36) Traoré (A.), *L'Afrique humiliée* (Paris, Fayard, 2013).

إن ذلك يعني أن انعدام المساواة التأسيسي بقيَ راسخًا. لا بل أكثر من ذلك، راح يتوالد ويشحن الذاكرة لكي يتكر، وأحيانًا بطريقة مصطنعة، رؤى متجدّدة لظاهرة تذكّر بقدَر الهيمنة المحتوم. إن الإذلال الذي ساد في ما مضى كان ربما على درجة عالية من القساوة جعلت من غير الممكن - جزئيًا في الأقل - أن يعاد إنتاجه اليوم بالشكل عينه. لكنه في أي حال متجذّر بما يكفي في النظام الدولي لكي ينبعث من رماده، وليوجّه الإذلال الجديد ويعيد صوغه. وما يساعد في ذلك هو تركيبة النظام الدولي الحالية، وهذه الكوكبة من الدول الهامشية، والطرَفية، والمستبعدة أو، بكل بساطة، تلك التي تشبه الضاحية بالنسبة إلى الحوكمة العالمية.

الفصل الخامس

اللامساواة المهيكِلة: أن تكون خارج النخبة

وجد هذا التاريخ الاستعماري الطويل استكمالًا له في تشكيل النظام الدولي المعاصر الذي أرسى مظاهر لامساواة جديدة غالبًا ما كانت تأتلف مع تلك الموروثة من الماضي. حين برز النظام الدولي الحديث، وتحديدًا مع مؤتمر فيينا (1815)، لم يكن للقضية معنى كبير، ذاك أن المسألة تتعلّق بأهل البيت الواحد، وهم متساوون في ما بينهم، فضلًا عن أنهم قليلو العدد. بالتأكيد بدأ الالتباس يلوح في الأفق: فمملكة البرتغال أو الدانمارك لم يكن لأيّ منهما وزن يذكر، ولم تؤدّيا في أي حال سوى دور هامشي في الكونسرت الأوروبي، لكن مظاهر اللامساواة لم تكن فاضحة كتلك التي نراها اليوم بين الولايات المتحدة وسيراليون... أضف إلى ذلك أن العلاقات بقيت قائمة، خصوصًا عبر المصاهرات العائلية، ومن خلال لعبة توازن دقيقة لم تكن تعزل أحدًا.

هناك محطتان فاصلتان رئيستان أرستا بشكل دائم بنية تقوم على لامساواة نافرة، واستجلبتا الكبت والإذلال الدبلوماسيَين. الأولى تكمن في التوافق عام 1945 على نظام التعاون متعدد الأطراف، وهو يستند إلى تسوية غريبة؛ والثانية اختراع الثنائية القطبية التي جعلت للقوة المكانة الأرفع. لا تزال هاتان المحطتان، حتى الثانية منهما، في أساس نظامنا الدولي الحالي والتباساته.

إن تسوية عام 1945 التي كانت في أساس قيام منظمة الأمم المتحدة معروفة من الجميع، لكننا غالبًا ما لا نُلمّ بكل مفاعيلها. يُنسب إلى فرانكلين

روزفلت أنه كان يريد «أممًا متحدة» شرط أن تكون منظمة المنتصرين، لا بل المنتصر. ولما كان يخشى في المؤتمر التأسيسي أن ترتدّ عليه الإهانة التي تلقّاها وودرو ولسون في عام 1919، ابتكر صيغة تقضي بأن يحظى التداول الجماعي للأمم برضا القوى الخمس العظمى التي اعتُبرت منتصرة في عام 1945؛ من هنا نشأ مفهوم «عضو دائم في مجلس الأمن» يتمتّع بحق النقض (الفيتو). وقد نجم عن ذلك تشكّل صنفين من الدول: تلك المُمسكة باللعبة الجماعية، وتلك التي من المفترض أن تخضع لشروطها. بعد مرور سنتين راحت بداية الحرب الباردة ترسم منافسة أميركية - سوفياتية، تحوّلت إلى حُكم مشترك (كوندومينيوم) افتراضي ومن ثم واقعي، ما منح القوة العسكرية وحدَها الكلمة الفصل. مذ ذاك أصبحنا أمام قوتين عظميين من جهة... وكل ما تبقّى في المقلب الآخر.

إن هذه الهرمية تتّسم بالثبات بقدر ما هي ذات بنية مهيكلة. بالطبع، إن مفعول حق النقض استمر بعد سقوط جدار برلين؛ لكن فكرة الحكم المشترك من خلال القوة العسكرية لم تكن في طريقها إلى الزوال، حتى وإن لم تكن روسيا في القرن الحادي والعشرين بالقوة ذاتها التي كانت عليها طوال نصف قرن بعد الحرب العالمية الثانية. إن هذه البنية المتدرّجة، والتي أنتجت ثقافة التراتبية الدولية، لا تتسبّب باللامساواة فحسب، بل إنها تولّد أيضًا تصرّفات ومرارات غاية في التعقيد لدى أولئك الذين يطمحون إلى الترقي، أو بكل بساطة، لتأكيد وجودهم. هذه الإذلالات المكبوتة إلى حدّ ما، نجدها في صفوف «القوى الوسطى» التي تحلم بعالم «متعدّد الأقطاب»، وفي صفوف «القوى الناهضة» التي تعتبر أنها بلغت مكانة القوة العظمى، وفي صفوف الدول الصغيرة التي تحلم، بالنظر إلى عدم تمكّنها من تحسين تصنيفها، في أن تبقى بكل بساطة على قيد الحياة.

حلم «القوى المتوسطة» المكسور

حين سقط جدار برلين، ظنّت القوى المتوسطة أن ساعتها قد أزفت. مع ذلك، كانت هذه التسمية موجودة منذ حوالى أربعين سنة، وقد صيغت لتتيح

لهذه الدول أن تصنّف نفسها في منزلة تضعها ما بين الدول الكبيرة جدًا والدول الصغيرة حقًا. لقد أتت هذه التسمية على الأرجح من كندا، على لسان رئيس الوزراء ليون ماكنزي كينغ (Lyon Mackenzie King) (1874-1950)، الذي لم يقطع الأمل قبل الحرب العالمية الثانية من التفاهم مع دول المحور، والذي كان يخشى إلى حدّ ما بعد عام 1945 من أن يورّط بلاده في حلف عسكري. لكن هذه التسمية صارت شائعة على الأخص بفضل خلفه لويس سان لوران الذي تسلّم رئاسة الحكومة بين عامي 1948 و1957، وكان ناشطًا جدًا من الناحية الدبلوماسية، ولا سيما أثناء أزمة السويس، وقد قرّر في حينه إسماع صوت بلاده متخطيًا بذلك لعبة القوة المعتادة.

ما هي وسيلة العمل المتاحة؟ إن القوة المتوسطة هي أصغر بكثير من أن تفرض نفسها بمفردها، وأكبر بالقدر الذي لا يسمح لها بالصمت، لذا يمكنها إسماع صوتها من خلال طاقاتها الدبلوماسية المتعددة الجوانب، فتجنّد مهارتها، وصدقيتها وإمكاناتها المبتكرة لإسماع صوتها. وليس أفضل من اللجوء إلى التوسّط، ومن ثم الدبلوماسية الإنسانية لبلوغ مثل تلك الأهداف[1]. في أي حال، تمكّنت كندا من تكوين مثل هذه المكانة الجديدة لنفسها من خلال نشاط مميّز متعدّد الجوانب، وقد حذت حذوها لاحقًا البلدان الاسكندنافية. فمن وضع الفرق العسكرية بتصرّف الأمم المتحدة، إلى تعزيز الأمن الإنساني، بدت المهمّة منجزة بما لا يقبل الشك. اقتفت فرنسا أثر هذه الدول، بشكل خاص بعد عام 1989، وكذلك فعلت قوى أخرى مصنّفة على أنها متوسطة، كاليابان أو البرازيل. هكذا أصبحت مسائل السلم والتنمية والقضايا الاجتماعية الدولية «منافذ دبلوماسية»[2] تستخدمها الدول لفرض نفسها. إضافة إلى ذلك، فإن الموارد المتراكمة على الصعد الاقتصادية والثقافية أو الجغرافية أسهمت في بناء عالم «متعدّد الأقطاب»، ما شكّل ردًّا للاعتبار إزاء التهميش المفروض زمن الكوندومينيوم الأميركي - السوفياتي. وقد اعتبر جاك شيراك هذه العبارة «رمية موفّقة»، وشاركه في ذلك إنياسيو لولاّ دا سيلفا وآخرون أيضًا.

---

(1) Pratt (C.), *Middle Power Internationalism* (Montreal: McGill-Queen's University Press, 1990).

(2) Cooper (A.), ed., *Niche Diplomacy* (New York: Macmillan, 1997).

ما الذي حصل بالضبط؟ بالتأكيد، إن انتهاء الثنائية القطبية حرّر جدّيًا السياسات الخارجية وعزّز استقلاليتها. وهذا ما لحظناه في عام 2003، حين تدخّلت الولايات المتحدة في العراق، وما رافق ذلك من انتقادات من جانب العديد من الحلفاء، الأمر الذي لم يكن في الإمكان تصوّره قبل عام 1989، بحيث إن البرازيل وإنكلترا والمكسيك وكندا وتركيا وألمانيا وفرنسا لم تُحجم عن توجيه الانتقادات. ما من شك في أن العالم قد تغيّر.

يمكن أن نفهم بسهولة تماسك هذه الاستراتيجية الجديدة، في سياق جديد يعود إلى نظام دولي معقّد، أي أنه مكوّن من لاعبين كثُر، ومن نظام ذي هيكلة ضعيفة، لم تعد خطوط الانقسام فيه بالثبات نفسه. في حدث يحمل دلالة خاصة، بدأت استراتيجية القوة المتوسطة في عام 1956 مع كندا إبّان أزمة السويس، وشكّل ذلك استثناء للعبة المواجهة بين القوتين العظميين. ولما لم تكن القوى المتوسطة تمتلك ما يكفي من الموارد العسكرية لكي تفرض نفسها عن طريق القوة، اكتشفت أنها تمتلك ربما ما يكفي من الموارد لتفرض نفسها عن طريق السلم والتوسّط وحلّ النزاعات، أو بشكل عام عن طريق التأثير. على هذا الصعيد، فإن فاعلية بلد مثل فنلندا مع مارتي أهتيساري[3] (Martti Ahtisaari)، والنرويج التي حضرت بقوة إبّان النزاع السوداني الطويل[4]، ومجموع البلدان الاسكندنافية وكندا في ظل حكم جان كريتيان (Jean Chrétien) ولويد أكسوورثي (Lloyd Axworthy) حول مسألة الأمن الإنساني، تحمل الكثير من الدلالات[5]. لقد نشأت آمال كبيرة لدى «القوى المتوسطة» في اليوم نفسه الذي سقط فيه جدار برلين.

لكن، هل في الإمكان الغوص في هذه اللعبة حتى النهاية؟ وهل تؤدّي

(3) Diechkhoff (M.), *L'Individu dans les relations internationales: le cas du médiateur Martti Ahtisaari* (Paris: L'Harmattan, 2012).

(4) Gabrielsen (M.), «*The Internationalization of the Sudanese Conflict*», (Thèse IEP de Paris, 2010).

(5) Kaldor (M.), *Human Security*, (London: Polity Press, 2007); Tadjbakhsh (S.), Chenoy (A.), *Human Security: Concepts and Implications*, (New York: Routledge, 2007).

الغاية المنشودة؟ ألا تراها في المحصّلة مصدر كبت، لا بل فشل، ما يعني إذلالات مستقبلية؟ هل خرجنا بالقدر الكافي من لعبة القوة التقليدية لكي تحلّ محلّها قاعدة أخرى وتفرض نفسها بنجاح؟ إن مأساة القوى المتوسطة تكمن في أنها تعتقد نفسها في عالم أصبح متعدد الأقطاب، فيما نحن لم نصل إليه في الواقع، وهي تتبنّى الأوضاع التي كانت قائمة زمن العالم القديم الثنائي القطب، في حين أن هذا العالم هو أيضًا لم يعد موجودًا...

إن تعدّدية الأقطاب تفترض أنه خارج إطار القوة العظمى الأميركية، يوجد عدد من القوى الأقل حجمًا تمتلك ما يكفي من الموارد الخاصة تمكّنها من الاستقلال بقرارها، وتؤمّن لها منطقة نفوذ ثابتة ومعقولة. إنه رهان ينطوي على مجازفة كبرى في عالم قليل الهيكلة، حيث الموارد الخاصة أصبحت نادرة، وإغراءات التصرّف بمعزل عن الآخرين باتت تضغط أكثر فأكثر، ووزن المجتمعات في اللعبة الدولية ينحو إلى أن يكون هو الأقوى، ما يحدّ من ملاءمة الخيارات والخطوط الاستراتيجية الثابتة بين الدول. إن فشل الدبلوماسية التي اعتمدها شيراك بعد عام 2003 ينطوي على مفارقة، لكنه يحمل دلالة. فالرئيس الفرنسي الذي تمكّن من الوقوف في وجه العملاق الأميركي ورفض المشاركة في حملة سرعان ما ظهر أن مآلها الفشل، لم يتمكّن من حصد أرباح انتصاره الدبلوماسي، بل اضطر إلى التراجع عن موقفه في الحال[6]. تصالح مع نظيره الأميركي في قمة الدول الثماني الكبرى المنعقدة في إفيان، في حزيران/ يونيو 2003، وانتهج سياسة انسجام مطلق مع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، تميّزت بشكل خاص بتعزيز التحالف في أفغانستان، وبالتشارك في صوغ القرار 1559 الشهير المتعلّق بلبنان وسوريا (آب/أغسطس 2004)، وباستقبال حارّ لآرييل شارون في باريس، في تموز/يوليو 2005. من هنا تسرّب التأثر بنهج المحافظين الجدد إلى عالم الدبلوماسية الفرنسي، وقد ظهر هذا الانزلاق بصورة أكثر وضوحًا مع انتخاب نيكولا ساركوزي الذي سارع إلى الارتماء في أحضان جورج دبليو بوش الذي كان مع ذلك في

---

(6) Lagrange (D.), «*La France face aux États-Unis pendant la crise irakienne*», (thèse IEP de Paris, 2012).

مرحلة تراجع، وقرّر في عام 2009 عودة فرنسا إلى القيادة الموحّدة لحلف شمال الأطلسي (ناتو). إن فرنسا تحت حكم شيراك وساركوزي وهولاند، أي تحت حكم الديغولية الجديدة والليبرالية والديمقراطية الاجتماعية، تبدو على العموم في مرحلة ما بعد الثنائية القطبية قوةً متوسطة أقل استقلالية مما كانت عليه زمن الثنائية القطبية في عز تماسكها.

إن هذه المفارقة لا تعكس بالتأكيد إلا ظاهر الأشياء، فيما الاعتلال الفرنسي يتخطى بكثير الداخل الفرنسي والخيارات السياسية المنفردة. وثمة مجموعتان من العوامل لا بد من إبرازهما: أولًا، ضعف الموارد، ما يعني هشاشة «المنافذ الدبلوماسية»، وهي ظاهرة ترتبط بانهيار نظام دولي يفضل كل فريق فيه أن يستقلّ بقراره. حتى عام 2004 تاريخ توسّع أوروبا، كان في إمكان فرنسا الادّعاء - وهذا صحيح إلى حدّ ما - أنها هي التي تصنع سياسة الاتّحاد الأوروبي الخارجية، في حين أن ألمانيا لم يكن في مقدورها ذلك، والمملكة المتحدة لم تكن تهتمّ للأمر، ودول متوسطة وصغيرة كانت عاجزة عن القيام بهذا الدور. إن سقوط الثنائية القطبية، وتوسّع أوروبا لتضمّ دولًا كانت في ما مضى تنتمي إلى ما يُعرف بـ «أوروبا الشرقية»، جعلا استمرار هذا الواقع شيئًا فشيئًا أمرًا مستحيلًا، لأن المرحلة تميّزت بيقظة الدول المستضعفة ورفضها المطلق الخضوعَ لأي وصاية دبلوماسية. لم يكن في الإمكان تعويض خسارة هذه الورقة الأوروبية، لا بالحماسة لتعاون متعدد الأطراف، وهو ما أسقطه في حينه المحافظون الأميركيون الجدد، ولا بالتمسّك بمنطقة الحماية الخاصة الأفريقية، وهي التي كانت تعاني بدورها من أزمة بعد سقوط الثنائية القطبية، كما تبيّنه ارتدادات أزمة ساحل العاج المتكرّرة، من انقلاب عام 1999 إلى الانتخابات الرئاسية عام 2010 التي ورّطت فرنسا مجدّدًا على قواعد أكثر خطورة من تلك التي كانت قائمة في ما مضى، في وقت كانت القوات الفرنسية تعيد ليون إمبا إلى السلطة[7].

---

(7) Badie (B.), «French power-seeking and overachievement», in Volgy (T.) et al., *Major Powers and the Quest for Status in International Politics*, *op. cit.*, pp. 97-114.

ما يلفت الانتباه هو أن تفكيك بنية النظام الدولي، غداة عام 1989، من خلال تقليص مساحات التضامن والحماية، قلّل من شأن القوى المتوسطة في وقت كانت تطمح فيه إلى مزيد من الاستقلالية. لهذا السبب لم نشهد فعلًا ولادة نظام متعدد الأطراف، إذ أُفسح المجال في الواقع وبكل بساطة أمام نظام «الأحادية القطبية». وهذه القوى المتوسطة، لكونها لا تمتلك الموارد المقرِّرة، ولكونها لا تزال تعيش ثقافة هيمنة القوى العظمى، فإنها رأت أحلامها الاستراتيجية تتحطّم.

لم يكن على القوى المتوسطة المصنّفة سابقًا في خانة الحلفاء «الوقوف في الصف» فحسب، على غرار ما فعلت فرنسا، بل وجب عليها أيضًا تقبّل تهميشها النسبي. أما بريطانيا، فلم يكن في استطاعتها سوى التأمل بتبدّل مكانتها كـ «حليف مفضّل»، مكانة لم تسمح لها بالتأثير في القرار إبّان الأزمة العراقية؛ فيما نلحظ، وبدءًا من آذار/مارس 2003، أن إسبانيا بقيادة أثنار والبرتغال بقيادة باروزو بدتا في مؤتمر جزر الأزور ملحقتين بركب الولايات المتحدة أكثر من أي وقت مضى[8].

هل نحن حيال «إذلال» طال هذه المرة قوى متوسطة ملأت رأسها بالأوهام للحظة، وما لبثت أحلامها أن تبخرّت؟ إن تهميش القارة الأوروبية - وهي المرة الأولى في العصر الحديث لا تكون فيها ساحة لمعركة العالم - حرم القوى الأوروبية الأساسية من موارد جيوسياسية كانت تستخدمها في ما مضى لتحسين مواقعها. وفي الوقت نفسه، يؤكّد الرأي العام في هذه البلدان، وأكثر من أي وقت مضى، حياديته ونزوعه إلى السلم، وحتى معاداته لأميركا. بكلمة واحدة، لم تعد أوروبا تعني الكثير للولايات المتحدة التي لا تفوّت مناسبة لكي تجعلها تدرك ذلك.

من هنا تأتي الحظوة التي منحها باراك أوباما لآسيا، على حساب أوروبا، والتجاهل الصارخ الذي أبداه تجاهها أثناء التفاوض في قمة كوبنهاغن حول

---

(8) Thompson (W. R.), «The United States as global leader, global power and status-consistent power», *ibid*, p. 27 et s.

التغيّر المناخي في كانون الأول/ ديسمبر 2009، وتجنّب القارة العجوز على نحو تامّ في بحث مشاريع نزع السلاح النووي التي عُرضت أثناء زيارة الرئيس الأميركي إلى برلين في حزيران/ يونيو 2013، وردّات فعل السلطات في واشنطن اللامبالية بعد انكشاف برنامج التنصّت الواسع الذي تقوم به دوائر الاستخبارات الأميركية على القارة الأوروبية. إن أوروبا قارة منقسمة، وهي لم تعد تستفيد من الظروف التي فرضتها الحرب الباردة، وهي لم تتمكّن من إنتاج مُحاوِر أوحد، وهي لم تعد بالفعل سوى مجموعة من الشركاء التجاريين.

في المقابل، يبقى انطلاق الأوروبيين خارج قارّتهم إشكاليًا. فقد كان في إمكان المبادرة الفرنسية - البريطانية تجاه ليبيا في عام 2011، أن تظهر وكأنها رغبة في إثبات الذات على الساحة الدولية؛ لكن إنجازها لم يكن ليتحقّق لولا مساندة الولايات المتحدة الفاعلة، تمامًا كما حصل في كوسوفو قبل هذا التاريخ باثنتي عشرة سنة. إنها تبعية لم تعد تحكمها الحاجة إلى الحماية، وفاعلية دولية يجب أن تقتصر على العمل الإنساني ليس إلاّ، كما تفعل الدول الاسكندنافية، أو على عمليات تدخّل عسكري محدود يخضع لتوزيع مهمات خفي، كما كان على فرنسا أن تفعل في مالي. إنها أمور تقارب الإذلال.

بالتأكيد لا علاقة لهذا الإذلال، لا من حيث حدّته أو نوعيته، بذاك الإذلال الذي كنا نصفه في ظل المناخات الكولونيالية أو ما بعد الكولونيالية. لكنه مع ذلك يقاسمه ثلاثة من المظاهر التي تبدو أساسية على صعيد العلاقات الدولية. فهو أولًا يتعلّق بنموذج تمّ رصده: «الإقصاء». فالإذلال الذي تتعرّض له القوى المتوسطة، لا سيما الأوروبية منها، لا يشابه خسارة المكانة فحسب، بل يشكّل أيضًا حالة من الإحباط تتصل بالمكانة المتوقّعة. حين خرجت القوى المتوسطة الأوروبية من الحرب الباردة، كانت تحلم باستقلالية عالية الوتيرة، فإذا بها تعاني بشكل خاص من انزياح تمركز أوروبا الاستراتيجي الذي لم يعد يشكّل قضية أمنية عالمية.

من جهة ثانية، فإن الإذلال هنا أيضًا هو «خاصية نظام» وليس علاقة عاطفية. فالدبلوماسية الأميركية في حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى أن

«تلتفّ» على شريك، أو شركاء يعانون «واقعيًا» من التهميش بفعل تحدّيات العولمة، والذين تشكّل مشاركتهم في المفاوضات الشاملة مصدر تعقيد لها، إلا حين يكون عليهم تحديدًا أن يؤدّوا دور المساعد المطواع. هكذا نرى أنفسنا أمام مبدأ مونرو المعكوس: على أوروبا أن تنحصر ضمن قارتها، ولا حاجة إلى إشراكها في المفاوضات، مثلما رفضت واشنطن سابقًا في القرن التاسع عشر الدعوات للمشاركة في الكونسرت الأوروبي.

من جهة ثالثة وأخيرة، إن هذا الإذلال الذي يخفّف من وطأته مع ذلك توهّم عدم وجوده، هو في الوقت نفسه إذلال مقبول من القوى الأوروبية من خلال نظرة بالية إلى النظام الدولي قوامها تضخيم حجم القوة العسكرية، بشكل خاص قوة الولايات المتحدة، وسوء فهم العولمة، ودور المجتمعات الجديد، كذلك إساءة فهم الصعوبة الجلية في أخذ القوى الناهضة الجديدة في الحسبان. إن أوروبا هي التي تتكلم على «قوة عظمى» أميركية، في وقت تكشف هذه القوة بالذات عن عجزها!

القوى الناهضة ورباط الإذلالات السابقة

بالتأكيد، إن للمسألة مع «القوى الناهضة» ترتيبًا آخر. فبدل «الإقصاء»، يمكن هذه القوى بالأحرى أن تتكلم على «إنكار المساواة»، وحتى على «الوصم» أحيانًا. وبدل أن يأتي الإذلال من السعي إلى الانخراط في الحداثة، نراه أكثر ارتباطًا بذاكرة الماضي والرغبة في تجاوزه.

إن مفهوم القوة الناهضة بالذات وما رافقه من نقاشات يقودنا في الحال إلى موضوعنا. هذا المفهوم لا يروق للمعنيين به، وهم من ساو باولو إلى اسطنبول يرون أنه ينطوي على شيء من الازدراء. لا بد من الاعتراف بأن المفارقة ليست عرضية حين نصف بالناهضة دولة مثل الصين، وهي أقدم نظام سياسي تشكّل في العالم، وروسيا وهي كانت في ما مضى قوة عظمى، أو تركيا صاحبة التاريخ الإمبراطوري الطويل... إن جزءًا من سوء الفهم القائم قد تكوّن على الأرجح من هذا التصنيف المتسرّع الذي أُطلق لوصف مسارات تُزعج الاستئثار الغربي

بالعولمة الناشئة؛ فهذا التظاهر بالفتوّة المكتسبة، وهذه اللهجة المنطوية على تعالٍ يبديان استعدادًا للتغاضي عن سلوكيات هي أشبه بأزمات المراهقين، لا بل بتصرّفات الولد المدلّل، كلها مظاهر تتسبّب بالامتعاض حينما يشعر أحدهم بأنه المستهدف.

إن الحجج المعروضة من أولئك الذين يعتبرون أنفسهم مهانين هي على درجة من الصدقية بحيث يتفق الاقتصاديون اليوم على أن تسمية هذه الدول بالناهضة إنْ هي إلاّ خدعة، ذلك أن المسارات التي سلكتها كل من الصين والبرازيل أو أفريقيا الجنوبية تختلف كليًا في ما بينها، وبالتالي فإن التصنيف الموحّد لا ينطبق عليها جميعها بشكل مقنع. في المقابل، وكما هي الحال في معظم الأحيان، فإن التسمية أصبحت متداولة وإن أُطلقت على عجل، وهي التي حكمت تشكُّل التصوّرات (من جانب الآخرين)، والتعرّف إلى الذات (من جانب المعنيين). ونتيجة لذلك، انتشرت فكرة القوة الناهضة وحازت على صدقية أكبر في المجال الدبلوماسي مما هو الحال في الميدان الاقتصادي.

لقد تكوّن انطباع لدى هذه «القوى الناهضة» بأنها على تقارب في ما بينها، لكنها بشكل عام منبوذة من «دبلوماسية النادي» التي هي في أساسها غربية، لذا اعتادت أن تعمل معًا، وتشكّل تحالفًا، لا بل أن تكوّن جبهة موحّدة. في البداية كان ثمة فئة صاغها المراقبون لضرورة التحليل عُرفت بـ «بريكس» (BRICS)... (وهو مختصر للحروف الأولى باللغة اللاتينية لدول: البرازيل وروسيا والهند والصين ومن ثم جنوب أفريقيا)، ما لبثت أن تنشّطت سياسيًا، لتعقد في ما بعد قممًا سنوية. ثم كان «منتدى إبسا» (IBSA) (مختصر للحروف الأولى باللغة اللاتينية المكونة للدول الثلاث: الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا) الذي أرسى تعاونًا ناشطًا عابرًا القارّات. وبقدر ما كانت النقاط المشتركة قليلة جدًا بين هذه الدول، ازدادت رغبتها في تحديد موقعها ليس بناء على ما هي عليه، وإنما لتقف في مواجهة ما تعتبره منافيًا حقيقتها. من هنا هذا الخليط المعبّر من الحذر تجاه الغرب، والارتياب تجاه الأوليغارشيات القائمة، والإشارة المتكرّرة إلى الماضي الكولونيالي الذي لم تعانِ منه جميعها بالمقدار نفسه لكنه يشكّل

عاملًا قويًا لشد الأواصر في ما بينها. من هنا أيضًا هذا الاستعمال الاستراتيجي لإذلالات الماضي البعيد إلى حدّ ما، والذي تحوّل إلى ذريعة اجتماعية للدول التي يصعب عليها إيجاد نقاط مشتركة أخرى، من النواحي الجغرافية والاقتصادية والثقافية أو السياسية.

هكذا نرى أن التاريخ الذي بُني على هذا الأساس، لا بل أُعيد بناؤه، لا يفتقر إلى نقاط مرجعية: فالهند والصين كانتا سوية في باندونغ، فيما لم تلتقِ دبلوماسيتهما المتعارضة منذ عام 1945 إلا للتغنّي بمبدأ السيادة والإشارة بوضوح أو بتلميح إلى ما عانتاه من انتقاص لهذه السيادة من جانب القوى الغربية بشكل خاص. أما جنوب أفريقيا فلها بالتأكيد تاريخها المرير الذي تتحمّل مسؤوليته القوى نفسها. وتنضم إليهما البرازيل في استعادة ماضٍ استعماري بعيد يربطها بأفريقيا، وفي التأكيد على مرحلة ما بعد الاستعمار الصعبة حيث كان تسلّط الأنظمة العسكرية يرتبط في أغلب الأحيان بالضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة. أما روسيا فالوضع معها يختلف؛ فهي بذلت جهودًا لكي يتمّ الاعتراف بها ضمن المجموعة: إنها قوة إمبراطورية لكنها غير استعمارية، وهي كانت قوة عظمى في ما مضى، لكنها هُزمت من القوة العظمى الحالية، وهي عانت على وجه الخصوص من الإذلال، حتى إنها أُقصيت عن اللعبة الدولية التي ارتسمت معالمها بعد عام 1989. بالطبع، إن في اللوحة شيئًا من المبالغة، لكن الفرز الاستراتيجي بقي صامدًا، ولم تتوقف موسكو عن التشبّث بلعب معزوفة المدافع عن السيادة. ولكي تكتسب هذه المجموعة صدقيتها، كان عليها أن تقدّم نفسها على الدوام وكأنها عرضة للإذلال... في الوقت نفسه، كان هذا التوجّه يكتسب حيوية بقدر ما تطفو على السطح صورة مجلس إدارة غربي لشؤون العالم. من هنا يبدو تضخيم الإذلال وكأنه طريقة وجود، ووسيلة صمود وتحديد دائم للذات في وجه سلطة تعاني من التهميش، في آن معًا. وقد نجم عن ذلك دبلوماسية مبتكرة.

إن حال الجماعات يشابه أحيانًا حال الأفراد. فالتموضع الدبلوماسي الذي اتّخذته القوى الناهضة يذكّر ببعض التحليلات التي اكتسبت شهرة

واسعة، وتعود إلى عالِم الاجتماع الأميركي صموئيل ستوفر (Samuel Stouffer). حين كان هذا الأخير يجري دراسة على الجنود الأميركيين، لحظَ في حينه أن الإحباط الذي يصيب هؤلاء بسبب حرمانهم من الترقّي الوظيفي يكون أشدّ وطأة لدى من يتمتّعون بمستوى علمي عالٍ[9]. والمنطق نفسه يسري هنا: إن القوة التي يتمتّع بها بعض الدول حديثًا ينمّي أمل هذه الدول بالمشاركة بفاعلية في الحوكمة العالمية، ويجعل القوى الناهضة لا تتحمّل عمليات الصدّ التي تواجهها، والمصاعب التي تعترضها لاختراق نادي الكبار. هذه التجربة المتجدّدة في كل محطة من المفاوضات الدولية تنال حتى من روسيا، منذ نهاية زمن الكوندومينيوم الثنائي القطب، وتذكي مسلّمة الإذلال، تشبهًا بنموذج بناء الغرب على قاعدة «المجموعة المرجعية» (وفق عبارة ستوفر) التي يتم التماهي بها من دون التمكّن من التساوي بها لجهة الحق في السيطرة.

عندئذٍ تصير السيادية تأكيدًا للذات كردّة فعل تجاه الإذلالات السابقة والحالية، وطريقة للحدّ من الضغط الأوليغارشي الذي يواصل عملية الإقصاء. من هنا فإن معاداة الغرب - الكامنة إلى حدّ ما - هي طريقة لإعادة بناء الذات في مواجهة «المجموعة المرجعية» التي تنحو إلى فرض نفسها إبّان الأزمات وكأنها «مجلس إدارة العالم»: إن توجّه القوى الناهضة الاعتراضي يكون عالي النبرة في سياق كهذا، وغالبًا ما يثير دهشة كبرى لدى الحكومات الغربية... هكذا يتبيّن لنا أن الثنائيات «إنكار المساواة - نزعة سيادية» و«إقصاء - اعتراض» تعمل تمامًا وفق النموذج الذي أوضحناه سابقًا.

يؤدّي إنكار المساواة دورًا ثابتًا ومقرّرًا في إنتاج دبلوماسية القوى الناهضة. ويتمّ التعبير عنه أولًا في هذا الحذر الدائم، حيث تتناوب أوقات من العداء المستفحل وأخرى من التوتّر المحدود، توحي بأن هناك محطات وفاق مصطنعة وخادعة. وحتى قبل أن يتحوّل مفهوم «النهوض» إلى قضية دولية شائكة، كانت العلاقات الأميركية - البرازيلية رهن هذه التشنّجات. فإمبراطورية البرازيل التي اعترفت بها واشنطن في عام 1824، رفضت لمدة طويلة منح جارها

(9) Stouffer (S. A.) et al., *The American Soldier* (New York, J. Wiley, 1949).

الشمالي التسهيلات التي كان يطالب بها بإصرار للملاحة في الأمازون، والتي منحته بوليفيا إياها بسرعة قصوى. وكان لا بد من انتظار عام 1853 لتحقيق هذا المطلب. كذلك الأمر، رفضت البرازيل علنًا وساطة الولايات المتحدة في النزاع الذي نشب مع باراغواي بين عامي 1865 و1870. لاحقًا، وبعد أن ماطلت البرازيل في دخولها في الحرب ضد ألمانيا الهتلرية، جاهرت بعدم رضاها لاستبعادها من مؤتمر باريس للسلام (تموز/يوليو - تشرين الأول/أكتوبر 1946)، وبعد ذلك من مؤتمر سان فرنسيسكو (1951)، كما قدّمت احتجاجًا إلى عصبة الأمم قبيل انسحابها منها لأنها لم تُمنح مقعد عضو دائم في مجلسها. كما أُبرمت معاهدة المساعدة العسكرية الأميركية بصعوبة تامة في عام 1953، في وقت لم يتوانَ فيه الرئيس البرازيلي جاو غولار عن الدفاع عن كوبا في وجه واشنطن[10].

وينطبق الأمر نفسه على الصين. من بين إشارات أخرى، وهي بالمناسبة كثيرة، نتوقف عند هذه الملاحظة التي يلفتنا إليها فرنسوا غودمان (François Godement): في الاستعراض العسكري الضخم الذي أُقيم في تشرين الأول/أكتوبر 2009 للاحتفال بالذكرى الستين لتأسيس جمهورية الصين الشعبية، كان على كل جندي أن يخطو 169 خطوة، وهو الرقم المطابق لعدد السنوات التي كانت تفصل الصين الحالية عن حرب الأفيون المذلّة التي تواجهت فيها مع أوروبا[11]. في بلاد الرموز، تبدو هذه الإشارة واضحة. إن هذه الذاكرة المشحونة بإنكار المساواة هي بالفعل عنصر تأسيسي، وجاهزة لكي تطفو في أي وقت، ولا سيما حين تعترض القوى القديمة على الثوابت الثلاث التي تعتبرها بيجين خارج أي نقاش، كما لو كانت تؤكّد بذلك على سيادتها التامة: وحدة أراضيها، بما في ذلك تلك التي في التيبت أو في شينجيانغ (سنجان)، وإمساكها التام بنظامها، وحقها في التنمية مهما تكن الانعكاسات البيئية أو التجارية. بفعل عدم المساواة التي عانت منها سابقًا، تطالب الصين اليوم بحقها المطلق في استكمال سيادتها.

---

(10) Paiva-Leite (C.), «Constantes et variantes de la politique étrangère brésilienne», *Politique étrangère* 34, No.1, (1969): pp. 33-55.

(11) Godement (F.), *Que veut la Chine?* (Paris: Odile Jacob, 2012), p. 256.

ثمة صورة أخرى تحمل عبرة مماثلة؛ إذ ردّت تركيا بقوة، وربما بعنف، على الانتقادات التي وجّهها إليها البرلمان الأوروبي إثر القمع الذي مارسته في ساحة تقسيم ضد المتظاهرين المعترضين على الحكومة في حزيران/ يونيو 2013. «من تحسبون أنفسكم؟» عبارة قالها بتعالٍ رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان، متوجهًا بالكلام إلى النواب الأوروبيين. ثم أردف: «أي جرأة حملتكم على اتخاذ مثل هذا القرار؟». من جهته، وبطريقة معبّرة، أدرج وزير الخارجية أحمد داود أوغلو مكانة تركيا في رأس محاجّته: «إن تركيا هي بلد ديمقراطي من الطراز الرفيع، وليس لأحد أن يلقنها دروسًا. وما إن نبلّغ بهذا القرار، سوف نرفضه على الفور»، فيما أوضح وزير الشؤون الأوروبية إيغمن باغيس لكاترين آشتون أن «تركيا هي البلد «الأقوى» والأكثر التزامًا بالإصلاح في أوروبا»[12].

إن المسألة أبعد من أن تتصل بظواهر أو بعبارات تُقال فحسب. فمن خلال هذه الصور، من المفيد أن نرى «القوى الناهضة» ترسم عن ذاتها صورة تتبنّاها دبلوماسيتها وتعمل على ترسيخها. فالهند، والصين أكثر منها أيضًا، لا تفوّتان مناسبة لكي تقدّما نفسيهما دولتين في طور النمو، ما يجعل مبدأ الضغط الدولي بالذات غير عادل في نظرهما؛ إذ كيف يمكن أن يمارس الضغط بالمستوى نفسه على بلدان أنجزت نموها وأخرى لم تستكمله بعد؟ وكيف يمكن القبول بأن تكون الفئة الأولى من الدول قد دخلت في الحداثة من دون شرطي دولي يراقبها ويتّخذ عقوبات في حقها حين تتجاوز الخطوط المرسومة، فيما يجب على الفئة الثانية أن تحدّ من تطوّرها من أجل رفاهية الأكثر ثراء؟ هنا تتغلّب الحجة القديمة التي تقدّم بها هوبز: إن السيادة تلغي أي فكرة تقوم على الضغط الدولي. وهذا ما ردّدته الهند، ولا سيما أثناء المفاوضات حول المناخ: إن التسابق إلى النمو هو حق مشروع؛ وفي إمكان العولمة أن تكون أيضًا في خدمة التنمية[13].

إنها، في أيّ حال، حجة قريبة جدًا من تلك التي تتبنّاها الصين التي

---

(12) «لوموند»، 15 حزيران/ يونيو 2013، ص 4. (أضفنا المزدوجين للتأكيد).

(13) Racine (J.-L.), «L'Inde: émergence ou renaissance ?», *Agir No 44* (décembre 2010).; Ganguly (S.), Pardesi (M. J.), «Explaining sixty years of India's foreign policy», *Indian Review 8, No. 1* (2009): pp. 4-19.

يذكّرها نموّها غير المكتمل بإذلالات الماضي. وبناء على هذا، يتمثّل «الحلم الصيني» بالخروج من الحالة الدونية، عبر سلوكه دروب الحداثة العائدة إلى الألفية الثالثة. ويمكن إيجاز هذا الأمر بعبارة واحدة: الانخراط في العولمة من خلال «تسريع التبادلات والتعاون مع سائر أنحاء العالم». أما الوصفة فبسيطة وواضحة: استبدال المخططات الاستراتيجية القديمة التي تستند إلى «لعبة محصلتها صفر» بلعبة «الربح الدائم». في الصين، لا تثير العولمة الخوف، وإنما تشكّل مصدر أمل تنقاد إليه على الأرجح بخطى أكثر وثوقًا من الآخرين. على هذا المستوى، لا تقتصر السيادية على المنحى الذي حدّده هوبز: إذا كان المثل يقول إن كل إنسان في بيته سلطان، فالصحيح أيضًا أن الخارج هو مصدر غنى أكثر مما يشكّل تهديدًا[14].

في تشديده على أهمية «تصوّر الذات» يلجأ أحمد داود أوغلو، أستاذ العلاقات الدولية قبل أن يدخل معترك السياسة، إلى بناء نظرية تختصّ ببلاده تقوم على التعارض بين «الدول المركزية» و«الدول الطرفية». ولما كانت تركيا تنتمي إلى الفئة الثانية، فإن عليها بناء دبلوماسية تخوّلها الالتحاق بالفئة الأولى: إن عملية النهوض هي عن حق الدواء الناجع للإذلال؛ ففي مواجهة إنكار المساواة، لا بد من بناء موقع جديد ينبثق من «العمق التاريخي والاستراتيجي» لهذا البلد المكلوم[15].

إن الدبلوماسية الناهضة تمتلك إذًا منحى مشتركًا يرتكز على إعادة بناء الذات المخوّلة لأن تمحو الإذلالات السابقة من خلال تأكيدها على السيادية التي يعمل كل طرف على بنائها ضمن أطر العولمة، وفق مسار لا ينفك يدهش القوى الغربية. فهذه القوى الراسخة في منهجها المحافظ والتي لا تقارب

---

(14) Yang Jiechi, «Innovations in diplomatic theory, practice», *China Daily*, 16 August 2013, p.5. (بعد المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني وتحديد خط شي جين بينغ) وانظر أيضًا: *Le Quotidien du Peuple*, 5 septembre 2013.

(15) Yesiltas (M.), Balci (A.), *A Dictionary of Turkish Foreign Policy in the AKP Era: A Conceptual Map*, Ankara, Sam Papers, Center of Strategic Research, Ministry of Foreign Affairs, 2013, pp. 7-8; Jabbour (J.), «Le monde selon Ankara», *Telos*, (novembre 2011).

العولمة إلا من خلال الخوف، فوّتت على نفسها فرصةً سرعان ما التقطتها القوى الناهضة بفضل الممارسة والتفكير. على أنّ هذا التمفصل الفطِن ينتهج أكثر من مسار.

إن المسار الذي اعتمدته الصين يتّبع منهج «العولمة القائمة على التنمية الذاتية»، وهو في الواقع منهج براغماتي بامتياز، بحيث إنها تأخذ منه كل ما يتيح لها أن تكون رابحة فيما تنحّي الباقي جانبًا. فالصين في حاجة إلى المواد الأولية، ولا سيما الطاقوية منها، وهي كذلك تفتّش عن أسواق حالية، وبالأخص مستقبلية، من هنا يأتي تقديرها الكبير لأفريقيا، وآسيا الوسطى، وجنوب شرق آسيا، وصولًا إلى أميركا اللاتينية. في الواقع، أدرك المسؤولون في هذا البلد، وخصوصًا منذ عهد دينغ شياو بينغ، أن في إمكان العولمة كذلك أن تدعّم السيادة الوطنية بطريقة من الطرائق. من هنا فإن العولمة تلاقي السيادة بالعزم نفسه الذي تعترض فيه الحكمة الكونفوشية القديمة على أي شمولية أو أي انتظارية خلاصية؛ إذ لا تصبو العولمة إلى تشكيل الآخرين على صورتها، وإنما إلى حماية منجزاتها. إن الصين لا تدلي بدلوها على الساحة الدولية إلا في ما تعتبره تهديدًا يمسّ نظامها أو وحدة أراضيها، وهي لا تعمل إلا لصالح تنميتها. في ما عدا ذلك، فإن الحذر، وحتى السلبية، يشكّلان الوسيلة الفضلى للتصرّف، كما ظهر ذلك في مسألة أفغانستان والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، والنزاعات الأفريقية، والانقلابات، وعمليات القمع، وتصاعد النزعات التسلّطية... إن إذلال الماضي يمكن كذلك أن يقود إلى نوع من سلبية ثأرية.

في الضفة المقابلة ربما، تنتهج الدبلوماسية البرازيلية مبدأ «السيادية المنفتحة» الناشطة والجريئة، خصوصًا بعد وصول حزب العمّال إلى السلطة، وتولّي لولّا دا سيلفا رئاسة الجمهورية وسيلسو أموريم (Celso Amorim) وزارة الخارجية. ولو كان التأكيد على السيادة يُذكي دومًا الشعور الوطني، فإنه يطمح أيضًا لأن يحتوي هذا الشعور المرير بالعزلة الذي عاشته البلاد في الماضي، ويتخطّاه. هذا ما تقوم به البرازيل باسم المصلحة الوطنية على الأرجح، لكنها تفعله كذلك من أجل إبراز نظرتها الخاصة إلى العالم، وتأكيد حضورها

وتضامنها، وهو ما حُرمت منه في الماضي. من هنا تأتي قوتها في التعاطي المتعدّد الأطراف في منظمة الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، وفاعليتها في المفاوضات الدولية، وحركيتها في تشكيل التحالفات المتبدّلة التي يكمن أحد أهدافها في حصر تأثير أولئك الذين اعتادوا على الهيمنة. من هنا أيضًا تأتي الأهمية التي توليها لمجموعة «بريكس» ومنتدى «إبسا». وفي هذا السياق، تندرج الزيارات العديدة التي قام بها لولّا دا سيلفا إلى أفريقيا والشرق الأوسط. ومن هذا الاعتبار، بالضدّ من الصين تمامًا، كان انخراط البرازيل الناشط والواضح في إدارة النزاعات الرئيسة، وعلى نحو يظهر انحيازها إلى صف المستضعفين. ومن الاعتبار عينه أخيرًا، كان نقدها اللاذع لنزوع القوى الغربية إلى التدخل في شؤون الآخرين.

ما بين هذين التوجّهين ترتسم نماذج أخرى للدبلوماسية الناهضة. وفي هذا الشأن نذكر على وجه الخصوص تمايز النموذج التركي الذي يمكن أن نصفه بـ «السيادية الإيقاعية»، على حدّ قول داود أوغلو. وانطلاقًا من مفهوم «العمق الاستراتيجي»، يشرح الوزير أن تاريخ تركيا وجغرافيتها السياسية يؤمّنان لها موقعًا لا يمتّ بصلة إلى جسر البوسفور، صلة الوصل بين الغرب والشرق؛ ذاك أن الإمبراطورية العثمانية القديمة يمكنها أن تستمدّ من عمق تاريخها الإمكانات التي تخوّلها - في الشرق الأوسط، والبلقان، والقوقاز، وآسيا الوسطى - إحياء ما لا يتوانى عن تسميته «مركز العالم الجغرافي»[16]. لذا ينبغي للسياسة الخارجية التركية أن تكون ناشطة ومبادِرة ومتحرّكة وحاضرة في بيئة مكوّنة من دوائر متّحدة المركز واسعة بما يكفي لكي تشارك في العولمة وكل القضايا العالمية الكبرى. إذًا، يمكن القول إن أحمد داود أوغلو يتباهى بالخروج من لغة الحرب الباردة الجامدة والبالية، والانطلاق نحو رؤية دينامية ومتحرّكة تجعل من دبلوماسيته «دبلوماسية إيقاعية»[17]. إن هذا التموضع المتعدّد الاحتمالات والذي يترافق مع مرونة قطعت أي صلة بالاصطفافات السابقة، يُبرز بما لا يقبل الشك نموذجًا متحرّرًا من أطروحات شميت المتصلبة، وهو يتناغم مع

---

(16) Yesiltas (M.), Balci (A.), *A Dictionary of Turkish Foreign Policy in the AKP Era: op. cit.*, p. 8.

(17) المصدر نفسه، ص 12.

العولمة من خلال التمسّك بسيادية يُعاد تجميل صورتها بعد أن أصابها الهوان منذ زمن بعيد. إن عدم الثبات – أو هذه التفاعلية القوية – الذي تمارسه تركيا تحت حكم حزب العدالة والتنمية تجاه إسرائيل، وإيران، وسوريا، وأوروبا، والولايات المتحدة وروسيا يصير نهجًا، لكنه يبقى كذلك وسيلة للتحرّر من ماضٍ ترغب أنقرة في أن يكون قد ولّى إلى غير رجعة.

إن هذه المناهج السيادية المركّبة تعرف بطريقة إيحائية كيف تحافظ على سمتها المميّزة. هذا ما تفعله البرازيل حين تنصّب نفسها بمهارة مدافعة عن المثال الدبلوماسي من خلال إشادتها بـ «دبلوماسية السلام»، و«التدابير الوقائية»، وتحريم استعمال القوة، وقد جنَت بذلك عوائد الضآلة في مصاريفها العسكرية[18]. وهذا ما تقوم به كلّ من البرازيل والهند وجنوب أفريقيا حين تندّد بالخطأ التاريخي الذي ارتُكب في تشكيل مجلس الأمن، أو حين تدين نزعة التدخل الغربي الذي لم يعرف سوى الفشل في كل مكان تقريبًا. وهذا أخيرًا ما يفعله «منتدى إبسا» حين يبتكر صيغة اختبارية لتعاونٍ عابر القارات يجمع بين منبوذي الأمس[19].

إن هذه المناهج الدبلوماسية، ولأنها تعرف كيف تتبنّى العولمة، بدل التمسّك الدائم بالطرائق القديمة الناشئة عن الحرب الباردة، لا تجد من خيار أمامها سوى أن تنخرط في الحداثة. لكن مع ذلك، ما هي حظوظها من الاستقرار؟ بالتأكيد، إنها تتطوّر وتتحوّل بقدر ما تحقّق من نجاح. فهذه القوى الجديدة التي تُحيَّد عن اللعبة الدولية، تعتبر أن صعودها هو الذي يؤهّلها بصورة جلية لكي تشارك في مؤسسات لطالما كانت تتجاهلها أو تهمّشها حتى الآن؛ وهذا ما حلّله ألستاير جونستون (Alastair Johnston) في ما يعود إلى الصين، ولا سيما في علاقتها بمنظومة الأمم المتحدة[20]. وربما يكون المقصود هنا أكثر

---

(18) باتريوتا (أ.)، «في سوريا، كما في أي مكان آخر، تمر حماية المدنيين بالقناة الدبلوماسية»، جريدة لوموند، 27 آذار/مارس 2013، ص 17.

(19) Costa Vaz (A.), *Intermediate States. Regional Leadership and Security: IBSA*, (Brasilia: UNB Press, 2006).

(20) Johnston (A. I.), *Social States: China in International Institutions 1980-2000* (Princeton, Princeton University Press, 2008).

التشارك في قواعد القوة والسيطرة. هذا ينطبق على الصين بوصفها عضوًا في مجموعة الخمس، والبرازيل في مواجهة جيرانها من دول صغيرة ومتوسطة في أميركا اللاتينية، وجنوب أفريقيا في مواجهة الدول الأفريقية الأخرى التي بدأت تتحدّث، حين يشار إليها، عن «الدبلوماسية البيضاء». أما الخطر الأدهى فهو في أن تبرز من جديد «عدم شرعية السلطة في جنوب أفريقيا» المنبثقة تحديدًا من الإذلال المرتبط بنظام التمييز العنصري[21].

ما ترانا نقول كذلك عن التوتّرات التي تنشأ عن تلك العولمة التي يتمّ تنشيطها واستغلالها؟ وعن المليون صيني في أفريقيا الذين بدأوا يختبرون الاحتكاك بالسكان المحليين في زمبابواي وموزمبيق والجزائر أو في أثيوبيا؟ وعن شركات التعدين الصينية التي تتصرف على هواها بقانون العمل، وعن هؤلاء المشرفين على العمل الذين أمروا بإطلاق النار فجُرح حوالى عشرة من عمّال المناجم في زامبيا عام 2011، فيما قُتل مدير منجم صيني في آب/أغسطس 2012 على يد عمّال مضربين[22]؟ ربما يكون هناك حدّ حين تتخطّاه عملية استرجاع الكرامة المهدورة فإنها تولّد إذلالات جديدة...

هامش الصغار الضيّق

إن النظام الدولي مشكّل على هذا المنوال: لقد شجّع النظام المنبثق من عملية إنهاء الاستعمار على تكاثر الدول الصغيرة التي تجد صعوبة في إيجاد موقع لها في منظومة الأمم. ألا يوحي تعدادها فقط بإذلالٍ لفئة معيّنة، يزيد من حدّته هذا الإيحاء بالسخرية؟ أي طالب يسعه التعريف بجزيرة ناورو (Nauru)، أو حتى تحديد موقعها، وعدد سكانها 10,000 نسمة، وهي دولة مستقلة في المحيط الهادي منذ عام 1968[23]؟ أو دولة بالاو (Palaos) الواقعة بين آسيا وأوقيانيا وعدد سكانها يبلغ 16,000 مواطن؟ أو توفالو (Tuvalu) المكوّنة من

(21) Perrot (S.), «Les nouveaux interventionnismes militaires africains», *Politique africaine* 98 (juin 2005), p. 129.

(22) «لوموند»، 24-25 آذار/مارس 2013، ص 3.

(23) حول جزيرة ناورو، انظر: Folliet (L.), *Nauru, l'île dévastée* (Paris, La Découverte, 2009).

تسع جزر مرجانية والتي يُخشى أن تصبح دولة زائلة كونها معرّضة لأن تغمرها مياه المحيط وتشرّد أهلها البالغ عددهم 9700 نسمة...؟ إن بعض الدول يدين بوجوده للنشرات الترويجية التي تصدرها وكالات السفر، مثل أنتيغوا وباربودا (274 كلم^2 و83,000 نسمة)، أو جزر المالديف التي تبلغ مساحتها 184 كلم^2 وهي حصيلة ضمّ 2000 جزيرة. كما أن هناك دولًا أخرى تحافظ على وجودها لكونها تشكّل جنّة ضريبية، أو لسخائها في توزيع «أعلام الملاءمة». وهناك عدد قليل من الدول، على غرار تلك الإمارة المحصورة في جنوب فرنسا، يدين بوجوده لـ «الإعلام الفضائحي»...

يتمثّل الإذلال بحدوده القصوى في أن للعديد من هذه الدول مقعدًا في الأمم المتحدة بجوار الصين التي يبلغ عدد سكانها مليارًا و344 مليون نسمة، فيما لا تملك هذه الدول حتى الإمكانات المالية التي تغطّي بها مصاريف بعثتها، لا بل إنها لا تمتلك إمكان إرسال بعثة إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك. من هذا الاعتبار راحت دوَلٌ مثل بالاو وجزر مارشال وميكرونيزيا توكل أمر تحديد سياستها الخارجية وتنفيذها إلى الولايات المتحدة، فيما يُمكن التعرّف إلى الموظفين العاملين في بعثات هذه الدول في الأمم المتحدة وهم يتنقلون في أروقة المبنى الزجاجي من لكنتهم التكساسية النافرة...

كان دخول الدول الصغيرة في الحداثة مريرًا. فبعد أن انبثقت في مرحلة أولى من تفكّك الإمبراطوريات الأوروبية، كان عليها أن تجتاز القرن العشرين كما لو كانت فرائس تتنازعها القوى الأكبر منها؛ في البلقان أولًا، ومن ثم في أوروبا الوسطى(24). أعقب هشاشة الوضع ما عانت منه من ضعف اعتبار؛ فهي كانت تزول، ثم تتشكّل، وتتّحد أحيانًا، وتنتظم في خط معيّن، وتخضع للأقوى والأكبر، قبل أن تجد نفسها مهمّشة من أوصياء أو حماة وجدوا فجأة أن مصلحتهم هي في مكان آخر. لنتخيل ماذا يدور في الذاكرة الحالية لشخص تشيكي بعد ما ارتسم فيها من تجاذبات بين عامي 1938 و1968، أو لشخص

(24) Mathisen (T.), *The Functions of Small States in the Strategies of the Great Powers* (Oslo: Universitetsforlag, 1971).

صربي تشكّلت دولته رسميًا في المعاهدة الروسية - التركية في عام 1829، واعتُرف به مواطنًا في دولة مستقلة إثر مؤتمر أوروبي عُقد في برلين في عام 1878، ثم تغيّر محيطه الوطني في عام 1913، قبل أن ينضم إلى دولة اتحادية في عام 1918، ليعود فينفصل من جديد في عام 1992، ويُسلخ عن كوسوفو في عام 1999... هذا من دون أن نذكر الدول التي تظهر، ثم تغيب، لتعود وتبرز إلى الوجود مرة أخرى، وهي أدوات دائمة تعكس الموازين بين القوى الفاعلة: دول البلطيق، أو مونتينيغرو؛ والدول التي تبدّل أسيادها، مثل ميكرونيزيا التي انتقلت من سيطرة إسبانيا، إلى سيطرة ألمانيا، ومن ثم إلى سيطرة اليابان، وأخيرًا إلى سيطرة الولايات المتحدة؛ والدول التي تبرز لتثير شهية الجيران النهمين، مثل قبرص؛ والدول التي يراوح وجودها بين الاحتمالي والفعلي، على غرار البوسنة أو مولدافيا. إن اختراع مبدأ السيادة وتعميمه لا يمكنهما أن يحميا من الإذلال فحسب، بل يسعهما أن يُذكياه أيضًا!

ينبغي للدول الصغيرة، لكي تتمكّن من الاستمرار، أن تؤدّي إما دور «الدولة الماكرة» (cunning state) فتوظّف مواردها الكبيرة (قطر)، أو موقعها الاستراتيجي (جيبوتي)، أو توظّف على وجه الخصوص إمكاناتها «عبر الوطنية»، أي عابرة الدول، لا بل المتخطية السيادة الوطنية (دبي، سنغافورة). كما يمكن أن تؤدّي دور «الدولة الحاجز» (buffer)، لا بل الجانحة أو ربما المافيوية، أو تلجأ إلى القوى الفاعلة طالبة الحماية مقابل الاستتباع (البحرين). أو بكل بساطة، وهذا أسوأ الإذلالات، القبول بصورة سلبية بهذه المكانة المتأرجحة التي لا تعرف الاكتمال في أي وقت من الأوقات. المقصود هنا في أفضل الأحوال «الدولة الضعيفة» (weak state) التي تُقرّ رسميًا بعدم قدرتها وتترك لآخرين أقوى منها القيام بمهام الدولة الأساسية (اليمن تجاه المملكة العربية السعودية، ولبنان تجاه سوريا حتى عام 2005)؛ أو في نهاية المطاف «الدول المنهارة» (collapsed states) التي تتنازل (عن سيادتها) لصالح الميليشيات والعصابات والطوائف الدينية أو لأمراء الحرب (warlords)[25].

---

(25) Reno (W.), *Warlords and African States* (Boulder (Colorado): Lynne Rienner Publishers, 1999); Rotberg (R.), *State Failure and State Weakness in a Time of Terror* (New York, Brookings, 2003).

في إمكان هذه الدول بالطبع أن تتحالف في ما بينها، وتعمل لتسويق قضيتها، وتؤدّي لعبة تعدّد الأطراف، هذا بالتأكيد، بل في إمكانها كذلك أن تفيد من لعبة التنافس بين القوى الكبرى[26]. مما لا شك فيه أنه توجد مصالح مشتركة بين الصغار، والبرهان على ذلك محاولات التجمّع الحقيقية تلك والعمل المشترك. في ربيع عام 1994، وبالكاد كانت قد مرّت سنتان على قمة الريو، عُقد في جزيرة باربادوس «المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الصغيرة»، وقد شارك فيه 111 بلدًا. لا يمكن أن يكون العرض الموجز للمؤتمر أكثر وضوحًا: إن الدول الصغيرة هي التي تتسبّب بالنسبة الأقل من التلوث، لكنها في الوقت نفسه هي التي تعاني من التغيّر المناخي أكثر من غيرها؛ وهي أيضًا أكثر الدول احتياجًا للموارد الطاقوية، وبشكل خاص النفط. وبناء عليه، يمضي وزير البيئة في جزر موريس، ديفا فيراهساومي (Deva Virahsawmy)، بالتحليل إلى حدوده القصوى، فيشكو من أنه «كلّما جرى البحث بموضوع تخصيص الأموال، يؤخذ في الاعتبار الناتج المحلي الإجمالي، وهذا أمر غير عادل» (8 آذار/ مارس 2013). هكذا، بدل أن يشكّل الوضع الهش سببًا لتوفير دعم أكبر، يتحوّل إلى سبب للتهميش ولتقليص المساعدة؛ من هنا فإن القوة تُستخدم مقياسًا بشكل غير عادل. إننا هنا في قلب الإذلال بالذات.

في الواقع إن هذه التظاهرات الجماعية هي أشبه بالدفاع عن المحرومين. فتحالف الدول الجزيرية الصغيرة يضم 43 دولة عضوًا ومراقبًا، منها 37 دولة أعضاء في الأمم المتحدة، أي خُمس المجموع العام للدول الأعضاء. ليس لهذا التحالف أمانة سر أو ميزانية، وتهدف اجتماعاته الدورية إلى «مناشدة العالم إلى التنبّه أكثر إلى هشاشة وضع هذه الدول في مواجهة التغير المناخي»، ولا سيما التأكيد على ارتفاع مستوى مياه البحار والمحيطات. إنّ هذه الدول، وإذ تُعطى الحق في الكلام في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد خطابات أمراء النظام العالمي الأساسيين، هذا (النظام) الذي نشأ بعد زوال الثنائية القطبية، فإنما تفعل ذلك أمام بعثات قليلة العدد مكوّنة من دبلوماسيين من الصف الثاني.

(26) Fox (A.), «The power of small states», in Ingrebritsen (C.), ed., *Small States in International Relations* (Washington: University of Washington Press, 2006).

هذا الكلام الذي يُستمع إليه بتهذيب وإنما من دون تركيز يشبه الأمنيات الطيبة التي لا تجد سبيلًا إلى التحقق. في هذا السياق كان كلام رئيس وزراء باربادوس في أيلول/ سبتمبر 2011 الذي لفت فيه إلى أن بقاء هذه الدول بالذات أصبح في خطر بفعل اشتداد الأعاصير، واستخدام الوقود الأحفوري على نحو متفلّت وعدم معالجة النفايات. وهذا ما كرره رئيس وزراء غرانادا تيلمان توماس (Tillman Thomas) الذي طالب بتخفيض واضح لانبعاثات الاحتباس الحراري، وتقديم مساعدة ضخمة للدول الجزيرية. ومن جهته، شجب رالف غونسالفيس (Ralph Gonsalves) رئيس وزراء سان فنسان وغرينادين «تعنّت الدول الأساسية التي تساعد في انبعاث ثاني أكسيد الكربون، والتي ترفض خفض الانبعاثات المتسبّبة بالتغير المناخي الذي يرتبط بسياسات الهدر التي تعتمدها هذه الدول»[27].

يمكننا أن نتناول جوانب أخرى من تحكّم القوة والإذلالات التي تنجم عن ذلك في البلدان الجزيرية الصغيرة. هذا ينطبق مثلًا على النزاع القديم بين فرنسا وجمهورية جزر القُمر والذي يتمحور حول سياسة عدم إعطاء تأشيرات الدخول، وهو ما يتسبّب بافتراق تام ومؤلم بين أفراد العائلات نفسها، حين تسكن إحداها في جزيرة مايوت والأخرى في إحدى جزر الأرخبيل التي حصلت لتوها على الاستقلال. ولنا في هذا المجال ما يشبه التمرين الغريب في التنشئة الدبلوماسية، حين لم يتمكن رئيس جزر القُمر أحمد عبد الله سامبي من الحصول على تأشيرة فرنسية للدخول إلى جزيرة لاريونيون. حصلت هذه الحادثة في 18 آذار/ مارس 2011[28]. بالتأكيد، تحسّنت الأوضاع منذ ذلك التاريخ، لكن يمكننا من خلال هذه النادرة اللافتة التي تشكل نوعًا من الصورة الهزلية للإذلال إذا جاز القول، أن نقدّر كيف أن الخلل يمكن أن يقود إلى التصرفات الأكثر فظاظة...

(27) Besson (S), «Les petits États insulaires tirent la sonnette d'alarme à l'ONU» http://www.actualites-news-environnement.com/27143-petits-Etats-insulaires-ONU.html

(28) Adjmaël, «Plus de visa pour les Comoriens désirant se rendre en France» http://nomansland.mondoblog.org/2011/03/30/plus-de-visas-pour-les-comoriens-desirant-se-rendre-en-france/

إننا نواجه هنا تضاربًا مزدوجًا يشكّل في الواقع أساسًا لنظامنا الدولي. ما إن تفرض السيادة نفسها باعتبارها أحد المبادئ المؤسِّسة لهذا النظام، فإن في إمكان أي مجموعة أن تطمح للانتساب إليه شرط أن تعبّر الأكثرية عن تبنّيها لهذا التوجّه. هنا لا أهمية للحجم، في الأقل على مستوى المبادئ، باستثناء بعض الحالات الميؤوس منها، تلك التي تجد نفسها بحكم عزلتها كجزيرة أو موقعها كجيب محاصر محكومة بأن تبقى تحت الهيمنة الدائمة، وحتى بأن تتّحد مع آخرين لا ترغب فيهم. لهذه الأسباب، تسقط المساواة التامة في وضع شائك كهذا، ويقودنا التنازل الرسمي عن القانون وعن المبادئ الكبرى مباشرة إلى إذلال شبه آلي. لكن يُضاف إلى ذلك، في حالة تهيمن عليها أكثر فأكثر فكرة الموارد المشتركة، أن الحاجة والتوق إلى امتلاكها تصبح كثيرة الإلحاح كلما كانت الدولة ضعيفة، أي أنها لا تمتلك الموارد الكافية، وتكون أحوج من غيرها إلى الجهود الجماعية. في الوقت عينه، إن ما يتاح للصغير أن يقدّمه لتطوير الموارد المشتركة ضئيل للغاية، لا بل إنه لا يُذكر، وبالتالي فإن صوته لا يكاد يبلغ طاولة التفاوض. لذا نراه ينتظر (من الآخرين) الكثير مما يضمن بقاءه، فيما مشاركته الفعلية منعدمة في الحوكمة الشاملة. إن «الصغار» الملزمين بالبقاء على شكل دولة، يجدون أنفسهم محكومين لأن يطرحوا على العلن وبصورة منفعلة مسألة وجودهم. هكذا ينجم عن هذا الإنكار الحقيقي للمساواة نزعة سيادية لا يمكن إلا أن تكون خادعة. وفي مواجهة هذا الإقصاء البالغ القساوة الذي يدفع إلى أسفل الدرك، لا وسيلة أمام هذه الدول سوى الاعتراض الكلامي، كونها لا تمتلك أي قدرة لكي تكون فاعلة. هنا، وحدها عملية الإخراج يمكن أن تشكّل ردًّا هزيلًا على الإهانة.

الفصل السادس
اللامساواة الوظيفية: أن تكون خارج الحوكمة

إن للنظام الدولي كذلك قواعده، حتى وإن كانت هشّة، وملتبسة، وناقصة، أو غامضة. لكن ماذا يحصل إن كانت هذه القواعد مفروضة ولم يتمّ صوغها بشكل تشاركي، ومطبّقة على بعض الدول دونما اختيار فعلي، وتقود إلى حوكمة لا يشكّل كثيرون جزءًا منها؟ إن اللعبة الدولية تجمع بشكل وثيق ما بين القوة السابقة والعولمة الحالية، ما بين التضمين الظاهري والتشبّث بالإقصاء، ما بين ذاكرة مؤتمر فيينا، يوم كانت الأوليغارشية في أوجها، والبعد الكوني الذي يتنصّل من أي زعامة مطلقة... إن هذا التمييز المتكلّف الذي يقوم به بعض الكبار يجعل من الإذلال طقسًا دبلوماسيًا، مع ما يمثّله ذلك من خطورة في تجميد آليات الضبط التي تمّ إرساؤها بصعوبة. والأعراض في هذا المجال تتمثّل بثلاث ظواهر أساسية: «التعددية المحدودة الأطراف»، والضغط الأوليغارشي، والهيمنة الدبلوماسية.

«التعاون محدود الأطراف»

في أغلب الأحيان، شكّل تقليص نطاق التعاون متعدد الأطراف هاجسًا لدى القوى العظمى، والحجة التي يتمّ التذرّع بها على الدوام هي أن وجود عدد كبير من المقرِّرين يسيء إلى نوعية الاختيار، وحتى إلى إمكان التوصّل إلى قرارات مشتركة. فالتعاون متعدد الأطراف يكون هنا للحفاظ على الشكل، فيما

التقرير الفعلي يكون بيد عدد محدود من الأفرقاء. أما تقليص العدد فيستجيب لصيغ متحركة: إنشاء نادٍ لقلةٍ حاكمة داخل المنظمات الدولية، على غرار «مجموعة الخمس» الشهيرة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ إنشاء نادٍ غير رسمي للأقوياء يتولّى تحديد الخيارات الأساسية، على شاكلة «مجموعة الثماني» أو «مجموعة العشرين»؛ تكوين «مجموعة اتصال» تتولّى المعالجة الفعلية لأي قضية دولية مستجدّة، وإقصاء الآخرين عن التفاوض؛ إحاطة دولة مستهدفة بمجموعة من «الحرّاس» يصنَّفون بخفَر على أنهم «أصدقاء» ويتابعون الأمور بدقة من الداخل... في كل هذه الحالات التي ذكرنا، إن الذين يبقون خارج اللعبة معرّضون للتراجع في موقعهم، وهو أمر أصبح معتادًا؛ إنهم يتعرّضون لإنكار المساواة ما إن يُنتقص من حقهم في التشاور معهم أو ينعدم هذا الحق، وللإقصاء حين يخسرون موقعًا مكتسبًا في السابق عند معالجة قضية مستجدة، وللوصم حين يواجَهون بالرفض في كل مرة يطالبون فيها بالمشاركة.

تتقاطع هذه التوجّهات مع آراء الكتّاب الواقعيين. فستيفن والت (Stephen Walt) لا يتوانى عن التذكير بدور القائد الحتمي، ويشدّد على أن المسائل الكبرى لا يمكنها أن تُحلّ إلا بفضل تعاون القوى الكبرى[1]. إن هذه الأطروحة مقبولة، لكن لا بد من إيراد تحفّظين يستحقان إلى حدّ كبير أن يُشار إليهما بوضوح. من ناحية، هناك النظرة المبسّطة للحوكمة التي تقلّص نهج عملها إلى حدوده الدنيا، بحيث يأتي ضبط المسائل من خلال لعبة التواطؤ، والترقيع البراغماتي ولكن الهشّ بين القوى الأكثر نفوذًا. وحين يشتدّ الخلاف بين هذه القوى، كما في مسألة المناخ، فإننا نصل إلى طريق مسدود؛ وإذا ما وجدت أرضية مشتركة للتوافق، فإن ذلك يكون في أغلب الأحيان على حساب الدول الأكثر ضعفًا. من ناحية ثانية، يرتكز هذا المفهوم على حجة مطعون فيها، ذلك أن مشاركة عدد كبير لا يتعارض بالضرورة مع سيادة المنطق؛ وقد استُعملت هذه الذريعة السهلة بشكل دائم بحجة التصدّي لعمليات التعطيل. في الواقع، كم من اتفاق دولي شارك الجميع في التفاوض على بنوده، ومن ثم أقرّته الجمعية العمومية

(1) Walt (S.), «On Minilateralism», *Foreignpolicy.com*, (23 juin 2009) *http://foreignpolicy.com/2009/06/23/on-minilateralism/*.

للأمم المتحدة قبل أن يتمّ التصديق عليه بأرقام قياسية! على سبيل المثال، تمّ التصديق على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في عام 1965 من جانب 182 دولة، وعلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 1979 من جانب 187 دولة، وعلى اتفاقية حقوق الطفل في عام 1989 من جانب 190 دولة... هذا من دون ذكر الاتفاقيات العديدة التي تتناول قضايا النقل الدولي، والاتصال، والصحة، والتي صدّق عليها العدد الأكبر من الدول. بالتأكيد، يمكن القول إنه أثناء المفاوضات لم يكن لكل الدول الوزن نفسه، وإن تعددية الفرقاء لا تعدو كونها ظاهرية؛ إذ يمكن أن نتذرّع بالدور المركزي الذي تؤدّيه الأمانة العامة أو لجنة التفاوض الحكومية الدولية، والذي يحدّ من الخيارات. يمكننا كذلك أن نذكّر بالبطء الذي لا يوصف لبعض الإجراءات؛ فقد دام التفاوض على اتفاقية قانون البحار عشرين سنة. لكن من بين العدد القليل من الدول التي لم تنضم إلى هذه الاتفاقية، لا نجد تحديدًا تلك الدول الصغيرة المشاكسة التي تسعى إلى التشويش، وإنما القوة العظمى الأميركية!

إننا في هذا التحليل لا نشير إلا قليلًا إلى دينامية التفاوض، وأبعد من ذلك إلى لعبة التحالفات الدقيقة التي قلما تدع الصغار على الهامش. فمجموعة الـ 77 - التي تضم أكثر من سبعة وسبعين بلدًا من بين أكثر الدول فقرًا - يندر أن تكون لامبالية حين يتعلّق الأمر بالتوجيه، أو التعديل، أو النقاش، أو بالتعطيل كذلك أحيانًا، ولكن ليس أكثر مما يفعله الأقوياء البتة. إن لعبة التعاون متعدد الأطراف الفعلية هي في الحقيقة عملية اشتمالية، وهي ترتّب نتائج تزعج، وتضايق، وتقود القوى الفاعلة إلى ردات فعل تعبّر عن الغيظ.

من هذا المنطلق، فإن الهجوم المعاكس لجماعة «التعاون المحدود الأطراف» يثير الخشية؛ إذ تقودهم الآلية الواقعية إلى ممارسة دبلوماسية تجعل من إنكار المساواة عقيدة، ومن ثم سلاحًا التفافيًا. هكذا يكتب مويزيس نعيم (Moisés Naím) أنه ينبغي ألا ندعو إلى طاولة المفاوضات إلا عددًا محدودًا من

الدول لكي نمتلك الإمكان الأقصى لإيجاد حلّ[2]. بكلام آخر، بقدر ما نستبعد الفاعلين المحليين، والأفرقاء المعنيين مباشرة، تتنامى الحظوظ في حلّ أزمة ما... ويضيف والت إن «الأقوياء يفعلون ما يمكنهم فعله، والضعفاء يتحمّلون ما عليهم تحمّله»[3]. من الصعب التكلم بصراحة أكبر، وبشكل أكثر وضوحًا تجاه القدرة المتنامية لدى الصغار على أن يشكّلوا قوة وازنة في لعبة تزداد ارتهانًا بفعل الترابط كما بفعل التجاور. هذا يعني أيضًا اعتبار الضعف مرادفًا للانكفاء، وتجاهل زخم أي ردة فعل قد تحصل في مواجهة الإذلال. إن ذلك يتقاطع مع أطروحة المحلّل السياسي لويد غروبر (Lloyd Gruber) الذي يذكر، في معرض تعبيره عن حذره من التعاون الدولي، أن خاصية الدول القوية تكمن في أنها تفرض على الدول الأكثر ضعفًا ترتيبات مؤسّسية لا تلائمها، بذريعة أن هذا القبول القسري أخفّ وطأة من الاستبعاد الكلي[4]. إنها نظرة رجعية جدًا تعود إلى القرن التاسع عشر، حين كانت الأمور مرهونة بتسلّط الأقوياء؛ نظرة غير متلائمة مع عالم تأتي فيه معظم النزاعات وأسباب عدم الاستقرار من مناطق فقيرة تتشكّل من دول ضعيفة كانت العولمة قد منحتها قدرة جديدة، كما في لعبة «الحلقة الأضعف».

هذا يعني أن التعاون المحدود الأطراف لا يقوم إلا بالإذلال حين يقصي الآخرين، فيحكم على نفسه بعدم الفاعلية. هنا تأتي العبارة التي قالها أحد الدبلوماسيين الغربيين في شجبه توسيع مجموعة الثماني إلى مجموعة العشرين لتصيب الهدف: ما إن تتوسع الدائرة حتى تصبح عملية التشاور أشبه بجمعية عمومية. هكذا وبكل سهولة تُعزى الصعوبة في تغيير العالم إلى قاعدة تضخيم العدد، فيما لا يمكن أن تكون التغييرات ناجعة إلا إذا حظيت بالقبول الفعلي من كل المعنيين.

إن التعاون المحدود الأطراف هو إذًا من بقايا الماضي أكثر مما هو

---

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) Gruber (L.), *Ruling the World: Power politics and the Rise of Supranational Institutions* (Princeton: Princeton University Press, 2000).

ابتداع عصري، إنه محافظة على القائم أكثر مما هو وسيلة للتحديث. يكفي أن نلقي نظرة على تاريخ مجموعة الست التي تأسست في عام 1975، بمبادرة من الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان (Valéry Giscard d'Estaing). ما يثير الانتباه هو أن المجموعة تكوّنت في سياق تراجع لم يسبق له مثيل للقوة العظمى الأميركية، بعد أن مُنيت بفشل مثلّث: أزمة الدولار، فضيحة ووترغايت، ودخول القوات الفيتنامية الشمالية وقوات الفييتكونغ إلى سايغون[5]. وكان المقصود في حينه التعويض عن هذا الضعف - أو الإفادة منه - لكي يتمّ إحياء التشاور بين الحلفاء، والعودة إلى التقاليد التي أسّست في ما مضى، في القرن التاسع عشر، من خلال الكونسرت الأوروبي، الدبلوماسية الحديثة الأولى، وهي نوع من الحوكمة قبل تبلور هذا المفهوم. لم تكن هذه البادرة خارجة عن المألوف، لأنها في زمن الثنائية القطبية اقتصرت على المعسكر الغربي وحده. لم يكن في نيّتها اتخاذ أي قرار، ولم تكن تثير حفيظة أي مستبعد، إذا ما استثنينا كندا التي انضمت نهائيًا بعد عام لتتشكّل حينذاك مجموعة السبع. أما الآخرون فكانوا في مكان بعيد: لم يكن بعد قد بدأ الكلام على الدول الناهضة، وكانت الثنائية القطبية تحول دون انتساب أي بلد من الكتلة الشرقية، كما أن البلدان الغربية غير المنتمية إلى النادي لم تكن تفكّر في الانضمام إليه، لا سيّما إسبانيا التي كانت لا تزال تعيش الحقبة الفرنكوية في أنفاسها الأخيرة. لم يكن إذلال الآخرين في حينه مدرجًا بعد على جدول الأعمال.

تبدّلت المعايير سريعًا. فمارغريت تاتشر ورونالد ريغان المدفوعان بليبراليتهما المتطرفة امتنعا عن مناقشة عملية التنظيم الاقتصادي وحوّلا اهتمام مجموعة السبع إلى المسائل السياسية مثل قضية أفغانستان (البندقية، 1980)، وأزمة الصواريخ (وليامسبورغ، 1983)، والتصدي للإرهاب (طوكيو، 1986)، وأوروبا الشرقية (باريس، 1989)، وتفكّك الاتحاد السوفياتي (لندن، 1991)، وروسيا (نابولي، 1994)، وكوسوفو (كولونيا، 1999)، والعراق (إيفيان، 2003)، والشرق الأوسط (سي آيلاند، 2004)، والربيع العربي (دوفيل،

(5) Badie (B.), *La Diplomatie de connivance, op. cit.;* Hajnal (P.), *The G8 System and the G20, op. cit.*

2011)، وسوريا (لاك إرن، 2013). كان كل شيء يتغيّر: أصبح التداول في العلاقات الاقتصادية نادرًا، بينما راح التحادث يدور حول مشاكل العالم، وقضايا الجميع، ولما لم يكن القرار متاحًا، كان يُصار إلى التوافق في أفضل الأحوال، وإذا ما تعذّر يتمّ اللجوء إلى لعبة التواطؤ الخفي. بعدها قُبلت روسيا بشكل متدرّج، وكان ذلك كافيًا للانتقال من مساحة تشاور محصورة بدول غربية إلى مجلس قيادة للعالم.

هنا بدأ الإذلال يُستشعر بعمق، من خلال عملية حذف وضعت جانبًا 185 دولة ذات سيادة، أعضاء في الأمم المتحدة. وكان أثر الإقصاء قويًا بقدر ما كان هذا النادي الذي تأسّس يكوّن هوية راحت تفرض نفسها مع مرور الزمن. فبعد أن تكوّن في الغرب في السبعينيات من القرن الماضي، تطوّر طبيعيًا من حوكمة للغرب إلى حوكمة يقوم بها الغرب. وكلنا نذكر الطريقة التي أذلّت بها مجموعة السبع في لندن، في تموز/ يوليو 1991، ميخائيل غورباتشوف المنهك والغاضب الذي جاء يتوسّل مساعدة عبر نادي المجتمع الدولي، فاستقبلته بطريقة غاية في الغطرسة(6).

إن تحوّل مجموعة السبع إلى نواة العالم الغربية - والتي لم يشكّل قبول روسيا ضمنها وتشكّل مجموعة الثماني أي تعديل يُذكر - وجدت سريعًا الطريقة التي تعبّر فيها عن نفسها ببلاغة. فقمة دوفيل في أيار/ مايو 2011 التي تناولت موضوع الربيع العربي عجّلت في إثبات هذه الشخصية التي بدأت ترتسم لعشرين سنة خلت، إثر انهيار المعسكر السوفياتي. في تلك المناسبة تكلم الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، مُضيف قمة مجموعة الثماني في دوفيل، وأوضح أنها كناية عن «تشاور غير رسمي **للعائلة الديمقراطية**». باراك أوباما من جهته، وأثناء توقفه في لندن وهو في طريقه إلى دوفيل، نوّه بالغرب على أنه «مهد الحداثة»، لا بل العولمة؛ وبعد أن اعترض على فكرة «انحطاط الغرب»، ذكّر بأن الثورة التكنولوجية وُلدت في «سيليكون فالي» (أو وادي السيليكون)، ما جعل «الصين والهند والبرازيل تشهد نموًا سريعًا [...] و[تتبنّى]

(6) انظر ما سبق، وكذلك: Dumas (R.) et al., *La Diplomatie sur le vif, op. cit.*, pp. 42-43.

مبادئ السوق التي تعتمدها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة». ثم أضاف: «من نيوتن إلى داروين، وإديسون وأينشتاين؛ من آلن تورينغ إلى ستيف جوبس، قدنا العالم من خلال التزامنا بالعلم والبحث المتقدم. [...] لقد صنعنا عالمًا تمكّنت فيه أممٌ جديدة من أن تنهض، وأفرادٌ من أن ينعموا بالازدهار»[7].

غير أنه كان على «نبالة المنشأ» أن تقيم وزنًا «لنبالة الثوب»، تلك المجموعة من الدول التي ارتقت تحديدًا نظرًا إلى مفاعيل العولمة التي كان باراك أوباما يهلّل لها. إنها عملية انتقالية صعبة: حتى عام 2008، كان يتمّ التكرّم بدعوة بعض مسؤولي القوى الناهضة للمشاركة بولائم مجموعة الثماني. في مؤتمر باريس (1989)، تميّز فرنسوا ميتران من خلال دعوته خمسة عشر رئيس دولة أو حكومة للمشاركة في المآدب فحسب، فما كان من هؤلاء الطامحين إلا أن تجمّعوا هم أنفسهم في مجموعة الخمس عشرة[8]. ثم تجدّدت هذه الخطوة لاحقًا في طوكيو وفق هندسة أخرى. كان لا بد من انتظار مؤتمر إيفيان في عام 2003 لكي تتبلور فكرة «الحوار الموسّع» الذي يشمل الصين والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا والمكسيك ونيجيريا والجزائر والسنغال. بصورة عرضية، تمّت كذلك دعوة ملك المغرب الذي لم يحضر، وولي عهد المملكة العربية السعودية، ورئيس وزراء ماليزيا (وكان يرأس حينذاك حركة عدم الانحياز)، والرئيس المصري، وقد أُضيف إليهم في سافوا الجار السويسري[9]. كان لكل مؤتمر يُعقد تشكيلته الخاصة، ويُترك أمر ترتيبها إلى البلد المضيف، حتى وإن كانت الدول الناهضة الأساسية (مجموعة دول «بريكس» التي تشكّلت حديثًا) من بين المدعوين بشكل دائم. هكذا شهدنا ارتسام ثلاث دوائر متحدة المركز: دائرة مجموعة الثماني، ودائرة المدعوين الذين لا مفرّ من دعوتهم، والذين لم «يكونوا يأتون إلا لارتشاف القهوة»، ودائرة المدعوين المميّزين الذين كان حضورهم يعبّر عن رعاية خاصة من جانب البلد المضيف. هذه الدائرة الثالثة كانت تضم بصورة اعتباطية ملك المغرب ورئيس السنغال باختيار من جاك

(7) لوموند، 27 أيار/ مايو 2011، ص 1 و4.

(8) Hajnal (P.), *The G8 System and the G20*, *op. cit.*

(9) المصدر نفسه، ص 48.

شيراك، وحميد كرزاي (أفغانستان)، وعلي عبد الله صالح (اليمن)، وملك الأردن والرئيس الأوغندي يويري موسيفيني، بدعوة من جورج دبليو بوش، ورئيس وزراء تايلاندا الذي تلقى دعوة من نظيره الياباني (أوكيناوا، 2000)، هذا من دون إغفال حسني مبارك... الذي توافق الجميع تقريبًا على دعوته.

نجمَ عن الدائرة الثانية ولادة مجموعة العشرين في تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، في وقت أدركت فيه القوى القديمة أنها دخلت في أزمة اقتصادية كبرى، وأن الضرورة تقضي بتعزيز التشاور مع القوى الناهضة. وهذا التحوّل، هنا أيضًا، لم يتمّ إلا من خلال فرز جديد. فالدول الإحدى عشرة التي ضمّتها مجموعة الثماني إليها (لا تضم مجموعة العشرين سوى تسع عشرة دولة) كانت من بين مجموعة العشرين لمنتدى وزراء المالية الذي تأسّس لمواجهة أزمة أخرى ضربت آسيا بدءًا من عام 1997. كان مقياس الانتقاء يتقاطع ما بين الثراء الاقتصادي وبعض الامتثال السياسي. بالطبع، لم يكن هذا المقياس الأخير يطبّق على الأقوياء، لأن غيابهم سيكون غير معقول، على غرار القوى الأعضاء في مجموعة «بريكس». لكنه كان يطبّق على الفئة الأدنى قوة، حيث نجد المملكة العربية السعودية، وأستراليا وكوريا الجنوبية... إن هذه الغربلة للتوصّل إلى رسم دائرة الحوكمة العالمية كانت تؤلّف بين كل خيوط إنكار المساواة: إقصاء الفقراء، وكل الفاعلين في النزاعات العالمية الأساسية، وجماعات الرفض (إن تغييب الجزائر يحمل دلالة...)، وبالأَولى المنحرفين... هذا مع العلم أن محاولات الانفتاح بقيت نسبية؛ فعلى الرغم من التصريحات الأولية، سرعان ما استردت مجموعة الثماني زمام المبادرة من مجموعة العشرين...

الضغط الأوليغارشي

في هذا الشأن، نلحظ أثر نظام يعمل بطريقة هي أشبه بالمنطق الفولاذي الذي يقود أي نمط حوكمة إلى صيغته الأكثر انتقائية. مع ذلك، كان مصطلح العولمة الجديد قد استُحدث للتعبير عن حاجة ملحّة للاشتمال والتضمين؛ فالعولمة لا تعني فقط إشراك أكبر عدد من الدول، لا سيما تلك المنخرطة في قضايا محلية وإقليمية، بل تفترض كذلك ضمّ الفاعلين غير الحكوميين،

المنتمين إلى عالم الاقتصاد والاجتماع والثقافة[10]... لكن سرعان ما اتجهت الأمور بشكل معاكس، واعتُمد الإقصاء مبدأ معمّمًا لتسوية التوترات والنزاعات.

إن الدلالة الأولى على هذا الإقصاء تتمثّل في تنامي تقليد إنشاء «مجموعات الاتصال». يمكن أن نفهم ارتباط ذلك ارتباطًا وثيقًا بانتهاء حقبة الثنائية القطبية، كما نستشف منه انتعاش أمل القوى المتوسطة الوزن بالدخول - أو معاودة الدخول - في اللعبة. يبقى القول إن هذه الصيغة قادت إلى عمليات فشل أو إلى تعطيل متكرّر يمكن فهمه بسهولة؛ فوضع كل أزمة تحت رعاية عدد محدود من القوى، تسيّرها هي بالذات مصالح خاصة يزيد من حدّتها هذا الانحراف الأوليغارشي، لا يمكن أن يؤدّي إلى النتيجة المرجوة بسهولة...

لقد تشكَّلَ هذا النموذج مع الأزمة اليوغوسلافية، حين أُنشئت في نيسان/ أبريل 1994 مجموعة اتصال مكوّنة من الولايات المتحدة، وروسيا، وفرنسا، وبريطانيا، وألمانيا. وهنا تبدو المفارقة واضحة: كان على التشاور بين الرعاة أن يأتي بحل لنزاع داخلي، فيما الأفرقاء الرئيسون غائبون. فالمسار يأتي معاكسًا تمامًا لما يحكم عملية الوساطة، وهو يقود مباشرة إلى حلّ مفروض في الواقع، تأتي به أساسًا القوة الأكبر، كما توحي بذلك اتفاقية دايتون للسلام.

يكشف النموذج الإيراني عن آلية أكثر حنكة. ففي آب/ أغسطس 2003، قامت كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، باسم الاتحاد الأوروبي، بإطلاق مبادرة تقضي باقتراح إطار للتفاوض حول برنامج إيران النووي. وقد تشكّل تدريجًا من هذا المسار التجريبي قيادة ثلاثية (ترويكا) ساهمت في تشرين الأول/ أكتوبر 2003 بصوغ «إعلان طهران» الذي قضى بتنفيذ البروتوكول الإضافي لمعاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية. في الوقت نفسه، أتت هذه الخطوة لتقرّ بالوجود السياسي والدبلوماسي لهذه المجموعة التي تشكّلت من ثلاث قوى متوسطة، خارج أي إطار مؤسّسي. وللمفارقة، أدّى التصلّب الإيراني الذي

---

(10) Commission of Global Governance, *Our Global Neighbourhood* (Oxford: Oxford University Press, 1994); Ferguson (Y. H.), Mansbach (R.W.), *A World of Polities: Essays on Global Politics* (London, Routledge, 2008); Hall (R. B.), Biersteker (T. J), eds, *The Emergence of Private Authority in Global Governance* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002).

ترافق مع انتخاب أحمدي نجاد إلى الإبقاء على هذه المجموعة وإلى تقربها من مجموعة الخمس؛ هكذا تكوّنت مجموعة الخمسة زائدًا واحدًا (5+1) والتي ضمّت الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا. ما يثير الغرابة أن الجمهورية الإسلامية ساهمت في تثبيت «مجموعة الخمسة زائدًا واحدًا» واعتبارها مفاوضًا شبه رسمي، من خلال التعامل معها تلقائيًا، خصوصًا في أيلول/سبتمبر 2009، حين تقدّمت إليها باقتراحات جديدة، ومن ثم في 3 كانون الثاني/يناير 2010، حين رغبت في الإعلان عن قرارها السيادي في مواصلة تخصيب اليورانيوم.

إن اللعبة الاعتراضية، لا بل لعبة الجنوح، التي لجأت إليها إيران وقد شعرت بالإهانة من عرقلة مشروع تعتبره من صلب اختصاصها، ساهمت في إضفاء طابع رسمي على إجراءٍ تبلور خارج المؤسسات المتعددة الأطراف. في الواقع، إن قوة الضغط الأوليغارشي أطلقت لعبة دولية اكتسبت صدقيتها من أولئك الذين كانوا يعترضون عليها بالذات. فقد انبثقت مجموعة الاتصال حول إيران من مبادرة أوروبية، ثم ما لبثت أن تشكّلت بعملية اندماج تدريجي مع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وقد جعل انضمام روسيا والصين التوافق صعبًا، كما أعطى تفويضًا لهذه المرجعية في نظر الشرعية الدولية. إن نشأة هذه المجموعة خارج الأطر المؤسسية قد عزّز قناعة الإيرانيين، من جهتهم، بأنهم موضوعون تحت وصاية دولية. باختصار، إن الجمع بين هذين المنطقين قد أدّى في الوقت نفسه إلى التعطيل والإذلال، وبالتالي إلى المزايدة والتوتّرات...

إننا نجد ردة الفعل الانتقائية عند منعطف كل أزمة، وبأشكال مختلفة. فهناك «مجموعة الأصدقاء» المشابهة «لمجموعات الاتصال» إلى حدّ ما، لكنها مع ذلك لا توازيها كهيئة إجرائية، أو رسمية، بل تكون أكثر انفتاحًا منها، وغالبًا ما يكمن دورها في مواكبة إجراء تقريري يُنجز في دائرة ضيقة، فتسبغ عليه الشرعية وتكون بمثابة «الإطار البرلماني». إن تكوين هذه المجموعات يتمّ بالمزج المعقّد بين دعوات الانضمام، والاختيار من الأعضاء، وتعبير بعضهم عن رغبته في المشاركة؛ ويُترك عادة أمر تنظيمها إلى من يُشتهرون بأنهم

الأقوى، كما يمكن كذلك أن يأتي التنظيم حصيلة خطوات تعود إلى دبلوماسية استباقية، كما فعلت تونس إبّان الأزمة السورية. ولكي تتكلّل هذه المساعي بالنجاح، لا بد من أن تكون مدعومة من دول كبرى، هي على الدوام تقريبًا من بين القوى الغربية. في المحصّلة، نجد في صيغة كهذه التفافًا شبه مؤكّد على التعاون متعدد الأطراف، وإعادة تشكيل اللعبة الأوليغارشية. وفي أي حال، إن الحدود بين «مجموعات الاتصال» و«مجموعات الأصدقاء» تكاد تكون واهية، والتقاطع بينهما ليس أمرًا نادرًا.

تستحق الحالة الليبية أن نُفرد لها تحليلًا خاصًا. ففي 29 آذار/ مارس 2011، أي بعد اثني عشر يومًا من إصدار مجلس الأمن القرار 1973 الذي قضى بفرض حظر جوّي فوق ليبيا، عُقد «مؤتمر» في لندن. بشكل لافت، تمثّلت فيه معظم الدول العربية بالسفراء، باستثناء قطر والإمارات العربية المتحدة، فيما تمنّعت مصر والجزائر عن الحضور، وكذلك فعل أمين عام جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي. في غياب روسيا والصين والقوى الناهضة، حُصرت دائرة الاجتماع بنطاق الغرب المكوّن من القوى الأوروبية الأساسية والولايات المتحدة الأميركية. في تلك الأثناء اتُّخذ قرار بتكليف حلف شمال الأطلسي القيام بعمليات عسكرية، وقد كان مسؤولو هذه المنظمة من بين الحضور في أي حال. وفي أقل من أسبوعين، تحوّل هذا التوافق الدولي النادر حصوله إلى منتدى غربي بحت، ما لبث أن تلبّس صيغة «مجموعة اتصال» وفق الطريقة القديمة المعتادة. وقد أخذت هذه المجموعة على عاتقها متابعة الأزمة، فاجتمعت على التوالي في الدوحة وروما وأبو ظبي، ومن ثم لمرتين متتاليتين في اسطنبول، حيث تم الاعتراف بـ «المجلس الوطني الانتقالي الليبي» على أنه «السلطة الحاكمة الشرعية في ليبيا» (تموز/ يوليو 2011)، ووُضعت خريطة طريق من أجل «بناء ليبيا جديدة» (آب/ أغسطس 2011). في الأول من أيلول/ سبتمبر عُقد اجتماع جديد في باريس، وفيه حُلّت مجموعة الاتصال وأبدلت بمجموعة اتصال دولية جديدة تُسمّى «أصدقاء ليبيا»، عقدت لاحقًا مؤتمرها في مدينة نيويورك (20 أيلول/ سبتمبر).

راحت بنية هذا التجمّع تتّجه إلى التوسع، ليصبح دوره استشاريًا أكثر مما هو تقريري. في باريس، وصل عدد الأعضاء المشاركين إلى 23 دولة، إضافة إلى بعض المراقبين. فالأعضاء كاملو العضوية ينتمون جميعًا إلى الوسط الغربي، ومن بينهم الأغلبية العظمى من أعضاء حلف شمال الأطلسي (ناتو)، واليابان، وبعض أعضاء جامعة الدول العربية، ولا سيّما أصحاب الميول الغربية (البحرين، الأردن، الكويت، المغرب، قطر، الإمارات العربية المتحدة) وكذلك لبنان الذي يتمتّع بوضع خاص. في الواقع، لم نلحظ في «مجموعة أصدقاء ليبيا» أي دولة أفريقية، باستثناء المغرب. في المقابل، نجد أستراليا وكندا وبلغاريا... وقد تمت دعوة الصين وروسيا بشكل منعزل للانضمام إلى هذا المنتدى الدولي، فأرسلت الأولى مراقبين، وتمنّعت الثانية عن الحضور.

بالتأكيد، تطوّر هذا التشكيل في ما بعد ليضمّ بعض الدول الأفريقية (تشاد، الغابون، مالي، النيجر...). لكن حتى هذه التغيّرات لم تأتِ إلا لتؤكّد التوجّه السابق، ذلك أن «مجموعة الأصدقاء» بدت وكأنها «مُحكمة التعليب» في الفضاء الغربي، ولم تضم إليها لاحقًا في أي وقت من الأوقات حساسيات أخرى منبثقة عن القوى الناهضة، والفضاء الروسي أو الصيني، أو عن أنظمة الجنوب التي تمارس النقد تجاه الغرب. إن تهميش الدبلوماسيات التي ترفض أن تتماهى بالغرب كان السبب الأساس للالتباس الذي نشأ عن الأزمة الليبية، وهو كان في أساس الحذر الذي طبع التعاطي في محطات الأزمة السورية الأساسية التي كانت تلوح في الأفق. لقد بان من خلال الانزلاقات المتتالية غير المرئية تقريبًا، كيف أن مسألة متعددة الأطراف وتوافقية تحوّلت إلى مسألة أحادية الجانب وخلافية. هذا الانزلاق المنهجي أبرز الالتباسات الناجمة عن حقبة «ما بعد الثنائية القطبية»، وكشف كيف أنها تقود سريعًا إلى توليد عدم مساواة وظيفية وعمليات استئثار تنظر إليها القوى الأخرى، كروسيا والبلدان الناهضة ودول الجنوب - وهي الحذرة تجاه الغرب - على أنها شكل من أشكال الإذلال.

حين تفاقمت الأزمة السورية، لاح في الأفق مسار مشابه، إلا أن الأمور انطلقت بشكل مختلف. فهذه المرة بادرت تونس، التي ضمّت حكومتها

الائتلافية المشكّلة حديثًا التقدّميين والإسلاميين، إلى الدعوة إلى «مؤتمر دولي لأصدقاء الشعب السوري»، عُقد في قمرت في الضاحية الشمالية للعاصمة التونسية. حدث ذلك في 24 شباط/فبراير 2012، وكان قد مضى على اندلاع الحرب الأهلية في سوريا ما يقارب السنة، فيما القوى الغربية تتنصّل وتتريّث. اتّسم المؤتمر في هذه المرحلة بالشمولية: بعد أن كان محدودًا في قمرت، حيث تمنّعت روسيا والصين عن الحضور، عاد وتوسّع بشكل لافت لاحقًا. ففي باريس، التقى ممثّلو 121 دولة (تموز/يوليو 2012)، وبلغ عدد المشاركين في مراكش 114 دولة (كانون الأول/ديسمبر 2012)، ليعود هذا العدد وينخفض إلى 11 في مؤتمر عمّان (أيار/مايو 2013)، ومن ثم في مؤتمر الدوحة (حزيران/يونيو 2013)! بقدر ما كانت الأزمة تتحوّل إلى قضية دولية، راحت المجموعة تتقلّص وتتجانس وفق صيغة شبيهة بالتي رأيناها مع مجموعة أصدقاء ليبيا. غابت تونس، ولم يبقَ سوى إحدى عشرة دولة هي ألمانيا، والمملكة العربية السعودية، ومصر (آخر أيام الرئيس محمد مرسي، الشديد العداء للنظام البعثي)، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة، فرنسا، إيطاليا، الأردن، قطر، المملكة المتحدة، وتركيا...

لم يكن في الإمكان النظر إلى هذا التكرار إلا بوصفه إحياءً لما يشبه التحالف الذي يؤدي دور «مجلس إدارة» تحرّكه الصداقة التي يكنّها «للشعب السوري»، والمقصود من ذلك تمييزه عن النظام الذي يحكمه؛ لذا وُلدت تسمية «أصدقاء ليبيا» و«أصدقاء الشعب السوري». وفي هذا الشأن، إذا ما تجاوزنا تشكيلة الـ 11، تمّ التعاطي بالطبع بطريقة مختلفة، راوحت بين اللامبالاة الحذرة وبين المصادرة المقلقة، لا بل المذلّة للملف السوري من جانب مجموعة صغيرة تشبه بشكل لافت تلك التي أخذت على عاتقها الملف الليبي.

تجدر الإشارة إلى أنه في موازاة هذه التشكيلة، قُدّمت اقتراحات أخرى على أنها صيغ بديلة. فالمبعوث الدولي للسلام في سوريا كوفي أنان تقدّم في حزيران/يونيو 2012 باقتراح يقضي بتشكيل مجموعة اتصال دولية تجتمع فيها الأطراف الدولية والأطراف الإقليمية، أي إنها تضم الأعضاء الخمسة الدائمين

في مجلس الأمن، إضافة إلى تركيا، والمملكة العربية السعودية، وقطر، وإيران. ميزة هذا الاقتراح المزدوجة تكمن في أنه شامل، كما أنه يراهن على إشراك اللاّعبين المحليين على نحو فاعل؛ وهو بالتالي يحمي إلى حدّ ما من مخاطر انعدام المساواة الوظيفية. لم تلقَ هذه المبادرة أي صدى إيجابي، لا بل إنها أثارت ردة فعل سلبية لدى وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون التي اعتبرت أن المشروع «صعب» التحقيق. إن هذا الشعور بالامتعاض الدبلوماسي ما إن يتعلّق الأمر بإشراك الآخر الذي يُنظر إليه بوصفه دخيلًا، هو ما يفسّر هذا الضمور الذي يصيب معنى الدبلوماسية بالذات، التي تنحو باتجاه التجانس أكثر مما تسعى إلى استيعاب مسألة «التمايز»[11].

بعد ذلك بوقت قصير، اقترحت إيران بدورها إنشاء مجموعة اتصال إقليمية في شأن سوريا، ثم أحيا المبادرة الرئيس المصري محمد مرسي في مؤتمر حركة عدم الانحياز الذي عُقد تحديدًا في طهران في 30 و31 آب/ أغسطس 2012. قضت الفكرة بإعطاء شكل جديد لهذه الصيغة بحيث لا تضمّ المجموعة سوى لاعبين محليين، وبالمناسبة تمّ اقتراح المملكة العربية السعودية، ومصر، وإيران، وتركيا. كان الأمر خارجًا عن المألوف والإعلان صريحًا: في عملية التسوية المقترحة، يبدو النزاع مرتبطًا بأهل الجوار، وما من شك في أن هؤلاء، على الرغم من الخطاب الدبلوماسي المنمّق، كانوا متورّطين في النزاع. إنّ بروز «وجه النزاعات الحقيقي» على نحو مفاجئ وبالطريقة التي نتكلم فيها على «حقيقة الأسعار»، ترافق مع إعادة توازنٍ اللعبة الدولية الكلاسيكية لصالح القوى الإقليمية والقوى الجديدة. كما أنه وضع حدًّا للمنطق الأوليغارشي، وأبعدَ بالقدر نفسه هذا الشعور بتدخّل قوى خارجية لا تمت إلى ساحة النزاع بصلة تاريخية، وعلى الأرجح كذلك بصلة جغرافية... مع ذلك، فإن المبادرة التي حظيت بقبول معقول من المعنيين لم يكن لها أي مفعول تطبيقي، وتبخّرت نهائيًا مع الانقلاب العسكري في القاهرة في تموز/ يوليو 2013 الذي أطاح بالرئيس مرسي.

---

(11) Sharp (P.), *Diplomatic Theory of International Relations. op. cit.*

إن وضع صيغ مختلفة في حالة تنافس، والانحراف عن مستلزمات التعاون متعدد الأطراف، والابتعاد شبه الآلي عن النظم الإقليمية والفاعلين المحليين، وتغليب منطق الرعاية الذي يفرض نفسه في تشكيل المرجعيات التي تتولّى الوساطة، وتواتر ألاعيب الإقصاء التي يُواجَه بها الفاعلون الذين يُعتبرون منحرفين... كلها معايير لا تحافظ على عدم المساواة الوظيفية فحسب، بل إنها تفاقم في الواقع هذا الوضع الذي يتسبب بالأذى للنظام الدولي أيضًا. إن تكرار مثل هذه الحالات، وإبرازها، وترسّخها تُذكي الإحباط والإذلال لدى الأفرقاء المتضرّرين، ما يدفع بنشاطهم الدبلوماسي نحو أشكال اعتراضية تتأكّد أكثر فأكثر. هكذا تصبح مسألة المكانة حاسمة، وتتقدّم على طبيعة النزاع بالذات. ذلك أنّ الأزمات الدولية تتبلور أكثر فأكثر على شكل أزمات تمسّ صدقية هذا الطرف أو ذاك. كان على التعاون متعدد الأطراف أن يتدارك الأمر، فإذا به يصبح أحد ضحاياه الأساسيين.

يمكننا أن نتكلم إذًا على مفعول لامعياري لمنطق النادي الذي يتفّه المقاييس، ولا سيما في ما يعود إلى المؤسسات المتعددة الأطراف، ويرسي خللًا في القاعدة بين اللاعبين في النظام الدولي. هذه العودة المبرمجة إلى حالة شبه طبيعية هي التي توجّه السلوكيات الاجتماعية، بينما تزداد صورة التضامن بين أصحاب القرار جلاءً باطّراد. في الوسط الغربي، يعرف الذين يمسكون بالقرار بعضهم ويتصنّعون إظهار الصداقة في ما بينهم، لكنهم في الواقع يخضعون لآليات مشتركة في ما يعود إلى الدور المجتمعي الفاعل الذي يُفرض عليهم.

في هذا الإطار، يبدو الدور الذي تؤدّيه المؤسسات الجامعية لافتًا بالفعل، كما يوحي بذلك نموذج «معهد ماساتشوستس للتقنية» في بوسطن (MIT)؛ إذ إنّ رئيس الوزراء اليوناني الأسبق لوكاس باباديموس الذي تمّ «تعيينه» عمليًا من الاتحاد الأوروبي في عزّ الأزمة الاقتصادية ليحلّ محل جورج باباندريو الذي أقالته المرجعية نفسها، كان طالبًا في هذا المعهد. وهناك تتلمذ على يد فرنكو موديلياني (Franco Modigliani)، على المقاعد نفسها التي جلس عليها

بن بيرنانكي (Ben Bernanke) رئيس البنك الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي الأميركي). وكان هذا الأخير قد أنجز أطروحته بإشراف ستانلي فيشر (Stanley Fischer) الذي سيصبح محافظًا للبنك المركزي في إسرائيل والذي أدّى دورًا أساسًا في بلورة أطروحة ماريو دراغي (Mario Draghi) رئيس البنك المركزي الأوروبي. لقد تقاسم بيرنانكي مكتبه مع ميرفين كينغ (Mervyn King) الذي تولّى منصب محافظ البنك المركزي البريطاني، وكان أستاذًا لخوسيه دي غريغوريو (José de Gregorio) محافظ البنك المركزي السابق في تشيلي... أما جانيت يلين (Janet Yellen) التي خلفت بن بيرنانكي في رئاسة البنك الاحتياطي الفدرالي فلم تكن من طلاب معهد ماساتشوستس للتقنية، لكن زوجها جورج أكرلوف (George Akerlof) الحائز جائزة نوبل للاقتصاد ناقش أطروحته في هذا المعهد... كل هؤلاء الأشخاص تابعوا الدروس التي كان يلقيها بول ساموليلسون (Paul Samuelson) الذي كان عضوًا في لجنة مناقشة أطروحة ستانلي فيشر. ساموليلسون هو أيضًا عمّ لورنس سامرز (Lawrence Summers) كبير الاقتصاديين في البنك الدولي، ووزير أميركي سابق للخزانة، وأستاذ تشارلز بين (Charles Bean) نائب محافظ البنك المركزي البريطاني[12]... أضف إلى ذلك أن دراغي، وباباديموس، ومونتي الذي عُيّن هو أيضًا رئيسًا للحكومة الإيطالية بضغط من الاتحاد الأوروبي، عملوا هم الثلاثة في مجموعة الاستثمار المصرفي غولدمان ساكس[13] (Goldman Sachs).

مع ذلك، ينبغي لنا أن نتعاطى مع «شبكة» السلطة هذه بحذر، ذاك أن معرفة الأشخاص بعضهم لبعض، وارتيادهم المؤسسة نفسها لا يعني البتة أن يكونوا مُعدّين لكي يعملوا بشكل متماثل ويرفضوا الآخر الذي لا يشبههم. لكن هذا الحذر يذهب في كلا الاتجاهين؛ إذ لا يمكن كذلك أن يتم تجاهل تقاطعات كهذه ولا أن ننزع عنها سمة «التمايز» التي لا تُبعدنا عن أولئك الذين

---

(12) كل هذه المعلومات (وغيرها...) توجد في مجلة «بلومبرغ بيزنسويك»، *Bloomberg Businessweek*, 23-29 January 2012, p. 15.

(13) «Goldman Sachs, le trait d'union entre Mario Draghi, Mario Monti et Lucas Papadémos», *lemonde.fr*, 14 novembre 2011.

لا يشبهوننا فحسب، وإنما تجعل هؤلاء يتساءلون حتمًا عما تبقى لهم من مكانة دولية...

نوع من الهيمنة الدبلوماسية

لكي نستكمل هذه اللوحة، لا بد لنا من أن نأخذ في الاعتبار ما يقوم به الأفرقاء، والطريقة التي تُدار بها الأمور، وكيف يتمّ تقديمها. إن مكانة أي فاعل تتراجع أو تتقدّم أيضًا من خلال الطريقة التي نتوجّه إليه بها. أما الإقصاء، وإنزال العقاب، والمضايقة أو توجيه الإهانة فهي مظاهر مميِّزة تتعمّم لتصبح أدوات دبلوماسية رسمية، تُستخدم باسم تفوّق مزعوم.

لقد بات الإقصاء سمة مشتركة للعبة الدولية، في وقت كانت هذه اللعبة ترتكز على فكرة اعتراف الدول بعضها ببعض مهما تكن طبيعة النظام السائد فيها. وكان هذا الاعتراف يفسح في المجال أمام الدولة المعنية بالإفادة من مكانتها الكاملة بوصفها لاعبًا على الساحة الدولية. وحدها العلاقات الثنائية كان يمكن أن تعلَّق وتتّخذ شكل قطيعة رسمية للعلاقات الدبلوماسية. في أيامنا الحاضرة، تبدو هذه الممارسة المزعجة بغاية الندرة، فيما الإقصاء عن الساحة الدولية يتمّ على دفعات، وتتّخذ إيقاعًا أكثر تواترًا. وراء هذه المبادرات تكمن الرغبة في إنزال العقاب وممارسة الضغوط. من هنا فإن إيران المستهدفة بشكل خاص، عانت من مجموعة من قرارات الإقصاء: عن التفاوض حول سوريا (قبل انتخاب حسن روحاني)، عن نظام جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك SWIFT (شباط/ فبراير 2012)، عن المساعدة التي يقدّمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ONUDC (آب/ أغسطس 2012)، عن صندوق النقد الدولي FMI (2012)، وحتى عن كأس العالم لكرة القدم (2006)... ولو أخذنا الأمور من دون أي ترتيب، لوجدنا أن سوريا منذ عام 2005، والعراق زمن صدام حسين، وكوبا، وليبيا بشكل متقطّع زمن القذافي، والسودان تحت حكم البشير، وزمبابواي، وبيلاروسيا، وكوريا الشمالية، وغيرها من البلدان، كما هو الحال مع حركة حماس وحزب الله، كل هؤلاء عانوا من الحظر نفسه.

قد يكون السبب الذي يكمن وراء هذا الحظر مبرّرًا، لكن ليس مؤكدًا

في المقابل ألا يكون للإقصاء مفاعيل سلبية. وبناء عليه، ومن أجل أن تكون الممارسة مقنعة، يجب ألاّ تفسح في المجال أمام أبدال يفيد منها الطرف الذي ينخرط فيها؛ مع ذلك، هذا ما يحدث اليوم لو أخذنا في الاعتبار طبيعة النظام الدولي. هذا الوضع لم يكن سائدًا حتى الحروب الاستعمارية، إذا ما استثنينا التهميش الاستعلائي الذي عانت منه الممالك المجاورة لأوروبا. إن تعميم الإقصاء يتأتّى أساسًا من الشعور باللامساواة الذي تنامى مع الحروب الكولونيالية، حيث كانت القوى التقليدية تكرّر أن لا مجال للتفاوض مع جبهات التحرير، وكانت في كل مرة تضطر إلى التفاوض معها. ثم اتسعت هذه الظاهرة في الثمانينيات من القرن الماضي، حين كان على الديمقراطيات الغربية أن تواجه منظمات غير حكومية تتوسّل العنف، وُصفت بالإرهابية. هنا أيضًا قوبلت هذه المنظمات بموقف مماثل يقضي بعدم التفاوض، لكن الممارسة الفعلية كانت مغايرة في أغلب الأحيان، لا سيما في عمليات احتجاز الرهائن. أخيرًا، وبقدر ما كان يتكوّن مفهوم الدولة المارقة الملتبس، كان خطاب مماثل يطاول بسخاء كل الذين يتعرّضون للوصم.

إن الخطر الذي يترتّب على موقف كهذا يكمن في تجميد التفاوض، لا بل إنه يزيده تشويشًا من خلال دفع الفريق المستبعَد إلى اعتماد استراتيجيات تقوم على المزيد من الإيذاء. هكذا قاد استبعاد إيران عن ملف النزاع العراقي، بدءًا من عام 2003، إلى تعقيد هذا النزاع، إلا حين كانت تجري مفاوضات سرّية مع طهران. فالإقصاء يوقف بالطبع أثر المعترِض التشاركي عبر مساهمته في حسن سير عمل المؤسسات الدولية. وهو يدفع بهذا الأخير باتجاه نظام دولي موازٍ يقوم على كل أنواع الانحرافات، سواء أكانت خطابية، أم معيارية، أم تطبيقية، أم حتى أخلاقية، على غرار اللجوء المشين إلى الأطروحات الإنكارية. كما أن الإقصاء يقلّل من تماهي المستبعَد بالنظام الدولي، ما يفاقم الحالة المولّدة النزاعات. فتجاهل الخصم يبدو في الوقت ذاته تنويعًا مؤلمًا لعملية الإذلال التي نتجنّب ممارستها مع من نعدّه مساويًا لنا. في زمن الحرب الباردة، كان يمكن لأحد الأطراف أن ينأى بنفسه في بعض مراحل اللعبة، ولكن ما من أحد كان يلجأ إلى إقصاء الطرف الآخر.

تأتي فكرة «إنزال العقاب» في السياق ذاته، مع تشدّد أكبر بالطبع، نظرًا إلى الشحنة الأخلاقية الكبرى التي تحملها. فهذا النوع من التعاطي يتناغم هو أيضًا وبشكل عميق مع إنكار المساواة، ذاك أنه في حالة فرض العقوبة لا بد من استهداف سلوك يستحق الإدانة، فيما الذي يتّخذ المبادرة ينظر إلى نفسه على أنه «متفوّق» على الآخر المجرَّم. إن هذه التراتبية في السلطات أدّت في القوانين الوطنية إلى إناطة هذه المهمة بالدولة والمؤسسات القضائية. أما في القانون الدولي فعُهد بها طبيعيًا إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

في إطار دولي لم يكن قد بلغ بعد حدّ المأسسة، كان الكلام يجري على «الجزاء» أكثر من «العقاب»، خصوصًا في وقت لم تكن فيه المحكمة الجنائية الدولية قد انطلقت. كان يُنظر إلى الجزاء على أنه نوع من الضغط. أما بعد الخروج من الثنائية القطبية، فقد ارتفع منسوب التجاسر، وبدأ الكلام على «العقاب» للتصويب على دول ذات حجم متواضع كانت تتسبّب بالأذى على هامش الحرب الباردة. صحيح أن جمهورية جنوب أفريقيا زمن نظام الفصل العنصري لم تتعرّض للعقوبة، لكن عملية إلدورادو كانيون التي قرّرها رونالد ريغان في عام 1986 ضد القذافي تحوّلت إلى «عقوبة»، وجاءت ردًّا انتقاميًا على هجومٍ وقع ضحيته سابقًا جنود أميركيون في مرقص في برلين الغربية. مع ذلك، أدانتْ الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه العملية. كذلك الأمر، لما أمر الرئيس كلينتون في آب/أغسطس 1998 بتنفيذ «عملية الوصول اللامتناهي» (Infinite Reach) حيث تمّ توجيه ضربات بالصواريخ إلى أفغانستان والسودان، كان هذا الهجوم ردًّا انتقاميًا على تفجيرات السفارتين الأميركيتين في كينيا وتنزانيا.

مع اشتداد الأزمة السورية في أيلول/سبتمبر 2013، تمّ بلوغ مرحلة جديدة؛ فقد أخذت الولايات المتحدة وفرنسا على عاتقهما «معاقبة» النظام السوري لاتهامه باستعمال الأسلحة الكيماوية ضد شعبه، لكن مع مراعاة الفصل الواضح ما بين العقاب وقلب النظام. وعلى عكس الحالات السابقة، لم يكن الضحايا من رعايا الدول التي تنطّحت للعقاب: هكذا رحنا نبتعد عن

فكرة الردّ الانتقامي للدخول في إدارة الأزمة إدارةً أخلاقية بحتة، وهو أمر بدا جليًا أكثر فأكثر. إنّ خطابًا كهذا لم يكن ممكنًا لو لم يرتكز على لامساواة هرمية تصل إلى مداها الأبعد، فتفرّق بين المعاقِب والمعاقَب، مُظهِرة بوضوح الفرق في مكانة كل منهما.

يمكن كذلك أن نشير إلى هذه اللامساواة في المكانة من خلال المضايقات والإهانات التي لا تتجرّأ بها إلا على المستضعَف. هناك حادثة احتلّت صدارة الأخبار في صيف 2013، يمكنها أن تكون نموذجًا في هذا الإطار. في ذلك الوقت، فرّ إدوارد سنودن – الذي كشف عن عمليات تنصّت تقوم بها وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، ولا سيما في أوروبا – إلى روسيا، وكانت واشنطن تجهد في استرجاعه، بعد أن عبّرت عن قلقها لرؤية أحد رعاياها يطلب اللجوء إلى بلد آخر. وقد تزامن هرب سنودن، بفعل الصدفة، مع مغادرة رئيس جمهورية بوليفيا الذي كان يقوم بزيارة إلى موسكو عائدًا إلى بلاده. فحامت الظنون حول إمكان أن يكون رئيس الدولة الأميركية اللاتينية قد اصطحب معه سنودن، فما كان من فرنسا وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا إلا أن منعت مرور طائرته في أجوائها، بحيث إنه بقي طيلة أربع عشرة ساعة محاصرًا في مطار فيينا، وقد أُوفد السفير الإسباني، بحجة تناول القهوة مع الرئيس المحتجز، لكي يفتّش متن الطائرة... هذه الواقعة كما رواها إيفو موراليس بنفسه تؤكّد حقيقة ما جرى؛ فهو حين صوّر الحادثة على أنها «عقاب نموذجي»، سارع إلى تشبيه مغامرته بما عانى منه الهنود الحمر من «قمع» أثناء الغزو الإسباني. وهنا تكلم على «الاستعمار» وصنّف نفسه إلى جانب «البسطاء» في مواجهة «الأقوياء»[14]...

في الواقع، إن أشكال اللامساواة الثلاثة هذه، التأسيسية والمهيكِلة والوظيفية، توصّلت اليوم إلى تشكيل نظام، وبات كل منها يدعم الآخر. لقد أصبحت هذه الحصيلة على درجة من التبلور حتى إننا انتقلنا من نظام دولي

(14) «أنا، رئيس بوليفيا، احتُجزت في أوروبا»، «Moi, Président de la Bolivie, séquestré en Europe», *Le Monde Diplomatique*, août 2013, 713, p. 1 et 10-11.

مهيكل لندخل في نظام يطلق عليه اسم «ما بعد الثنائية القطبية»، وهو نظام لم تتّضح بعد مبادئه، ولم تتأكّد معاييره. نتيجة لذلك، ينظر الأقوياء إلى اللامساواة على أنها وسيلة عقلانية للتقليل من أكلاف عملية يفرضها تعاون دولي لا مفرّ من أن يتطوّر على الدوام. إنها نظرة مغلوطة على الأرجح، وهي تجافي الحقيقة التي تُظهر أن الإقصاء، على العكس من ذلك، هو أمر مكلف للجميع. إلا أن هذا التوجّه الذي يحتلّ موقعًا قويًا داخل الدبلوماسية الغربية في مرحلة ما بعد الثنائية القطبية، والذي يشكّل نوعًا من الباثولوجيا الحقيقية لدى المنتصر، يتعزّز أيضًا للظنّ بأنه يدرّ مكاسب غير متوقعة، حيث إن سياسة اللامساواة تُعدّ وسيلة لتحسين مكانة الدولة الخاصة على حساب الآخرين. أكثر من ذلك، إن العمل على تحجيم مكانة معظم الآخرين بات لعبة دبلوماسية يزداد الاعتياد عليها يومًا بعد يوم، بحيث لا يستثنى منها إلا الدول المتواطئة، أعضاء «النادي»، أي المجموعة الضيقة الأوليغارشية. بهذه العملية المركّبة يتوالد النظام، وبشكل شبه آلي يصبح الإذلال جزءًا منه.

في الواقع، يعمل هذا النظام غير المستقر والهشّ على إنتاج نظام آخر خارج دائرته، يتشكّل من المطامح التفاعلية التي ينمّيها أولئك الذين يقعون ضحية الإذلال، وذلك من أجل أن يؤمّن لنفسه الاستمرارية والدوام.

القسم الثالث

تداعيات الإذلال الخطرة:
نحو نظام معاكس؟

لا يكون الإذلال إلا احتماليًا، لا بل متخيَّلًا من المراقب، إذا لم يتبلور عبر سلوكيات واضحة تُثبت التعامل معه على هذا الأساس. لذا ينبغي لنا الآن وضع نماذج سلوك تندرج ضمن إطار الردّ المعاكس على الآليات التي ذكرنا آنفًا. ويتلخّص عملنا في النظر إلى ردود الفعل هذه على مستويات مختلفة يجب وصفها وتصنيفها. كما أنه يقضي بأن نثبت الصلة التي تربط بين مختلف المستويات لنكوّن منها نظامًا، لا بل نظامًا معاكسًا يتعارض مع ما يجري على الساحة الدولية الرسمية.

يندرج هذا النظام المعاكس ضمن الحداثة، بل إنه في صلب العولمة. والمستوى الأول لتحققه هو مستوى «المجتمعات» التي سرعان ما فرضت نفسها على أنها ضابط الإيقاع الأساس للإذلال الدولي. والمستوى الثاني هو مستوى «الدبلوماسيات» المعترضة أو حتى الجانحة، التي تتمايز بقدرتها على التشكّل والتحرّك في منطقة التماس بين المجتمعات والأنظمة السياسية المعنية. أخيرًا، المستوى الثالث هو مستوى «الصراعية» التي تنجم عن هذه الحالة، وهي المسيطرة الآن قياسًا على الحروب التي كانت تنشب في ما مضى بين الدول، وتندرج عند تقاطع المستويين الاجتماعي والسياسي. إن منطق النظام الذي ينشأ من تآلف هذه المستويات الثلاثة هو اليوم على الأرجح أكثر استباقية مما هو عليه نظام القوى الكبرى التقليدي.

الفصل السابع
دور الوساطة الذي تؤدّيه المجتمعات

لقد سبق ورأينا أن «انخراط المجتمعات في الحياة الدولية» قد سرّع ممارسات الإذلال وعمّمها. في هذا السياق، دخلت «الثأرية» بقوة إلى المجتمعات المعنية وأسهمت في تعبئتها، وفي إثارة النزعات الشعبوية ومختلف أشكال المشاعر الوطنية. من ناحية أخرى، كان لا بد لإنكار المساواة والإقصاء والوصم من أن تطال المجتمعات بالطبع وأن تشكّل مسالك سهلة للمتاجرين بالسياسة التي عرفوا كيف يستخدمونها، إما من أجل إضفاء الشرعية على سلطتهم، وإما من أجل الاعتراض بفاعلية على الممسكين بالسلطة. إلا أن تحسّس الإذلال على المستوى الاجتماعي يذهب أبعد من ذلك: إنه يقلب ترتيب العناصر التقليدي، من خلال إعطائه أفضلية السبق في العمل للمجتمعات نفسها، متخطّيًا بذلك في أغلب الأحيان حذر الدول أو جمودها، ومن خلال دخوله مباشرة، من دون توسط العامل السياسي، في اللعبة الدولية. من هنا شهدنا تدويلًا متزايدًا للديناميات الاجتماعية، وللحركات والرهانات الاجتماعية. لقد أصبحت الحركة الدولية تتمّ أكثر فأكثر بفعل الوساطة التي تؤدّيها المجتمعات.

هكذا خلقت تكتونية المجتمعات الجديدة هذه أشكالًا غير مسبوقة أو مؤكّدة في مواجهة الإذلال الدولي. إنه اتجاه قوي يجعل من «الربيع العربي» يصلح لأن يكون نموذجًا.

تعبئة المجتمعات دوليًا

لا يمكننا في الوقت الحاضر تحليل النظام الدولي من خلال الاكتفاء بنظرية ريمون آرون حول تنافس الدول. لقد دخلت المجتمعات في اللعبة، حتى إنها سيطرت عليها في بعض الأحيان، وإن لم يُرد كثيرون رؤية هذا الأمر. هذا المعطى الجديد يعود بنسبة كبيرة إلى تأثيرات وسائل الاتصال الحديثة التي أتاحت رؤية الآخر المختلف والمناوئ بطريقة سهلة ومباشرة، والتي نشّطت كل أنواع التبادلات الفورية العابرة الدول. غير أنه من الواضح أن وزن المجتمعات هذا يزداد أهمية بقدر ما تكون المؤسسات السياسية القائمة في البلد ضعيفة وهشّة وغير متمتّعة بالشرعية اللازمة. هكذا عادة يأتي تحسّس الإذلال تحديدًا من خلال هذه الأطر المؤسسية الواهية. ومن هنا الأهمية اللافتة لعمليات التوسط التي تمارسها المجتمعات.

هناك مثلان متزامنان، وإن كانا متمايزَين، يؤكدان صحة هذا الأمر: الصين، والعالم العربي. في كلتا الحالتين، أتى الردّ في الحقيقة من أعماق المجتمع. فقد كان على الصين أن تواجه بشكل متواتر، ومنذ زمن بعيد، حركات احتجاج اجتماعية عنيفة تستهدف عائلات حاكمة منهكة، أو متعثّرة الأداء في أي حال. وكان يدير هذه الانتفاضات جمعيات سرّية تتكوّن بشكل خاص من الفلاحين. في القرن التاسع عشر، لم تشذّ سلالة تشينغ المتهالكة عن القاعدة. ففي عام 1851، قاد التايبينغ ثورة اجتماعية تداخلت فيها مطالب المساواة بالحداثة، مع تبنٍّ للأفكار الغربية وبشكل خاص للمعتقدات المسيحية. شكّلت هذه الحقبة بداية للاختراق الغربي الذي لم تكن مفاعيله واضحة بعد. هكذا سوف نرى الاندفاعة الاجتماعية الثانية تتخذ اتجاهًا مغايرًا، بحيث إنها قامت على كره الأجانب، ومعاداة الغرب، واستهدفت أعمال العنف هذه المرة الأوروبيين الذين كانوا يعزّزون وجودهم على الأرض الصينية. وفي مطلع القرن، راحت «جمعية الحق والقبضات المتألقة» التي كان يُطلق على أفرادها لقب «البوكسرز» (الملاكمين)، تتغذّى من مصدر داخلي المنشأ، يعود إلى التقاليد السحرية الصينية. لم يعد المبشّرون يشكّلون قدوة، وإنما أصبحوا مستهدفين

وعرضة للقتل. واختلط بشكل كبير خطاب قومي بدائي ومعادٍ للأوروبيين، بقائمة من الدلائل المناهضة الحداثة. أما نخبة النظام الإمبراطوري الصيني فتمّ تجنّبها وتجاهلها تقريبًا، لتذهب الحركة الاعتراضية باتجاه قراءة نقدية، عدائية، وأحيانًا أصولية لما هو دولي. في الوقت ذاته، لم تعد الزعامة السياسية تشكّل هدفًا نظرًا إلى أهمية الشعار الذي رفعه الملاكمون («إزالة الأوروبي»): لقد كانت هذه الحركة ومقبوليتها الفكرية ذات طبيعة اجتماعية؛ وكان الانضواء في صفوفها يتم في الطبقات الدنيا من المجتمع، في طبقة الفلاحين الفقراء أولًا، وهي طبقة مهدّدة أساسًا، ومن ثم شيئًا فشيئًا في صفوف الناس المتواضعي الحال في المدن، من بين صغار الحرفيين أو صغار التجّار.

نجد معظم هذه السمات في العالم العربي، وإنما بعد زمن بالتأكيد، لأن الضغط الأوروبي أتى متأخرًا بعض الشيء، وطال أساسًا نهاية القرن التاسع عشر والعقود التي تلته. لكن ما حصل هنا شبيه بالذي جرى هناك، بحيث لم يأتِ الردّ في الأساس من السلطات السياسية المتهالكة التي كانت تُحسن إيجاد التسويات مع الأمراء الغربيين، على غرار السلاطين العثمانيين الذين تعاقبوا على العرش بعد السلطان سليم الثالث (1789). هنا أيضًا، انطلقت الحركة من داخل المجتمع، مدعومة من مفكّري النهضة، الذين التحقت بهم نخبة فكرية راوحت اتجاهاتها بين الأصولية والحداثة، وكانت تخاطب سكان المدن التي تعاني من الضياع بسبب «التغرّب عن ريفيتها»، وهذه الموجة من «التفرنج» التي تتعرّض لها. في هذا الجو المفعم بالراديكالية، نشأت لاحقًا حركة الإخوان المسلمين في عام 1928، يوم وصل النفوذ الغربي إلى أوجه، وأصبحت دلتا النيل منطقة تحوّل وانفتاح لا حدود له على الغرب. يشهد على ذلك شخصية مؤسِّس الحركة حسن البنّا، وهو ابن ساعاتي صغير من الإسماعيلية، وإمام مسجدها. عُيّن مدرّسًا، وكان في الوقت ذاته مؤذّنًا. أُعطي منحة لإكمال دراسته في أوروبا، لكنه رفضها، وبقي في مصر حيث سعى إلى الجمع بين الإسلام بصفته قاعدة للإصلاح الاجتماعي وشجب التأثير الغربي.

كانت أزمة الاندماج الاجتماعي التي بدأت تظهر تدريجًا ولا تنفك

تتوسّع، على درجة عالية من الحدّة، لكونها تطال مناطق من العالم تضربها في آن الصعوبات الاجتماعية - الاقتصادية الحادّة، وظواهر الحرمان المريرة، وتحولات متسارعة راحت تقذف وسط الفضاءات المدينية العملاقة والمغفَلة بمجموعات ريفية وجدت في كره الأجانب ومعاداة الغرب الطريقة المعلنة للتعبير عما تعانيه من إذلال وقلق ويأس[1]. لقد أبرز عِلم السياسة هذه الظاهرة في وقت مبكر، منذ لحظات التحرّر الأولى من الاستعمار، وأشارت أبحاث مهمة إلى أن الضحايا الأشدّ فقرًا يتخلّون عن مواقف الرضوخ التي كانوا ينقادون إليها سابقًا حين كانوا يحيون في وسط ريفي. هكذا أضحى غضب الفقير غضبًا مدينيًا، «قريبًا»، يتأجّج باكتشافه الفضاء العالمي الذي سرعان ما اقترنت صورته بالقوى الغربية التي نُظر إليها من دون تمييز على أنها وكلاء للهيمنة الاستعمارية، ومخترعون ورمز للعولمة[2].

في كل مناطق الجنوب تقريبًا، أمسكت قوة استباقية بالمجتمعات التي كانت تعيش حالة من الفشل المزدوج في الاندماج. فشل أولًا داخل الدول المعنية بالذات، حيث تعمّقت الهوة بشكل صارخ بين نخبة متفرنجة، وميسورة، أقلّه في مستوى حياتها الراقي، وفاسدة في أغلب الأحيان، وفي المقابل جمهرة من الناس تعاني من البطالة بأعداد كبيرة، ومن النقص على الصعيد الغذائي والصحي والتربوي. وفشل كذلك على الصعيد الدولي، حيث برزت التناقضات الاجتماعية التي عمّقت يومًا بعد يوم الانقسام بين الشمال والجنوب. من هنا اتّخذت هذه الطاقة التعبوية شكل تكتونية حقيقية قادت إلى صدامات يصعب السيطرة عليها، لأن هذه الحركات الاجتماعية تشذّ عن القاعدة السياسية التقليدية، ويندر أن يكون لها زعيم سياسي معلن، وبُنى تنظيمية على شاكلة الأحزاب الكلاسيكية، أو برامج واضحة. ونظرًا إلى الإطار السلطوي السائد، فإنها تعمل على مستوى «ما دون السياسة»، متّخذة شكل شبكات شبه سرّية، ترتدي طابعًا دينيًا، طائفيًا، وحتى إثنيًا، وتتحرّك في أغلب الأحيان وفق

(1) Deutsch (K.), *Nationalism and Social Communication* (New York, London: Chapman and Hall, 1953); Lerner (D.), *The Passing of Traditional Society* (Glencoe: Free Press, 1958).

(2) Keck (M.), Sikkink (K.), *Activists Beyond Borders* (Ithaca: Cornell University Press, 1998).

الأسلوب الخيري لجمعيات التعاضد، ما يجعلها قادرة على رفع تحدّي النقص في الاندماج الاجتماعي.

إنّ نقص التماسك في المشهد السياسي الرسمي يجعل هذه الفضاءات الاجتماعية أقل عرضة للمراقبة، وغالبًا ما تكتسي شرعية لا تمتلكها السلطات القائمة، التي تقوم على التسلّط فيما صفتها التمثيلية شبه منعدمة بكل المعايير المتعارف عليها... من هنا تتكوّن طبيعة الحاضنة المستقلة التي تميّز فضاءات كهذه، والتي تستمد حيويتها على المدى الطويل من كل علامات النبذ والإذلال الرمزية الآتية من الخارج: رسوم كاريكاتورية مسيئة للرسول، إحراق المصاحف من جانب أفراد أو مؤسسات، أو بكل بساطة الركون إلى الشائعات، مسائل الحجاب المتعددة؛ أو على مستوى آخر، إهانات عنصرية، مضايقات للمهاجرين في الغرب: كل هذه المسائل تُشعل الغضب في كراتشي، أو كانو أو جاكرتا. هكذا يتحوّل هؤلاء الفاعلون غير المنتظمين إلى فاعلين أساسيين على الساحة الدولية، ولكن من دون التمكّن من الوصول إليهم ضمن أي تركيبة تفاوضية.

بالطبع، بدأ التودّد إلى هؤلاء الفاعلين غير الرسميين وغير المنتظمين من جانب التركيبة السياسية للدول التي ينتمون إليها، أكثر من الدبلوماسيين الذين لا يعرفون كيف يتعاطون معهم، وهم يخشونهم، وفي أغلب الأحيان يحتقرونهم من دون أن يتجرّأوا على إعلان ذلك صراحة. في داخل الأنظمة السياسية الوطنية، عمل الحاكمون، تبعًا لتوجّهاتهم، على استمالتهم أو على قمعهم. وكانت أولى هذه الصيغ تقوم على إطلاق مواقف شعبوية أو قومية تنطلق تحديدًا من الإذلال الدولي الذي غالبًا ما كان يجري تضخيمه والمبالغة في توصيفه لكي يشكّل مصدرًا لاكتساب الشرعية أو لحشد تعبئة مضادّة. من هنا فإن السياسة الخارجية التي تترتّب على هذه المواقف تصبح معادية للغرب بوضوح، لكن هذا التوجّه لن يكون ممكنًا لو لم يكن المتزعّم قد انضوى مسبقًا في هذا الخطّ. إنّ هذا الخيار ينطبق على المسار الذي سلكه كل من مصدّق في إيران، وعبد الناصر في مصر، وسوكارنو في إندونيسيا، ولومومبا، ونكروما... نجد كذلك بعض «الانقلابات» النادرة، كتلك التي تصيب بشكل

دائم المسؤولين الباكستانيين الذين يصلون إلى السلطة بسبب قربهم من الخط الأميركي، ثم لا يلبثون أن يتحوّلوا على وقع غارات الطائرات من دون طيّار، وتدفّق موجات اللاجئين القادمين من أفغانستان، إلى تبنّي خطاب معادٍ للولايات المتحدة ويتّسم بشعبوية مطّردة. في هذا السياق نذكر في وقت سابق ذو الفقار علي بوتو، وابنته بناظير، ولاحقًا برويز مشرّف وعلي زرداري، وجميعهم يُعتبرون نموذجًا لتلك القلة الحاكمة ذات التوجهات الغربية و/أو الآتية من صفوف العسكر، والتي عرفت عند الضرورة كيف تسارع إلى تبنّي موضوع الإذلال كي تحافظ على موقعها السياسي.

حين يكون للحاكم توجّه سياسي موالٍ للغرب، تكون المسألة أكثر تعقيدًا. هنا يجب التستّر على الإذلال أو نكرانه، أو التنديد به بشكل صريح على غرار الانتفاضات الخجولة التي قام بها حسني مبارك حين كان «أقرانه» الغربيون يطالبونه بإجراء بعض الإصلاحات. أما في الحالات المغايرة فيصبح القمع باسم «محاربة الإرهاب» هو الطريقة الوحيدة لاحتواء الضغط الاجتماعي... ونظرًا إلى نبالة الهدف، يمكن طلب المساعدة من القوى العظمى التى تسارع إلى التعبير عن ثقتها بهذه الأنظمة وتُغدق عليها صفة «المعتدلين».

يمكن أن نستدلّ على تأصّل ظاهرة كهذه بأشكال عدة. فالرأي العام الذي أصبح أكثر حضورًا وأفضل انتظامًا، هو الدليل الأول الذي لا يمكن تجاهله. والعداء لأميركا يتّسع بشكل ثابت، خصوصًا في المناطق الأكثر تأثرًا بيوميات الحياة الدولية. أكثر من ذلك، نلحظ أن هذا النمط من المواقف متجذّر في المجتمع أكثر مما هو حصيلة جهد الفاعلين السياسيين، وكأن المجتمع، مرة أخرى، هو الذي يدلّ على الطريق ويقوم بذلك بقوة لا قدرة لدى الطبقة السياسية المحلية على تحمّلها. وما تسمّيه هاجر عوردجي «عداء أميركا الاجتماعي» يندرج في دينامية نابعة من المجتمعات التي تتولّى بذاتها معالجة أزماتها، وإحباطاتها، ومعوّقاتها[3].

---

(3) Aouardji (H.), «*L'Antiaméricanisme social: le cas de l'Egypte, de la Jordanie et de l'Arabie Saoudite*» (Thèse IEP de Paris, 2010).

إن الاستبيان الذي قام به مركز بيو (Pew) للدراسات نهاية عام 2007 يبيّن أن نسبة الأشخاص المتعاطفين مع الولايات المتحدة هي نسبة ضعيفة تحديدًا في البلدان التي تكون حكوماتها مقرّبة من واشنطن: 15 في المئة في الباكستان، 20 في المئة في الأردن، 21 في المئة في مصر، 15 في المئة في المغرب. أما في تركيا، وهي بلد عضو في حلف شمال الأطلسي، فلم تتعدَّ النسبة 9 في المئة، وكذلك الأمر في لبنان الذي تُعتبر حكومته تقليديًا قريبة من الغرب، هذا من دون أن نحتسب فلسطين (13 في المئة)[4]. في عام 2013، في وقت تراجعت فيه موجة المحافظين الجدد وباشر باراك أوباما ولايته الثانية، تم رصد 16 في المئة من الآراء المؤيدة لأميركا في مصر، و14 في المئة في الأردن، و16 في المئة في فلسطين، و11 في المئة في باكستان. في المقابل، وفي الوقت الذي اتجهت فيه تركيا إلى اعتماد سياسة خارجية أكثر استقلالية وأكثر نقدية، ارتفعت نسبة المتعاطفين مع الولايات المتحدة من 9 إلى 21 في المئة، فيما وصلت هذه النسبة في تونس التي أزالت نظام بن علي الموالي للغرب إلى 42 في المئة من الآراء المؤيدة[5].

من الممكن أن تكون شخصية أوباما قد جذبت بعض الناس، لكن بصورة آنية ومن دون أن تزيل أثر السياق ولا عمقه التاريخي؛ فإذا كانت صورة الولايات المتحدة قد تحسّنت قليلًا في مصر مع انتخاب أوباما (21 في المئة من الآراء الإيجابية في عام 2007، 27 في المئة في عام 2009)، فإن هذه النسبة سرعان ما تراجعت إلى 16 في المئة عام 2013. ونرى أيضًا كيف أن ثقة المصريين بأوباما بلغت 42 في المئة مباشرة بعد مؤتمر القاهرة، لتعود إلى الانخفاض إلى 26 في المئة عام 2013...

في الواقع، بقدر ما يكون أحد المجتمعات في قلب اللعبة الدولية، يأتي التعبير عن العداء لأميركا عالي النبرة؛ من هنا نرى هذا العداء ينحو إلى التراجع في أميركا اللاتينية، ويبقى ضعيفًا في الفيليبين وفي السنغال. كذلك الأمر، بقدر

---

(4) Pew Center, *Global Attitudes Project*, July 2007.

(5) Pew Center, 18 July 2013.

ما يكون مجتمعٌ عرضة للتوترات وتقوده شخصية معروفة بقربها من الولايات المتحدة، يصل مؤشّر العداء إلى أوجه، بينما أدّى في المقابل صعود اليسار الوطني في أميركا الجنوبية إلى تهدئة الرأي العام المعادي للجار الكبير شمالًا. إننا أمام عناصر عديدة تؤكّد حركية المجتمعات المأزومة، تلك التي لا تدعمها طبقة سياسية معترضة، والتي تصبح بالتالي محرّكةً التعبئة الدولية، متكئة على الموضوعات التي تمت بصلة إلى الإذلال.

لا يشكّل قياس الرأي العام سوى تظهير تقني، وهو على الرغم من العيوب التي تعتريه، يعطي مؤشّرًا ذا صدقية على وجه العموم عن حال المجتمع المعني. في المقابل، هناك تعبيرات أخرى مباشرة أكثر وأشد وضوحًا. فالحركات الاجتماعية تتمتّع بخاصية التعبير بشكل ظاهر أكثر فأكثر عن هذا التكامل بين المطالبات التي تنتمي إلى أي لعبة اجتماعية وطنية أو «محلية»، والتعبير الذي يُراد له أن يتّخذ منحى دوليًا أكثر وضوحًا. ما من شك في أن الذي يذكّي هذا التقاطع هو الشعور بالإذلال الذي نتعرّض له من الآخر الغريب، قريبًا أكان أم بعيدًا. إن لهذا الشعور بالتأكيد أثرًا أكثر فاعلية من التحليل المجرّد. فالإشارة إلى العمل مسبّب الإذلال يحلّ حتى محلّ الخطاب الأيديولوجي أو المطوّلات السياسية ليصيب الهدف. هنا تعود بنا الذاكرة إلى مواكب المتظاهرين الذين تدفقوا إلى شوارع أثينا، في كل مرة كان يُعلن الإضراب العام من أجل التنديد بالقيود المفروضة على الموازنة، وبخيارات الحكومة الاقتصادية، حيث رُفعت رسوم كاريكاتورية للمستشارة الألمانية تصوّرها على شكل أدولف هتلر ومحاطة بالصلبان المعقوفة. ثم أثناء زيارتها إلى العاصمة اليونانية في تشرين الأول/ أكتوبر 2012، استُقبلت بالقبضات المرفوعة، وجرى التنديد بـ «الرايخ الرابع»، وظهرت دمية يونانية تطرد المستشارة برفسة قدم، بالإضافة إلى إشارات تخلط بين الاحتلال النازي وأربعة قرون من الاحتلال العثماني[6]...

وما يوازي ذلك في دلالته هو ما شهدناه من تنديد بالولايات المتحدة وبالغرب عمومًا في تموز/ يوليو 2013، سواء من المتظاهرين المؤيّدين

---

(6) *Lemonde.fr*, 10 octobre 2012.

لمحمد مرسي، أو من أولئك الموالين للمشير السيسي، وقد شجب الفريقان التدخل الأجنبي، وركّزا في جزء من عمليات التعبئة التي أطلقاها على وصم مصدّري الأوامر، والنصائح، أو النماذج الآتية من الخارج[7]. كما لو أن الزخم الأساس الذي كان يصنع الحدث أو يبلور مسار العملية الانقلابية كان يجد مَعينه في إبراز عمليات الإذلال التي يتعرّض لها هذا الفريق أو ذاك على الساحة الدولية.

إن أي حركة اجتماعية تتشكّل في أي زمن كان، عبر شجب هيمنةٍ يُنظر إليها على أنها غير عادلة، تعمد إلى تحويل الإذلال إلى شعار. في عصر العولمة، طغى بديل الإذلال الدولي وفرض نفسه على حساب المحلّي الذي غالبًا ما يصنّف على أنه أداة بسيطة تتحكّم فيها الإرادة الأجنبية. في هذه الدينامية المبسّطة غالبًا إلى أقصى الحدود، يصبح العامل الاجتماعي «منسّقًا»، لا بل مُنتجًا العامل الدولي، فيوجّه التعبئة نحو الخارج، ويضفي طابعًا دوليًا مبالغًا فيه على قضايا داخلية، فيكبح السياسة الخارجية أو يحدها أو يوجّهها وهي التي ينتهجها المسؤولون المحليون، وبالاختصار، يُطلق طاقة تصعب السيطرة عليها تقوم على شجب دبلوماسيات الإذلال التي غالبًا ما تكون حقيقية، وأحيانًا مبالغًا فيها، وفي حالات أقلّ تكون مُختلَقة باسم نظرية المؤامرة المعهودة. ينجم عن ذلك انبعاث - أو إعادة تجييش - للمشاعر القومية التي نادرًا ما كانت تتأجّج في الماضي بسبب امتعاض اجتماعي. إن هذا الترابط الجديد يوجّه بوضوح الصيغ الأيديولوجية التي تكون قد تبلورت.

القومية الجديدة والأصولية

لقد انطلقت أيضًا من المجتمع، وفي مرحلة أولى من نخبه وحدها، أول التعبيرات المبدئية التي رُفعت شيئًا فشيئًا في وجه الإذلال الآتي من الخارج. لم يقم الحاكمون بدور أساس في هذا المجال، حتى وإن كان بعضهم، وفي أماكن مختلفة، أظهر تقبّلًا للأفكار الجديدة التي طرحها رجال الفكر. فما بين

---

(7) *Courrier international*, 4 juillet 2013.

محمد علي في مصر، وشولالون كورن في سيام، كم رأينا من نماذج تشبه محمود الثاني، هذا السلطان العثماني الذي عاش صراعًا بين السلبية تجاه القوى المهيمِنة، والتعاون معها، لكن هذه القوى في النهاية هي التي تمكّنت من إرجاعه إلى بيت الطاعة بعد أن أنقذت له عرشه...

في الحقيقة، إن المواجهة تمّت على مرحلتين، لا تزالان إلى اليوم تتقاطعان بطريقة ما. في المرحلة الأولى لم تكن المجابهة مباشرة، وإنما كانت تجمع بشكل ذكي حالة الغضب بسبب الشعور بالإذلال إلى الرغبة في تقليد أولئك الذين يمثّلون اليد العليا. أما المرحلة الثانية فكانت أكثر قساوة، وقد تمّ اللجوء خلالها وبشكل حصري تقريبًا إلى اللعب على وتر الهُوية التي أدّت مباشرة إلى راديكالية صارمة فضّلت العمل على إعادة بناء الهُوية الوطنية على أي شكل من أشكال التقدم. من وجهة نظر معينة، اعتُبر فشل التقليد أو التقليد المبالغ فيه إذلالًا جديدًا يُفضي إلى الانطواء الهُوّي[8] (repli identitaire).

يُعتبر الخيار الأصلي ربما أساس كل الالتباسات، وهو يُقرّ على الملأ، وإنما بشيء من السذاجة، بأنه يكفي تقليد من يحتقرك لتكسب احترامه. هذا المفهوم هو أشبه بحالةٍ أكثر مما هو مبدأ، ولم يعمل أحد على تقعيده في نظرية. لقد برز تحت ضغط نخبة فكرية لم تجعل منه برنامجًا للبقاء فحسب، وإنما أيضًا للصعود والانتشار الدولي، وهو ما كان يعطيها أفضلية على النخب التقليدية التي كانت في حالة ضياع، وحتى على الحكّام أنفسهم المصابين بالارتباك. إنها استراتيجية تتمتّع بالديمومة، وهذا ما نراه اليوم أيضًا لدى نخبة متفرنجة في مناطق الجنوب تعرف تمامًا كيف تستخدم، بل تتلاعب، بشبه الدولة التي يديرونها من أجل بلوغ هذه الغاية.

نجد مثالًا صارخًا على هذه الظاهرة في القرن التاسع عشر، من خلال مسار واي يوان (1794-1857) في الصين أيام حكم سلالة تشينغ. كان واي رجل فكر يحمل شهادات عليا ويلقى اعترافًا من الجميع، وهو لجأ إلى جيانغسو،

---

(8) حول هذه النقطة، انظر: Badie (B.), *L'État importé, op. cit.*

لكنه كان مخلصًا للإمبراطورية، ومعاونًا لكثير من كبار الموظفين، من بينهم لين جيغسو الذي قام بتدمير شحنات الأفيون التي أرسلها البريطانيون؛ فكان واي يوان من أوائل رجال الفكر الذين وقفوا ضد الإذلال الذي تعرّضت له البلاد. جرّت حرب الأفيون عليه الوبال، فكرّس لها كتابًا يشجب فيه ما حملته من ويلات. هذا الرجل صاحب الولاء التام للبلاط الإمبراطوري، لم يكن ثوريًا وإنما كان يحمل فكرًا إصلاحيًا؛ وهو كان يتلاقى مع تيار «الكونفوشية الجديدة»، المطالِب بتكييف النظرية الكلاسيكية التجريبي، والمناهض أصولية القائلين بتطبيق الكتب القديمة تطبيقًا حرفيًا، أولئك الذين كانوا يدعمون حركة «هان ليرنينغ» المنادية بالعودة إلى ماضٍ يعود إلى ألفي سنة[9].

إلا أن موقفه من الخارج هو الذي يحمل دلالة خاصة. فالفكرة الثابتة التي كان ينادي بها تتلخّص بضرورة تقليد الغرب من أجل رفع التحدّي الذي يواجهنا به. لذا من الملائم أن نستخدم «علوم البرابرة» من أجل مواجهة «البرابرة». وفي مطالبته بإنشاء دفاعات بحرية فعّالة، كرّس لذلك مؤلّفًا يشرح فيه أن لا مفرّ من التمكّن من المعرفة الغربية من أجل الحصول على إمكانات متجدّدة في المجال البحري، وهو السبيل لإبعاد الغزاة عن الشواطئ الصينية. هكذا نشر في عام 1844 كتابه «بحث مصوّر عن القوى البحرية». ومذ ذاك ارتسمت نظريته المعروفة بـ «ييزهيي» (Yiyizhiyi)، والقائلة بوجوب «استخدام الطرائق البربرية من أجل احتواء البرابرة»...

إننا هنا لا نزال بعيدين عن زمن «البوكسرز» (الملاكمين)، وعن توسّل السحر والتقليد، وعن الإشادة بثقافة الريف، وعن تحويل الفقر إلى شعار. فالمسألة تتعلّق بخطاب القوة التي لا جنسية لها ولا ثقافة، وهي تكون في خدمة من يُحسن استعمالها. ليست القوة إذًا هي التي تتسبّب بالإذلال، وإنما السبب يكمن في عدم القدرة على امتلاكها. هكذا اتجهت هذه الموجة الأولى التفاعلية بشكل طبيعي إلى تمجيد الدولة والمهارة السياسية، وقد جسّدت حساسية بقيت حاضرة في الحياة العامة، على الرغم من الإخفاقات التي لحقت بها. كما أنها

(9) Schell (O.), Delory (J.), *Wealth and Power* (New York: Random House, 2013), ch. 2.

موجودة بقوة في الصين في أيامنا الحاضرة، وكذلك في كل الأنظمة التسلّطية في مناطق الجنوب، من مصطفى كمال وصولًا إلى المشير السيسي، حيث يتمّ الخلط بين المشاعر القومية والسلطة وبين الترتيبات التكتيكية مع غربٍ نسعى إلى تقليده، من دون أن نتوانى عن انتقاده بعنف حين تقتضي الضرورة ذلك.

كان واي يمتلك أصول اللعبة ببراعة؛ فمن أجل الوقوف في وجه الإنكليز إبّان حرب الأفيون فكّر في وجوب استخدام فرنسا والولايات المتحدة، ولهذا كان الأمر يقتضي امتلاك فن الدبلوماسية الحديث، مثلما تشكّل في الغرب تحديدًا. فما نحتاج إليه هو دولة غنية وقوية، لأن دولة كهذه وحدها تعرف كيف تفاوض لعقد المعاهدات، وكيف تؤمّن المداخيل وتُحسن إدارتها، وكيف تتزوّد بالأسلحة وتنظّم جيشًا... من باستطاعته أن ينقض تحليلًا كهذا من بين المسؤولين في الصين المعاصرة؟

إن هذا الخليط المعقّد من الانجذاب والرفض، من الرغبة في التقليد والإرادة في التصدّي، من الخوف من القوة والتوق إلى امتلاكها، هو الذي مهّد الطريق على الأرجح للكثير من الانحرافات، لا بل التشوّهات اللاحقة. وربما يمكن اعتباره في نهاية المطاف من أعظم الأضرار التي تسبّب بها الإذلال، لكونه فتح الباب أمام هذا الدمج الملتبس والوخيم في أغلب الأحيان بين سلطة لا ضوابط لها وهُوية غير واضحة المعالم. هذا ما يؤكّده في أي حال دخول العالم الإسلامي إلى الحداثة. فالمصلحون الأوائل، المصري رفاعة الطهطاوي (1801-1889)، والتونسيان ابن أبي الضياف (1802-1874) وخير الدين (1820-1890) كانوا يرافقون الحاكم، محمد علي باشا في الحالة الأولى، وأحمد باشا باي في ما يعود للمصلحَين التونسيين. أما الطهطاوي، فما كان يعتبر الغرب عدوًا، وإنما يصفه بـ «أهل التمدّن». هنا لا ذكر لـ «البربري»، في الأقل حتى الساعة، بل على العكس، لا بد من الذهاب إلى أوروبا للتعلّم، ومن ثم وضع حدّ للانحطاط. هذا الانحطاط مردّه بنظر خير الدين إلى خلل في التنظيم المؤسّسي الذي لا بد من العمل على إصلاحه. وهنا لا ذكر حتى للسلطة، بل كان بالأحرى يمكن الاعتماد على أفكار مونتسكيو وميثاق أورليان من أجل تحرير السلطة.

إن هذا الموقف مبالغ فيه، لا سيّما أن الغرب في منتصف القرن التاسع عشر لم يكن قد كشف عن وجهه بعدُ، ولم تكن القوة سوى صورة، ولم تتحوّل بعد إلى بليّة. من هنا إبّان الاحتلال الأوروبي، سوف تتّخذ الأمور منحى أكثر تشدّدًا. وسوف يقوم عصر النهضة بتصحيح المعادلة قليلًا بفضل شخصيات مثل جمال الدين الأفغاني الفارسي المولد والمتنقل في ديار السلطنة العثمانية، ومحمد عبده من مصر، ورشيد رضا من بلاد المشرق.

من هنا مرّ الإذلال وفعل فعله: لا يكفي بعد الآن أن نتمثّل بأوروبا، بل يجب مقاومة المحتلّ الغربي والسعي إلى توحيد العالم الإسلامي في أوج تفكّكه. لذا تنامت فكرة إحياء الخلافة التي سوف تؤول شيئًا فشيئًا إلى التصادم مع الحضارة الغربية. بالتأكيد، بقيت الدعوة إلى إعمال العقل قائمة، كما إعلان الثقة بالعلم، وبالتقدم، وبالحداثة التي قُدّرت حق قدرها والتي كان يعوّل عليها لتحقيق الإصلاح. كما بقيت الدعوة إلى تقليد الغرب قائمة، بحيث إن الأفغاني لم يتوقّف عن محاورة رجال الفكر المسيحيين ومخالطة المحافل الماسونية، فيما لجأ عبده إلى أوروبا بعد أن طُرد من مصر إثر دعمه ثورةَ عرابي باشا الفاشلة. ما بين غرب تقتضي محاربته لأنه يعتدي عليك، وينبغي تقليده لأنه متقدّم عليك، يصبح الخيار الوسط واضحًا: وحده الإسلام الذي يحمل هُوية مغايرة يستطيع أن يخلق التوازن. من هنا أصبحت المناداة بـ «التوحيد» (الذي يشمل جماعة المؤمنين)، وبـ «الاجتهاد» (الذي يعني التجدّد، وبالتالي إمكان التكيّف مع الحداثة) من ركائز المواجهة الأساسية.

لكن المسألة لم تُحسم بهذه السهولة: حين يدخل الإسلام إلى الساحة بوصفه محركًا سياسيًا، فإن هذا الخيار لا يؤدّي الغرض المرجو إلا إذا أفضى إلى تحديث العالم الإسلامي. من هنا لم يعد التقليد يتمّ بصورة آلية، وإنما جرى ابتداع حداثة خاصة تنزع الشرعية عن الاحتلال والهيمنة. فالتحديث القانوني لم يعد يقوم على استيراد القوانين الأوروبية، وإنما بات عليه أن ينبع من الشرع الإسلامي المتجدّد الذي يتلاءم مع المعطيات الحديثة. بناء على ذلك، وافق محمد عبده على بعض القضايا التقنية «الحديثة»، كالاقتراض بالفائدة، وكذلك

الأمر على بعض المسائل المجتمعية، فتساهلَ في أمر أن يأكل المسلم لحمًا غير مذبوح على الطريقة الشرعية؛ وقد أبدى أيضًا بعض التحفظات في ما يعود إلى مسألة تعدّد النساء.

حتى الآن، لا يزال الاعتراف قائمًا، ولم ندخل بعد في أجواء التشنّج. فقد كان المطلوب تقنين عملية التقليد وضبطها، وليس محاربتها. ذلك أنّ تحديد الذات يتمّ بالقياس إلى نموذج لا يتّسم بالجاذبية فحسب، وإنما هو نموذج مهيمن، وضاغط، لا بل متغطرس. هكذا أمام الإذلال الذي بدأ يطلّ برأسه، أتى الردّ من خلال تأكيد أمرين يحملان الطابع الهُويتي: التأكيد على نهضة حضارة لن تتوانى عن الحفاظ على شخصيتها الخاصة، والتأكيد على قيام عالم يُراد له أن يكون موحدًا فيما هو يعاني الآن من التمزّق والتفتّت ومن الاحتلال الجزئي.

إذا لم تكن هذه الهُوية المتكوّنة قائمة على المواجهة، فإن حدوث هذه المواجهة لن يتأخر كثيرًا. ذلك أن العودة إلى الأصول ليست مجانية؛ فبقدر ما كانت هذه العودة تتّسم بالراديكالية، كان يجري التشديد على عدم قابلية اختزال الذات بالآخر، ولا سيّما على رفض التلفيق واعتباره أمرًا مشبوهًا والعمل على التصدّي له. فرشيد رضا (المتوفى عام 1935)، الأحدث عهدًا بين المصلحين الثلاثة، هو الأكثر تشدّدًا، ويبدو أقرب إلى الفقه الحنبلي الذي يرفض أي تنازل للخارج، والذي غذّى الحركة الوهابية. إذا كان الأفغاني يسفّه التقليد السلبي، فإن رضا يذهب أبعد من ذلك: لقد بقي هو في العالم الإسلامي، ولم يسافر إلى أوروبا، ورفض قطعيًا كل ما يمكن أن يُفرض من الخارج. لا بد إذًا من أن تُثبت الحداثة الإسلامية ذاتها، ما يعني أن تتمتّع بالنقاء. لقد انطلقت فكرة العصر الذهبي وترسّخت في الأذهان، في وقت كان العالم الإسلامي كله تقريبًا يرزح تحت حُكم الغرب.

في هذه الأثناء تضاعف حجم الإذلال، إذ تلاقى الضغط الخارجي مع تعسّف السلطات القائمة التي كانت أشبه بدمى تقمع الداخل وتنصاع للخارج. من هذا الاعتبار جرى توجيه انتقادات قاسية إلى الحُكم الملكي في مصر،

ما أضفى على هذا الاعتراض الإسلامي بُعدًا سياسيًا مباشرًا أدّى إلى نشوء حركة الإخوان المسلمين. وقد تركّز الهجوم على نقطة ضعف السلطة القائمة والمتمثّلة بعلمانيتها المعلنة إلى حدّ ما، بسبب تقليدها للنموذج الغربي الذي يسهل استهدافه لكونه يشكّل مجالًا مشروعًا للاعتراض يصعب احتواؤه. في الوقت ذاته، خلق الإكثار من العناوين الدينية في الحياة اليومية دينامية مزدوجة: فهو من جهة، امتصّ حالات عدم الرضى في المجتمع باسم إسلام ينحو منحى اجتماعيًا مطّردًا؛ ومن جهة أخرى، اتّخذ اتجاهًا دوليًا من خلال إظهاره التضامن القائم بين السلطات المحلية والقوى الغربية وشجب هذا التضامن باسم إسلام يتلمّس هويته أكثر فأكثر، ويمتلك حصرية الجواب.

إن حركة الإخوان المسلمين نشأت بالفعل من الضيق الذي كان يعاني منه المجتمع المصري، ومن هذا الجو الخاص ببلاد النيل، ولا سيما في مدينة الإسماعيلية حيث كان الشاب حسن البنّا يخالط عمّال شركة السويس ويشجب الضغوط الأجنبية وما يرافقها من عمليات إذلال. ولكي تتمكّن هذه الحركة من الاستمرار، وتلاقي القبول والاعتراف، وتستقطب ما يقارب مئتي ألف ناشط في صفوفها في السنوات الخمس عشرة التي أعقبت تأسيسها، كان لا بد لها من أن تتّخذ شكل جمعية خيرية. فما جازفت به - وخسرته في أغلب الأحيان - على الصعيد السياسي البحت وبفعل القمع، ربحته مضاعفًا من خلال انخراطها في أنواع النشاط القائمة على التقديمات الاجتماعية، والمساعدات الطبية، وحماية المسنّين. وهذه الحركة التي استكملت أطرها بتأسيس جمعية السيدات المسلمات على يد زينب الغزالي المتحدرة من البيئة المصرية المتديّنة، لم يكن في استطاعتها أن تثبّت قدميها إلا من خلال اللعب على الجمع بين الإسلام الاجتماعي والشعور القومي الذي يرتكز في الأساس على المسافة التي يتّخذها من الغرب. فلا عجب أن يأتي تمدّد الإخوان المسلمين الأول في العالم العربي باتجاه فلسطين، حيث يختلط الوجود الغريب بالإذلال، بصورة فظّة. وما من مفاجأة أيضًا في أن تثير جمعية كهذه الشبهات لدى الحكومات، من الحكم الملكي في مصر الذي كان يعيش أيامه الأخيرة، إلى الحُكم العسكري الجديد المنبثق عن انقلاب عام 1952، ورافع لواء القومية والوحدة العربية والاشتراكية.

هنا نشأ اتجاهان متعارضان، يقدّمان ردودًا متنافسة على الإذلالات الماضية والحالية: بالطبع سوف يعتمد كلاهما منطقيًا على المزايدة، من أجل استقطاب الجمهور نفسه. وبما أن عبد الناصر أدّى ورقة الوحدة العربية التقدمية، لم يكن في استطاعة الإخوان سوى اللجوء إلى المزايدة الدينية، وخلق دينامية دفعت بسيّد قطب إلى الدعوة إلى الجهاد ضد نظام كافر، يتمتّع منطقيًا بشرعية أقل من الاعتراض الذي يُثار حوله[10].

إن «السلفية» هي إلى حدّ ما حصيلة تنامي التطرّف هذا، وفشل الإخوان المسلمين السياسي، والعولمة بشكل خاص التي قذفت بمجتمعات العالم العربي إلى أجواء تتخطّى فيها مشاعر التنازل والهيمنة والإذلال الإطار المحلّي أو الوطني. من هنا كانت الدعوة للعودة إلى «السلف الصالح»، التي تشدّد على نقاء الإسلام، إلى حدّ إعادة تكوين صورته في صفائها الأصلي[11]. انطلاقًا من هذا الواقع بالذات، أدّت السلفية إلى انكفاء المجتمع على ذاته، من خلال الجهد المبذول لإعادة دمغ المجتمع بالطابع الإسلامي، ما أكسب الواعظ قيمة تفوق تلك المعطاة للزعيم السياسي. ولنا في ذلك مثال ناصر الدين الألباني (1914-1999) الذي وُلد في أشقودرة (ألبانيا)، لكن عائلته هاجرت إلى دمشق اعتراضًا على النفوذ الغربي في بلادها. هناك تلقّى دراسة دينية، وكما والد حسن البنّا، اشتغل ساعاتيًا. في الوقت نفسه، أصبح الوعظ بالنسبة إليه عودة إلى الذات ولقاء بالذات، وازدراء بالسياسة التقليدية، والوسيلة التي لا مفر منها للتمايز عن غرب يسعى إلى السيطرة؛ وبناء عليه، فإن «الأصولية» تندرج في إطار ردّ الهجوم الذي لن يستطيع بلوغ مأربه إلا إذا أقام على حدود «التطرّف الديني»، لا بل في صلبه. لقد بات التشدّد الإسلامي هو الجواب، إنْ لم نقل الردّ الثأري، في وجه تغريب يُعتبر مُذلًّا. في هذا السياق تندرج المعركة حول الحجاب، والتربية، وقضية المرأة، وطريقة ذبح المواشي، في إطار ردّ يُدرك الجميع قدرته على التعبئة. وبقدر ما يوجّه

---

(10) Kepel (G.), *Le Prophète et le Pharaon* (Paris: La Découverte, 1984), p. 40 et s.

(11) Rougier (B.), *Qu'est-ce que le salafisme ?* (Paris: PUF, 2008).

هذا الردّ سهامه ناحية الغرب، يفرض نفسه نمطًا للاستقطاب السياسي، لا بل نشاطًا مشروعًا، وجوابًا على الإذلال.

هكذا يصبح الشأن السياسي مسألة ثانوية تقريبًا: ما بين سكونية بعضهم، والنزعة النضالية التغييرية عند بعضهم الآخر، وجهادية أقلوية مبالِغة في راديكاليتها، تكون الكلمة الفصل للقواسم المشتركة الاجتماعية والعقائدية التي تفتح الباب أمام إعادة تصنيف سريعة. يبقى القول إن السلفية بانقطاعها عن «الاجتهاد»، وعن أي جهد تجديدي، كبّلت مجتمعات العالم العربي في خيار مستحيل: التحديث من خلال التغريب، أو رفع تحدي الهيمنة الغربية من خلال العودة إلى العصر الذهبي. هذا المأزق الذي يفرض نفسه إذلالًا جديدًا يساهم في التقليل من الشأن السياسي، وفي بلورة سلوكيات تفاعلية يجري التفتيش عنها في الطبقات السفلى للمجتمعات المعنية.

استعصاءات «الربيع العربي»

إننا نجد أنفسنا أمام مفارقة مذهلة حين نعلم أنه أُطلق على هذه الثورة العربية التسمية الغربية التي تقرنها بـ «ربيع الشعوب الأوروبية» الذي انطلق في عام 1848. هذه الثورة تمثّل في الوقت ذاته شرخًا عميقًا في تاريخ العالم العربي، وانتفاضة غاية في الشجاعة خسر فيها عشرات آلاف الثائرين حياتهم، وحركة تكتونية بالغة القوة قلّ أن نشهد مثيلًا لها، لكن الحصيلة السياسية تبقى غير مضمونة النتائج.

من خلال تتبّعنا هذه الحركة، يتبيّن لنا من دون شك أنها في بدايتها انتفاضة اجتماعية، واجتماعية بامتياز. وربما تكون أول ثورة بعد الثورة البلشفية، وعلى عكس كل الانتفاضات التي طبعت تاريخ القرن العشرين، لا قادة سياسيين يتزعمونها، ولا أحزاب طليعية تتولّى تنظيمها، ولا مبادئ محدّدة تعمل على تأطيرها ووسمها بطابعها. إن تسلسلها الزمني يبيّن أننا أمام انفجار اجتماعي «انطلق من تحت»، وفق العبارة التي استُخدمت في عام 1968 في ثورة الطلاب في فرنسا، والتي استعادت ربما شيئًا من شبابها...

هناك خيط رفيع يجمع بين هذه الفورات الاجتماعية، تمّ التوافق في أغلب الأحيان على أن يُطلق عليه اسم «الكرامة»، وهي الردّ الحديث، لا بل ردّ ما بعد الحداثة، على الإذلال[12]. إن سرد الوقائع الأولى لهذه الحركة يُعلمنا كيف أن مزيجًا من الحقيقي والمتخيّل بنى بشكل متعمّد صورة للإنسان المذلول وسط تعبئة اجتماعية تتمتّع بالاستقلالية، كما لم يحصل من ذي قبل. نعلم أن الحكاية بدأت مع محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في نفسه في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010. وسرعان ما تحوّل الرجل إلى رمز للحظة من التاريخ الجماعي الذي يتخطّى الحدود التونسية: تسمية ميادين وشوارع باسمه، بما في ذلك في باريس، طابع خاص يحمل رسمه، نُصب تذكارية إحياء لذكراه، إعادة تسمية المستشفى الذي توفي في داخله على اسمه، فيديو كليبات تكريمًا له، جوائز بعد وفاته... كل ذلك أسهم في جعله رمزًا في الأقل، إذا لم نقل فاعلًا.

هنا يجب النظر إلى الجانب المتخيّل الذي بدأ يرتسم على أنه رسالة مبطّنة للمجتمعات، وللفضاءات الاجتماعية المتحرّكة. والرسالة الموجّهة تدور بوضوح حول الإذلال الذي أصاب الشخص، والذي هو أيضًا إذلال يسري على حياة بأكملها. نحن نعلم أن محمد البوعزيزي ينتمي إلى بيئة اجتماعية متواضعة، وأن والده توفي وهو لا يزال يافعًا، وكان يعمل في الزراعة. لكي يعيل عائلته، ترك المدرسة في سن مبكرة، وتسجّل في جمعية للعاطلين من العمل، وكان يعتاش من بعض الأعمال البسيطة، خصوصًا من بيع الخضار والفواكه على عربة جوّالة كان يرغب في تطويرها وتحديثها من دون أن تسعفه الأحوال المادية في تحقيق غرضه. كان هذا الشاب يتعرّض دوريًا للغرامات ومصادرة البضائع والمضايقات بأنواعها كافة. وحين قرّر ذات يوم التقدّم بشكوى في دائرة الشرطة، تعرّض للسخرية، وعومل بخشونة، وأُذلّ من جديد، فاختار أن يُحرق نفسه أمام مبنى البلدية.

أتى العامل الخيالي لكي يدعّم حبكة الحكاية وينحو بها نحو التطرّف،

---

(12) Korany (B.), El Mahdi (R.), eds, *Arab Spring in Egypt* (Cairo-New York, AUC Press, 2013), ch. 1.

جاعلًا منها مدوّنة الإذلال الأسطورية. هكذا أصبح بطلنا عاطلًا من العمل يحمل شهادة جامعية، فيما هو في الواقع كان قد أوقف دراسته باكرًا جدًا. جرى الكلام على رشاوى، وفساد لم يُرد أن يدخل في لعبته، من دون أن يتمّ التأكّد من كل هذه الضغوط. وتمّ التركيز على صفعة قيل إن شرطية وجّهتها إليه، في حين لم يتمّ التثبّت من هذه الواقعة، ولا من هُوية الفاعلة. حتى إن مساعدة مأمور الشرطة التي أوقفت أُطلق سراحها لعدم كفاية الدليل...

لا تهمّ التفاصيل، لأن هذه الأقاويل تبيّن أن عرض الوقائع يهدف لأن يربط بشكل وثيق بين الحركة الاجتماعية والإذلال. ولسوف نرى في أي حال المفردات ذاتها تتكرّر بعد أسابيع عدة في ميدان التحرير في القاهرة، ومن ثم في البحرين، واليمن، وليبيا، وسوريا. في كل هذه الخطابات تلازمَ الكلام على الكرامة والإذلال، وهما عاملا استقطاب لقيام حركة جماهيرية تجمع بلا تمييز العاطلين من العمل، والشباب الذين يعانون من الأفق المسدود، والفقراء والمعدمين، وسكان مدن الصفيح، والطبقة الوسطى المحرومة من رغبتها في الترقّي الاجتماعي، وأقليات من كل الأنواع. إن للإذلال لغة بليغة تثري من تعبيراتها مفعول العولمة السحري على المستويات كافة: على مستوى الحياة اليومية، عبر انعدام الأمن الاقتصادي والغذائي والصحّي؛ على مستوى الحياة السياسية الوطنية، وما يرافقها من موبقات التسلّط والتعسّف والاستخفاف والفساد؛ وعلى مستوى الحياة الإقليمية التي تعاني من نزاعات لا نهاية لها، ولا حلول لها، والتي تتواصل وسط لامبالاة عامة، وتعاطف غربي مع القوة الإسرائيلية وسياستها التوسّعية؛ على مستوى عالم يزداد حضوره يومًا بعد يوم، حيث لا دور للأنظمة العربية سوى أن تكون أداة تؤمّن تسليم النفط، واحتواء موجات المهاجرين، والسهر على أمن الحوض الغربي للمتوسط، وبشكل خاص على أمن الدولة العبرية.

هكذا يظهر أن العالم العربي كان الوحيد الذي لم يستفد من الخروج من الثنائية القطبية، لا بل هو الوحيد الذي ظل يعاني من هذا الواقع. فإذا كانت بلدان أميركا اللاتينية، عند هذا المفترق، قد تمكّنت من التحرّر من الدكتاتورية

لتعيش «حياة طبيعية»، وإذا كانت بلدان شرق آسيا استطاعت الانخراط في العولمة من خلال بناء اقتصاد عالي الجودة، كما من خلال تخلّصها من الأنظمة التسلّطية، وإذا كانت هاتان المنطقتان من العالم قد تمكّنتا من إقامة شراكة دولية، فإن المحصّلة لم تكن مشابهة في العالم العربي الذي تحوّل فم البركان للعالم، يتعرّض للوصم وتطاله الشبهات في كل مناسبة، وهو لم يحظَ إلا بمقعد واحد في مجموعة العشرين... أعطي للمملكة العربية السعودية، التي تمثّل نموذجًا أقلّ ما يُقال فيه إنه لا يستهوي كثيرًا المتظاهرين في تونس أو في القاهرة!

إنّ هذا التشابك في عمليات الإذلال المترابطة بعضها ببعض أطلق العامل الاجتماعي من عقاله مجددًا، فيما وجد العامل السياسي نفسه في إرباك شديد. فأبعد من المواجهة بين الأنظمة المتضاربة الاتجاهات بين علاقات التبعية للغرب أو إطلاق المواقف العنترية في وجهه، وحركات إسلامية تتغنّى بالعصر الذهبي، وجدت الحركة الثورية نفسها في مأزق تحديد مسارها. وأتت المرحلة الثانية من الربيع العربي - مرحلة قيام سلطات جديدة - لتُرسي ترتيبًا مخيّبًا للآمال كان أشبه بإذلال جديد بالغ القسوة، بعد أن عادت المجموعة الدولية الفاعلة التي مرّت بلحظة إرباك وتردّد، لتمسك باللعبة مجددًا، ساعية إلى تأمين مكاسب خاصة. هذا الحضور اتّخذ شكل تدخّل تخطى الوكالة المعطاة له في الأساس، كما في ليبيا، أو شكل مساعدات تُقدّم في الخفاء في أغلب الأحيان لتغليب فريق على آخر، كما في سوريا...

على هذا الصعيد، يتحوّل الارتباك إلى معضلة: كيف لنا أن نحوّل حركة اجتماعية غير مسيّسة إلى فاعل انتخابي قادر على إحداث التغيير؟ أتى الجواب مُحبطًا، كما في تونس أو في مصر، هذا إذا لم يكن ممنوعًا بفعل القمع القائم، كما في البحرين أو في سوريا. عادت المعادلة الأساسية إلى الظهور: لا يمكن لحركة اجتماعية أن تربح سياسيًا إلا إذا تحوّلت إلى فاعل سياسي، له طاقمه السياسي الجديد، ويمتلك برنامجًا للحُكم. لقد عرفت الثورة الفرنسية التي كان محرّكها اجتماعيًا في البداية، كيف تدير عملية الانتقال، وذلك عبر

غَرفها من مخزون عصر الأنوار نظرة سياسية جديدة، وتحويلها المنتديات، والصالونات الأدبية، والتجمعات المدينية الجديدة الراقية، إلى أماكن لإنتاج نُخب سياسية جديدة.

إن حصر التحدّي الإسلامي في موقف دفاعي بحت يجعل اللعبة صعبة للغاية. فما بدا ممكنًا في آسيا أو أميركا اللاتينية، لا بل في تركيا، يرتبط بشكل وثيق بالطبقة الحاكمة التي اعتبرت أن الشعور بالإذلال في الماضي لا بد من أن يترافق مع تأكيد على إيجاد دور ضمن العولمة في المستقبل.

من خلال الربيع العربي، سوف نرى بروز كل التعقيد المتأتّي عن تواتر الإذلال، وما ينجم عنه من بناء نُظُمي، إلى حد يبدو لنا أننا ندور في حلقة مفرغة. هذا البناء الذي اندرج في يوميات اللعبة الدولية، أثار مواقف وحاجات متناقضة، دافعًا بأولئك المعنيين بالأمر إلى اللجوء في آن إلى التقليد والرفض، والرغبة في الدخول في الحداثة والاستغلال السياسي للتقليد، والإعراب عن هاجسهم بالدخول طولًا وعرضًا في عالم يهمّشهم والميل إلى الانغلاق، والتنازع بين تخطّي الإذلال من خلال الحصول على مكتسبات جديدة والرغبة الجامحة في مواجهته بماضٍ يتماهى بالعصر الذهبي، والإرادة في بناء الدولة والغرق على الفور في الفساد والتسلّط.

تكمن المشكلة في صعوبة الفصل بين هذه المتناقضات، إلا في حال بروز إطار دولي مواتٍ، على غرار ما حصل لبعض القوى الصاعدة التي، وعلى الرغم من ذلك، لم تتحرّر نهائيًا من شياطينها القديمة. إن التعبير عن هذه التناقضات الحادّة يتمّ في محطات عديدة – حقيقية أو وهمية – من الحياة الجماعية في بلدان الجنوب، وأبعد منها أيضًا. يكفي أن نعود إلى الأعمال الرائعة للروائي الإندونيسي الكبير براموديا أنانتا توير (Pramoedya Ananta Toer) (1925–2006): هذا الرجل كان ينتمي إلى اليسار، وكان متعاطفًا مع الصين، وحتى مع الاتحاد السوفياتي الذي قام بزيارته؛ كان توير المتحدّر من عائلة مدرّسين صاحب فكر تحديثي. آمن بالتقدّم وناضل في صفوف حركة «بودي أوتومو» (Budi Utomo)، جامعًا بين إبراز القيم الوطنية والسعي إلى تأمين

التعليم للسكان المحليين. تعرّض للقمع من سوكارنو، ومن بعده من سوهارتو على وجه الخصوص الذي زجّه في معتقل بورو، حيث ألّف «رباعية بورو» التي نرى فيها البطل مينك يناضل ضد الإذلال الاستعماري، ولكن بأسلحة استمدّها من الفكر الغربي، ويخضع للمراقبة البوليسية ويُقمع من مواطن إندونيسي، ليُصدم علاوة على ذلك كله بالفساد المستشري لدى من كان يمحضهم ثقته[13]... إنه لإذلال عظيم ذاك الذي يُعاش يوميًا في مجتمعات من هذا النوع تعاني من العذاب. وهي التجسيد الصارخ للتناقضات الحادّة التي تضمّها وتدفع بها إلى القهر.

(13) Pramoedya Ananta Toer, *The Buru Quartet* (London: Penguin, 1975).

الفصل الثامن

دبلوماسيات خارجة على النظام؟

هل يتسنّى للدول المعنية أن تستعيد زمام المبادرة من خلال صوغها سياسات خارجية تشكّل عروضًا جديدة تذهب لملاقاة الانتظارات الاجتماعية، أو على الأقل، تسعى إلى أن تكون صداها؟ نعلم أن الأبحاث الحديثة بيّنت أن التحوّلات الاجتماعية التي تطال مختلف الدول يجب أن تشكّل المصدر الأول للسياسات الخارجية التي اعتُبرت لمدة طويلة، وبصورة ساذجة، على أنها محصّلة حصرية للاستراتيجيات الكبرى المجرّدة[1]. هذا الأمر يصحّ بصورة خاصة حيث تكون التوازنات الاجتماعية هشّة، وحيث لا توجد تقاليد عريقة للسياسة الخارجية، وحيث الحاجة الملحّة إلى إضفاء شرعية على سلطة الحاكمين. في ظروف كهذه، هناك خياران يرتسمان في الأفق: إما أن نكون أمام زبونية قوية تستسلم لها أنظمة الجنوب وتقودها إلى العزوف عن اعتماد سياسة خارجية مستقلة، أو على العكس من ذلك، أن تتحوّل هذه السياسة إلى محور مركزي في لعبة المسؤولين ووسيلة لتكوين تحالفات جديدة وتعبئة السكان المحليين. في الحالة الثانية، هناك نوعان من الدبلوماسية يمكنهما أن يبصرا النور: الأولى تقوم على «الاعتراض»، والثانية على «الجنوح»، والاثنتان تظهران أكثر فأكثر على أنهما «خروج على النظام».

---

(1) Hill (C.), *The Changing Politics of Foreign Policy* (New York, Palgrave, 2003), 2e et 3e parties. حيث يلحظ الكاتب التغيّرات التي تحصل في السياق الدولي، وكذلك تلك التي تطال المجتمعات بالذات.

بقي هذا التوجّه محدود الأفق زمن الحرب الباردة والثنائية القطبية. ذلك أنّ طبيعة النظام الدولي المنقسم كانت ترسي نوعًا من الغموض؛ من هذا الاعتبار، لم يكن أمام الدول الخارجة حديثًا من تحت نير الاستعمار سوى الاختيار بين الإخلاص في السياسة الخارجية للوصي السابق، أو اتخاذ موقف نقدي تجاهه، الأمر الذي يدفعها، على غرار ما فعلت غينيا وأنغولا أو غانا تحت حُكم نكروما، إلى الانضمام إلى المعسكر السوفياتي. ولدى اختفاء هذا المعسكر، وجد أصحاب هذا الاختيار الثاني أنفسهم فجأة في ضياع سياسي، ما اضطرّهم إلى إعادة صوغ التوجّهات القديمة التي كانت تتّخذ رسميًا طابع الحياد، والتي كانت توصف بـ «عدم الانحياز»، بحيث إنها بدت «خروجًا على النظام». لقد اتّجه هذا التشكّل الجديد وجهةَ الصيغ الاعتراضية، لا بل الجنوحية تجاه «المجتمع الدولي» الذي ارتبطت صورته بحكم الواقع بالقوى الغربية. إن إعادة تقييم هذا النوع من الدبلوماسية يجعلها اليوم أكثر تناغمًا مع موجة الإذلالات المكبوتة أو المعلنة؛ فهي تعمل على إدارتها، بل على المبالغة في إبرازها من أجل استعمالها بصورة أفضل. ويمكن القول إنه ما من زمن اتخذ فيه انتقاد الإذلال السياسي منحى استراتيجيًا بهذا الوضوح.

دبلوماسيات الاعتراض

تُحدَّد دبلوماسية الاعتراض على أنها نوع من الدبلوماسية التي تخصّص قسمًا كبيرًا من حركتها للاعتراض على النظام الدولي بأكمله أو على جزء منه، بهدف جَنْي المكاسب من ذلك، سواء على الساحة المحلية أو الدولية. هذا النوع لا يشتمل بالطبع على الانتقادات التي توجّه تقليديًا إلى المنافسين، كونها تدخل بشكل أساسي في إطار التنافس بين القوى: إن الاعتراض، من حيث الأساس، يتوجّه إلى النظام الدولي بمجمله، أي إلى هذا التناغم بين الأدوار والمؤسسات. بهذا المعنى، وكما ذكرنا سابقًا، بقيت الدبلوماسية الاعتراضية مهمّشة إبّان الحرب الباردة: فبعد أن تبلورت في باندونغ وتبنّتها الدول التي كانت خاضعة سابقًا للاستعمار، ظهر هذا الاعتراض الأول وكأنه ردّة فعل سياسية على الإذلال، لكنه خسر جزءًا كبيرًا من جدواه إثر ذوبانه في لعبة الثنائية القطبية.

مع ذلك، يبقى مؤتمر باندونغ، وحركة عدم الانحياز التي وُلدت من رحمه، ومجموعة الـ 77 في أساس دبلوماسية الاعتراض التي سوف تأخذ كل زخمها بعد عام 1989. فهي تكوّنت، ويمكن القول إنها ابتُدعت، في عالم لم يكن معتادًا على هذا النمط، وهي ترتبط مباشرة باستخدام مظاهر الإذلال السابقة واستنفارها أكثر من الترويج لأيديولوجيا. هنا، نحن بعيدون كل البعد عن النموذج الذي مثّلته الدبلوماسية السوفياتية في بداية حقبة ما بين الحربين العالميتين، حيث لجأت إلى شجب النظام الدولي باسم أيديولوجيا محكمة البناء. في أحسن الأحوال، كان المقصود في حينه أن يتمّ الاستنفار حول إذلال «الآخرين» واستخدامه لأغراض ثورية أكثر منها اعتراضية، كما حصل في عام 1920 حين نُظّم مؤتمر شعوب الشرق في باكو. إذا كان هذا المؤتمر يُعدّ السلف الأقدم لأول دبلوماسية اعتراضية، فإن هذه الأخيرة كانت دبلوماسية قوةٍ تهدف إلى إعادة تنظيم ذاتها: لقد لبّى دعوة زينوفييف (Zinoviev) 2850 مندوبًا عبّروا عن رغبتهم في تعميم الثورة البلشفية على الشرق بأكمله، و«إدانة الإمبريالية بشكل قاطع»، ودعوة «كادحي كل البلدان المقهورة في العالم بأسره» إلى الاتحاد.

إن هذا الربط الذي نشأ بين الاعتراض والقوة كان فأل خير. وعلى الرغم من ذوبانه في منطق الثنائية القطبية ومنطق الكوندومينيوم، فإن الاتحاد السوفياتي لم يتخلَّ عنه قط، حتى وإن راحت هذه الممارسة تفقد من صدقيتها شيئًا فشيئًا بقدر ما كان يتم اللجوء إليها. لم تتوانَ موسكو عن أداء هذه المعزوفة، ولا سيما في زمن الحروب الاستعمارية، حيث لجأت إلى دعم حركات التحرّر، حتى ولو اضطرّها الأمر إلى الابتعاد عنها حين كانت ضرورات الإدارة الدولية المشتركة تفرض ذلك؛ هكذا عرف بريجنيف كيف يُبقي على سفره إلى واشنطن في أيار/مايو 1972، فيما كانت الولايات المتحدة تقصف في المقابل خليج تونكين، وفي الوقت المناسب عرف الاتحاد السوفياتي كيف يبقى متحفّظًا إزاء الحركات الوطنية المغاربية التي نظر إليها على أنها «دمى بيد الإمبريالية

الأميركية»، وذلك من أجل خدمة أهداف دبلوماسيته الكبرى[2]. في الواقع، حافظ الاتحاد السوفياتي حتى النهاية، وكلما أمكنه ذلك، على رمزية الدفاع عن المحرومين - والتي سارعت بيجين إلى تقليدها - من دون أن ينخدع أحد بهذا الموقف فعلًا. كان لا بد في الحقيقة من انتظار الخروج من الثنائية القطبية لكي تأخذ هذه الدبلوماسية الاعتراضية كل معناها، بمبادرة هذه المرة من بلدان الجنوب؛ أي أن من حمل رايتها كانت قوى أقلّ حجمًا، ولهذا السبب كانت تتمّع بصدقية أكبر.

لقد كان هذا النمط قيد التكوّن في بلدان الجنوب منذ ستينيات القرن الماضي. مع انتشار موجة التحرّر من الاستعمار، كان لا بد من أن تحصل منافسة بين دول عدة من العالم الثالث، تسعى كل واحدة منها إلى أن تكون الناطق الرسمي باسم الفقراء والمستضعفين. في الواقع أوكلَ مؤتمر باندونغ هذا الدور إلى الهند تحت حُكم نهرو، وإلى إندونيسيا في عهد سوكارنو، وإلى مصر عبد الناصر، من دون تناسي الحالة الخاصة العائدة للصين. في عام 1961، اجتمع خمسة وعشرون بلدًا من دول عدم الانحياز في بلغراد بدعوة من تيتو الذي انضمّ إلى الترويكا. هنا تم صوغ اعتراض مزدوج يقوم على رفض تقسيم العالم إلى معسكرين، ورفض كل أشكال الاستعمار. هكذا بدت القطيعة تامة، بحيث إن النظام الدولي لم يعد كما كان منذ قرون محكومًا بالتحالفات والتكتلات، وإنما بات يخضع أيضًا لعمليات «شجب لعبةٍ» مرفوضة، كانت إلى الآن شبه توافقية.

ما من شك في أن هذه الاجتماعات الدورية التي عُقدت على شكل «قمم دول عدم الانحياز» قد أدت دور المحفّز، وهيّأت المشاركين للتعاطي مع الاعتراض بشكل اعتيادي. لكن ما يلفت هو أن الحركة الاعتراضية اتّسعت بسرعة بفعل التنافس الذي فرض نفسه في الحال بين القادة، كما لو أن المزايدة بالنسبة إلى الزعيم كانت تجد مادتها في التسابق بين أنماط التعبير عن الإذلال

---

(2) Zoubir (Y. H.), «The United States, The Soviet Union and decolonization of the Maghreb», *Middle Eastern Studies* No 31, (January, 1995).

والمطالبات التي يتمّ الإعلان عنها. في القمة الأولى في بلغراد، وعلى الرغم من الجهود التوفيقية التي قادها تيتو، كان واضحًا التعارض المباشر إلى حدّ ما بين نهرو الذي كان يرغب في أن يجعل من السلام شعارًا للعالم الجديد من جهة، وسيكو توري وسوكارنو اللذين كانا يدعوان إلى الانتفاض في وجه إمبريالية يطغى عليها اللون الغربي بصورة واضحة، من جهة أخرى. مالت الدقّة إلى مصلحة الفريق الأول، لكن البيان الختامي احتوى على بنود نارية تدعو إلى دعم حركات التحرّر الوطني، وإلى شجب قطعي لأي اتفاق مع القوى العظمى.

انطلاقًا من هنا، أُرسيت أُسس الاعتراض. في القاهرة، وأثناء انعقاد القمة الثانية في تشرين الأول/ أكتوبر 1964 والتي بلغ عدد المشاركين فيها 47 دولة، أُضيف إلى معاداة الإمبريالية بند يحفّز على التعبئة الجماهيرية، ويتعلق هذه المرة بوقف التدخّل. في لوساكا، في المؤتمر الثالث الذي عُقد في أيلول/ سبتمبر 1970 بحضور 54 دولة، جرت المطالبة بتغيير بنية المجتمع الدولي بالذات «تغييرًا جذريًا». إلا أن مؤتمر الجزائر بشكل خاص، الذي عُقد في أيلول/سبتمبر 1973، هو الذي وضع أسس الدبلوماسية الاعتراضية الثابتة، بدفع من الرئيس هواري بومدين الذي استضاف القمة التي حضرتها بعثات لـ 75 دولة، إضافة إلى بعض الدول المراقِبة (مثل البرازيل)، وثلاث دول أوروبية تُعتبر محايدة، وهي النمسا وفنلندا والسويد.

في هذا المؤتمر، كان هناك عرض مسرحي من ثلاثة فصول يتّخذ فعليًا الطابع التأسيسي. بدأ فيدل كاسترو بخطاب اتّهامي ضد «الإمبريالية الأميركية»، استمدّ مادته من الآثار المشينة للعقوبات المفروضة؛ وقد أفاد من المناسبة ليندّد بحضور البرازيل الواقعة تحت نير دكتاتورية عسكرية يدعمها بقوة جار الشمال الكبير. وهنا أجابه معمّر القذافي بعنف. في ذاك النهار، كان هذا الدكتاتور الشاب يحتفل بعيد ميلاده الحادي والثلاثين، ويعيش حالًا من النشوة بسبب مشروع الوحدة العربية الهادف إلى اندماج ليبيا ومصر والسودان، فتلا خطابًا رفض فيه العملاقين على حدّ سواء. لم يكن بومدين يأمل بأفضل من ذلك، وهو الذي كان قد قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة،

وأمر بإخلاء مبكر للقواعد الفرنسية في كلّ من رقان وبشار والمرسى الكبير، وأجرى عددًا هائلًا من عمليات التأميم؛ وفي الوقت الذي باشر فيه الكلام، كان قد وقّع مرسومًا يمنع بموجبه الجزائريين من الهجرة إلى فرنسا، احتجاجًا على الحوادث العنصرية التي وقع ضحيتها أبناء جلدتهم. ليس من المستغرب إذًا أن يُفضي هذا التركيز على الإذلال إلى ميثاق حقيقي لدبلوماسية الاعتراض.

بُنيت دبلوماسية الاعتراض بسهولة من خلال عملية توليفية بين أقوال كاسترو والقذافي. فقد كانت المصالحة بين القوميين والماركسيين تمرّ عبر بناء خطاب دبلوماسي نقدي وتثبيت ركائزه. وإذا كان الرئيس الجزائري قد عبّر عن غبطته للانفراج الذي كان في أَوْجِه (في علاقات الطرفين)، فإنه وضعَ الإصبع على مكامن الخطر، وقدّمَ نفسه على أنه الزعيم الطبيعي لأولئك الذين قد يقعون ضحايا التواطؤ المستقبلي بين الأقوياء والمعدمين. كان لا بد من أن يُرفع في وجه الدول الأكثر ثراء مبدأ «الحق في التنمية»، والتعاون الناشط بين بلدان الجنوب، والتعبئة للدفاع عن الموارد التي يمتلكها العالم الثالث. هكذا خرجت دبلوماسية الاعتراض من كونها كلامًا بحتًا لتتحوّل إلى خطوات ملموسة؛ إذ إننا نعلم جميعنا بأنه انطلقت في الكويت، وبعد شهر على القمة، عملية معقّدة قادت جمعية الدول المصدّرة للنفط إلى تخفيض إنتاجها منه، ما أدّى إلى رفع أسعار النفط بشكل جنوني. نحن هنا حقًا أمام مظهرين للإذلال: إذلال بسبب الهزائم التي لحقت بالعرب أمام إسرائيل وحلفائها الغربيين، والتي لم تخفّف حرب تشرين/ أكتوبر 1973 إلا القليل من وطأتها؛ وإذلال الجزائر الناهضة من كبوتها، وهي تترنّح، بعد عقود من الهيمنة والحرب والإهانات.

من تراه يستغرب إذًا الدور الذي أدّاه زعيم الجزائر، هذا البلد الذي عانى من كل أنواع الإذلال التي ترافقت مع الاستعمار، ومن ثم التحرّر من الاستعمار؟ من سيَعجب لأن المهمّة أُلقيت على عاتق هواري بومدين، هذا الرجل الذي شاهد بأم العين، وهو في الثالثة عشرة من عمره، المجازر التي وقعت في سطيف، وقالمة التي كان يعيش بالقرب منها، والتي أدمت فؤاده على نحو شخصي، كما يروي هو بذاته: «لقد هرِمتُ باكرًا. الشاب الذي كنتُه تحوّل

إلى رجل»[3]. وبعد أشهر على مؤتمر الجزائر، سوف نستمع إليه من على منبر الأمم المتحدة، خلال انعقاد دورة خاصة. في ذلك اليوم المشهود، 10 نيسان/ أبريل من عام 1974، وخلال ساعة وعشرين دقيقة من الوقت، أعلن عن شرعة الاعتراض الدولي الجديدة، فدعا إلى إقامة «نظام اقتصادي دولي جديد»، ونادى بتضامن الدول الأكثر ثراء مع الفقراء، وطالب بحق كلّ دولة في الإفادة مما لديها من موارد كامنة في باطن الأرض، قبل أن ينهي بنبوءة عبّرت عن هواجسه وغضبه، وعن رغبته في إيقاظ الضمائر: «سيأتي يوم يغادر فيه ملايين الناس النصف الجنوبي للكرة الأرضية، ليذهبوا إلى النصف الشمالي. لكنهم لن يأتوا إلى هناك أصدقاء، وإنما بقصد الغزو. وسوف يتمكّنون من ذلك عن طريق أبنائهم. إن بطون نسائنا سوف تصنع النصر».

هكذا بدأ بلا انقطاع زمن دبلوماسية الاعتراض الناشطة، وهو شكل جديد أربك الدبلوماسية الغربية التي بقي ذهنها معلّقًا في مؤتمر فيينا وما نجم عنه، تلك الدبلوماسية القديمة الموسومة بطابع القوة، وبالتنافس بين القوى الكبرى فحسب. لم يؤخذ الدخيل المعترِض على محمل الجدّ، لا في ما كان يحرّكه، ولا في ما سوف ينجم عن ذلك. أدّت الجزائر دور المدافع عن نهج الاعتراض، إنما كان عليها أن تتوقف تحت وطأة حرب أهلية دامت عشر سنوات. حتى عام 1989، أدّت مدينة الجزائر دور العاصمة لكل حركات التحرّر، وشكّل وزير الخارجية عبد العزيز بو تفليقة، الذي ترأس الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة التي تلت خطاب نيسان/ أبريل 1974 الشهير، الذراع المدنية المميّزة. بعد عام 1989، كان يمكن هذه التجربة أن تأخذ اتجاهات أخرى، ذاك أنه كان في إمكان نهاية الثنائية القطبية أن تهب هذا المنحى الاعتراضي مدى أوسع، لكونه تحرّر من الرقابة التي كان يمارسها الكوندومينيوم المتهاوي وقواعده المكتوبة أو المكتومة. فشرارة الحرب الأهلية التي انطلقت في الجزائر في الوقت نفسه الذي كان جدار برلين يتهاوى، قد جعلت الأمور تتخذ منحىً آخر، معلنة زمن الانكفاء. ولم يعد الاعتراض مجدّدًا إلى الواجهة إلا بعد انقضاء

(3) «Quand le merle sifflera», *Dakerscomerle.com,* mars 2010.

«السنوات السوداء»، وانتخاب بوتفليقة رئيسًا للجزائر، حيث أعاد إلى الأذهان بدءًا من أيلول/ سبتمبر 1999 الموضوعات السابقة، من خلال خطابين: الأول ألقاه أمام منظمة الوحدة الأفريقية المجتمعة في الجزائر؛ ومباشرة بعده، الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي شجب فيه بعنف سياسة التدخّل، في وقت كانت عملية حلف شمال الأطلسي (ناتو) العسكرية تصل إلى نهايتها في كوسوفو، وتبدأ في تيمور الشرقية حملة بإشراف الأمم المتحدة. لم يكن مستغربًا الخطاب العالي النبرة عن السيادة، والذي أتى ليؤكّد أولوية هذا المبدأ في التعبير عن الاعتراض. كذلك الأمر بالنسبة إلى عودة المطالبة بـ «نظام اقتصادي دولي جديد» كان ورد ذكره في خطاب أُلقي في أرزيو (Arzew)، في شباط/ فبراير 2012. فلقد استمر الخط الاعتراضي، على الرغم من بعض التعبيرات الملطّفة التي تنمّ عن حذر في التعامل مع القوى الكبرى.

إلا أن هذه اللهجة المعتدلة لم تجد سبيلها إلى هوغو تشافيز الذي تسلّم شعلة الدبلوماسية الاعتراضية ودفع بها نحو التشدّد، حين وصل إلى السلطة في فنزويلا إثر فوزه بالانتخابات بأغلبية مريحة في كانون الأول/ ديسمبر 1998. عندئذ بدأ يظهر «جيل ثانٍ» من الدبلوماسية الاعتراضية، يجمع بطريقة ماهرة بين المطالبات الاجتماعية والمطالبات السياسية، ويوجّه سهامه بشكل خاص إلى الولايات المتحدة. لقد تغيّر الزمن، ولم نعد في زمن الحرب الباردة، ورحنا نبتعد عن أجواء مؤتمر باندونغ والتحرّر من الاستعمار، هذا علمًا بأن تحرّر فنزويلا يعود إلى زمن بعيد يرقى إلى مئة وسبعين سنة. كان هذا الكولونيل الشاب يعيش واقعًا آخر، وإذلالات أخرى، وإنكارات أخرى. وكانت القارة الأميركية الجنوبية بالكاد خرجت من حقبة حُكم دكتاتوري لم يُصِب بلاده إلا جزئيًا، لكنه ضرب الجوار بعمق، ما جعل أصابع الاتّهام تشير إلى الوصاية الأميركية. في المقابل، كانت فنزويلا الهدف الرئيس لصندوق النقد الدولي وسياسة التكيّف التي انتهجها بصرامة، سواء تجاه سيادة البلدان المتعثّرة، أو تجاه الناس البسطاء الذين وقعوا ضحية هذه الإجراءات. بدءًا من عام 1989، أدّت الإصلاحات التي اضطُرّ الرئيس كارلوس أندريس بيريز للقيام بها، مع أنه انتُخب بأصوات اليساريين، إلى زيادة فاحشة في أسعار الحوائج الضرورية،

ولا سيما ما تعلّق منها بوسائل النقل العام؛ في شباط/فبراير، جوبه عصيان الفقراء الذي حمل اسم «الكاراكازو» (Caracazo) (نسبة إلى العاصمة كاراكاس) بعمليات عنف قاسية، أفضت إلى قمع غير مسبوق، أودى بحياة بضع مئات من المتظاهرين وفق الرواية الرسمية، فيما روى بعضهم أن عدد الضحايا بلغ 3000 قتيل... كان هذا المزيج من البؤس الاجتماعي وتصويب الاتهام نحو صندوق النقد الدولي مثاليًا من أجل تدويل الشعارات وفتح الباب أمام المحاولة الانقلابية الأولى التي قام بها تشافيز، والتي أطلق عليها بنفسه اسم «عملية حزقيال زامورا» (Ezequiel Zamora)، على اسم هذا البطل الثوري المدافع عن صغار الفلاحين. بعد هذه العملية الفاشلة أُودع تشافيز السجن، لكنه جدّد المحاولة مرة أخرى وأخفق، قبل أن يُنتخب رفاييل كالديرا هو أيضًا بدعم يساري، ليعود هذا الأخير ويتبنّى السياسة الليبرالية نفسها التي فرضها صندوق النقد الدولي، وتكون الحصيلة عمليات الخصخصة ذاتها، وتخفيض أسعار العملة نفسه، والتقشف الاجتماعي من جديد...

من ثم، انتُخب هوغو تشافيز بدوره رئيسًا، بناء على برنامج قومي بالطبع، تختلط فيه الشعبوية بالتوجهات الاجتماعية، وبشجب المؤسسات الاقتصادية الدولية. لم يكن عليه، ما إن تسلّم السلطة، سوى تحويل هذه الحملة ضد الإذلال إلى سياسة خارجية جديدة، تجمع بالصورة الأكثر تناغمًا كل عناصر اللعبة المعقّدة التي أوصلته إلى الانتصار: العداء لأميركا، والتنديد بالنظام الاقتصادي العالمي، والسيادية، والقومية، والعدالة الاجتماعية الدولية.

كان الرجل يمتلك كل المفاتيح: فهو كان يعرف كيف يلعب على وتر الانتماء الهُوّي، كونه يتحدر من عائلة من الهنود الأميركيين؛ وهو كان يُدرك ثمن التوترات الاجتماعية، كونه كان متأثرًا بالمصاعب التي عانى منها في مطلع شبابه، حيث اضطُرّ إلى العمل بائعًا متجوّلًا؛ وهو كان يتقن الحجج الضرورية لشجب الليبرالية المتفلّتة، كونه كان إلى حدّ ما قريبًا من المبادئ الدينية، وحتى من رجال الدين. إبان انخراطه في السلك العسكري، تشرّب أفكار بوليفار، وتقرّب في الوقت عينه من الأيديولوجيا الماركسية، ومن أفكار كاسترو وغيفارا

وأليندي. وكان يتابع بإعجاب تجربة عمر توريخوس (Omar Torrijos) «القائد الأعلى لثورة بنما»، الذي تمكّن في عام 1978 من إعادة السيادة الكاملة على قناة بنما التي كانت تسيطر عليها الولايات المتحدة.

انطلاقًا من كل ذلك، يمكننا أن نقارب اللهجة الخطابية التي بدأت تعتمدها الدبلوماسية الاعتراضية. إننا نذكر جميعنا الخطاب الشهير الذي ألقاه تشافيز في 20 أيلول/ سبتمبر 2006 أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي وصف فيه جورج دبليو بوش بـ «الطاغية»، و«الكذّاب»، و«الشيطان»، حتى إنه يمكننا أن «نشمّ رائحة البارود» في المنبر الذي وقف عليه للكلام قبل بضع ساعات. ولم يكتف بهذا القدر من النقد، بل تعدّاه أيضًا إلى وصف الرئيس الأميركي بـ «الحمار» و«السكّير»، متّهمًا إياه بتدبير الانقلاب الذي كاد أن يطيح بالرئيس الفنزويلي في عام 2002، حتى إن شكوى قُدّمت بهذا الخصوص أمام «منظمة الدول الأميركية». هنا تحوّل العداء لأميركا إلى عامل موحِّد، كما هي الحال في أي نهج اعتراضي: فتشافيز رغب في أن يكون صديقًا لإيران، وبشكل خاص لأحمدي نجاد الذي التقاه مرات عدة في كاراكاس كما في طهران، كما أنه قدّم الدعم لكوريا الشمالية، وبيلاروسيا، وزمبابواي، وبشار الأسد. وهو حارب «الفاشية الإسرائيلية»[4] وانخرط كليًا في القضية الفلسطينية، مطالبًا بأن يُساق المسؤولون الإسرائيليون والأميركيون أمام المحكمة الجنائية الدولية. لكن في الوقت نفسه، إنّ ما يُثبت أننا ما زلنا في نهج الاعتراض أكثر من المواجهة، وأننا ما زلنا بعيدين من الجنوح، هو أن العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة بقيت محيّدة، وظل النفط يصبّ بين البلدين. وبالأحرى فقد اقتصرت القضية على الشجب من دون أن تبلغ حدود التدمير، وقد وُصف صندوق النقد الدولي بدوره على أنه «دراكولا». اكتشف تشافيز، بكل أسى، أن التأثير الأميركي معشّش في كل مكان، حتى في مواطن هواياته المفضّلة، الموسيقى الفنزولية، ولعبة البايسبول...

إن دبلوماسية تشافيز الاعتراضية تندّد، وتتّهم، وتَجمع. أما التوجّه الأخير،

(4) جريدة «الليبراسيون»، 31 تموز/ يوليو 2006.

أي الجَمع، فيلجأ فيه إلى كل الوسائل المتاحة، وأولاها النفط، الذي تُعدّ فنزويلا خامس أكبر مصدِّر عالمي له. هكذا يتمّ اللجوء ضمن منظمة الدول المصدّرة للنفط إلى إقامة وحدة مع صغار المنتجين ومع المستهلكين الفقراء. فالـ «بترودبلوماسية» الفنزولية تنشط خصوصًا باتجاه البلدان الأفريقية منتجة النفط، حيث تفتتح لديها سفارات[5]. والفكرة تكمن في أن يُصدَّر إلى القارة السوداء السياسة المعروفة بـ «السيادة التامة» النفطية التي بدأ تشافيز بتطبيقها في بلاده، على مراحل، مع سهره على ألا يؤدّي ذلك إلى إضعاف موارده. والهدف من ذلك هو جعل هذه السياسة وسيلة لتحرّر البلدان المهمّشة والمذلولة تحديدًا على الساحة الدولية، من غامبيا إلى غينيا الاستوائية[6]. أما إزاء البلدان غير المنتجة للنفط، فيتمّ اعتماد سياسات التضامن والتنمية الاجتماعية؛ حتى إنه يتم بيع النفط الفنزويلي بأسعار تفضيلية، كما في برنامج «بتروكاريب» (PetroCaribe) الذي أفادت منه بلدان عدة في أميركا الوسطى وبعض الدول الجزيرية. وقد ساهم برنامج «بتروكاريب» أيضًا في تسريع العملية - ذات الطابع السياسي - التي أدّت إلى ولادة «التحالف البوليفاري لشعوب القارة الأميركية» (ALBA)، والذي ضمّ إلى جانب فنزويلا، كلاً من بوليفيا، وكوبا، وجمهورية الدومينيكان، وأنتيغوا، ونيكاراغوا، وسان فنسان... وبالتفاتة لا تخلو من الدهاء، اقترح تشافيز بيع النفط بأسعار مخفّضة إلى المواطنين الأكثر فقرًا في الولايات المتحدة، وإلى ضحايا إعصار كاترينا...

هكذا بدأت ترتسم هذه الدبلوماسية الاعتراضية الجديدة، والتي هي على الأرجح بعيدة عن روحية باندونغ، وبالتأكيد عن متاهات الحرب الباردة، والتي هي أكثر رومنسية أيضًا، في وقت انقرضت فيه تقريبًا الأيديولوجيات الكبرى التي كانت سائدة في ما مضى. إن صيغة السياسة الخارجية غير المسبوقة التي تشكّل ركيزة لها ترتبط بشكل وثيق بالتوترات الاجتماعية الداخلية، وبفشل عمليات التنمية، التي تمّ تصويرها وإظهارها على أنها من المفاعيل الآلية

---

(5) Forite (C.), «La diplomatie pétrolière du gouvernement Chavez en Afrique: pour une projection du «socialisme du XXIᵉ siècle»?», *RITA*, No 5, décembre 2011.

(6) المصدر نفسه.

والمؤذية لإجراءات التكيّف الاقتصادي الدولي المضلِّلة. في عالم لم تعد تحكمه الثنائية القطبية، تنحصر كل المساوئ بـ «الإمبريالية الأميركية» التي يتمّ التنديد بها، ويُصار إلى شتمها، وتجري أبلستها. وهنا تكون عملية الشجب شعبوية أكثر مما هي «علمية»، كما كانت في الماضي، بحيث إنها تترافق مع السخرية والتهكّم، ومع صور يسهل تسويقها تُستقى من عالم التآمر، ونية الإيذاء، وحتى من الخرافات...

هل هذا يعني أن هذه الدبلوماسية الاعتراضية هي مسألة إعلانٍ أو صيغ كلامية فحسب؟ لو قارنّا تشافيز ببومدين سابقًا، لبدا لنا أن تشافيز يقيم في الحركة، والإشارة، والكلام. ويمكن أن يشكل هذا الأمر سمة الدبلوماسية المألوفة الأولى هذه من أي مدافع عن الفقراء يعرف كيف يذكّر الضحايا بالإذلالات التي أوصلتهم إلى ما هم عليه، ويحلو له أن يتهكّم على أولئك الذين يعتبرهم جلّاديهم. لكن، في الوقت نفسه، تذهب هذه الدبلوماسية أبعد من ذلك، بحيث إنها تتحلّى بثلاثة مميِّزات تُحدث تحوّلًا بأشكال اللعبة الدولية المعتادة.

في البداية، وكما في أي حركة اعتراضية، لا يتمّ جمع الأفرقاء في حلف يُرسي التوازن ويؤمّن التنافس، وإنما في ما يشبه الجبهة المكوّنة من اللاعبين الصغار، أو في أي حال من كيانات يشكّل ضعفها النسبي القاسم المشترك في ما بينها. هنا نخرج من تنافس القوة لندخل في التفتيش عن الاستقلالية، وذلك في لعبة غير متكافئة. والأمر الثاني هو أنه يصعب إدراج هذه الدبلوماسية في أجندة؛ فلكونها تأخذ المنحى الاستباقي، نراها تُشعل الحرائق، وتثير القضايا الشائكة، وتفرض على الكبار أن يقوموا بردّات فعل على مواضيع غير متوقّعة، وتشكّك في أوضاع كانت تُعتبر إلى الآن من المسلّمات. من هذا المنظور، تبدو الـ «بترودبلوماسية» بوجوهها كافة النموذج الأمثل، ذلك أنها تشكّل مصدرًا دائمًا للتشكّك، والإزعاج، والقلق... وعلى الشاكلة ذاتها تأتي اعتراضات من طبيعة أخرى، كالمبادرات المفاجئة التي رأيناها في منظمة التجارة العالمية، أو المفاوضات المتعلّقة بالتغيّرات المناخية. أخيرًا، إن الدبلوماسية الاعتراضية

تطرح، داخل الفضاء العام الدولي، الحاجة إلى إعادة هيكلة الساحة العالمية، كما المؤسسات التابعة لها، والممارسات التي تقوم بها؛ إنها تشكّك في شرعيتها، وتُظهر هشاشتها، وتشجب عملها الروتيني.

أما الأمر المستجدّ فيعود على الأرجح إلى أن هذه الدبلوماسية غير قابلة للذوبان في أيٍّ من آليات الضبط الكلاسيكية. فالقوة تغذّيها بدل أن تحدّ من زخمها، فيما هي تعطّل التفاوض في أغلب الأحيان. الأسوأ من ذلك ربما، هي أنها تبدو وكأنها غرفة انتظار لدبلوماسية الجنوح.

دبلوماسيات الجنوح

إن الحدود الفاصلة بين دبلوماسية الاعتراض ودبلوماسية الجنوح ليست دائمًا على كثير من الوضوح. فهذه الأخيرة يمكن أن تبدو وكأنها زيادة في التشدّد قياسًا على الأولى، وتدلّ على فنّ تحقيق المكاسب داخل النظام الدولي من خلال تجاوز قواعده، ومعاييره، وقيمه. هناك في البداية شيءٌ من «التفاخر» المتعمّد في سلوك التجاوز، إلى حد أن بعضهم يتكلم تلقائيًا على «التحدّي». إن أصحاب هذا السلوك يسعون إلى الاستعراض الذي يتلوّن بطعم الثأر وإثبات الذات؛ وأول مكسب يهدفون إلى تحقيقه يكمن في التظاهر علنًا خارج النظام القائم، من أجل إظهار تمايزهم وشخصيتهم المستقلة. فمن يتجاوزه يثبت حضوره، ويلفت الانتباه، ويُلزم الآخرين تحديد موقفهم تجاهه؛ إنه يأخذ المنحى الاستباقي في وسط المسرح، ويحظى بذلك بمكانة دولية دونما عناء كبير.

لكنّ للتجاوز ثمنًا ندفعه؛ فهو حين يمسّ بقواعد، وأحيانًا بقيم تحظى بالإجماع - وهذا هو الأخطر - يواجَه بالوصم والإدانة الأخلاقية، وبالتالي بالإقصاء، وفي أغلب الأحيان بالعقوبات. هذه المخاطر غالبًا ما يتمّ تجاهلها من خلال مزايدة أو راديكالية من يأخذون المبادرة، وأحيانًا أيضًا من خلال الرهان على إحداث صدمة لدى من يكرهون أو الشعور باللذة في ذلك: إننا هنا حقًا خارج إطار المنافسة الواقعية حتى تجاه نقيضنا، وكذلك تجاه نموذج لا

يمت كثيرًا بصلة إلى فكر شميت. في سياق كهذا، نحن ندور في حلقة مفرغة: بقدر ما نشجب، ونعاقب أو ندين، نشجع الآخر على التجاوز أكثر؛ وفي الواقع لا يمكن كسر هذه الحلقة إلا من خلال تعديل جوهري في الأدوار، يُخرج المتجاوز من وضعية المذلول.

يمكن أن يتّخذ التجاوز أشكالًا كلامية تجعل منه امتدادًا للحالة الاعتراضية؛ ألم يتخطَّ هوغو تشافيز هذه الحدود حين قال في خطاب شهير «اذهبوا إلى الجحيم أيها اليانكي القذرون...»؟ ويمكنه أن يتّخذ طابعًا رمزيًا، كما في القرار الذي اتخذه رئيس بيلاروسيا ألكسندر لوكاشينكو في عام 1998 بطرد عشرين سفيرًا غربيًا من منطقة دروزدي لقربها من القصر الرئاسي: هنا يصل التحدي إلى أقصاه بحيث إنه ينتهك الاتفاقيات الدولية التي ترعى وضع الدبلوماسيين. يبدو أنه كان لمسألة دروزدي «مردود» كبير، بحيث إن النزاع استمر حوالى السنة واحتلّ الصفحات الأولى من الصحف الغربية. كانت تلك الطريقة الوحيدة لإثبات الوجود والقيام بردة فعل تجاه العزل الذي مارسته الديمقراطيات الغربية لنظام صُنّف كآخر دكتاتورية أوروبية... إلا أنه سرعان ما اتُّخذت خطوة متقدمة، وصدر عن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة قرار يقضي برفض إعطاء تأشيرة دخول لرجل مينسك القوي ولجميع المحيطين به. لكن يمكن القول إن هذا الزعيم نجح في أن يستقطب الأضواء، وأن يؤدّي لفترة معينة دورًا يتخطّى إمكانات بلاده...

يمكننا إكمال هذا المسار التصاعدي عبر «الإهانة» مع أحمدي نجاد الذي تبنّى الأطروحات الإنكارية، و«العنف» حين أفسح القذافي في المجال أمام مناصريه لكي ينهبوا السفارة الأميركية في طرابلس في عام 1981، و«مساعدة الإرهاب» حين أصرّ الزعيم الليبي، وفي أحلك الأوقات، على الإعلان عن العلاقات التي تربطه بالجيش الجمهوري الإيرلندي، والأسوأ من ذلك حين ألمح إلى تورّط أجهزة استخباراته في تفجير لوكربي. لكن من دون العودة إلى حالات التطرّف القصوى، يقوم الجنوح بشكل خاص على إزعاج نظام دولي محدّد حصرًا من طرف واحد؛ لسنا هنا إذًا بصورة حتمية في دائرة الشناعة

المطلقة، وإنما في مجال البرهنة على أن ما من شيء مسلّم به بشكل نهائي. هكذا حين يستقبل روبير موغابي محمود أحمدي نجاد في هراري، ويوقّع جهارًا في المناسبة ثماني اتفاقيات تجارية مع إيران، فإنما هو يُعلن للملأ عن التضامن بين المُعدمين وأولئك الذين تضربهم العقوبات الدولية. أو كذلك حين يعمد الرئيس الإكوادوري رفاييل كوريا (Rafael Correa) إلى توفير اللجوء لجوليان أسّانج (Julian Assange) الذي كانت شرطة بلدان غربية عدة تطارده في صيف 2012... في كل هذه الحالات، كان ثمة ضرب للمعيار، أو لما هو معتبر كذلك في الغرب، من أجل إظهار التمايز، والانقلاب على لعبة التهميش التي نقع ضحيتها؛ فالتهميش لا يعود التعبير الأوحد عن تفوق الآخر الذي لا ردّ له، وإنما هو حصيلة خيار حرّ وتمايز مقصود عن نظام نرفضه...

إن هذه الطريقة تعمل بشكل مقبول ما إن نتعاطى معها بحذر؛ فصدّام حسين تمادى كثيرًا حين ذهب بها إلى حدودها القصوى وقرّر إلغاء سيادة الكويت وضمّ هذه الدولة وتحويلها إلى مقاطعة عراقية. إنه جنوح كبير جدًا، لأنه يدمّر أكثر مبدأ لا يُمسّ من بين المبادئ الدولية، ألا وهو مبدأ السيادة الذي يتمسّك به الجميع بشكل خاص من أجل الحفاظ على مصائرهم. بإجماع شبه تامّ، عرف «المجتمع الدولي» كيف يرغمه على الإصغاء إلى صوت العقل. لكن حين يعرف من يؤدّي لعبة الجنوح كيف لا يذهب بعيدًا، فإنه يجد لنفسه مكانًا تحت الشمس، أكبر مما يمكن أن يطمح إليه عادة، فيصبح مثار اهتمام، ويتحكّم بجدول الأعمال، لا بل يكتسب القدرة على الجذب، وحتى على التوسّط أحيانًا.

تستحق الحالة الإيرانية أن نتفحّصها باهتمام. فالإذلال بالنسبة إلى بلاد فارس جزء لا يتجزّأ من تكوينها. هذا البلد المحاصر وسط شعوب يُظنّ أنها معادية، اعتاد أن ينظر إلى الآخر على أنه مشبوه ما إن يتمتّع ببعض القوة[7]. من ناحية الشمال، حاولت روسيا أن تعيق الثورة الدستورية في عام 1906 وهي

(7) حول ماضي الثورة الإسلامية وتأثيرها على العلاقات الإيرانية الأميركية، انظر: Rubin (B.), *Paved with Good Intentions* (Oxford: Oxford University Press, 1980).

اعتادت على التدخّل، بحيث إنها لما اتّخذت شكل الاتحاد السوفياتي لم تغيّر من طرائقها، وعرف ستالين كيف يتلاعب بالأكراد والأذريين الإيرانيين ليحثّهم على الانفصال. أما بريطانيا - التي لم تكن بعيدة حين كانت تحكم الهند - فعرفت كيف تتفاهم مع القياصرة لاحتلال جنوب إيران وإفساح المجال أمام الروس ليقوموا بالمثل شمالًا. وعرفت كذلك كيف تحيك كل المؤامرات في البلاط. من جهتها، برعت القوى الأوروبية الأكثر بُعدًا في تأمين مصالحها من خلال حصولها على امتيازات عدة في الجمارك والبريد ومصلحة التبغ ودوائر الشرطة... أما الأتراك والعرب فعرفوا كيف يستغلّون أي نقطة ضعف (في إيران)، فكان هاجس الأتراك تصحيح رسم الحدود لصالحهم، فيما عمل العرب على تأليب القبائل الناطقة بالعربية، وحتى الأكراد. أما آخر اللاعبين فكانت الولايات المتحدة، وهي لم تكن أقلّ جشعًا؛ فقد تمكّن مورغان شوستر وآرثر ميلسبو، وهما مواطنان أميركيان، من القيام بمهام وكيل عام للخزانة في إيران، بعد أن انتدبهما رضا شاه بهلوي لهذه المهمة. ونعرف رسميًا، والاعتذارات الأميركية خير دليل، أن وكالة الاستخبارات الأميركية هي التي أشرفت على الانقلاب العسكري الذي أطاح بمصدق المسؤول عن حركة تأميم النفط الإيراني، من خلال «عملية أجاكس». نعرف أيضًا أنه خلال المدة التي أعقبت ذلك والممتدّة على مدى 25 سنة، أقامت الولايات المتحدة في إيران كما لو كانت في دارها، وأوفدت حوالى 30,000 مستشار أمسكوا بمفاصل إدارة الشاه.

لكن ردّة الفعل الجنوحية لن تتأخّر طويلًا. والخطوة التأسيسية سوف تتمحور حول حادثة احتلال السفارة الأميركية في طهران، بداية الثورة، واحتجاز طاقمها من جانب «الطلاب» الإسلاميين والحرس الثوري الإيراني (باسداران). في حينه تحوّلت الولايات المتحدة إلى «الشيطان الأكبر» وبُني في هذا الإطار مشروع تنديد متواصل: مواكب شبه يومية في بعض المناسبات، حيث يعلو الصراخ «الموت لأمريكا»، إعلانات، معارض، أعمال دعائية من كل الأنواع، تواصل بمختلف الأشكال مع أنظمة وحركات تعارض الولايات المتحدة، التضامن مع كل من يقف في وجه القوة العظمى... هنا أيضًا، لم تتأخّر ردّات

فعل هذه الأخيرة، وقد تجسّدت بعقوبات، وعمليات استكشاف بطائرات من دون طيّار بدءًا من عام 2003، وتهديدات، ورفض منح تأشيرات لرسميين إيرانيين كانوا يرغبون بالتوجّه إلى الأمم المتحدة في نيويورك: كل ذلك أذكى عمليات التنديد بـ «الشيطان»، وجعل منها قاعدة لدبلوماسية نضالية.

هكذا ظهر التنافر كاملًا بين دبلوماسية إيرانية تتأرجح بين الاعتراض والجنوح، وهيئات العلاقات السياسية الخارجية الغربية التي أحسّت باستياء شديد. تعرف إيران كيف تؤدّي لعبة الجنوح لتقوم بدور المدافع عن المستضعفين على أكمل وجه، وتبرز زعيمة للدول التي تعاني من الهيمنة الأجنبية، فتقرن القول بالفعل في أي معركة تخوضها[8]... هكذا رأينا محمود أحمدي نجاد يتوجّه إلى النيجر في نيسان/ أبريل 2013، في وقت كان رئيسها محمدو إيسوفو ينتقد بعنف الاتفاق الذي عقدته بلاده مع مجموعة «أريفا» (Areva) النووية الفرنسية من أجل استثمار مناجم اليورانيوم؛ فسارع الزعيم الإيراني إلى أداء دور النصير، وأكّد أن في إمكان إيران أن تكون الشريك العادل في عملية الاستثمار. وفي بنين، كما في غانا، جمع بين التنديد بالإمبريالية وعرض المساعدة والشراكة. لكنّ هذا لم يمنعه من أن يدعم حركة القوى الديمقراطية الانفصالية في إقليم كازامانس السنغالي، فكان ثمن (موقفه) قطع العلاقات الدبلوماسية بين إيران والسنغال.

أهي دبلوماسية غامضة، شأنها شأن أي تمظهر شعبوي؟ أهي دبلوماسية متحدّية أكثر مما هي بنّاءة؟ أم اعتماد للتطرّف الذي يؤدي إلى انزلاقات لغوية لا مفر منها؟ أم تراها اختيارات متصلّبة لا توصل إلى أي مكان، إلا إلى عقوبات تزداد وطأتها يومًا بعد يوم؟ كل ذلك يعكس جانبًا من الواقع، لكنه يغيّب الأساس على الأرجح. في نظامنا الدولي، يعيش المُستبعَد أسير مأزق دائم يضعه أمام الاختيار بين الانتظام أو الجنوح، مع وجود صيغ في الحالتين يسعها بالطبع أن تخفّف من حدّة الاختيار. إذا كانت الفائدة التي نجنيها من الانتظام

---

(8) من أجل تفسير قابل للنقاش لكن يحمل مدلولاً، انظر: Eisenstadt (M.), «The strategic culture of the Islamic Republic of Iran», *MES, Monographs* No 1, (August 2011).

تكمن في تأمين الحماية، فإن هذه الأخيرة لا تبدو مضمونة، ولنا مثال على ذلك في المصير الذي آل إليه الرئيس مبارك أو شاه إيران. لقد كان الثمن المدفوع غاليًا، بحيث اختفى «ريّس» مصر عن الشاشات الدبلوماسية وخسر جزءًا كبيرًا من شرعيته. في المقابل، تؤمّن دبلوماسية الجنوح استقطاب الاهتمام، وحضورًا على الساحة الدولية يتخطّى بكثير إمكانات البلد المعنيّ وموارده الفعلية؛ فإذا لم يتمّ تجاوز بعض الخطوط، فإنه يمكن تحريكها حيث يسمح النظام بهذا الحق لعدد محدود من الدول...

إذًا، يكون الموقف الأمثل «بمراعاة» المعادلة الدقيقة بين الاعتراض والجنوح المنضبط، لا بل في التناوب المدروس (بين الحدّين)، على غرار ما فعلت إيران حين استلم أحمدي نجاد السلطة من خاتمي، ومن ثم حلّ محلّه حسن روحاني. أكثر من ذلك، ربما يجب الأخذ في الاعتبار طبيعة النظام السياسي مصدِّر هذه المعادلة، والذي يؤالف في تعقيداته المؤسسية الشديدة بين الفاعلين المنفتحين المهيئين لعقد الصفقات، وبين الفاعلين المتشدّدين الذين يرون في «المرشد الأعلى» تجسيدًا لتطلّعاتهم. على هذه القاعدة، تقوم إيران بالمجازفة، لكنها بذلك تحظى بموقع يتخطّى إمكاناتها الدبلوماسية. لقد تحوّلت الجمهورية الإسلامية إلى لاعب أساس لا يمكن القفز فوقه في كل من لبنان، وسوريا، والعراق، لا بل في أفغانستان، وفلسطين، وفي الخليج. حتى إنها تحوّلت أحيانًا إلى وسيط يتيح له تشدّده، وحتى جنوحه، أن يمارس تأثيرًا فعليًا على فاعلين غير مندمجين تمامًا في اللعبة الدولية. هذا ما أوحى به كلام هذا الدبلوماسي الإيراني، في عام 2004، الذي عبّر عن استعداد بلاده لـ«مساعدة» الولايات المتحدة الغارقة في المتاهة العراقية: «إذا قبلوا بمساعدتنا، فسوف يجنون كثيرًا من الفوائد، وإذا لم يرغبوا في ذلك، فسوف نسحب البساط من تحت أرجلهم...».

إنّ هذا الربط الوثيق بين الجنوح والتأكيد على الحقوق المشروعة، ولا سيّما في ميدان حسّاس كذلك الذي يمثله البرنامج النووي، يصبح في الواقع محطة اعتيادية في العلاقات الدولية، خصوصًا بالنسبة إلى بلد ينوي تصفية

حساباته مع ماضٍ يطبعه الإذلال. وهو يستمد زخمه من نقاط ضعف مؤسسات النظام الدولي، والأسوأ ربما من ردّات الفعل «المتشدّدة» للقوى التقليدية التي يمكن أن تُقرَن صورتها بسهولة بماضٍ عفا عليه الزمن. إنّ ما يميّز سياسات الإذلال هو أنها قادرة على أن تغذّي نفسها بنفسها، عوض الاضمحلال تحت ضغط القوة. أضف إلى ذلك، أنه حين تتمكّن من تعزيز مكانة الدولة الدولية التي تعتمدها، فإن حظوظها في الاستمرار تصير كبيرة.

إن الاعتراضات وأشكال الجنوح التي لا تفصل بينها في أغلب الأحيان إلا حدود واهية، تصبح في الواقع من نتاجات النظام الدوَلي المتداولة، وهو يحاول أن يتصدّى، كما فعلت الأمم في السابق، لما ينجم عنها من مساوئ خطيرة في عملية الاندماج. لا عجب إذًا أن ترتبط (المساوئ) بشكل وثيق بالإذلالات المُعاشة، ويتحكّم الاستعمال الذكي لهذه الإذلالات بمسارها. وحده اعتماد سياسة دمج اجتماعية دولية كفيل بأن يضع حدًا لها أو على الأقل أن يخفّف من حدّتها.

الفصل التاسع
عنف جامح

لا يشبه العنف الدولي في وقتنا الحاضر ما كان عليه في ما مضى. فقد خسر من فرادته، ومن طبيعته المنتظمة، ولم تعد الجيوش تتواجه متّكئة على الانضباط وعلى التقاليد العسكرية المكتسبة على مرّ العصور. لم يعد العنف حصيلة هذا القتال بين متساوين، ولا هو يخضع للقواعد التي وضعها كلاوزفيتز أو كارل شميت. ما كان يُعدّ هامشيًا أيام زمان، يوم كان الكولونيل فيديرب (Faidherbe) يقاتل الحاج عمر، واللورد كتشنر يبارز المهدي، أصبح الآن يشكّل القاعدة، وقد تجذّر وتعمّم.

لقد حلّ صراع المجتمعات محلّ صراع الدول وجيوشها، وأصبح العنف الدولي اجتماعيًا. لم يعد للعنف علاقة كبرى بالحدود، بل راح يشكّل استمرارية مقلقة بين الداخل والخارج، ويرتبط بالحرمان والقهر، وبالتالي بالإذلال. إنه عنف اجتماعي منتشر، ومتشظٍّ، لا يمكن منطق الدولة أن يُمسك به ويحتويه. هو عنف معاش، شبه مقيم، ارتبط بمطالب اجتماعية سارع متعهّدون مختصون إلى تبنّيها، وتأطيرها واستعمالها لمصلحتهم الخاصة، كما يفعل أي متعهّد...

ما يمكن قوله هو أن هذه «النزاعات الدولية الجديدة» تنشأ من هذا التغيّر في المشهد أكثر من ممارسات العنف التي كانت في ما مضى تظلّ على الهامش ولا يتمّ التعرّف إليها بوضوح. وهي إذ تعكس مظاهر الخلل الاجتماعي بأشكاله المتطرفة المتولّدة عن إذلالات عميقة، وأحيانًا قديمة، فإنها تستعصي على أي حلّ عسكري، وينبغي لها في الواقع أن تدفع في اتجاه تكوين معرفة جديدة لطرائق بناء السلام.

نزاعات جديدة، أعمال عنف جديدة

إن الحرب، حين تتنقّل في أقطار المعمورة، تتّخذ ملامح جديدة. فبعد التشنّجات البلقانية الأخيرة، لم تعد أوروبا تشكّل مادة الأخبار الحربية. والحرب، حين غادرت القارة العجوز، فإنما تركت أرض الأغنياء والأقوياء، لتنتقل إلى ديار الفقراء ومهمّشي الأمس. إذا كان جنوب آسيا، والشرق الأوسط، وأفريقيا تستأثر حاليًا بأكثر من 75 في المئة من الصراعات، نُدرك عندئذٍ بسهولة أن الأغنياء الآن يصنعون الحروب عن طريق توكيل الآخرين أو استخدامهم أدوات. تصبح النزاعات بشكل أساس مسألة فقراء ومستضعفين يتحوّلون في أيّ حال إلى ضحايا أساسيين وفاعلين في الساح[1]. من هذا القبيل الأهمية التي اكتستها الأسلحة الخفيفة[2]، ومن القبيل ذاته أيضًا هذا القرب الاجتماعي الجديد من الحرب التي خرجت عن المهنية التي طبعتها طوال الحقبة الوستفالية، ومن هنا أخيرًا هذه المساحة التي تُفرد للإذلال في عملية التعبئة. إذا كان من غير المعقول القول إن الإذلال أصبح «سبب» النزاعات الجديدة أو «عاملها» الأساس، فإنه في الأقل يغذّي الآليات التي تجعلها على ارتباط بحياة الناس اليومية. في منطق السوق هذا الذي نصفه، تجد عروضُ العنف، على نحو مطّرد، أوضاعًا اجتماعية تتلاءم مع طلبها؛ فالتأليب على العنف يتبلور بما يتناغم والإذلالات المعاشة، فيما تأتي هذه الأخيرة في أغلب الأحيان لتزيد من تعقيد النزاعات، وتضيف إلى استراتيجيات «أمراء الحرب»، ورغبات الاقتناص، وجني الأرباح السريعة من الأعمال غير المشروعة على أنواعها، بُعدًا اجتماعيًا يصبح بدوره معيارًا حاسمًا[3].

---

(1) حول النزاعات الجديدة، انظر: Kaldor (M.), *New and Old Wars* (Cambridge: Polity Press, 1999); Munkler (H.), *Guerres nouvelles* (Paris: Alvik, 2003).; Wallensteen (P.), Sollenberg (M.), «Armed conflict, 1989-1998», *Journal of Peace Research* 36, No. 5, (1999): pp. 243-257.

وفي نظرية معاكسة ترفض فكرة النزاعات الجديدة، انظر: Gray (C.), *Another Bloody Century: Future Warfare* (London: Weidenfeld and Nicolson, 2005).

(2) انظر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في مجلس الأمن حول «الأسلحة الخفيفة»، 17 نيسان/ أبريل 2008.

(3) حول أمراء الحرب، انظر: Reno, (W.), *Warlord Politics and African states, op. cit;* Rich (P.), ed., *Warlords in International Relations* (London: Macmillan, 1999); Malejacq (R.), «*Warlords and the State System*» (thèse de doctorat, IEP de Paris et Northwestwern University, 2012).

إن الانخراط الاجتماعي يأخذ كامل قوته وأهميته كون معظم النزاعات الجديدة ترتبط بشكل لصيق بانهيار الدول. ففشل الدول يسرّع في إخراج النزاعات من إطارها الكلاوزفيتزي، لكنه في الوقت نفسه يبعدها عن منطق المواطنة، ويحرمها من التوسّط السياسي، ويُطلق العنان للمكبوتات والأحقاد الاجتماعية. وبما أن التعبئة لا تقوم انطلاقًا من الولاء للوطن، فإنها تلجأ بعد الآن إلى مزيج من التحريضات النفعية والصيغ الشعبوية. تقدّم الميليشيات وأمراء الحرب عروضًا مادية تدغدغ الشريحة المقاتلة من السكّان وتستقطبها، وعروضًا رمزية تنعش لديها الشعور بالعزّة وإثبات الوجود بشكل مبالغ فيه يستدعي التذكير بالإذلالات التي لحقت بها. من هنا تتمكّن هذه العصابات والميليشيات بسهولة من تجنيد أطفال، أو حتى شابات يسعين إلى الثأر من المهانات التي لحقت بهنّ أو بعائلاتهن[4]. يعمل الإذلال بوصفه محركًا اجتماعيًا للنزاعات الجديدة التي تفرض نفسها بدورها وسيلةً لمحو الإذلال. إننا نجد أنفسنا هنا في النموذج المعكوس تمامًا للحرب الوستفالية.

بالطبع، إن «إعادة إشراك المجتمعات في الحرب» انطلقت في البداية من عملية التحرّر من الاستعمار. ففي إطار هذه العملية، لم تعد المواجهة تتمّ بين دولتين، وإنما بين الدولة المستعمِرة والمجتمعات - أو جزء من المجتمعات - التي تحرّكها في الأساس وتؤلّبها الرغبة في الانتصار وتجاوز الإذلال. من هنا على الأرجح كان يتولّد الانزعاج لدى الدولة المستعمِرة، والصعوبات التي تواجهها للتفاوض في نزاع لا يتلاءم مع الصورة المرسومة في ذهنها عن المواجهة العسكرية، إذ إنها ترى أن المقاتلين الذين يقارعونها لا يمتلكون تحديدًا المكانة التي تؤهّلهم لأن يكونوا شركاء. وإننا نجد أثر هذا الإذلال المتواتر والممنهج نفسه في ما تبقى اليوم من حرب استعمارية، لا سيما من خلال النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.

هناك تقارب أكيد بين حروب التحرّر وأشكال الصراعات الجديدة الحالية.

---

(4) حول الجنود الأطفال، انظر شهادة أحدهم في سيراليون: Beah (I.), *A long Way Gone: Memoirs of a Boy Soldier* (London: Sarah Crichton Books, 2007).

للأسف، لا تنقصنا الأمثلة. فمعظم النزاعات التي تُدمي أفريقيا تؤكّد هذه التوجّهات، وهي غالبًا ما تكون على ارتباط بانهيار الدولة كما في سيراليون أو ليبيريا في ما مضى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى في الوقت الحالي، حيث حلّت الميليشيات محلّ الجيوش وأمراء الحرب محلّ رؤساء الحكومات. هنا يتعمّق انعدام التمييز بين المجتمعات والمقاتلين، بين الإثارة الاجتماعية على التعبئة والتخطيط الحربي، بين الضحايا المدنيين والضحايا العسكريين. ونظرًا إلى عدم وجود دول تتواجه، تصبح الشعارات المرفوعة بلا عمق سياسي، وتكتسي الطابع الديني، والإثني والعِرقي. هنا العدو (hostis) يُستبدل بـ «الخصم الشخصي» (inimicus): لا يعود إلى العدو الصفة العامة التي كانت تُبنى الحرب الكلاسيكية على أساسها، وإنما يصبح موضوع كرهٍ تام؛ لا مجال للكلام أو التهاون، وبالتالي يصبح التفاوض شبه مستحيل.

إن المثال الذي تقدّمه سيراليون يلفت الانتباه. فلهذه المستعمرة البريطانية القديمة التي نالت استقلالها في نيسان/ أبريل 1961، تاريخ طويل من المأسسة تقطعه عمليات انقلابية متكررة. لم يكن قد مرّ ست سنوات على الاستقلال، حتى حصل الانقلاب الأول، أعقبه حوالى عشر محاولات أخرى، منها ما نجح ومنها ما فشل. في حال الفشل، كانت الإعدامات تزيد من تصلّب المواقف، إلى أن أطلقت «الجبهة الثورية المتحدة» في آذار/ مارس 1991 أول حرب عصابات بقيادة فوداي سايبانا سنكوح. شارك سنكوح، وهو برتبة عريف في جيش بلاده، بالانقلاب الأول الذي حصل في عام 1967، ثم عاود الكرّة أكثر من مرّة، فأُودع السجن لمدة ست سنوات، قبل أن يعيش حياة تسكّع وتيه أوصلته للانضواء تحت عباءة معمّر القذافي، ومن ثم مشاركة الليبيري تشارلز تايلور في عمليات التجنيد. هكذا اعتمد سنكوح، من طريق الهامشية والجنوح، سلوك حرب العصابات واضعًا نصب عينيه هدفًا وحيدًا: السيطرة على مناجم الألماس، داخل بلد كانت تكمن أهميته حتى ذلك الوقت في منطقته الساحلية التي تربطه بهذه المجموعة من الدول المنتشرة على طول خليج غينيا.

منذ الاستقلال، انحصرت السلطة عمليًا في العاصمة فريتاون، التي تقع

على ساحل المحيط الأطلسي. كانت المنطقة الساحلية التي يقطنها المولدون (Créoles) تُمسك في الوقت نفسه بمفاصل الدولة، أو بما تبقّى منها، وبالسلطة الاقتصادية التي كانت تقليديًا بين أيدي التجّار الذين كانوا على صلة مباشرة بالخارج القريب أو البعيد. أما داخل البلاد فيجمع بين الثروة التي يختزنها باطن الأرض، وأساسها الألماس، وبين الفقر المدقع لسكانٍ لا يستفيدون منه بالطبع[5]. وبناء عليه، يسهل علينا إدراك أن أي تمرّد كذاك الذي أطلقه فوداي سنكوح، إنما سينطلق من هذا التناقض، ويستند إلى اجتذاب شريحة مُعدمة تسعى إلى تأمين المأكل والملبس وما يوفّر لها البقاء على قيد الحياة. هكذا تحوّل الضرب بالساطور، على الرغم من وحشيته، إلى ما يشبه إثبات الوجود والتأكيد على الذات.

تحمل الحالة السيراليونية الكثير من الدلالة، لأنها تُبرز هذا المنحى النزاعي الجديد الذي لم يعد يقوم على التنافس بين متساوين، وإنما على عدم التوازن، بحيث إنه يضع في المواجهة مناطق تعاني من الآفات الاجتماعية الحادة، ومراكز النفوذ الهشة والواهية التي تجتمع فيها كل إخفاقات سلطةٍ لم تكتمل في أي وقت من الأوقات، لكنها تمتلك كل مقوّمات الهيمنة؛ هكذا إلى جانب فريتاون ورؤسائها المتعاقبين اللواء يوسف سيدو مومو (حتى عام 1992)، والنقيب فالنتين ستراسر (1992-1996)، والجنرال جوليوس بيو (1996)، وأحمد كبّاح (1996-1997 وبعد عام 1998)، أو القومندان جوني بول كوروما (1997-1998)، نجد بالطبع الأمم المتحدة التي توجّهها بالتأكيد الولايات المتحدة وبريطانيا، وقوات حفظ السلام «إكوموغ» (ECOMOG)، وهي قوة تدخّل دولية في «المجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الغربية» (CEDEAO) بقيادة نيجيريا، كما نجد الإحاطة أيضًا من دول الجوار والشبكات التجارية الكبرى، خصوصًا تلك التي تجتذبها تجارة الألماس. في المقابل، نجد مجموعة من المثقّفين المكبوتين، ومن الضباط وضباط الصف المتمرّدين، وميليشيات بثياب رثّة وحالة يرثى لها، يسعون إلى التعويض عن عزلتهم

(5) Brunel (S.), *Géopolitique de la faim* (Paris: PUF, 2000), p. 65.

ودونيتهم باللجوء إلى العنف المفرط. والحال أنّ الصورة قد اكتملت من خلال دبلوماسية الجنوح التي دخلت في الصراع إلى جانب الثوار المدعومين بشكل قاطع من العقيد القذافي ومن بوركينا فاسو تحت حكم النقيب بليز كومباوري (Blaise Compaoré) الذي تولّى السلطة إثر انقلاب على النقيب توماس سانكارا (Thomas Sankara) أب الثورة البوركينية، والذي كان لا يزال يسعى إلى الإفادة من إرثها.

إنّ الإذلال يتدخّل ثلاث مرات في بناء النزاع بالذات. أولًا، على مستوى «الفاعلين»: فهذه الحالة النزاعية لا تضع في الواجهة دولًا متصارعة، تمثّل مصالح تبدو وكأنها متنافسة، وإنما دولًا فاشلة تتواجه مع ما يشبه النخبة العسكرية والثقافية التي لم تتمكّن من إدماجها. من جهة، لم تكن هذه الدول الضعيفة تمتلك دومًا الإمكانات لتحقيق هذا الاندماج، ومن جهة أخرى، كان عدم استقرارها الهش يقدّم على الدوام فرصًا للإمساك بالسلطة بالقوة، وهو ما كان ينقلب في حال الفشل إلى حلقة من القمع والتهميش والإذلال. نجد هذه الحلقة المفرغة في كثير من المسارات الشخصية التي انخرطت في النزاعات الأفريقية الأساسية، كالمسار الذي سلكه لوران ديزيريه كابيلا (Laurent-Désiré Kabila) في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث عانى من فشل ثوراته المتتالية ضمن إطار الحركة الوطنية بقيادة لومومبا، قبل أن يصل إلى السلطة في عام 1997؛ أو مسار إدريس ديبي الذي تقلّب بين مهنته كطيار تدرّب في فرنسا، ووظائف عدة موقتة تدور في فلك مختلف الرؤساء التشاديين، ودوره في دعم ثوار الشمال، وهو في كل هذه المحطات كان مقرّبًا من العقيد القذافي؛ أو بول كاغامي الذي ينتمي كذلك إلى قبائل التوتسي، وهذا ما دفع بعائلته إلى الفرار من رواندا حين كان لا يزال في الرابعة من عمره، وإلى تقرّبه من الرئيس الأوغندي يويري موسيفيني (Yoweri Musevini)، قبل أن يُطلق حركة تحرير بلاده رواندا، وهو الإنجاز الذي تحقّق في عام 2000... هنا، كان الشعور بالإذلال قويًا، ما جعل الرجل يستمر في نضاله من خلال إذكائه الحرب الأهلية في الكونغو. لا تزال ذاكرة الكونغو برازافيل، ومن دون أن يرتبط ذلك بالحرب، تحتفظ بصورة النقيب ماريان نغوابي (Marien Ngouabi)، ذاك الضابط المشهور الذي تقدّم في

عام 1966 باعتراض سياسي، فكانت النتيجة أن جرّده الرئيس ماسامبا ديبا من رتبته وأنزله إلى رتبة «جندي أول»، ما دفعه سريعًا إلى الإطاحة بالرئيس عبر انقلاب حصل في كانون الثاني/يناير 1969... إن العجز - المنهجي وأحيانًا الاستراتيجي - عن إدماج النخبة في النظام السياسي هو سبب مباشر لاندلاع الحروب والثورات؛ ذلك أنه يتسبّب بالإذلال من طريق الإقصاء الذي لا يمكن معالجته على ما يبدو في مدى منظور إلا من طريق القوة، في الأقل في نظر من يقعون ضحيته.

من ناحية أخرى، يقسّم الإذلال «النظام السياسي» أيضًا، كما يحصل في سيراليون حيث السلطة والثراء يتركّزان في العاصمة الساحلية، فيما داخل البلاد لا يُستغلّ إلا لملء جيوب أرتال المستفيدين من الأرباح السريعة ومن الإيرادات. فالتناقض صارخ إلى حد أن كثيرين يجدون فيه ضالتهم؛ من هذا المنطلق فإن التعاطي مع مجموعة محلية صغيرة هو أقل كلفة بالنسبة إلى الفاعلين الخارجيين، وبلدان الشمال الكبرى، والمؤسسات الدولية، والشركات العملاقة... إن عدم التوازن الداخلي يشكّل مصدرًا لكل الإذلالات التي تتأجّج وتكتسب رمزية عن طريق الانتماءات الدينية والقبلية؛ وإذا كان هذا الخلل يؤدّي إلى كوارث على المدى البعيد، فإن له مردودًا كبيرًا على المدى القصير، ويقدّم كثيرًا من التسهيلات، ولا سيّما للقوى الخارجية.

إننا نرى هذه الحالة من انعدام التوازن الداخلي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث أدّى إقصاء إثنية البانيامولنغي (Banyamulenge) إلى اندلاع الحرب مجدّدًا في عام 1996؛ وفي السودان، حيث فرضت الإدارة البريطانية فصلًا بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي، وهو ما شكّل مصدرًا لكل أنواع التفاوتات التي تفاقمت لتولّد نزاعًا بين شطري البلاد منذ الاستقلال في عام 1956. وكان يكفي أن يرفض برلمان الخرطوم في حزيران/يونيو 1958 إعطاء حق تقرير المصير للشطر الجنوبي، لكي يتحوّل هذا الانقسام إلى نزاع مسلّح. وكما كان الوضع في سيراليون، فإن الشطر الجنوبي كان يعيش حالًا من التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، يمكن تلمّسه خصوصًا

من خلال نخبه. من هنا رأينا جون قرنق (John Garang)، زعيم التمرّد بلا منازع لأكثر من عشرين سنة، ينضمّ إلى المتمرّدين في عام 1983، وعلى الرغم من كونه برتبة عقيد في الجيش السوداني، فقد سُدّ أفق التقدّم في وجهه، علمًا بأنه راكم الشهادات والدورات، ولا سيما في الولايات المتحدة. أما خلفه سالفا كير أول رئيس لجنوب السودان، فاختار أن يسير على خطاه منذ عام 1983، بعد أن أدرك أن رتبة جندي لا تفتح له أي أفق في الجيش السوداني. والأمر نفسه تكرر في سيراليون أيضًا، إذ كان هذا الإذلال يزداد حدّة بفعل وجود ثروات في باطن الأرض، نفط ونحاس وزنك وذهب، لم يكن أهل جنوب السودان يستفيدون منها...

يمكن أن ينطبق التحليل ذاته على مالي. فالسياسة الاستعمارية قسّمت البلاد وأقامت الحدود بين المنطقة الصحراوية والساحل اللذين كانا إلى حينه يعيشان حالًا من عدم التواصل. وفي الوقت ذاته اخترعت ما عُرف بالسودان الفرنسي الذي أصبح دولة مالي المكوّنة من منطقة جنوبية تستأثر بمراكز السلطة والقرار، ومنطقة شمالية تعاني من التهميش بفعل بُعدها وعدد سكانها الضئيل. منذ الاستقلال، وحتى ما قبل هذا التاريخ، كان الشمال يعيش حالًا من الدونية ارتبطت بخصوصيته الإثنية، بحيث لم تحدّد مكانة الطوارق والعرب الذين أُقصوا واقعيًا عن اللعبة السياسية والاقتصادية. وبدأ الإحساس بالتهميش يتضاعف مع تفاقم الوضع الاقتصادي الذي أرهقه الجفاف في الأعوام 1972، و1974، و1984-1985[6]. وقد دفع هذا التردّي في الأوضاع السكّان إلى الهجرة من الريف إلى المدن، حيث تنامى الضيق الاجتماعي الذي أطلق العنان لاقتصاد غير رسمي اتّخذ بالطبع منحى مافيويًا، كما أنه زاد من تنقّل الأشخاص الذين شخصت أبصارهم إلى ليبيا والجزائر، ما ضاعف التوتّر بعد عودتهم لاحقًا. هكذا بدل أن تمثّل الحدود عائقًا، تحوّلت إلى مصدر ثراء مع ازدهار عمليات التهريب التي سرعان ما شكّلت مورد السكّان الأساسي. لم تكن الدولة تقدّم خدمات، فعرف الجميع كيف يتحايل عليها ويصوغ ترتيبات يفيد منها،

(6) Giraud (G.), «Cinquante ans de tensions dans la zone sahélo-saharienne», *in* Galy (M.), dir., *La Guerre au Mali, op. cit.*, p. 29.

ولو أضرّت بالآخرين[7]. أما بالنسبة إلى الطوارق الذين عانوا من التهميش، في وقت كانت ميليشيات يسلّحها الجيش المالي تقوم بقمعهم وتنهب مواشيهم، وتتولّى شركات التعدين طردهم إلى النيجر القريب تحديدًا، فقد تجمّعت لديهم بمرور الزمن كل المواصفات التي مكّنت وزارة الخارجية الأميركية من وصف منطقتهم بأنها «منطقة إرهابية»[8]. وهكذا اكتملت فصول المسرحية...

أما مستوى الإذلال الثالث فيُقحم «الدولي» في ساحة الصراع. وهذا ما يبدو نافرًا بالتأكيد حين نلقي نظرة على لائحة المُجلِّين التي تضعها المؤسسات الدولية. فسيراليون تحتل المرتبة 180 من حيث مؤشّر التنمية البشرية (وهو مؤشّر يحتسبه برنامج الأمم المتحدة للتنمية من خلال قياس المعطيات الاقتصادية والصحية والتعليمية على نحو مركّب)؛ أما مالي فتحتل المرتبة 182، وتتقدّم على جمهوريتي الكونغو الديمقراطية والنيجر اللتين حلّتا بالتساوي في المرتبة 186. ونعرف من تقارير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) أن هذا البلد الأخير سجّل 2500 حالة من وفيات الأطفال في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2013. لكن هذا التفاوت يصبح مُذلًّا حين نُدرك أهمية الموقع الذي تحتله القوى الدولية على الأرض، ودورها المباشر في المصائب التي تحلّ بهذه البلدان. فالمتاجرون بالألماس في سيراليون يستولون على الثروات التي يحوّلونها إلى أوروبا، مقابل تمويل المقاتلين وتزويدهم بالأسلحة. وهذا ينطبق على استثمار ثروات المناجم في نيجيريا (ولا سيّما اليورانيوم!) والكونغو وسيراليون، ونفط السودان. كما ينطبق على النزاعات في حدّ ذاتها، حيث تؤدّي كل قوة من بلاد الشمال لعبتها بنوايا حسنة أو سيئة، إلا أنها تجمع دومًا بين قواعد الحرب القديمة وآليات غير مسبوقة تتطابق مع النزاعات الجديدة. من هذه الزاوية يُنظر إلى هذه القوى المتورّطة إراديًا أو لاإراديًا في النزاعات النابعة من عمق الحالات المرضية التي تعاني منها المجتمعات الأفريقية، بأنها هي التي تتلاعب بالأحداث عن قرب أو

---

(7) Sagot-Duvauroux (J.-L.), «Quelques traits du Mali en crise», *ibid.* pp. 93-95.

(8) Claudot-Hawad (H.), «La question touarègue, quels enjeux», *ibid.*, p. 139.

عن بعد، وأنها هي التي تستفيد أحيانًا من كل ذلك. لهذا السبب ألهبت هذه النزاعات المخيلة المعادية للغرب، فيما المبادرات العاثرة التي يطلقها الغرب تُسهم في تحويل أفريقيا شيئًا فشيئًا إلى ساحة حرب فسيحة.

إن هذه الظاهرة هي على درجة من الخطورة، بحيث إنها تحوّلت إلى منظومة متكاملة تشكّل الحركيّة القتالية أحد مقوّماتها. يُذكر أن هذه الحركية أو سهولة التنقّل بين البلدان قد زالت في أوروبا بفعل تماسك الأطر الوطنية، حتى وإن كان يحصل في بعض الأحيان - وحتى الحروب النابليونية - أن نرى بعض المرتزقة الذين لا يأبهون لا للحدود ولا للخيانات ينتقلون إلى المقلب الآخر بسبب الإذلال الذي كان يلحق بهم في أغلب الأحيان، لكن الوصم بالخيانة الوطنية سرعان ما قضى على هذه الظاهرة بقدر ما رحنا ندخل في الحداثة. على العكس من ذلك، فإن انتقال المقاتلين في أفريقيا وآسيا، وغالبًا بين هاتين القارّتين، يُفسح في المجال أمام تمدّد هائل، من أفغانستان إلى مالي، ومن ليبيا إلى الشيشان، ومن اليمن إلى سوريا، مشكّلًا بذلك طائفة حقيقية من المقاتلين ينتشرون حتى ضواحي أوروبا. هنا يصبح الشعور بالإذلال عامل تماسك مميّزًا، قادرًا على تزويد هذه «الأممية» بوعي جماعي لا يتطلّب سوى من يرعاه؛ وهذا ما أدركه ملتزمو العنف الذين جعلوا منه بالطبع عنصرًا أساسًا لاستراتيجية قائمة على الحركية التي تُربك الدول والجيوش والدبلوماسيات التقليدية، لكنه يتناسب تمامًا مع فكرة «الأمة» في الإسلام، ومع المشروع الذي يستبدل النظام المشترك بين الدول بتشكيل آخر للفضاء العالمي.

إن السرعة التي أطبق فيها الصراع بين المسيحيين والمسلمين على النظام السياسي في جمهورية أفريقيا الوسطى، والذي كان يعيش حالة نزاع بطيء على امتداد عام 2013، هو أمر لافت للأنظار. كل شيء جرى وكأن ضخامة الأزمة الاجتماعية في هذا البلد كانت تحتاج إلى تحويل وجهة الإخفاقات عبر تحريك المواجهة بين المجموعات التي هي في المناسبة مجموعات طائفية. عرف الصراع على السلطة زخمًا كبيرًا مع الكشف عن مكامن الخلل في الاندماج؛ فقد ظهر للملأ فجأة مع حصول الانقلاب في آذار/ مارس 2013،

أن المجموعة المسلّحة في تحالف سيليكا (Seleka) التي مكّنت ميشال دجوتوديا (Michel Djotodia) من الاستيلاء على السلطة كانت مسلمة، فيما لم يكن للإسلام عمليًا أي دور يُذكر في إدارة البلاد حتى ذلك التاريخ...

إن تهميش الأقلية المسلمة، وهو أمر ثابت منذ الاستقلال، تحوّل إذًا إلى حجة للتعبئة، وهذا ما أضفى معنى اجتماعيًا على الانقلاب والإطاحة بالرئيس السابق بوزيزي. كما أعطى كذلك ذريعة لأعمال النهب التي تلطّت خلف ما قيل إنها أعمال ثأرية. هكذا وطوال صيف 2013 تعرّضت الكنائس يوميًا لأعمال التدمير والنهب، ولا سيّما في المناطق التي يتقارب فيها المسيحيون والمسلمون جغرافيًا. وأتى الردّ تلقائيًا، بحيث إن قتل بعض المسيحيين أعقبه قتل مسلمين: لقد استُخدم إذلال المهمّشين في الماضي كمحرّك في لعبة الاستيلاء على السلطة.

العنف والاندماج الاجتماعي

إن أحد مظاهر النظام الدولي المعاصر ذات الأهمّية البالغة يكمن في لامركزية العنف الموسّعة، والذي لا يني يضربه؛ فهذا العنف المتفشّي والمتشظّي يتّخذ شكل شبكة، وهو ما يتطابق مع طبيعة العولمة العميقة. إنّ هذا الشكل الجديد الذي يتّخذه العنف الدولي - الذي يزداد نأيًا عن صورة حرب المواجهة، وعن الحرب كما صوّرها كلاوزفيتز - سرعان ما وُصف بلفظة «الإرهاب» التي اتّخذت منحى تبسيطيًا، بحيث إنها تشير إلى مجموعة متنافرة تلتقي فيها نماذج مختلفة. وفيما يرى فيها بعضهم «عملًا مقاومًا»، يصنّفها آخرون بإنها «أعمال يائسة»، «استعراضية»، أو «تعبير عن التعصّب». في الواقع، إن هذا العنف الدولي الجديد يتميّز بميزتين: فهو من ناحية يقع على عاتق متعهّدين متخصّصين، لا يكونون دولًا إلا بصورة استثنائية وبطريقة غير مباشرة، ويرتبط من ناحية أخرى بوضع اجتماعي مواتٍ لانتشاره، فيولّد أشكالًا من الاستقطاب متنوّعة تثير الحماسة إلى حدّ ما: هكذا يصبح العنف مثقلًا بالمعاني لدى جمهور مهيّأ للاستجابة، إما تجاوبًا مع نداءات المتعهّدين، أو لشعوره بالتعاطف معهم. في قلب هذا العنف الذي يُدهش ويُزعج، تتشابك

منظومات مختلفة من المواقف، منها ما يرتبط بأزمات هُوية حادة، أو باندماج لم يجد طريقه إلى التحقق، أو بتهميش متفاقم، أو بترقٍّ اجتماعي مكبوت. هنا نجد مختلف أعراض الإذلال تُذكيها سمات باتت كلاسيكية ومألوفة كلّما تعلّق الأمر بالعولمة.

إن الأطراف الفاعلة في هذا العنف الجديد تعبّر عن نفسها من خلال مسار حياتها الشخصي. فمحمد عطا، مخطِّط هجمات 11 أيلول/سبتمبر الرئيس، يعكس في شخصه هذا المزيج من الاختلال والآمال المُحبطة. هو ابن محامٍ، وُلد في منطقة تقع شمال دلتا النيل، وترعرع في الجيزة، قبل أن ينال في مصر شهادة في الهندسة المعمارية. سافر إلى ألمانيا وواصل دراسته في جامعة هامبورغ، قبل أن ينتهي به الأمر عاملًا في معرض لبيع السيارات، في الوقت الذي كان يتابع فيه تحضير أطروحة لم يتمكّن من إنجازها... وقد عبّر عن غضبه العارم لتعثّر الحلول في الملف الفلسطيني، وانتفض بشكل خاص لمشهد الاعتداءات الإسرائيلية على قانا في عام 1996.

ونجد تشابهًا في الأحوال لدى عدد كبير من منفّذي هجمات 11 أيلول/ سبتمبر. فكثيرون منهم كانوا يعيشون حالًا من التسكّع: فايز بني حمّاد كان يعيش في أورلندو؛ وأحمد الغامدي قاتل في الشيشان قبل أن يستقرّ في الولايات المتحدة؛ وهاني حنجور كان يقيم في سان دييغو؛ واللبناني زياد الجرّاح المتحدّر من عائلة سنيّة ميسورة، سافر إلى ألمانيا لدراسة اللغة أولًا، ومن ثم تابع دراسة الهندسة في هامبورغ، وغادر إلى الشيشان، ومن ثم إلى أفغانستان، قبل التوجّه إلى الولايات المتحدة. في الشيشان التقى سعيد الغامدي، أحد منفّذي الهجمات.

إنه التسكّع نفسه الذي حكم مسار أيمن الظواهري، مساعد بن لادن وخليفته على رأس القاعدة؛ وهذا الطبيب الجرّاح، ابن صيدلي مشهور، غادر بلده مصر متوجّهًا إلى أفغانستان، ومن ثم إلى الشيشان. رمزي بن الشيبة، المسؤول المالي في القاعدة، يمني الأصل، تم القبض عليه في كراتشي؛ محمد حيدر زمّار، أحد مجنِّدي المجاهدين لصالح القاعدة، وُلد في سوريا وانتقل

مع عائلته إلى ألمانيا وهو في العاشرة من عمره، حيث درس تصنيع المعادن، ومن ثم عمل سائقًا في شركة نقل... أبو مصعب الزرقاوي زعيم القاعدة في العراق، بدأ حياته متهتكًا، هامشيًا، سكّيرًا، موشومًا، ومحكومًا بجرائم جنائية عدة؛ سافر إلى أفغانستان قبل أن يغادر إلى العراق. زكريا الموسوي، فرنسي من أصول مغربية، متّهم بالتآمر لتنفيذ هجمات 11 أيلول/سبتمبر، بدأ دراسته في بربينيان (Perpignan)، قبل أن يذهب إلى لندن، ويشارك في القتال في الشيشان وأفغانستان.

إنها أطراف فاعلة كثيرة تمثّل ظاهرة جرى تحديد أطرها: انجذاب تجاه الغرب ونفور منه، مسار تختلط فيه الرغبة في الانخراط في العولمة والالتحاق بساحات المعارك التي تخوضها الحركات الإسلامية المتطرّفة، آمال في الترقّي تتبخّر في حال من عدم التحقّق الدائم، انتماءات هُويّة خاضعة للحركية وعابرة للدول. يرصد جيل كيبيل (Gilles Kepel) اتجاهات منطقية قريبة وشبيهة لدى تحليله مجزرتي تولوز وبوسطن[9]. فالأولى حصلت في آذار/مارس 2012، وأودت بحياة عسكريين فرنسيين، وطلاب وأستاذ في مدرسة «أوزار هاتوراه» اليهودية؛ والثانية التي حصلت بعد عام، تسبّبت بموت ثلاثة من المارّة وأوقعت عددًا من الجرحى من بين المتفرجين على ماراتون بوسطن.

يشير كيبيل إلى أن هذا النوع من الهجومات هو صيغة جديدة، على مقياس صغير وبشكل لامركزي، لجهاد لم يعد في إمكانه أن يتطابق مع النموذج «الضخم» الذي شكّلته هجمات 11 أيلول/سبتمبر؛ من هنا يجد أن مسارات هؤلاء الفاعلين تتّسم بأعراض الاندماج المخفق نفسه في العولمة وفي الغرب، وبالمزيج نفسه من عدم الاستقرار الاجتماعي واللامعيارية. فكل ما في سيرة محمد مراح يحمل سمات فشل الاندماج: بين الجزائر حيث يعيش أبوه، وفرنسا حيث ترعرع؛ بين مختلف مراكز الإيواء، وعدم التمكّن من الاستقرار في أي مكان؛ بين الحياة المدنية الهادئة، وانحراف متكرّر تجسّد في التعارك والندوب، وقذف الحافلات بالحجارة، وإطلاق الشتائم؛ بين الإخفاق المدرسي، والقيام

(9) Kepel (G.), «Merah et Tsarnaev, même combat», *Le Monde*, 30 avril 2013, p. 17.

بأعمال بسيطة لوقت قصير الأمد؛ بين الحرية، والسجن حيث لا شيء يقوم به سوى قراءة القرآن... وتقدم حالة الأخوين تسارنابيف (Tsarnaev) الأعراض ذاتها؛ فهما يتحدّران من بيئة اجتماعية أرفع، لكنهما عانيا من فشل الاندماج في الولايات المتحدة، وراوح نشاط الأخ الأكبر بين الملاكمة، والعيش المتهتّك، وتلمّس طريق الإسلام المتشدّد. أقام مراح في باكستان، ومن ثم في أفغانستان، فيما عاش الأخوان تسارنابيف نزاعًا بين الإقامة في أميركا الشمالية أو البقاء في القوقاز، وبالطبع في بلاد الشيشان. جميع هؤلاء الأشخاص تعرّضوا لهذا الجو من العداء للإسلام الذي يضغط يوميًا على الشعور المتواتر بالإذلال.

إن هذه الإشارة الدائمة إلى أفغانستان وباكستان تحمل شيئًا من الرمزية، ليس لأن النزاع الأفغاني - وانعكاسه على جار الجنوب - يشكّل ساحة معركة يرفع عليها التشدّد الإسلامي رايته بأشكال مختلفة منذ ربع قرن، فحسب، بل لأنّ باكستان أيضًا تجسّد على وجه الخصوص نموذجًا للمجتمع المقهور بامتياز. فهي قوة نووية، ومع ذلك تحتل المرتبة 141 عالميًا في ترتيب مؤشّر التنمية البشرية. وقد أدّى تورّطها في الحرب إلى مقتل 35,000 شخص، من بينهم 10,000 مدني غير مقاتل. وتسبّبت عمليات التفجير وحدها بـ 5000 ضحية. أما المهجّرون فيُعدّون بمئات الآلاف، فيما ترتفع الكلفة المالية للعمليات الحربية إلى حوالى 35 مليار يورو، في بلد يبلغ الناتج المحلي الإجمالي فيه 165 مليارًا...

إننا نشهد مجموعات من السكان تُقتلع من أرضها في موجات من النزوح الجماعي تتدفّق إلى مدن مكتظّة وغير مجهّزة، مجموعات تعاني من هشاشة الاندماج الاجتماعي، ناقلة معها الفقر وسوء التغذية في وسط مديني، تعيش الحرب الدائمة، المعلنة أو المموّهة، تحت ضغط الجار الهندي من جهة، والنزاع الأفغاني الذي لا ينتهي من جهة أخرى، ما يضع أمامنا أرقامًا مخيفة، خصوصًا في ما يعود لانتحار الشباب: إن الباكستانيين يمثّلون حالة القهر بالغة الرمزية، بل الحالات الاجتماعية المرَضية. إنهم متّهمون من كل الجهات باحتضان الإرهاب، ويوصمون على هذا الأساس، وتُقرن صورتهم بلاتسامح

الإسلام المتشدّد، ويُعاب عليهم «اختراعهم» طالبان وإيواؤهم بن لادن. إنهم يعيشون مكانتهم الاجتماعية الدولية وكأن إذلالًا دائمًا يلحق بهم. إنهم يشكّلون، كما يتردّد دومًا، «برميل بارود العالم» الأساس.

إن باكستان تحتلّ مكانًا مميّزًا في نمذجة تصنيفية تعكس هشاشة العولمة وما ينجم عنها من صعوبات في الاندماج. ففشل الاندماج يزيد بالطبع من مفعول الشعور بالإذلال؛ إذ إنه في نظام معولم ومهيمَن عليه، يضفي هذا الشعور، من دون شك، على الإحباطات المعاشة بُعدًا دوليًا. إن أيّ مجتمع يعاني من فشل الاندماج يتحوّل إلى مُرشِّح (filtre) بين الفرد - أكان من ضاحية كراتشي أم من قرية في الساحل الأفريقي - والنظام الدولي. وهذا التسرّب ينحو في الوقت نفسه إلى التشدّد، وإلى التنديد بالآخر، الغريب والبعيد، لكنه يحتلّ في الذهن موقع المتفوّق.

إن فشل الاندماج يطال كذلك مجتمعات الفضاء العالمي، لكنه يظهر بوضوح حيث ترتسم ساحات المعارك الجديدة في العالم. في هذا السياق، يمكننا أن نلحظ ثلاثة أشكال من الضعف (مسبّبة الصراعات): ضعف الاندماج الوطني، وضعف الاندماج السياسي، وضعف الاندماج الاجتماعي. حتى في سياق العولمة - وربما يكون ذلك أكثر في هذا السياق - يعمل النقص في «الاندماج الوطني» مولّدًا للإذلال؛ فحين لا يكون هناك اعتراف بأن مجموعة ما تشكّل أمّة، كما في وضع الفلسطينيين - وهو علاوة على ذلك أمر لا ينكره أحد عليهم على الورق - وكما في وضع الأكراد وسكّان الصحراء الغربية، والطوارق، فإن ذلك يشكّل قمة الإذلال الاجتماعي، ونفيًا لفكرة المكانة المستقلة بالذات. في الإطار عينه، حين تُعامل مجموعة باعتبارها أقلية لا تتوافر لها حظوظ كبيرة في المشاركة بالسلطة، فإن ذلك يشكّل عاملًا اجتماعيًا يُذكي الإذلال، كما هو حال الـ«مورو» المسلمين في الفيليبين، والمسلمين الهنود الذين يعانون اجتماعيًا من الإقصاء والذين قد يشكّلون مصدرًا لعدم الاستقرار في المستقبل، والأويغوريين في الصين، الذين أصبحوا أقلية تعاني من الهيمنة عليها في أرضها، والذين بدأوا يستجيبون أكثر فأكثر للطروحات الأصولية، أو

أيضًا، حتى عام 2011، المسيحيين في جنوب السودان. ويمكن قول الشيء نفسه عن المجتمعات القبلية التي تقفل باب الوصول إلى مراكز القرار بشكل نهائي أمام الذين لا ينتمون إلى القبيلة المهيمنة، وتولّد بالتالي شعورًا دائمًا بالإقصاء، على غرار ما يحصل في اليمن أو في أفغانستان.

أما النقص في «الاندماج السياسي» فيميّز الدول المنهارة التي لا يوجد فيها مجتمع مواطنة فعلي، كما هو حال الصومال منذ عام 1991، والعراق منذ عام 2003، وجمهورية أفريقيا الوسطى أو جمهورية الكونغو الديمقراطية في الوقت الحاضر؛ في هذه الدول، لا يؤدّي غياب المجتمع السياسي المنظّم إلى سلوكيات تقوم على التبعية واللامعيارية فحسب، بل يعزّز بالطبع المصالح الذاتية، واللامساواة في المكانة، والأحقاد أيضًا. من هذا الاعتبار، سارعت السلطات إلى توجيه ردّات الفعل الفردية نحو التنديد بنظام دولي لا تجد نفسها ممثّلة فيه، وهي بالضرورة ضحيته. يُضاف إلى هذا النقص في الاندماج السياسي نقص آخر ينطوي على نموذج آخر من الإقصاء يقوم هذه المرة على فقدان أي حظ في المشاركة، وعلى نظرةٍ إلى الشأن السياسي تنطلق من الخارج، لا بل من «الغريب»؛ إنها نظرة شائعة في الأنظمة التسلّطية، وهي تفسّر لماذا يسهل على متعهّدي العنف أن يجنّدوا أتباعًا في الدكتاتوريات الأكثر تشدّدًا، ويمكنهم بلا عناء أن يوظّفوا مشاعر الإذلال لدى من يعانون من الإقصاء الدائم في أنظمة كهذه. في هذا الإطار نما الاعتراض الإسلامي في سوريا، وفي السودان، كما تطوّرت الحركة الجهادية الناشطة في المملكة العربية السعودية، وحتى بشكل متصاعد في المناطق السنّية في إيران، مثل بلوشستان. إن من يعاني الإقصاء داخل المجتمع يتّبع المسار نفسه الذي تسلكه الدول التي تقع ضحية الإبعاد داخل النظام الدولي، وهو في النهاية يقوم بأشكال الجنوح عينها، حتى في «ضواحي الإسلام» في أوروبا الغربية[10].

أخيرًا، يقود النقص في «الاندماج الاجتماعي» حتمًا إلى النتائج ذاتها. هذا

---

(10) في استعادة للعنوان الذي وضعه كيبيل: Kepel (G.), *Les Banlieues de l'islam* (Paris: Seuil, 1987).

النقص مردّه إلى الفروقات الهائلة في التنمية الاجتماعية التي تترافق مع انتشار العولمة والتي تظهر للعيان بشكل نافر. إنه نقص نلحظه في بلدان الجنوب بين الأغنياء والفقراء، وهو يتعمّق أكثر ليفصل بين من تشخص أنظارهم إلى الشمال ويعيشون نظام الاستهلاك الغربي، وأولئك الذين يعانون من الهشاشة الدائمة في أوضاعهم، فيخلطون في حينه بين وضعهم البائس، وما يشعرون به من إذلال لصعوبة بلوغهم مستوى الاستهلاك الغربي.

إن الخطأ يكمن في الاعتقاد جديًا أنه في الإمكان معالجة هذه الحالات المَرَضية، بالطريقة التي كنا في ما مضى في أوروبا الوستفالية نقوم بردّة فعل لنواجه سطوة عدوّ يتقن وضع خطة استراتيجية. فالحكومات المنبثقة عن نظرة إلى العالم قديمة، والتي تعيش في تخيّلاتها القائمة على فكرة التهديد، راهنت على أوهامها الخطرة لاعتقادها بأن لديها الدواء الناجع لأي تهديد للاستقرار في استخدام وسائل القوة التقليدية... إذا كان التهديد مسًّا بسلامة الأشخاص والممتلكات، فمن الخطأ معالجته باللجوء إلى الأساليب نفسها: هل ترانا نتصدّى بالقوة في يوم من الأيام للتهديدات المناخية، أو لتلك التي تُلقي بثقلها على الاقتصاد؟ أو على نظام الحماية الاجتماعية؟

إن الخطأ في العلاج يجعل الدواء أسوأ من المرض. فالخطأ في الاندماج يستوجب معالجة اجتماعية مطعّمة بشيء من سياسة السّلطة المتخلّية عن الشخصانية المبالغ فيها، والتي تتمّ على حساب المؤسسات والنقص في التجدّد. إن استعمال القوة لمواجهة عمليات العنف التي تتناسل في مالي يجعلنا لا نفقه أسباب الضيق الحقيقية الذي يلف الساحل الأفريقي. فـ «القضاء» على مقاتلين هم في أغلب الأحيان من الجنود الأطفال، لا يؤدّي إلا إلى تعميم لعبة حربية تؤجّج كل الأحقاد ومشاعر الإذلال. كما أن استخدام طائرات استكشاف من دون طيار في باكستان، وإعادة إنتاج حرب تتميّز بأن ضحاياها هم من طرف واحد، يقود إلى النتيجة ذاتها، خصوصًا حين يطال القصف السكّان المدنيين. حتى وإن كان يصعب تقديم أرقام موثوقة، وإن كانت حكومة الولايات المتحدة تنفي الخبر، فإن كبرى المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال المساعدة

الإنسانية، مثل منظمة العفو الدولية، تؤكّد وجود كثير من الضحايا المدنيين في اليمن، وخصوصًا في باكستان، نتيجة قصف الطائرات من دون طيار، وما يزيد الطين بلّة هو أن أكثر الإصابات تقع بين اللاجئين والمهجّرين الذين فرّوا من مناطق القتال... وتراوح التقديرات بين 350 و900 قتيل من بين السكان الأبرياء(11). إنه لإذلال كبير أن يرى المرء أقرباء له يقتلون بواسطة آلة يوجّهها ببرودة أعصاب شخص بلا شفقة يقبع في مكان يبعد آلاف الكيلومترات، وهو في مأمن من أي خطر.

ثمة حركات اجتماعية على أنواعها، ودبلوماسيات اعتراضية وجنوحية، ونزاعات جديدة لا يَفْتر عنفها وقساوتها على مرّ السنين: من هنا فإن الإذلال بقدر ما يتعمّم في اللعبة الدولية، فإنه يزعزع قواعدها، ويُنتج مخاطر جديدة، ويتسبّب بعوامل خلل وظيفية جديدة يصعب تخطّيها. إن العملية المنطلقة على هذا النحو تثير الخشية، لأن من يدير اللعبة هذه المرّة ليس وحشًا بارد الأعصاب، ولا مخطّطًا استراتيجيًا يتحلّى بالعقلانية. وإذا ما بقي المسار هو نفسه، فإن جزءًا أساسيًا من الدينامية الدولية يفوته، خصوصًا أن اجتياح المشاعر الجارف هذا من شأنه أن يغيّر عميقًا في الواقع الناشئ(12)...

إن هذه الاتجاهات - التي تتغذّى من التمييز العنصري على أنواعه، أو من انتشار هذا العداء المخيف للإسلام(13)، أو حتى من «العداء للآخر»(14)- تثير القلق لأنها لا تلبث أن تتحوّل إلى حلقة مفرغة. إنه منطق جهنمي، يتطوّر في كل

(11) «هل أكون الضحية المقبلة؟»، تقرير منظمة العفو الدولية، تشرين الأول/أكتوبر 2013، والذي يتناول 45 حالة قصف بواسطة طائرة من دون طيار ما بين حزيران/يونيو 2012 وآب/أغسطس 2013 في باكستان؛ إن الرقم الأدنى (350) هو الذي تقدّمت به «مؤسسة أميركا الجديدة»، والرقم الأعلى (475-900) هو الذي تقدّم به «مكتب الصحافة الاستقصائية».

(12) Moïsi (D.), *La Géopolitique de l'émotion* (Paris: Flammarion, 2009).

(13) Hojjat (A.), Mohamed (M.), *Islamophobie* (Paris: La Découverte, 2013).

(14) يمكن تحديد «العداء للآخر» على أنه كره للآخر، لذاك المختلف عنك، وهو في سياق العولمة بشكل خاص شعور يتسبّب بالحرب.

حال في اتجاهين: إن الإذلال يزداد حدّة نظرًا إلى الرد المغلوط الذي يواجَه به، كما من خلال المزايدات التي يقوم به المذلول الذي يحلم غالبًا بأن يأخذ بالثأر ويصبح هو الذي يمارس الإذلال في غد يكون ملائمًا طموحاتِه. هذا ما تذكره إستر بنباسا (Esther Benbassa) في كلامها على انحرافات الصهيونية[15]، وهذا ما نلحظه بشكل شائع في خطابات الحركات الإسلامية المتشدّدة وممارساتها. لا يكفّ الإذلال عن تجديد نفسه بفعل الأخطاء التي يتسبّب بها.

---

(15) Benbassa (E.), *Etre juif après Gaza* (Paris: CNRS Éditions, 2009), p. 46.

خاتمة

ماذا يبقى للعمل والتغيير؟ غالبًا ما كان الجواب الأبسط هو أن نسلّم أمرنا إلى القدر: بما أن الإذلال سمة اجتماعية عالمية، فلا بد له من أن ينوجد دائمًا وفي كل مكان، في أي لعبة دولية، كما في أي لعبة اجتماعية. إننا بالكاد نستطيع التخفيف من وطأته أو تمويه شكله. في النهاية، لهذا السبب أيضًا تم ابتداع قواعد سلوك دبلوماسية، وهي شكل من مأسسة الكياسة والاحترام، وذلك من أجل تهذيب التقاليد الدولية بعض الشيء، وبقدر أكبر من أجل تلطيف أثر القوّة المشوِّه.

مع ذلك، ذهب تحليلنا في اتجاه آخر: إن الإذلال المرتبط بالإخفاقات التي اعترضت سبيل الساعين إلى تحديد مكانتهم، ناجم عن مفاعيل نُظمية ترتبط في الواقع بنظام محدّد، هو ذاك الذي انبثق عن شكل من الاختلال في النظام الوستفالي الذي كان في انطلاقته يعتمد على نوع من المساواة الرصينة بين الدول، حيث كانت كل منها تنافس مثيلاتِها. لكن بعد مشاركة المجتمعات في الحياة الدولية وفي العولمة، ذهبت الأمور في اتجاهات مغايرة. لم تكتفِ الشعوب بإضفاء مسحة انفعالية على عملية الثأر فحسب، بل أضافت إليها بُعدًا اجتماعيًا أيضًا قاد سريعًا إلى ابتداع مجموعة من الوسائط الجديدة بين المتحاربين، أدّت في ما أدّت إليه إلى بلورة أيديولوجيات، شكّل الإذلال مادة أساسية لها. أما في ما يعود إلى العولمة، فإنها أوجدت مجموعة من الفاعلين سرعان ما اعتُبروا ثقيلي الظلّ، ونُظر إليهم في الحال على أنهم دخلاء. دول صغيرة، وشعوب تنتمي إلى ثقافات يُقال عنها بعيدة، بل غريبة وغالبًا ما يُظن

أنها بدائية، وأنها بالكاد قد «دخلت التاريخ»، ودول ناهضة يُنظر إليها كما إلى الأثرياء الجدد، أو أسوأ من ذلك، فاعلون غير حكوميين لا شغل لهم في المنتدى الدبلوماسي.

إن علم الاجتماع يدرك هذه الأعراض جيّدًا. فالعولمة تخلق عوامل لامساواة جديدة، تتمظهر بدرجات عالية من الانتقاص، وإنكار المساواة، والوصم، في حال لم تتمّ السيطرة عليها. وبقدر ما يكون التشنّج عاليًا، تكون ردّة الفعل المقابِلة حادّة: هكذا تتكوّن الحلقة المُفرغة، ويُحارَب الشرّ بالشرّ...

نصل إلى النقطة الأساس: كان النظام الوستفالي مهيكَلًا جدًا، ووظيفيًا جدًا، وحصريًا جدًا، مما لا يتيح له التكيّف تلقائيًا مع العولمة. وكان يقدّم كثيرًا من المنافع للّاعبين المعتادين عليه، لكي يقوم هؤلاء بتبديل أصول اللعبة بسهولة. والمغامرة الكبرى تكمن في أن هذا النظام التقليدي معروف جدًا، ومحبّب جدًا، لكي يتم استبداله بنظام جديد معولم، لا نفهمه، ولا نعرفه، ولا تقبل القوى التقليدية أن تتبنّاه إلا لاستخدامه فزّاعة. بطريقة ما، اختُرِع التعاون متعدد الأطراف لتخطّي هذا النظام القديم، إلا أنه انخرط في الواقع تحت عباءته وخضع لقواعده الماضوية. فمن كانوا من خارج المنتدى الوستفالي وعملوا على التقرّب منه، بالغوا في احترامه بدورهم وفي تبنّي تقاليده. في كل مرة، تفعل استراتيجية الإذلال فعلها مجدّدًا.

إلا أن هذه الاستراتيجية هي في النهاية سياسة مثل أي سياسة أخرى، تُنتجها دول في إمكانها أن تقيّم فشلها في كل يوم، وبالتالي تقدّر الثمن الذي يمثّله هذا العمَه أمام الوقائع الجديدة. كما أن هذه الوقائع يمكن أن تُحلَّل، مهما كلّف ذلك من جهود وأثمان للتصحيح.

يمكن الإذلال - وما يُحدثه من خلل وظيفي في النظام الدولي - أن يتراجع إذا ما أُعيد التفكير في مكانة الدول على ضوء العولمة. فالجهل الذي تحاط به العولمة لا يصدّق؛ إذ لم يعد في الإمكان اعتبار «سائر أنحاء العالم»، وكأنها بكل بساطة ملحقة بالغرب. إن التجانس الثقافي الخاص بالنظام الوستفالي لا يزال ينبض بالحياة. لم تعد أوروبا أرض معركة العالم كما كانت

طوال أربعة قرون. يدرك الضعيف اليوم بأن العولمة تهبه موارد جديدة، وأن في إمكانه أن يؤثّر في التوازنات الكبرى وفي القوى القديمة؛ يعرف أنه قد يتألم، لكنه يستطيع أيضًا أن يتسبّب بالأذى. لم يعد الكونسرت منتدىً كلي القدرة، ولم يعد في إمكان القوة أن تحلّ كل شيء، كما لم يعد في استطاعة الحُكم أن يقوم على الإقصاء.

من هنا يرتسم بالنسبة إلى أقوياء الأمس إمكان اعتماد سياسة خارجية جديدة، يُفترض فيها لكي تكون سليمة الأداء، أن تُنجز في الأقل ثلاثة تحوّلات. يتوجّب عليها أولًا أن تفرض نفسها بوصفها سياسة «الغيرية». ففي زمننا الحاضر، تكمن أفضل وسيلة لخدمة المصلحة الوطنية في إعادة التفكير بهذه المصلحة على ضوء العلاقة بالآخر، الذي لا يُنظر إليه بوصفه منافسًا دائمًا يجدر التفوّق عليه، أو تابعًا ظرفيًا يحسن التحكّم به، وإنما شريك يمكن أن يستمر التواصل معه بقدر ما نُشعره بالمساواة، ونتكلّم معه، ونتقبّله ونستوعبه، ولا نجعل منه محطّ ارتيابنا الدائم. إنه موقف ضروري كان على أبناء الطبقات البورجوازية أن يتخذوه في ما مضى، حين قبلوا بمواطنة الطبقة العاملة كاملةً وكانوا لطالما أمعنوا في احتقارها، علمًا بأنهم كانوا يعيشون هاجس المخاطر التي قد تتسبّب بها خطوة كهذه. لم يعد هناك من وصيّ، ولا من شرطيّ ينصّب نفسه؛ لم يعد أحد يقدّم نفسه نموذجًا، إلا إذا لم يكن يأبه للتشهير.

ينبغي للسياسة الخارجية أن تكون أيضًا «اجتماعية»، فتأخذ في الحسبان الوقائع الجديدة المعقّدة التي تتخطّى المداولات الاستراتيجية؛ فالعالم لم يعد نتاج لعبة تجري في نادٍ مقفل بين وحوش باردة، وإنما هو بالأحرى حصيلة تداخل وقائع مجتمعية لم يعد في الإمكان اختزالها بـ «الرجل السيئ» أو بالشخص الذي يشدّ الخيوط من وراء الستارة. إن إعمال الخيال من أجل استنباط سياسات اجتماعية دولية والتسويق لها، والعمل على إدماج اجتماعي لسبعة مليارات إنسان من أجل تلبية المتطلّبات الأمنية المستجدّة، هما أكثر إلحاحًا من الانكباب على تنفيذ أجندات سياسية - عسكرية مبرمجة سلفًا.

أخيرًا، لا يمكن أن تعيش هذه السياسة إلا محرّرة من الأوهام الوستفالية

وسرابات قوةٍ عفا عليها الزمن، لكي تكون فاعلة وجاذبة؛ ولا يمكن أن تستعيد هذه السياسة عافيتها إلا من خلال إحياء «التعاون متعدد الأطراف» وتجديده، بعد أن يتحرّر من التشوّهات التي لحقت به إبّان الحرب الباردة... في عالم مترابط، ينبغي لنا، من قبيل الحرص المتعاظم، أن نعزّز حضورنا لدى الآخر، ولكي نفعل ذلك بشكل مفيد وشرعي، لا بد من أن يتمّ ذلك بشكل يؤمّن مصلحة الجميع وليس مصلحة من يعتبر نفسه قويًا.

في الواقع، لقد شرعت العلاقات الدولية أخيرًا في اكتشاف مفاعيل نظام استشعرته الأمم، وقبلت به منذ قرن تقريبًا، بعد أن صارت دوَلية ومتداخلة اجتماعيًا. إن سياسة خارجية ناجحة هي على الأرجح تلك التي تجد في هذا الأفق الواسع وهذا المنطق الجديد، موارد لمكاسب جديدة. إلى أن يتحقق ذلك، يبقى الإذلال السمة الأساس لفشل كل المذاهب المحافِظة. إنه يشهد على صعوبة تصوّر الغيرية في عالم ما بعد وستفاليّ.

المراجع

Books

Aburish (S.). *Arafat: From Defender to Dictator.* New York: Bloomsbury, 1998.

Adams (C.). Sukarno. *An Autobiography.* Indianapolis: Bobbs-Merrill Co., 1965.

Alianak (S.), *Middle-Eastern Leaders and Islam, a Precarious Equilibrium.* Peter Lang, 2007.

Aouardji (H.). «L'Antiaméricanisme social: le cas de l'Egypte, de la Jordanie et de l'Arabie Saoudite,» Thèse IEP de Paris, 2010.

Appadurai (A.). *Après le colonialisme.* Paris: Payot, 2005.

Ayoob (M.). *The Many Faces of Political Islam.* Ann Arbor: University of Michigan Press, 2007.

Badie (B.). «French power-seeking and overachievement», in Volgy (T.) et al., *Major powers and the quest for status in international politics.* New York: Palgrave Macmillan, 2011.

Badie (B.). *La Diplomatie de connivence.* Paris: La Découverte, 2011.

Badie (B.). *L'État importé.* Paris: Fayard, 1992.

Barker (A. J.). *Rape of Ethiopia 1936.* New York: Ballantine Books, 1971.

Beah (I.). *A long Way Gone: Memoirs of a Boy Soldier.* London : Sarah Crichton Books, 2007.

Bély (L.). «Négocier la paix, de Westphalie au temps des révolutions», in Petiteville (F.), Placidi-Frot (D.). dir., *Négociations internationales.* Paris: Presses de Sciences Po, 2013.

Benbassa (E.). *Etre juif après Gaza.* Paris: CNRS Éditions, 2009.

Blum (W.). *Rogue State: A Guide to the World's Only Superpower.* London: Zed Books, 2006.

Blumberg (A.). *Great Leaders, Great Tyrants?* Westport (Connecticut): Greenwood Publishing Group, 1995.

Brecher (M.). *Nehru,* London: Oxford University Press, 1959.

Brocheux (P.). *Hô Chi Minh.* Paris: Presses de Sciences Po, 2000.

Brunel (S.), *Géopolitique de la faim.* Paris: PUF, 2000.

Callahan (W.). *China: The Pessoptimist Nation.* Oxford: Oxford University Press, 2010.

Chang (I.). *Le viol de Nankin,* Paris: Payot, 1998

Christie (I.), *Machel of Mozambique.* Harare: Zimbabwe Pub. House, 1988.

Claudot-Hawad (H.). «La question touarègue, quels enjeux?», in Galy (M.), *La guerre au Mali. Comprendre la crise au Sahel et au Sahara: enjeux et zones d'ombre.* Paris: La Découverte, 2013.

Clausewitz (C. von). *De la guerre.* Paris: Rivages poche, 2006 (1886).

Clinton (W.). *My life.* New York: Vintage 2004.

Commission of Global Governance. *Our Global Neighbourhood.* Oxford: Oxford University Press, 1994.

Contamine (P.). *La Guerre au Moyen-Âge,* Paris : PUF, 1980.

Cooper (A.). *Niche Diplomacy.* New York: Macmillan, 1997.

Costa Vaz (A.). *Intermediate States. Regional Leadership and Security:* IBSA Brasilia: UNB Press, 2006.

Delamotte (G.). *La Politique de défense du Japon.* Paris: PUF, 2010.

Deltombe (T.), Domergue (M.), Tatsitsa (J.). *Kamerun! Une guerre cachée aux origines de la Françafrique (1948-1971).* Paris: La Découverte, 2010.

Deutch (K.). *Nationalism and Social Communication.* New York, London: Chapman and hall, 1953.

Diechkhoff (M.). *L'Individu dans les relations internationales: le cas du médiateur Martti Ahtisaari*, Paris, L'Harmattan, 2012.

Dumas (R.), avec Badie (B.) et Minassian (G.). *La Diplomatie sur le vif*, Paris: Presses de Sciences Po, 2013.

Durkheim (E.). *De la division du travail*, Paris: PUF, 1973.

Elliott (J. E.). *Some did it for civilization, some did it for their country: A revised view of the Boxer War.* Hong Kong: Chinese University Press, 2002.

Engelhardt (E.), *La Turquie et le Tanzimat*, Paris: A. Cotillon, 1882.

Ferguson (Y. H.), Mansbach (R.W.). *A World of polities: Essays on Global Politics.* London: Routledge, 2008.

Fichte (J.). *Fondement du droit naturel selon les principes de la doctrine de la science.* Paris: PUF, 1984 (1796).

Flori (J.). *La Guerre sainte. La formation de l'idée de croisade dans l'occident chrétien.* Paris: Aubier, 2001.

Folliet (L.). *Nauru, l'île dévastée.* Paris: La Découverte, 2009.

Fox (A.). «The power of small states,» in Ingrebritsen (C.), *Small States in International Relations.* Washington: University of Washington Press, 2006.

Frémeaux (J.). *Les Empires coloniaux.* Paris: Éditions du CNRS, 2013.

Galy (M.). dir., *La Guerre au Mali.* Paris: La Découverte, 2013.

Gao Wenquian, *Zhou Enlai. L'ombre de Mao* Paris: Perrin, 2010.

Gernet (J). *Le Monde chinois*, Paris: Armand Colin, 1972.

Gilpin (R.). *War and Change.* Cambridge: Cambridge University Press, 1981.

Girard (R.). *Achever Clausewitz.* Paris: Carnets Nord, 2007.

Giraud (G.). «Cinquante ans de tensions dans la zone sahélo-saharienne», in Galy (M.), dir., *La Guerre au Mali*, Paris: La Découverte, 2013.

Godement (F.). *Que veut la Chine?*. Paris: Odile Jacob, 2012.

Goertz (G.). *Context of International Politics*, Cambridge: Cambridge University Press, 1994.

Gray (C.). *Another Bloody Century: Future Warfare*. London: Weidenfeld and Nicolson, 2005.

Gruber (L.). *Ruling the World: Power politics and the Rise of Supranational institutions*. Princeton: Princeton University Press, 2000.

Hajnal (P.), *The G8 System and the G20*. Burlington: Aldershot, Ashgate pub., 2007.

Hall (R. B.), Biersteker (T. J), eds, *The Emergence of Private Authority in Global Governance*. Cambridge: Cambridge University Press, 2002.

Hérisson (comte d'). *La destruction du palais d'été*. Paris: France empire, 2012 (1860).

Hill (C.). *The Changing Politics of Foreign Policy*. New York: Palgrave, 2003.

Hojjat (A.), Mohamed (M.). *Islamophobie*, Paris: La Découverte, 2013.

Honneth (A.). *La Lutte pour la reconnaissance*. Paris: Le Cerf, 2000.

Honneth (A.). *La Société du mépris*. Paris: La Découverte, 2006.

Johnston (A, I.). *Social States: China in International Institutions 1980-2000*. Princeton University Press, 2008.

Kaldor (M.). *New and Old Wars*, Cambridge: Polity Press, 1999.

Kant (E.). *Les Fondements de la métaphysique des mœurs*. Paris: Livre de Poche, 1993 (1785).

Keck (M.), Sikkink (K.). *Activists Beyond Borders*. Ithaca: Cornell University Press, 1998.

Kepel (G.), *Le Prophète et le Pharaon*. Paris: La Découverte, 1984.

Kepel (G.), *Les Banlieues de l'islam*. Paris: Seuil, 1987.

Korany (B.), El Mahdi (R.). eds, *Arab Spring in Egypt*, Le Caire-New York: AUC Press, 2013.

Lecomte (F.). *Nehru.* Paris: Payot, 1994.

Lemay-Hébert (N.). «La situation au Kosovo», in Albaret (M.) et al., *Les Grandes résolutions du Conseil de sécurité des Nations Unies*. Paris: Dalloz, 2012.

Lerner (D.). *The Passing of traditional Society*, Glencoe: Free Press, 1958.

Liechtenhan (F. D.). *Élisabeth Ire*. Paris: Fayard, 2007.

Lindner (E. G.). *Making Enemies: Humiliation and international Conflicts.* London: Praeger Greenwood pub, 2006.

Litwak (R.) *Rogue States and Us Foreign Policy.* Washington: Wilson Center Press, 2000.

Losurdo (D.). *Contre-histoire du libéralisme.* Paris: La Découverte, 2013.

Ludendorff (E.), *La Guerre totale*, Paris, Perrin, 2010 (1935).

Mably (abbé de). *Collection complète de œuvres*, Paris: Desbrière, 1794.

Mathisen (T.). *The Functions of Small States in the Strategies of the Great Powers.* Oslo: Universitetsforlag, 1971.

Moeglin (J.-M.). *Les Bourgeois de Calais.* Paris: Albin Michel, 2002.

Moïsi (D.). *La Géopolitique de l'émotion.* Paris: Flammarion, 2009.

Moraes (F.). *Jawaharlal Nehru* Bombay: Jaico Publishing House, 1968.

Morgenthau (H.). *Politics Among Nations. The struggle for power and peace.* New York: A. Knopf, 1964 (1948).

Munkler (H.). *Guerres nouvelles.* Paris: Alvik, 2003.

Munslow (B.). *Samora Machel: An African Revolutionary.* London and New Jersy: Zed Books, 1985.

N'Solé Biteghe (M.). *Échec aux militaires au Gabon.* Paris: L'Harmattan, 2004.

Niebuhr (R.). *Moral Man and Immoral Society.* New York: C. Scribner's, 1947.

Nietzsche (F.). *Généalogie de la morale*, Paris: Gallimard, «Folio», 1985 (1887).

Nkrumah (K.). *Autobiographie.* Paris: Présence Africaine, 2009.

Perez (J.). *Histoire de l'Espagne*. Paris: Fayard, 1996.

Pesnot (P.). *Les Dessous de la Françafrique*. Paris: Nouveau Monde, 2008.

Phéline (C.). *L'Aube d'une révolution, Margueritte, 26 avril 1901*. Toulouse: Privat, 2012.

Phyllis (M.). *Leisure and Society in Colonial Brazzaville*. Cambridge: Cambridge University Press, 1995.

Poumarède (G.) «Négocier près de la Sublime Porte», in Bély (L.), dir, *L'Invention de la diplomatie* Paris: PUF, 1998.

Pramoedya Ananta Toer. *The Buru Quartet*. London: Penguin, 1975.

Pratt (C.), *Middle Power Internationalism*, Montreal, McGill-Queen's University Press, 1990.

Reno (W.). *Warlords and African States*. Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1999.

Rich (P.). ed., *Warlords in International Relations*. London: Macmillan, 1999..

Ricœur (P.). *Parcours de la reconnaissance*. Paris: Stock, 2004.

Rotberg (R.). *State Failure and State Weakness in a Time of Terror*. New York: Brookings, 2003.

Rougier (B.). *Qu'est-ce que le salafisme?*. Paris: PUF, 2008.

Rousseau (J.-J.). *Discours sur l'origine et les fondements de l'inégalité parmi les hommes*. Paris: Gallimard, «Folio», 1996 (1755).

Rubin (B.). *Paved with Good Intentions*. Oxford: Oxford University Press, 1980.

Saïd (E.). *Orientalism*. New York: Vintage, 1979.

Scheff (T.). *Bloody revenge: Emotions, Nationalism and war*, Chicago: University of Chicago Press, 1990.

Scheler (M.). *L'Homme du ressentiment*. Paris: Gallimard, 1970 (1912).

Schell (O.), Delory (J.). *Wealth and Power*. New York: Random House, 2013.

Scheuerman (W. E.). *Hans Morgenthau: Realism and Beyond*. Cambridge: Polity Press, 2009.

Schmitt (C.). *La Notion de politique*. Paris: Flammarion, 2009 (1932).

Sédouy (J.-A. de). *Le Concert européen*. Paris: Fayard, 2009.

Sharp (P.), *Diplomatic Theory of International Relations*. Cambridge: Cambridge University Press, 2009.

Smith (D.). *Globalization: The Hidden Agenda*. Cambridge: Polity Press, 2006.

Staub (E.). *The roots of Evil: The origins of Genocide and Other Group Violence*. Cambrige: Cambridge University Press, 1989.

Stouffer (S. A.) et al., *The American Soldier*. New York: J. Wiley, 1949.

Tadjbakhsh (S,), Chenoy (A.), Human Security: Concepts and Implications, New York, Routledge, 2007.

Thompson (W. R.). «The United States as global leader, global power and status-consistent power,» in Volgy (T.) et al., *Major powers and the Quest for status in International Politics*. New York: Palgrave, 2011.

Traoré (A.). *L'Afrique humiliée*. Paris: Fayard, 2013.

Volgy (T.), Corbetta (R.), Grant (K. A.), Baird (R. G.), «Major power status in international politics», in Volgy et al., *Major powers and the Quest for status in International Politics*. New York: Palgrave, 2011.

Winkler (H. A.). *L'Histoire de l'Allemagne*. Paris: Fayard, 2005.

Wolpert (S.). *Jinnah of Pakistan*. New York: Oxford University Press, 1984.

Yesiltas (M.), Balci (A.). *A dictionary of Turkish Foreign Policy in the AKP Erea: A conceptual Map,* Ankara: Sam Papers, Center of Strategic Research, Ministry of Foreign Affairs, 2013.

Yoshida (T.). *The Making of the rape of Nanking*. Oxford: Oxford University Press, 2006.

Periodicals

Badie (B.). «Avenir incertain pour le Zimbabwe», *Études* 5, No. 369 (Novembre 1988).

Eisenstadt (M.). «The strategic culture of the Islamic Republic of Iran», *MES, Monographs* 1, (Août 2011).

Forite (C.). «La diplomatie pétrolière du gouvernement Chavez en Afrique: pour une projection du «socialisme du XXI[e] siècle»?», *RITA*, No. 5, Décembre 2011.

Ganguly (S.), Pardesi (M. J.), «Explaining sixty years of India's foreign policy», *Indian Review* 8, No. 1 (2009).

Lindemann (T.), Saada (J.). «Les théories de la reconnaissance dans les relations internationales», *Cultures et Conflits 3, No. 87*, (Automne 2012).

Lindemann (T.). «Peace through recognition: An interactionist interpretation of international crisis», *International Political Sociology* 5, No. 1, (March 2011).

Paiva-Leite (C.), «Constantes et variantes de la politique étrangère brésilienne», *Politique étrangère* 34, No. 1 (1969).

Perrot (S.), «Les nouveaux interventionnismes militaires africains», *Politique africaine* 2 No. 98, (Juin 2005).

Racine (J.-L.), «L'Inde: émergence ou renaissance?», *Agir* 44 (Décembre 2010).

Sagot-Duvauroux (J.-L.). «Quelques traits du Mali en crise», *Afrique contemporaine* 3, No. 247. (2013).

Wallensteen (P.), Sollenberg (M.), «Armed conflict, 1989-1998», *Journal of Peace Research* 36 No.5, (1999).

Theses and Dissertations

Gabrielsen (M.). «The internationalization of the Sudanese Conflict», Thèse IEP de Paris, 2010.

Lagrange (D.). «La France face aux États-Unis pendant la crise irakienne» (thèse IEP de Paris, 2012).

Malejacq (R.). «Warlords and the State System,» (thèse de doctorat, IEP de Paris et Northwestwern University, 2012).

فهرس عام

-ت-

-م-